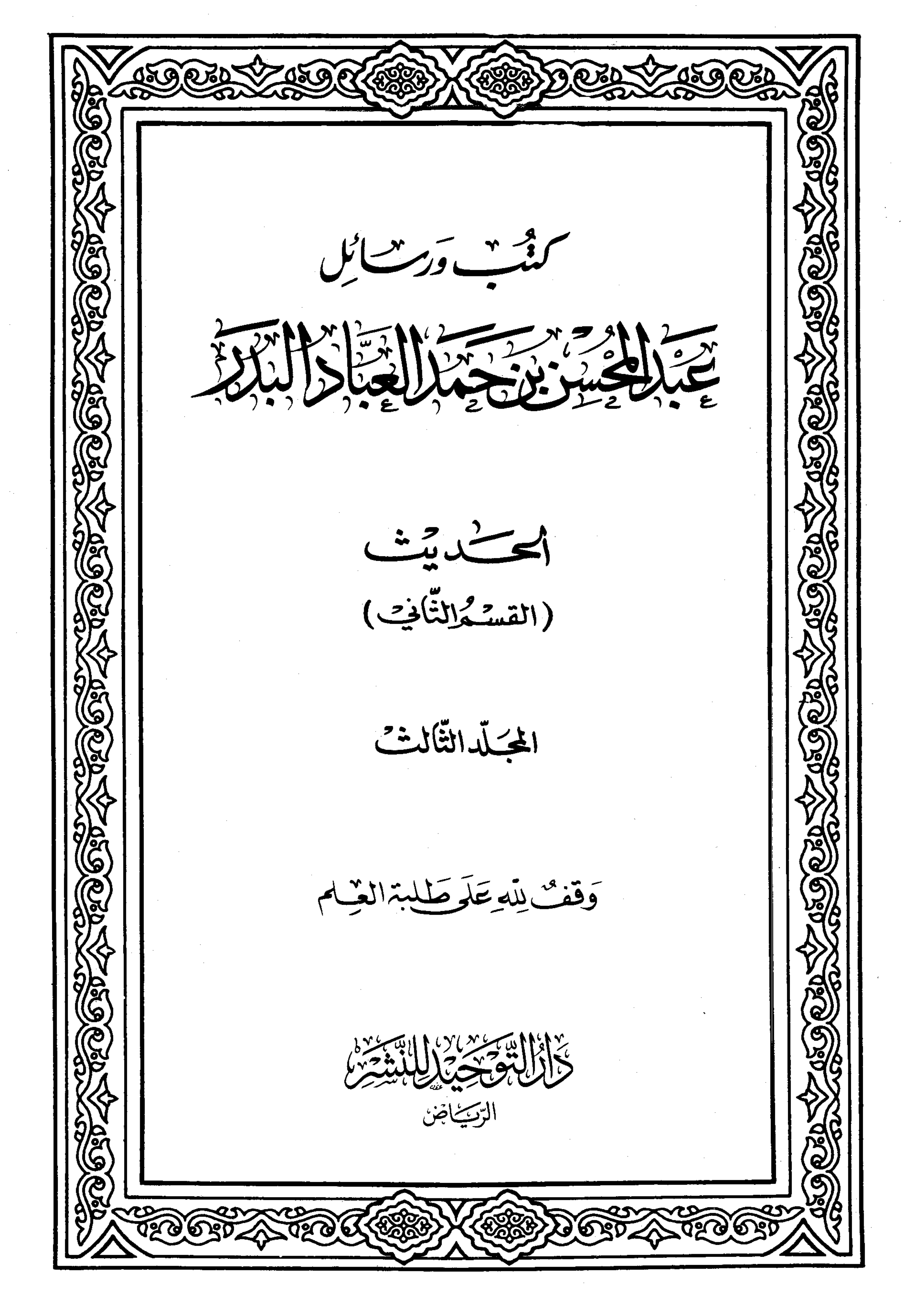
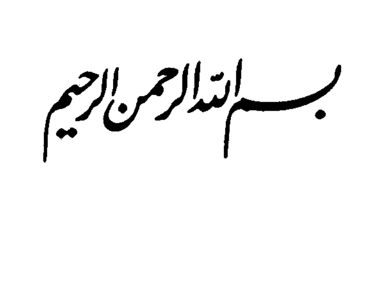


كتب ورسائل
عبد المحسن بن حمد العباد البدر
الحديث
(القسم الثاني)
المجلد الثالث
وقف لله على طلبة العلم
دار التوحيد للنشر
الرياض



الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ

الناشر

دار التوحيد للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض - ص.ب: ١٠٤٦٤ - الرمز البريدي: ١١٤٣٣

هاتف وناسوخ: ٤٢٨٠٤٠٤ - ١ ٠٠٩٦٦

البريد الإلكتروني: E-mail:dar- attawheed.pub.sa@naseej.com

كتب ورسائل

عبد المحسن بن حمد العباد البدر

القرآن الكريم:

١ ـ آياتٌ متشابهات الألفاظ في القرآن الكريم وكيف التمييز بينها.

٢ ـ من كنوز القرآن الكريم.

الحديث (القسم الأول):

٣ ـ عشرون حديثاً من صحيح البخاري، دراسة أسانيدها وشرح متونها.

٤ ـ عشرون حديثاً من صحيح مسلم، دراسة أسانيدها وشرح متونها.

الحديث (القسم الثاني):

٥ ـ شرح حديث جبريل في تعليم الدِّين.

٦ ـ فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمَّة الخمسين، للنووي وابن رجب رحمهما الله.

٧ ـ كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة.

٨ ـ اجتناء الثَّمَر في مصطلح أهل الأثر.

٩ ـ دراسة حديث: « نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي » رواية ودراية.

العقيدة:

١٠ ـ قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

١١ ـ عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم.

١٢ ـ التحذير من تعظيم الآثار غير المشروعة.

١٣ ـ الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها.

١٤ ـ عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر.

١٥ ـ مقدمة وتعليقات على تطهير الاعتقاد وشرح الصدور للصنعاني والشوكاني.

الفقه:

١٦ ـ أهمية العناية بالتفسير والحديث والفقه.

١٧ ـ منهج شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في التأليف.

١٨ ـ شرح شروط الصلاة وأركانها وواجباتها، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

١٩ ـ شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة، المشتمل على أحكام الصلاة والزكاة والصيام، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

أخلاق وفضائل ونصائح وآداب وتراجم:

٢٠ ـ من أخلاق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

٢١ ـ فضل الصلاة على النبيِّ صلى الله عليه وسلم وبيان معناها وكيفيتها وشيء مما أُلِّف فيها.

٢٢ ـ فضل أهل البيت وعلو مكانتهم عند أهل السنة والجماعة.

٢٣ ـ فضل المدينة وآداب سكناها وزيارتها.

٢٤ ـ ثلاث كلمات في الإخلاص والإحسان والالتزام بالشريعة.

٢٥ ـ أثر العبادات في حياة المسلم.

٢٦ ـ العبرة في شهر الصوم.

٢٧ ـ من فضائل الحج وفوائده.

٢٨ ـ بأيِّ عقل ودين يكون التفجير والتدمير جهاداً؟!

٢٩ ـ بذل النصح والتذكير لبقايا المفتونين بالتكفير والتفجير.

٣٠ ـ رفقاً أهل السنة بأهل السنة.

٣١ ـ العدل في شريعة الإسلام وليس في الديمقراطية المزعومة.

٣٢ ـ كيف يؤدِّي الموظف الأمانة؟

٣٣ ـ من أقوال المنصفين في الصحابي الخليفة معاوية رضي الله عنه.

٣٤ ـ عالم جهبذ ومَلِكٌ فذ (الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والملك فيصل رحمهما الله).

٣٥ ـ الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله نموذج من الرعيل الأول.

٣٦ ـ الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله من العلماء الربانيين.

٣٧ ـ الشيخ عمر بن محمد فلاته رحمه الله وكيف عرفته.

الردود:

٣٨ ـ أغلوٌّ في بعض القرابة وجفاء في الأنبياء والصحابة؟!

٣٩ ـ الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي.

٤٠ ـ الانتصار لأهل السنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي.

٤١ ـ الدفاع عن الصحابي أبي بكرة ﵁ ومروياته، والاستدلال لمنع ولاية النساء على الرجال.

٤٢ ـ الرد على الرفاعي والبوطي في كذبهما على أهل السنة ودعوتهما إلى البدع والضلال.

٤٣ ـ الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي.

٤٤ ـ الفوائد المنتقاة من فتح الباري وكتب أخرى.



شرح حديث جبريل

في تعليم الدين

تأليف

عبد المحسن بن حمد العباد البدر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رضي لنا الإسلامَ ديناً، وأتَمَّ علينا النِّعمةَ وأكملَ لنا الدِّين، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، الملِك الحقّ المبين، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله الذي بعثه الله رحمة للعالَمين، فأدَّى الأمانة ونصح الأمَّة وبلَّغ البلاغَ المبين، اللهمَّ صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومَن سلك سبيلَه واهتدى بهديه إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد، فقد كنت منذ فترة طويلة راغباً في كتابة شرح مستقلٍّ لحديث جبريل المشتمل على بيان الإسلام والإيمان والإحسان، وقد قال النَّبيُّ ﷺ في نهايته: « هذا جبريل أتاكم يعلِّمكم دينكم »، وقد تحقَّق ذلك بفضل الله بإخراج هذا الشرح في هذا العام (١٤٢٤هـ)، وقد جاء عن جماعة من أهل العلم بيان عظم شأن هذا الحديث، قال القاضي عياض كما في شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٨): « وهذا الحديث قد اشتمل على شرح جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة، من عقود الإيمان وأعمال الجوارح وإخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال، حتى إنَّ علومَ الشريعة كلَّها راجعةٌ إليه ومتشعِّبةٌ منه، قال: وعلى هذا الحديث وأقسامه الثلاثة ألَّفنا كتابنا الذي سمَّيناه بالمقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان؛ إذ لا يشذ شيءٌ من الواجبات والسنن والرغائب والمحظورات والمكروهات عن أقسامه الثلاثة، والله أعلم ».

وقال النووي (١/ ١٦٠): « واعلم أنَّ هذا الحديث يجمع أنواعاً من العلوم والمعارف والآداب واللطائف، بل هو أصل الإسلام، كما حكيناه عن القاضي عياض ».

وقال القرطبي كما في الفتح (١/ ١٢٥): « هذا الحديث يصلح أن يُقال له أم السنَّة؛ لِمَا تضمَّنه من جُمل علم السنَّة ».

وقال ابن دقيق العيد في شرح الأربعين: « فهو كالأمِّ للسنَّة، كما سُمِّيت الفاتحة أم القرآن؛ لما تضمَّنته من جمعها معاني القرآن ».

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٩٧): « وهو حديث عظيم يشتمل على شرح الدِّين كلِّه، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ في آخره: (هذا جبريل أتاكم يعلِّمكم دينكم)، بعد أن شرح درجة الإسلام ودرجة الإيمان ودرجة الإحسان، فجعل ذلك كلَّه ديناً ».

وقد سَمَّيته « **شرح حديث جبريل في تعليم الدِّين** ».

وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن ينفع به، وأن يوفِّق الجميع لتحصيل العلم النافع والعمل به، إنَّه سميع مجيب.

روى الإمام مسلم في صحيحه (٨) بإسناده عن يحيى بن يَعمر قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد ابن عبد الرحمن الحميري حاجَّين أو معتمرَين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عمَّا يقول هؤلاء في القدر، فوُفِّق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يَمينه والآخر عن شماله، فظننت أنَّ صاحبي سيَكِل الكلامَ إليَّ، فقلت: أبا عبد الرحمن! إنَّه قد ظهر قِبَلَنا ناسٌ يقرؤون القرآن ويتقفَّرون العلمَ، وذكر من شأنهم، وأنَّهم يزعمون أن لا قَدر، وأنَّ الأمرَ أُنُف، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرْهم أنِّي بريء منهم، وأنَّهم بُرآء منِّي، والذي يحلف به عبد الله بن عمر! لو أنَّ لأحدهم مثل أُحُد ذهباً فأنفقه ما قَبل الله منه حتى يؤمنَ بالقدر، ثم قال: حدَّثني أبي عمر بن الخطاب، قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طَلَعَ علينا رجلٌ شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثرُ السفر ولا يعرفه منَّا أحدٌ، حتى جلس إلى النَّبيِّ ﷺ، فأسنَد ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفَّيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: الإسلامُ أن تشهدَ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعتَ إليه سبيلاً، قال: صدقتَ، قال: فعجبنا له يسأله ويصدِّقه، قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمنَ بالله وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقتَ، قال: فأخبرني عن الإحسان؟ قال: أن تعبدَ الله كأنَّك تراه، فإن لَم تكن تراه فإنَّه يراك، قال: فأخبرني عن الساعة؟ قال: ما المسئول عنها بأعلمَ من السائل، قال: فأخبرني عن أَمَاراتِها؟ قال: أن تلدَ الأَمَةُ ربَّتَها، وأن ترى الحُفاةَ العُراة العالة رِعاء الشاءِ

يتطاولون في البُنيان، قال: ثمَّ انطلق فلبثت مليًّا ثم قال لي: يا عمر أتدري مَن السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّه جبريل أتاكم يعلِّمُكم دينكم».

١ ـ حديث جبريل من هذه الطريق وبهذا اللفظ صدَّر به الإمام مسلم كتاب الإيمان الذي هو أول كتب صحيحه، وأوَّل حديث في صحيح البخاري حديث عمر رضي الله عنه: «إنَّما الأعمال بالنيَّات»، وقد صدَّر البغوي كتابيه مصابيح السنة وشرح السنة بأوَّل حديث في صحيح البخاري، وثنَّى بهذا الحديث الذي هو أوَّل حديث في صحيح مسلم، وتبعه على ذلك النووي في الأربعين، وتقدَّم في المقدِّمة ذكر أقوال بعض أهل العلم في بيان منزلة هذا الحديث وعظم شأنه.

***

٢ ـ الحديث من مسند عمر، انفرد بإخراجه مسلم عن البخاري، وخرَّجه أيضاً كما في التعليق على جامع العلوم والحكم (١/ ٩٤)، ومسند الإمام أحمد (٣٦٧): أبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٨/ ٩٧)، وابن ماجه (٦٣)، وابن منده في الإيمان (١)، (١٤)، والطيالسي (ص:٢٤)، وابن حبان (١٦٨)، (١٧٣)، والآجري في الشريعة (ص:١٨٨ ـ ١٨٩)، وأبو يعلى (٢٤٢)، والبيهقي في دلائل النبوة (٧/ ٦٩ ـ ٧٠)، وفي شعب الإيمان (٣٩٧٣)، والبغوي في شرح السنة (٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٣٦٣ ـ ٣٦٧)، وعبد الله ابن أحمد في السنة (٩٠١)، (٩٠٨)، والبخاري في خلق أفعال العباد (١٩٠)، وابن خزيمة (٢٥٠٤).

واتفق البخاري (٥٠) ومسلم (٩) على إخراجه عن أبي هريرة، وقد رواه أيضاً عن رسول الله ﷺ خمسةٌ من الصحابة، ذكرهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١١٥ ـ ١١٦)، وهم أبو ذر عند أبي داود والنسائي، وابن عمر عند أحمد والطبراني وأبي نعيم، وأنس عند البخاري في خلق أفعال العباد والبزار،

وقال: « وإسناده حسن »، وجرير بن عبد الله البجلي عند أبي عوانة، وابن عباس وأبو عامر الأشعري عند أحمد، وقال: « وإسنادهما حسن ».

***

٣ ـ في القصَّة التي أوردها مسلم قبل سياق الحديث عن يحيى بن يَعمر وحميد بن عبد الرحمن الحميري فوائد:

الأولى: أنَّ بدعةَ القول بنفي القَدَر ظهرت بالبصرة في عصر الصحابة في حياة ابن عمر، وكانت وفاته سنة (٧٣هـ).

الثانية: رجوع التابعين إلى الصحابة في معرفة حكم ما يقع من أمور مشكلة، سواء كان ذلك في العقائد أو غيرها، وهذا هو الواجب على كلِّ مسلم أن يرجع في أمور دينه إلى أهل العلم؛ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾.

الثالثة: أنَّه يُستحبُّ للحُجَّاج والمعتمرين أن يستغلُّوا مناسبة ذهابهم إلى الحرمين للتفقُّه في الدِّين والرجوع إلى أهل العلم في معرفة ما يُشكل عليهم من أحكام دينهم، كما حصل من يحيى بن يَعمر وحُميد بن عبد الرحمن الحميري في هذه القصة، ومن النتائج الطيِّبة التي يظفر بها مَن وفَّقه الله تفقهُه في الدِّين والسلامة من الوقوع في الشرِّ، كما في صحيح مسلم (١٩١) عن يزيد الفقير قال: « كنتُ قد شَغَفَنِي رأيٌ من رأي الخوارج، فخرجنا في عِصابةٍ ذوي عدد نريد أن نحجَّ، ثمَّ نخرجَ على الناس، قال: فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبد الله يُحدِّث القومَ ـ جالسٌ إلى ساريةٍ ـ عن رسول الله ﷺ، قال: فإذا هو قد ذكر الجهنَّميِّين، قال: فقلتُ له: يا صاحبَ رسول الله! ما هذا الذي تُحدِّثون؟ والله يقول: ﴿ **إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ** ﴾، و﴿ **كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ**

أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾، فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أتقرأُ القرآنَ؟ قلتُ: نعم! قال: فهل سمعت بمقام محمد عليه السلام، يعني الذي يبعثه فيه؟ قلتُ: نعم! قال: فإنَّه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يُخرج اللهُ به مَن يُخرج. قال: ثمَّ نعتَ وضعَ الصِّراط ومرَّ الناس عليه، قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك. قال: غير أنَّه قد زعم أنَّ قوماً يَخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال: يعني فيخرجون كأنَّهم عيدان السماسم، قال: فيدخلون نهراً من أنهار الجنَّة فيغتسلون فيه، فيخرجون كأنَّهم القراطيس. فرجعنا، قلنا: وَيْحَكم! أَتَرَوْنَ الشيخَ يَكذِبُ على رسول الله ﷺ؟! فرجعنا، فلا ـ والله! ـ ما خرج منَّا غيرُ رَجلٍ واحد، أو كما قال أبو نعيم ». وأبو نعيم هو الفضل بن دكين هو أحد رجال الإسناد.

فهذه العصابة جاؤوا إلى الحجِّ وقد ابتُلوا بفهم خاطئ، وهو أنَّ أصحابَ الكبائر لا يخرجون من النار، وحملوا الآيات التي وردت في الكفَّار على المسلمين أيضاً، وهذا من عقيدة الخوارج، وقد أرادت هذه العصابة أن تظهر على الناس بهذه العقيدة الباطلة بعد الحج، لكن في هذه الرحلة الميمونة وفَّقهم الله للالتقاء بجابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، فأوضح لهم فساد فهمهم، فعدلوا عمَّا كانوا عزموا عليه، ولم يخرج منهم بهذا الباطل إلَّا واحد منهم.

الرابعة: في هذه القصة أنواع من الأدب، منها اكتناف أحد هذين الرَّجلين عبد الله بن عمر، فصار واحدٌ منهما عن يمينه، وواحد عن يساره، وفي ذلك قُرب كلِّ واحد منهما منه للتمكُّن من وعي ما يقوله رضي الله عنه، ومنها مخاطبته بالكنية، وهو من حسن الأدب في الخطاب، ومنها مراعاة حقِّ الصاحب وعدم سبقه إلى الحديث إلَّا إذا فهم منه ما يُشعر رضاه بذلك، ولعلَّ يحيى بن يَعمر رأى أنَّ صاحبَه سكت ولم يبدأ بالكلام مع عبد الله بن عمر، ففهم منه أنَّه

ترك الحديث له.

الخامسة: أنَّ الاستفتاءَ وأخذَ العلم عن العالم كما يكون في حال جلوسه، يكون أيضاً في حال مشيه؛ لانَّ هذين التابعين سألاَ ابنَ عمر رضي الله عنهما وأجابهما على ما سألاَ وهو يمشي، وفي صحيح البخاري في كتاب العلم: « باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها »، و« باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار ».

السادسة: في جواب ابن عمر رضي الله عنهما لهذين السائلَين بيان خطورة بدعة القول بنفي القدر السابق، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤): « والإيمان بالقدر على درجتين:

إحداهما: الإيمانُ بأنَّ الله تعالى سبق في علمه ما يعمله العباد من خير وشرٍّ وطاعة ومعصية قبل خلقهم وإيجادهم، ومَن هو منهم من أهل الجنَّة، ومن أهل النار، وأعدَّ لهم الثواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنَّه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأنَّ أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: أنَّ الله تعالى خلق أفعال عباده كلَّها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان، وشاءها منهم، فهذه الدرجة يثبتها أهل السنَّة والجماعة، ويُنكرها القدرية، والدرجة الأولى أثبتها كثيرٌ من القدرية، ونفاها غلاتُهم، كمعبد الجهني، الذي سُئل ابنُ عمر عن مقالته، وكعمرو بن عُبيد وغيره.

وقد قال كثيرٌ من أئمَّة السلف: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقرُّوا به خُصموا، وإن جحدوه فقد كفروا. يريدون أنَّ مَن أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد وأنَّ الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقيٍّ وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذَّب بالقرآن، فيكفر بذلك، وإن أقرُّوا بذلك وأنكروا

أنَّ الله خلق أفعال عباده وشاءها وأرادها منهم إرادة كونية قدرية، فقد خُصموا؛ لأنَّ ما أقرُّوا به حجَّة عليهم فيما أنكروه، وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور بين العلماء، وأمَّا مَن أنكر العلم القديم، فنصَّ الشافعي وأحمد على تكفيره، وكذلك غيرهما من أئمَّة الإسلام)).

السابعة: أنَّ للشيطان في إضلال الناس وإغوائهم طريقين، فمَن كان منهم عنده تقصير وإعراض عن الطاعة حسَّن له الشهوات، وقد قال ﷺ: ((حُفَّت الجنَّة بالمكاره، وحُفَّت النار بالشهوات)) رواه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٢)، ويُقال لهذا مرض الشهوة، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ** ﴾، وأمَّا من كان من أهل الطاعة والعبادة، أتاه الشيطان عن طريق الغلوِّ فيها وإلقاء الشبهات عليه، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ** ﴾، وفي صحيح البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥) عن عائشة رضي الله عنها: أنَّ النبيَّ ﷺ تلا هذه الآية، فقال: ((إذا رأيتم الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى الله فاحذروهم))، ويُقال لهذا مرض الشبهة، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا** ﴾، وقوله: ﴿ **وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ** ﴾، وهؤلاء الذين سُئل عنهم ابن عمر وصفهم يحيى بن يعمر بأنَّهم أهل عبادة، فقال: ((إنَّه ظهر قِبَلنا ناسٌ يقرؤون القرآن ويتقفَّرون العلم، وذكر من شأنهم))، وهؤلاء وأمثالهم من أهل البدع يأتيهم الشيطان لإغوائهم وإضلالهم عن طريق الشبهات.

الثامنة: جَمْعُ المفتي بين ذكر الحكم ودليله؛ فإنَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ذكر رأيه في هؤلاء وبراءته منهم، ثم ساق مستدِلاًّ على ذلك حديث جبريل

المشتمل على أنَّ من أصول الإيمان الإيمان بالقدر.

التاسعة: من طريقة الإمام مسلم رحمه الله المحافظة على الألفاظ في الأسانيد والمتون، وذكر الحديث كما هو دون تقطيع أو اختصار، ولهذا ساق حديث جبريل هنا بتمامه ولم يختصره فيقتصر على ذكر الإيمان بالقدر، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الإمام مسلم في تهذيب التهذيب: « حصل لمسلم في كتابه حظٌّ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث إنَّ بعضَ الناس كان يفضِّله على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لِمَا اختصَّ من جمع الطرق وجَودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريِّين فلم يبلغوا شأوه، وحفظتُ منهم أكثرَ من عشرين إماماً مِمَّن صنَّف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهَّاب! ».

***

٤ ـ قوله: « بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طَلَعَ علينا رجلٌ شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثرُ السفر ولا يعرفه منَّا أحدٌ، حتى جلس إلى النَّبيِّ ﷺ، فأسنَد ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفَّيه على فخذيه »، ثم سأله عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأماراتها، وقال بعد ذلك: « فإنَّه جبريل أتاكم يعلِّمكم دينكم » فيه فوائد:

الأولى: جاء في صحيح البخاري (٥٠) ومسلم (٩) عن أبي هريرة قال: « كان النَّبيُّ ﷺ بارزاً يوماً للناس »، وفي سنن أبي داود (٤٦٩٨) بإسناد صحيح عن أبي ذر وأبي هريرة قالا: « كان رسول الله ﷺ يجلس بين ظهراني أصحابه، فيجيء الغريب فلا يدري أيَّهم هو حتى يسأل، فطلبنا إلى رسول الله ﷺ أن نجعلَ له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه، قال: فبنينا له دكاناً من طين،

فجلس عليه، وكنَّا نجلس بجنبتيه »، وفي هذا دليلٌ على أنَّه ينبغي للمعلِّم أن يكون على مكان مرتفع لكي يُعرف وليراه الحاضرون جميعاً، لا سيما إذا كان الجمعُ كثيراً، فيتمكَّن الجميعُ من الاستفادة منه.

الثانية: أنَّ الملائكةَ تأتي إلى البشر على شكل البشر، ومثل ذلك ما جاء في القرآن من مجيء جبريل إلى مريم في صورة بشر، ومجيء الملائكة إلى إبراهيم ولوط في صورة بشر، وهم يتحوَّلون بقدرة الله عزَّ وجلَّ عن الهيئة التي خُلقوا عليها إلى هيئة البشر، وقد قال الله عزَّ وجلَّ في خلق الملائكة: ﴿ **ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ** ﴾، وفي صحيح البخاري (٤٨٥٧)، ومسلم (٢٨٠) أنَّ النَّبيَّ ﷺ رأى جبريل وله ستمائة جناح، ومثل الملائكة في المجيء على هيئة البشر: الجنُّ، كما ثبت في صحيح البخاري (٢٣١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه في قصَّة الذي يأتي إليه ويحثو من الطعام، وكما تأتي الجنُّ على هيئة البشر؛ فإنَّها تأتي على هيئة الحيَّات، كما في صحيح مسلم (٢٢٣٦).

والملائكةُ والجنُّ وهم على هيئتهم يَرون البشرَ من حيث لا يرونهم، وقد قال الله عزَّ وجلَّ عن الجنِّ: ﴿ **إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ** ﴾.

الثالثة: ليس في مجيء جبريل على هيئة البشر دليلٌ لِمَا حدث في هذا الزمان من التمثيل الذي هو نوع من الكذب؛ لأنَّ جبريل تحوَّل بقدرة الله وإذنه عزَّ وجلَّ عن هيئته التي خُلق عليها وله ستمائة جناح إلى هيئة بشر.

الرابعة: في مجيء جبريل إلى رسول الله ﷺ وجلوسه بين يديه بيان شيء من آداب طلبة العلم عند المعلِّم، وأنَّ السائلَ لا يقتصر سؤاله على أمور يجهل حكمها، بل ينبغي له أن يسأل غيرَه وهو عالِم بالحكم ليسمع الحاضرون

الجواب، ولهذا نسب إليه الرسول ﷺ في آخر الحديث التعليم، حيث قال: «فإنَّه جبريل أتاكم يعلِّمكم دينكم»، والتعليم حاصلٌ من النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّه هو المباشر له، ومضافٌ إلى جبريل؛ لكونه المتسبِّب فيه، وفي صحيح مسلم (١٠) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سلوني، فهابوه أن يسألوه»، فجاء رجل فسأله، وفي آخره قال ﷺ: «هذا جبريل أراد أن تعلَّموا إذ لَم تسألوا».

الخامسة: لم يَرِد في الصحيحين سلام جبريل عند مجيئه إلى النَّبيِّ ﷺ، وفي حديث أبي هريرة وأبي ذر عند أبي داود الذي أشرت إليه قريباً: «فأقبل رجل ـ فذكر هيئته ـ حتى سلم من طرف السِّماط، فقال: السلام عليك يا محمد، قال: فردَّ عليه النَّبيُّ ﷺ».

السادسة: قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١١٦ ـ ١١٧): «فإن قيل: كيف عرف عمر أنَّه لم يعرفه أحدٌ منهم؟ أجيب بأنَّه يحتمل أن يكون استند في ذلك إلى ظنِّه، أو إلى صريح قول الحاضرين، قلت: وهذا الثاني أولى، فقد جاء كذلك في رواية عثمان بن غياث، فإنَّ فيها: فنظر القوم بعضهم إلى بعض، فقالوا: ما نعرف هذا»، وهذه الرواية في المسند للإمام أحمد (١٨٤).

السابعة: ذكر النووي في شرح مسلم (١/ ١٥٧) أنَّ الضمير في «فخذيه» يرجع إلى جبريل، وقال غيرُه: إنَّه يرجع إلى النَّبيِّ ﷺ، قال الحافظ في الفتح (١/ ١١٦): «وفي رواية لسليمان التيمي: ليس عليه سحناء السفر، وليس من البلد، فتخطَّى حتى برَك بين يدي النَّبيِّ ﷺ كما يجلس أحدُنا في الصلاة، ثم وضع يده على ركبتي النَّبيِّ ﷺ، وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري: (ثم وضع يده على ركبتي النَّبيِّ ﷺ) فأفادت هذه الرواية على أنَّ الضمير في قوله: (على فخذيه) يعود على النَّبيِّ ﷺ، وبه جزم البغوي

وإسماعيل التيمي لهذه الرواية، ورجَّحه الطيبي بحثاً؛ لأنَّه نسق الكلام، خلافاً لِمَا جزم به النووي، ووافقه التوربشتي؛ لأنَّه حمله على أنَّه جلس كهيئة المتعلِّم بين يدي من يتعلَّم منه، وهذا وإن كان ظاهراً من السياق لكن وضعه يديه على فخذ النَّبيِّ ﷺ صنيع منبِّه للإصغاء إليه، وفيه إشارة لِمَا ينبغي للمسؤول من التواضع والصَّفح عمَّا يبدو من جفاء السائل، والظاهر أنَّه أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوى الظنُّ بأنَّه من جُفاة الأعراب، ولهذا تخطَّى الناسَ حتى انتهى إلى النَّبيِّ ﷺ »، وفي سنن النسائي (٤٩٩١) أنَّه وضع يده على ركبتي رسول الله ﷺ.

***

٥ ـ قوله: « وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: الإسلامُ أن تشهدَ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعتَ إليه سبيلاً، قال: صدقت، قال: فعجبنا له يسأله ويصدِّقه »، فيه فوائد:

الأولى: أجاب النَّبيُّ ﷺ جبريل عندما سأله عن الإسلام بالأمور الظاهرة، وعندما سأله عن الإيمان، أجابه بالأمور الباطنة، ولفظَا الإسلام والإيمان من الألفاظ التي إذا جُمع بينها في الذِّكر فُرِّق بينها في المعنى، وقد اجتمعا هنا، ففُسِّر الإسلام بالأمور الظاهرة، وهي مناسبة لمعنى الإسلام، وهو الاستسلام والانقيادُ لله تعالى، وفسِّر الإيمان بالأمور الباطنة، وهي المناسبة لمعناه، وهو التصديق والإقرار، وإذا أُفرد أحدُهما عن الآخر شمل المعنيين جميعاً: الأمور الظاهرة والباطنة، ومن مجيء الإسلام مفرداً قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾** ﴾، ومن مجيء الإيمان مفرداً قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ**

﴿ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾، ونظير ذلك كلمتَا الفقير والمسكين، والبر والتقوى وغير ذلك.

الثانية: أوَّل الأمور التي فُسِّر بها الإسلام شهادة أن لا إله إلَّا الله، وشهادة أنَّ محمداً رسول الله ﷺ، وهاتان الشهادتان متلازمتان، وهما لازمتان لكلِّ إنسيٍّ وجنيٍّ من حين بعثته ﷺ إلى قيام الساعة، فمَن لم يؤمن به ﷺ كان من أصحاب النار؛ لقوله ﷺ: « والذي نفس محمد بيده! لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأمَّة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أُرسلت به إلَّا كان من أصحاب النار » رواه مسلم (٢٤٠).

وشهادة أن لا إله إلَّا الله معناها لا معبود حقٌّ إلَّا الله، وكلمة الإخلاص تشتمل على ركنين: نفي عام في أولها، وإثبات خاص في آخرها، ففي أوَّلها نفي العبادة عن كلِّ من سوى الله، وفي آخرها إثبات العبادة لله وحده لا شريك له، وخبر « لا » النافية للجنس تقديره « حق »، ولا يصلح أن يُقدَّر « موجود »؛ لأنَّ الآلهة الباطلة موجودةٌ وكثيرة، وإنَّما المنفيُّ الألوهية الحقَّة، فإنَّها منتفيَةٌ عن كلِّ من سوى الله، وثابتة لله وحده.

ومعنى شهادة أنَّ محمداً رسول الله، أن يُحبَّ فوق محبَّة كلِّ محبوب من الخلق، وأن يُطاع في كلِّ ما يأمر به، ويُنتهى عن كلِّ ما نهى عنه، وأن تُصدَّق أخباره كلُّها، سواء كانت ماضيةً أو مستقبلةً أو موجودةً، وهي غير مشاهدة ولا معاينة، وأن يُعبد الله طبقاً لِمَا جاء به من الحقِّ والهدى.

وإخلاصُ العمل لله واتِّباع ما جاء به رسول الله ﷺ هما مقتضى شهادة أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وكلُّ عمل يُتقرَّب به إلى الله لا بدَّ أن يكون خالصاً لله ومطابقاً لسنة رسول الله ﷺ، فإذا فُقد الإخلاصُ لم يُقبل العمل؛

لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾، وقوله تعالى في الحديث القدسي: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، مَن عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه» رواه مسلم (٢٩٨٥)، وإذا فُقد الاتِّباع رُدَّ العمل؛ لقوله ﷺ: «مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وفي لفظ لمسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، وهذه الجملة أعمُّ من الأولى؛ لأنَّها تشمل مَن فعل البدعة وهو مُحدثٌ لها، ومَن فعلَها متابعاً لغيره فيها.

ولا يُقال: إنَّ العمل إذا كان خالصاً لله، ولَم يكن مبنيًّا على سنَّة، وكان قصدُ صاحبه حسناً أنَّه محمود ونافعٌ لصاحبه، ومِمَّا يدلُّ على ذلك أنَّ الرسول الكريم ﷺ قال للصحابيِّ الذي ذبح أضحيتَه قبل صلاة العيد: «شاتُك شاة لحم»، فلَم يعتبرها رسول الله ﷺ أضحية؛ لأنَّها ذبحت قبل ابتداء وقت الذبح الذي يبدأ بعد صلاة العيد، والحديث أخرجه البخاري (٥٥٥٦) ومسلم (١٩٦١)، وقد قال الحافظ في شرحه في الفتح (١٠/ ١٧): «قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة: وفيه أنَّ العمل وإن وافق نيَّة حسنة لَم يصح إلَّا إذا وقع على وفق الشرع».

وفي سنن الدارمي (١/ ٦٨ ـ ٦٩) أنَّ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقف على أناس في المسجد متحلِّقين وبأيديهم حصى، يقول أحدُهم: كبِّروا مائة، فيكبِّرون مائة، فيقول: هلِّلوا مائة، فيُهلِّلون مائة، ويقول: سبِّحوا مائة، فيُسبِّحون مائة، فقال: «ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن! حصى نعدُّ به التكبير والتهليل والتسبيح، قال: فعُدُّوا سيِّئاتكم فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء، وَيْحكم يا أمَّة محمد! ما أسرع هلكتكم! هؤلاء

صحابةُ نبيِّكم ﷺ متوافرون، وهذه ثيابه لَم تَبْلَ، وآنيته لم تُكسر، والذي نفسي بيده! إنَّكم لعلى مِلَّة هي أهدى من ملَّة محمد ﷺ أو مفتتحو باب ضلالة؟! قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن! ما أردنا إلَّا الخير، قال: وكم من مريد للخير لن يُصيبه »، وهذا الأثر أورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٠٠٥).

الثالثة: أهمُّ أركان الإسلام الخمسة بعد الشهادتين الصلاة، وقد وصفها رسول الله ﷺ بأنَّها عمود الإسلام، كما في حديث وصيَّته ﷺ لمعاذ بن جبل، وهو الحديث التاسع والعشرون من الأربعين النووية، وأخبر أنَّها آخر ما يُفقد من الدِّين، وأوَّل ما يُحاسَب عليه العبد يوم القيامة، انظر: السلسلة الصحيحة للألباني (١٧٣٩)، (١٣٥٨)، (١٧٤٨)، وأنَّ بها التمييز بين المسلم والكافر، رواه مسلم (١٣٤).

ومِمَّا يدلُّ على أهميَّة شأن الصلاة أيضاً أنَّ الله فرض الصلوات الخمس على رسول الله ﷺ ليلة الإسراء وهو في السماء، كما جاء ذلك في أحاديث الإسراء، وأنَّ أهلَ سَقَر يُجيبون عن أسباب دخولهم سقر بقولهم: ﴿ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾ الآيات، وأنَّ الصلاةَ تنهى عن الفحشاء والمنكر، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾، وهي من آخر ما أوصى به رسول الله ﷺ، فعن أمِّ سلمة: « أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول في مرضه الذي توفي فيه: الصلاة وما ملكت أيمانكم، فما زال يقولها حتى ما يفيض بها لسانه »، وعن أنس بن مالك قال: « كانت عامة وصيَّة رسول الله ﷺ حين حضرته الوفاة وهو يغرغر بنفسه: الصلاة وما ملكت أيمانكم »، وعن علي بن أبي طالب قال: « كان آخر كلام النَّبيِّ ﷺ: الصلاة وما ملكت أيمانكم »، وهي أحاديث صحيحة، رواها ابن ماجه (١٦٢٥)، (٢٦٩٧)، (٢٦٩٨)، وغيرُه.

وأيضاً فإنَّ الله لما ذكر صفات المؤمنين في سورتي المؤمنون والمعارج بدأها بالصلاة وختمها بالصلاة، فقال في سورة المؤمنون: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾، وقال في آخرها: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾، وقال في سورة المعارج: ﴿ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ۝٢٢ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴾، وقال في آخرها: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾.

وإقامة الصلاة تكون على حالتين: إحداهما واجبة، وهو أداؤها على أقلِّ ما يحصل به فعل الواجب وتبرأ به الذِّمَّة، ومستحبَّة، وهو تكميلها وتتميمها بالإتيان بكلِّ ما هو مستحبٌّ فيها.

وهذه الصلوات الخمس لازمةٌ لكلِّ بالغ عاقل من الرِّجال والنساء، ما دامت الروح في الجسد، ويجب على الرِّجال أداؤها جماعة في المساجد، ويدلُّ لذلك قوله ﷺ: « والذي نفسي بيده لقد هممتُ أن آمر بحطب فيُحطب، ثمَّ آمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم آمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده! لو يعلم أحدُهم أنَّه يجد عرقاً سميناً أو مرماتَين حسنتين لشهد العشاء » رواه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقوله ﷺ: « إنَّ أثقلَ صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حَبْواً، ولقد هممتُ أن آمرَ بالصلاة فتُقام، ثمَّ آمرَ رجلاً فيصلِّي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاةَ فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » رواه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١) عن أبي هريرة.

وروى مسلم في صحيحه (٦٥٤) عن ابن مسعود قال: « مَن سرَّه أن يلقى اللهَ غداً مسلماً فليُحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادَى بهنَّ، فإنَّ الله شرع

لنبيِّكم ﷺ سُنن الهدى، وإنَّهنَّ من سنن الهدى، ولو أنَّكم صلَّيتُم في بيوتكم كما يصلِّي هذا المتخلِّف في بيته لتركتُم سنَّةَ نبيِّكم، ولو تركتم سنَّةَ نبيِّكم لضللتُم، وما من رجل يتطهَّر فيُحسن الطهور، ثم يعمدُ إلى مسجد من هذه المساجد إلَّا كتب الله له بكلِّ خطوة يخطوها حسنة، ويرفعها بها درجة، ويحطُّ عنه بها سيِّئة، ولقد رأيتُنا وما يتخلَّف عنها إلَّا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرَّجل يُؤتَى به يُهادى بين الرَّجلين حتى يُقام في الصفِّ ».

وروى أيضاً في صحيحه (٦٥٣) عن أبي هريرة قال: « أتى النَّبيَّ ﷺ رجلٌ أعمى، فقال: يا رسول الله! إنَّه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يُرخِّصَ له فيُصلِّي في بيته، فرخَّص له، فلَمَّا ولَّى دعاه، فقال: هل تسمع النِّداء بالصلاة؟ فقال: نعم! قال: فأجِب ».

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: « كنَّا إذا فقدنا الرَّجلَ في صلاة العشاء الآخرة والصبح أسأنا به الظنَّ » رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٢١١)، وقال: « صحيح على شرطهما » ووافقه الذهبي.

ويدلُّ لوجوب صلاة الجماعة ورود نصوص الكتاب والسنَّة بأدائها حال الخوف، قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾** الآية، وورد في السنَّة أحاديث متعدِّدة تدلُّ على أداء صلاة الخوف على أوجه مختلفة.

الرابعة: الزكاة هي قرينة الصلاة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، كما قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ ﴾**، وقال: **﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ﴾**، وقال: **﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ**

دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾، وهي عبادةٌ مالية نفعها متعدٍّ، وقد أوجبها الله في أموال الأغنياء على وجه ينفع الفقير ولا يضرُّ الغنيَّ؛ لأنَّها شيء يسير من مال كثير.

الخامسة: صومُ رمضان عبادة بدنية، وهي سرٌّ بين العبد وبين ربِّه، لا يطَّلع عليه إلَّا الله سبحانه وتعالى؛ لأنَّ من الناس مَن يكون في شهر رمضان مفطراً وغيرُه يظنُّ أنَّه صائم، وقد يكون الإنسانُ صائماً في نفل وغيرُه يظنُّ أنَّه مُفطر، ولهذا ورد في الحديث الصحيح أنَّ الإنسانَ يُجازَى على عمله، الحسنة بعشر أمثالها، إلى سبعمائة ضعف، قال الله عزَّ وجلَّ: « إلَّا الصوم فإنَّه لي، وأنا أجزي به » رواه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١٦٤)، أي: بغير حساب، والأعمال كلُّها لله عزَّ وجلَّ، كما قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾**، وإنَّما خُصَّ الصوم في هذا الحديث بأنَّه لله لِمَا فيه من خفاء هذه العبادة، وأنَّه لا يطَّلع عليها إلَّا الله.

السادسة: حجُّ بيت الله الحرام عبادة ماليَّة بدنية، وقد أوجبها الله في العمر مرَّة واحدة، وبيَّن النَّبيُّ فضلَها بقوله ﷺ: « مَن حجَّ هذا البيتَ فلَم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمُّه » رواه البخاري (١٨٢٠)، ومسلم (١٣٥٠)، وقوله ﷺ: « العمرة إلى العمرة كفَّارة لِما بينهما، والحجُّ المبرور ليس له جزاء إلَّا الجنَّة » رواه مسلم (١٣٤٩).

والاستطاعة في الحجِّ تكون بدنية ومالية، ويُحَجُّ عن الميت، وأمَّا الحي فلا يُحجُّ عنه إلَّا في حالتَين:

إحداهما: أن يكون هرماً كبيراً لا يستطيع الركوب والسفر.

والثانية: أن يكو ن مريضاً مرضاً لا يُرجى برؤُه.

ومن الاستطاعة في حقِّ المرأة وجود المحرم إذا كان الحجُّ من غير مكة؛ لقوله ﷺ: « لا يخلوَنَّ رجلٌ بامرأة إلَّا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلَّا مع ذي محرم، فقام رجل فقال: يا رسول الله! إنَّ امرأتي خرجت حاجَّة، وإنِّي اكتُتبت في غزوة كذا وكذا، قال: انطلق فحُجَّ مع امرأتك » رواه البخاري (٣٠٠٦)، ومسلم (١٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

السابعة: هذه الأركان الخمسة وردت في الحديث مرتَّبة حسب أهميَّتها، وبُدئ فيها بالشهادتين اللَّتين هما أساس لكلِّ عمل يُتقرَّب به إلى الله عزَّ وجلَّ، ثم بالصلاة التي تتكرَّر في اليوم والليلة خمس مرَّات، فهي صلة وثيقة بين العبد وبين ربِّه، ثم الزكاة التي تجب في المال إذا مضى عليه حَولٌ؛ لأنَّ نفعَها متعدٍّ، ثم الصيام الذي يجب شهراً في السنة، وهو عبادة بدنيَّة نفعها غير متعدٍّ، ثم الحج الذي لا يجب في العمر إلَّا مرَّة واحدة.

الثامنة: قوله: « قال: صدقت، قال: فعجبنا له يسأله ويصدِّقه! » وجه التعجُّب أنَّ الغالبَ على السائل كونه غير عالمٍ بالجواب، فهو يسأل ليصل إلى الجواب، ومثله لا يقول للمسئول إذا أجابه: صدقتَ؛ لأنَّ السائلَ إذا صدَّق المسئول دلَّ على أنَّ عنده جواباً من قبل، ولهذا تعجَّب الصحابةُ من هذا التصديق من هذا السائل الغريب.

***

٦ ـ قوله: « قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمنَ بالله وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقتَ، قال: فأخبرني عن الإحسان؟ قال: أن تعبدَ الله كأنَّك تراه، فإن لَم تكن تراه فإنَّه يراك ».

فيه فوائد:

الأولى: هذا الجواب مشتملٌ على أركان الإيمان الستة، وأوَّل هذه الأركان الإيمان بالله، وهو أساس للإيمان بكلِّ ما يجب الإيمان به، ولهذا أُضيف إليه الملائكة والكتب والرسل، ومَن لَم يؤمن بالله لا يؤمن ببقيَّة الأركان، والإيمان بالله يشمل الإيمان بوجوده وربوبيَّته وألوهيَّته وأسمائه وصفاته، وأنَّه سبحانه وتعالى متَّصفٌ بكلِّ كمال يليق به، منَزَّهٌ عن كلِّ نقص، فيجب توحيده بربوبيَّته وألوهيَّته وأسمائه وصفاته.

وتوحيده بربوبيَّته الإقرارُ بأنَّه واحد في أفعاله، لا شريك له فيها، كالخَلق والرَّزق والإحياء والإماتة، وتدبير الأمور والتصرّف في الكون، وغير ذلك مِمَّا يتعلَّق بربوبيَّته.

وتوحيد الألوهيَّة توحيده بأفعال العباد، كالدعاء والخوف والرَّجاء والتوكُّل والاستعانة والاستعاذة والاستغاثة والذَّبح والنَّذر، وغيرها من أنواع العبادة التي يجب إفراده بها، فلا يُصرف منها شيء لغيره، ولو كان ملَكاً مقرَّباً أو نبيًّا مرسَلاً، فضلاً عمَّن سواهما.

وأمَّا توحيد الأسماء والصفات، فهو إثبات كلِّ ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات على وجه يليق بكماله وجلاله، دون تكييف أو تمثيل، ودون تحريف أو تأويل أو تعطيل، وتنزيهه عن كلِّ ما لا يليق به، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فجمع في هذه الآية بين الإثبات والتنزيه، فالإثبات في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، والتنزيه في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾، فله سبحانه وتعالى سمع لا كالأسماع، وبصر لا كالأبصار، وهكذا يُقال في كلِّ ما ثبت لله من الأسماء والصفات.

وهذا التقسيم لأنواع التوحيد عُرف بالاستقراء من نصوص الكتاب

والسُّنَّة، ويتَّضح ذلك بأوَّل سورة في القرآن، وآخر سورة؛ فإنَّ كلاًّ منهما مشتملةٌ على أنواع التوحيد الثلاثة.

فأمَّا سورة الفاتحة، فإنَّ الآيَةَ الأولى فيها، وهي: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ مشتملةٌ على هذه الأنواع؛ فإنَّ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فيها توحيد الألوهية؛ لأنَّ إضافةَ الحمد إليه من العباد عبادةٌ، وفي قوله: ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ إثبات توحيد الربوبيَّة، وهو كون الله عزَّ وجلَّ ربَّ العالمين، والعالَمون هم كلُّ مَن سوى الله؛ فإنَّه ليس في الوجود إلَّا خالقٌ ومخلوق، والله الخالقُ، وكلُّ مَن سواه مخلوق، ومن أسماء الله الرب، وقبله لفظ الجلالة في هذه الآية.

وقوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ مشتملٌ على توحيد الأسماء والصفات، والرحمن والرحيم اسمان من أسماء الله يدُلاَّن على صفة من صفات الله، وهي الرَّحمة، وأسماءُ الله كلُّها مشتقَّةٌ، وليس فيها اسم جامد، وكلُّ اسم من الأسماء يدلُّ على صفة من صفاته.

و﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ فيه إثبات توحيد الربوبيَّة، وهو سبحانه مالك الدنيا والآخرة، وإنَّما خصَّ يوم الدِّين بأنَّ اللهَ مالكُه؛ لأنَّ ذلك اليوم يخضعُ فيه الجميعُ لربِّ العالَمين، بخلاف الدنيا، فإنَّه وُجد فيها من عتا وتَجبَّر، وقال: ﴿ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾.

وقوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ فيه إثباتُ توحيد الألوهية، وتقديمُ المفعول وهو ﴿ إِيَّاكَ ﴾ يُفيد الحصرَ، والمعنى: نخصُّكَ بالعبادة والاستعانة، ولا نشرك معك أحداً.

وقوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ فيه إثبات توحيد الألوهية؛ فإنَّ طلبَ الهداية

من الله دعاءٌ، وقد قال رسول الله ﷺ: «الدعاءُ هو العبادة»، فيسأل العبدُ ربَّه في هذا الدعاء أن يَهديَه الصرطَ المستقيمَ الذي سلكه النبيُّون والصدِّيقون والشهداء والصالحِون، الذين هم أهل التوحيد، ويسأله أن يُجنِّبَه طريقَ المغضوب عليهم والضالِّين، الذين لَم يحصل منهم التوحيدُ، بل حصل منهم الشِّركُ بالله وعبادةُ غيره معه.

وأمَّا سورة الناس، فقوله: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ فيه إثباتُ أنواع التوحيد الثلاثة؛ فإنَّ الاستعاذةَ بالله فيه توحيد الألوهيَّة.

و﴿ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ فيه إثبات توحيد الربوبيَّة وتوحيد الأسماء والصفات، وهو مثل قول الله عزَّ وجلَّ في أول الفاتحة: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

وقوله: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ فيه إثباتُ الربوبيَّة والأسماء والصفات.

و﴿ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ فيه إثبات الألوهية والأسماء والصفات.

والنسبةُ بين أنواع التوحيد الثلاثة هذه أن يُقال: إنَّ توحيدَ الربوبيَّة وتوحيدَ الأسماء والصفات مستلزمان لتوحيد الألوهية، وتوحيد الألوهيَّة متضمِّنٌ لهما، والمعنى أنَّ مَن أقرَّ بالألوهيَّة فإنَّه يكونُ مُقرًّا بتوحيد الربوبيَّة وبتوحيد الأسماء والصفات؛ لأنَّ مَن أقرَّ بأنَّ اللهَ هو المعبودُ وحده فخصَّه بالعبادة ولم يجعل له شريكاً فيها، لا يكون منكراً أنَّ اللهَ هو الخالقُ الرازقُ المُحيي المميتُ، وأنَّ له الأسماء الحسنى والصفات العُلَى.

وأمَّا مَن أقرَّ بتوحيد الربوبيَّة وتوحيد الأسماء والصفات، فإنَّه يلزمه أن يُقرَّ بتوحيد الألوهيَّة، وقد أقرَّ الكفَّارُ الذين بُعث فيهم رسول الله ﷺ بتوحيد الربُوبيَّة، فلَم يُدخلهم هذا الإقرارُ في الإسلام، بل قاتَلَهم النَّبيُّ ﷺ حتى يَعبدوا اللهَ وحده لا شريك له، ولهذا يأتي كثيراً في القرآن تقريرُ توحيد الربوبيَّة

الذي أقرَّ به الكفَّارُ؛ لإلزامهم بالإقرار بتوحيد الألوهيَّة، ومن أمثلة ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦١ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٦٢ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٦٣ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾.

ففي كلِّ آية من هذه الآيات تقريرُ توحيد الربوبيَّة للإلزام بتوحيد الألوهيَّة، فيقول في كلِّ آية من هذه الآيات الخمس عقب تقرير توحيد الربوبيَّة: ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾، والمعنى أنَّ مَن تفرَّد بهذه الأفعال التي هي من أفعال الله وحده، يجبُ أن يُخصَّ بالعبادة وحده؛ لأنَّ مَن اختصَّ بالخلْق والإيجاد وغيرها من أفعال الله يَجب أن يُخصَّ بالعبادة وحده، وكيف يُعقل أن تكون المخلوقات التي كانت عَدَماً، وقد أوجدَها الله، كيف يُعقل أن يكون لها نصيبٌ من العبادة وهي مخلوقةٌ لله، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾؟!

الثانية: الإيمان بالملائكة هو الإيمانُ بأنَّهم خَلقٌ من خلق الله، خُلقوا من نور، كما في صحيح مسلم (٢٩٩٦) أنَّ رسول الله ﷺ قال: « خُلقت الملائكةُ من نور، وخُلق الجانُّ من مارج من نار، وخُلق آدم مِمَّا وُصف لكم »، وهم

ذوو أجنحة كما في الآية الأولى من سورة فاطر، وجبريل له ستمائة جناح، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ وتقدَّم قريباً، وهم خلقٌ كثيرٌ لا يعلم عددَهم إلّا الله عزَّ وجلَّ، ويدلُّ لذلك أنَّ البيتَ المعمور ـ وهو في السماء السابعة ـ يدخله كلَّ يوم سبعون ألف ملَك لا يعودون إليه، رواه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (٢٥٩)، وروى مسلم في صحيحه (٢٨٤٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يُؤتَى بجهنَّم يومئذ لها سبعون ألف زمام، مع كلِّ زمام سبعون ألف ملَك يجرُّونها».

والملائكةُ منهم الموَكَّلون بالوحي، والموكَّلون بالقطر، والموكَّلون بالموت، والموكَّلون بالأرحام، والموكَّلون بالجنَّة، والموكَّلون بالنار، والموكَّلون بغير ذلك، وكلُّهم مستسلمون منقادون لأمر الله، ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، وقد سُمِّي منهم في الكتاب والسنة جبريل وميكائيل وإسرافيل ومالك ومنكر ونكير، والواجب الإيمان بمَن سُمِّي منهم ومَن لَم يسمَّ، والواجب أيضاً الإيمان والتصديق بكلِّ ما جاء في الكتاب العزيز وصحَّت به السنَّة من أخبار عن الملائكة.

الثالثة: الإيمانُ بالكتب التصديق والإقرار بكلِّ كتاب أنزله الله على رسول من رسله، واعتقاد أنَّها حقٌّ، وأنَّها منزَّلة غير مخلوقة، وأنَّها مشتملة على ما فيه سعادة من أُنزلت إليهم، وأنَّ مَن أخذ بها سلم وظفر، ومن أعرض عنها خاب وخسر، ومن هذه الكتب ما سُمِّي في القرآن، ومنها ما لم يُسمَّ، والذي سُمِّي منها في القرآن التوراة والإنجيل والزبور وصُحف إبراهيم وموسى، وقد جاء ذكر صحف إبراهيم وموسى في موضعين من القرآن، في سورتَي النجم والأعلى، وزبور داود جاء في القرآن في موضعين، في النساء والإسراء، قال الله

عزَّ وجلَّ فيهما: ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾، وأمَّا التوراة والإنجيل فقد جاء ذكرهما في كثير من سُوَر القرآن، وأكثرهما ذكراً التوراة، فلَم يُذكر في القرآن رسول مثل ما ذُكر موسى، ولم يُذكر فيه كتاب مثل ما ذُكر كتاب موسى، ويأتي ذكره بلفظ «التوراة»، و«الكتاب»، و«الفرقان»، و«الضياء»، و«الذِّكر».

وممَّا يمتاز به القرآن على غيره من الكتب السابقة أنَّه يجب الإيمانُ به تفصيلاً، فتُصدَّق أخبارُه، وتُمتثل أوامرُه، وتجتنب نواهيه، ويُتعبَّد الله طبقاً لِما جاء فيه وفي سنّة رسول الله ﷺ ، وأنَّه المعجزة الخالدة التي تُحدِّي أهل الفصاحة والبلاغة على أن يأتوا بسورة مثله، فعجزوا ولن يستطيعوا، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾.

ويمتاز أيضاً بتكفُّل الله بحفظه وسلامته من التحريف، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾، ويمتاز بنزوله منجَّماً مفرَّقاً، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾.

وكونه مهيمناً على الكتب السابقة؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ ﴾، فهذه الآية تدلُّ على أنَّ القرآنَ مُهيمنٌ على الكتب السابقة، وسنَّة رسول الله شارحةٌ للكتاب وموضِّحة له، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾، ولا بدَّ من العمل بما جاء في الكتاب والسُّنَّة، ومن كفر بالسُّنَّة فقد كفر بالقرآن، والله عزَّ وجلَّ فرض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج، وبيانُها وبيان غيرها حصل بالسُّنَّة، فالله قد

أمر بإقام الصلاة، وبيَّنت السُّنَّة أوقاتَ تلك الصلوات وعدد ركعاتها، وبيَّنت كيفياتها، وقال ﷺ: «صلُّوا كما رأيتُمونِي أُصلِّي» رواه البخاري (٦٣١).

وأمر بإيتاء الزكاة، وبيَّنت السُّنَّة شروطَ وجوبها، وأنصباءها ومقاديرها، وأمر بالصيام، وبيَّنت السُّنَّة أحكامَه ومُفطِّراته.

وأمر بالحجِّ، وبيَّن الرسول ﷺ كيفياته، وقال: «لتأخذوا مناسككم، فإنِّي لا أدري لعلِّي لا أحجُّ بعد حَجَّتِي هذه» رواه مسلم (١٢٩٧).

والقرآن وما سُمِّي فيه من الكتب وما لَم يُسمَّ كلُّ ذلك من كلام الله، فاللهُ متَّصفٌ بصفة الكلام أزَلاً وأبداً، وهو متكلِّمٌ بلا ابتداء، ويتكلَّم بلا انتهاء؛ لأنَّه سبحانه وتعالَى لا بداية له ولا نهاية له، فلا بداية لكلامه ولا نهاية له، وصفةُ الكلام صفةٌ ذاتيَّة فعلية، فهي ذاتيَّةٌ باعتبار أنَّه لا بداية للاتِّصاف بها، وفعلية لكونها تتعلَّق بالمشيئة والإرادة، فكلامُه متعلِّقٌ بمشيئته، يتكلَّم إذا شاء، كيف شاء، وهو قديمُ النوع، حادثُ الآحاد، وقد كلَّم موسى في زمانه، وكلَّم نبيَّنا محمداً ﷺ ليلة المعراج، ويُكلِّم أهلَ الجنَّة إذا دخلوا الجنَّة، وهذه من أمثلة آحاد الكلام التي حصلت وتحصل في الأزمان التي شاء الله عزَّ وجلَّ حصولَها فيها، والله تعالى يتكلَّم بحرف وصوت، ليس كلامُه مخلوقاً ولا معنى قائماً بالذات، قال الله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾، ففي هذه الآية إثبات صفة الكلام لله عزَّ وجلَّ، وأنَّ كلامَه سَمعَه موسى منه، وقوله: ﴿ تَكْلِيمًا ﴾ تأكيدٌ لحصول الكلام، وأنَّه منه سبحانه وتعالى، وكلام الله عزَّ وجلَّ لا بداية له ولا نهاية له، فلا حصرَ له، بخلاف كلام المخلوق، فإنَّ له بدايةً وله نهاية، فيكون كلامُه محصوراً، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾، وقال: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا

فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، ففي هاتين الآيتين إثباتُ صفة الكلام لله عزَّ وجلَّ، وأنَّ كلامَه غيرُ محصور؛ لأنَّ البحورَ الزاخرةَ ولو ضوعِفَت أضعافاً مضاعفة، وكانت مداداً يُكتبُ به كلام الله، وكان كلُّ ما في الأرض من شجر أقلاماً يُكتبُ بها، فلا بدَّ أن تنفدَ البحورُ والأقلامُ؛ لأنَّها مخلوقةٌ محصورةٌ، ولا ينفدُ كلام الله الذي هو غير مخلوق ولا محصور، والقرآن من كلام الله، والتوراة والإنجيل من كلام الله، وكلُّ كتاب أنزله الله فهو من كلامه، وكلامُه غيرُ مخلوق، فلا يَحصل له الفناءُ الذي يحصل للمخلوقات، وهو صفة الخالق الذي لا نهاية له فلا ينفدُ كلامُه، والمخلوقون يَبيدون فينفدُ كلامُهم.

الرابعة: الإيمانُ بالرسُل التصديقُ والإقرار بأنَّ الله اصطفى من البشر رُسُلاً وأنبياء يهدون الناسَ إلى الحقِّ، ويُخرجونهم من الظلمات إلى النور، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾.

والجنُّ ليس فيهم رسُل، بل فيهم النُّذُر، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٢﴾﴾، فلم يذكروا رسلاً منهم، ولا كتباً أنزلت عليهم، وإنَّما ذكروا الكتابين المنزلين على موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، ولم يأت ذكر الإنجيل مع أنَّه منزَّلٌ من بعد موسى؛ وذلك أنَّ كثيراً من الأحكام التي في الإنجيل قد

جاءت في التوراة، قال ابن كثير في تفسير هذه الآيات: « ولم يذكروا عيسى؛ لأنَّ عيسى عليه السلام أنزل عليه الإنجيل فيه مواعظ وترقيقات وقليل من التحليل والتحريم، وهو في الحقيقة كالمتمِّم لشريعة التوراة، فالعمدة هو التوراة، فلهذا قالوا: ﴿ أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ ﴾ ».

والرسلُ هم المكلَّفون بإبلاغ شرائع أنزلت عليهم، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ ﴾، والكتاب اسم جنس يُراد به الكتب، والأنبياء هم الذين أوحي إليهم بأن يُبلِّغوا شريعة سابقة، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ الآية، وقد قام الرسل والأنبياء بتبليغ ما أُمروا بتبليغه على التمام والكمال، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٣٥﴾ ﴾، وقال: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾ ﴾، قال الزهري: « من الله عزَّ وجلَّ الرسالة، وعلى رسول الله ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم » أورده البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، باب قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَاتِهِۚ ﴾ (١٣/ ٥٠٣ ـ مع الفتح).

والرسلُ منهم من قُصَّ في القرآن، ومنهم من لم يُقصص، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ ﴾، وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَۗ ﴾، والذين قُصوا في القرآن خمسة وعشرون، منهم ثمانية

عشر جاء ذكرهم في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾.

والسبعة الباقون: آدم، وإدريس، وهود، وصالح، وشعيب، وذو الكفل، ومحمد صلوات الله وسلامه وبركاته عليهم أجمعين.

ورُسُلُ الله وأنبياؤُه من الرِّجال دون النِّساء، ومن الحاضرة دون البادية، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ ﴾، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: « الذي عليه أهل السنَّة والجماعة ـ وهو الذي نقله الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري عنهم ـ أنَّه ليس في النساء نبيَّة، وإنَّما فيهنَّ صدِّيقات، كما قال تعالى مخبراً عن أشرفهنَّ مريم بنت عمران، حيث قال تعالى: ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ﴾، فوصفها في أشرف مقاماتها بالصدِّيقية، فلو كانت نبيَّةً لذكَر ذلك في مقام التشريف والإعظام، فهي صدِّيقة بنصِّ القرآن ».

وقال: « وقوله: ﴿ مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ ﴾، المراد بالقرى المدن، لا أنَّهم من أهل البوادي، الذين هم من أجفى الناس طبعاً وأخلاقاً، وهذا هو المعهود المعروف أنَّ أهل المدن أرقُّ طبعاً وألطفُ من أهل بواديهم، وأهل الريف والسواد أقربُ حالاً من الذين يسكنون في البوادي، ولهذا قال تعالى: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا

﴿وَنِفَاقًا﴾ الآية، وقال قتادة في قوله: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾: لأنّهم أعلم وأحلم من أهل العمود)).

وهذا الذي جاء في هذه الآية من أنَّ الرسلَ من أهل القرى لا يُنافيه قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ﴾؛ لأنَّه محمولٌ على أنَّ يعقوب نُبِّئ في المدن، وخرج بعد ذلك إلى البادية، أو أنَّه نزل في مكان يُقال له: بدا، أو أنَّ البدو الذي جاء منه يعقوب مستندٌ للحاضرة، فأُعطي حكمه، ذكر هذه الوجوه شيخنا محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في كتابه: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، عند هذه الآية من سورة يوسف.

وأمَّا الفرق بين النَّبيِّ والرسول فقد اشتهر أنَّ النَّبيَّ هو مَن أُوحي إليه بشرع ولم يُؤمَر بتبليغه، والرسولَ هو مَن أُوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه، لكن هذا التفريق قد جاء في بعض الأدلَّة ما يدلُّ على عدم صحَّته، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِى ٱلْأَوَّلِينَ﴾، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾، وذلك يدلُّ على أنَّ النَّبيَّ مرسَلٌ مأمورٌ بالتبليغ، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ﴾ الآية، فهذه الآيةُ تدلُّ على أنَّ أنبياءَ بني إسرائيل من بعد موسى يحكمون بالتوراة ويدعون إليها، وعلى هذا فيُمكن أن يُقال في الفرق بين الرسول والنَّبيِّ: إنَّ الرَّسولَ مَن أُوحي إليه بشرع وأُنزل عليه كتاب، والنَّبيَّ هو الذي أُوحي إليه بأن يُبلِّغ رسالةً سابقة، وهذا هو المتَّفق مع الأدلَّة، لكن يبقى عليه إشكال، وهو أنَّ من المرسَلين مَن وُصف بأنَّه نبيٌّ رسول، كما قال الله عزَّ وجلَّ في نبيِّنا محمد ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ﴾،

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ﴾، وقال في موسى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾، وقال في إسماعيل: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾، ونبيُّنا محمد ﷺ نَزَل عليه الوحيُ أوَّلاً ولم يُؤمَر بالتبليغ، ثم أُمر بعد ذلك بالتبليغ بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾، ولهذا قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في الأصول الثلاثة: «نُبِّئ بـ﴿ ٱقْرَأْ ﴾، وأرسل بـ﴿ ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾»، وعلى هذا فيُقال: النَّبيُّ مَن أُوحي إليه ولم يُؤمَر بالتبليغ في وقت ما، أو أُمر بأن يبلِّغ شريعة سابقة، أو يُقال: النَّبيُّ يُطلق عليه الرسول، والرسول يُطلق عليه النَّبي.

وأولو العزم من الرسل خمسة، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾، وهم: نبيُّنا محمد ﷺ، وإبراهيم وموسى ونوح وعيسى، وقد ذكرهم الله في آيتين من القرآن، في قوله في سورة الأحزاب: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾، وفي قوله في سورة الشورى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾.

وأعظمُ نعمة أنعم الله تعالى بها على الجنِّ والإنس في آخر الزمان أن بعث فيهم رسوله الكريم محمداً ﷺ، فدلَّهم على كلِّ خير، وحذَّرهم من كلِّ شرٍّ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾، وقال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾، وقال: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾،

وقال: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾، وقال: ﴿ قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا ١ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦۖ وَلَن نُّشۡرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدٗا ﴾ الآيات.

وأمَّةُ نبيِّنا محمد ﷺ أمَّةُ دعوة وأمَّةُ إجابة، فأمَّةُ الدعوة كلُّ إنسيٍّ وجنِيٍّ من حين بعثته ﷺ إلى قيام الساعة، وأمَّة الإجابة هم الذين وفَّقهم الله للدخول في دينه الحنيف، فشريعتُه ﷺ لازمةٌ للجنِّ والإنس، والدعوة إليها مُوجَّهةٌ لهم جميعاً، ليست لأحد دون أحد، بل هي للجميع، قال رسول الله ﷺ: « والذي نفس محمد بيده لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمَّة: يهودي ولا نصراني، ثمَّ يموت ولم يُؤمن بالذي أُرسلتُ به، إلَّا كان من أصحاب النار » رواه مسلم (٢٤٠).

فاليهود والنصارى بعد بعثة نبيِّنا محمد ﷺ، لا ينفعُهم زعمُهم أنَّهم أتباعُ موسى وعيسى، بل يتعيَّنُ عليهم الإيمانُ بنبيِّنا محمد ﷺ، الذي نسخت شريعتُه الشرائعَ قبلها، وخُتم به النبيُّون، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ ﴾.

ولأنَّ مَن كذَّب برسول واحد، فقد كذَّب بجميع الرسل، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾، ﴿ كَذَّبَتۡ عَادٌ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾، ﴿ كَذَّبَتۡ ثَمُودُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾، ﴿ كَذَّبَتۡ قَوۡمُ لُوطٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾، ﴿ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾، فقد كذَّب كلُّ أمة رسولَها، وأضاف إليها تكذيب المرسَلين؛ لأنَّ تكذيب واحد منهم تكذيب لجميعهم، ومَن آمن برسول وكذَّب بغيره فهو مكذِّبٌ لذلك الرسول الذي يزعم أنَّه آمن به.

وقد دعا النَّبيُّ ﷺ الجنَّ والإنسَ إلى الدِّين الحنيف والصراط المستقيم،

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، فسبيلُ الهداية مقصورٌ على اتِّباع النَّبيِّ ﷺ، ولا يُعبد الله إلَّا بما جاء به رسوله الكريم ﷺ، ولا طريق يوصل إلى الله إلَّا باتِّباع ما جاء به ﷺ.

وحاجةُ المسلم إلى الهداية إلى الصراط المستقيم أعظمُ من حاجته إلى الطعام والشراب؛ لأنَّ الطعامَ والشرابَ زادُه في الحياة الدنيا، والصراطَ المستقيم زادُه للدار الآخرة، ولهذا جاء الدعاءُ لطلب الهداية إلى الصراط المستقيم في سورة الفاتحة، التي تجب قراءتُها في كلِّ ركعة من ركعات الصلاة، سواء كانت فريضةً أو نافلةً، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فالمسلمُ يدعو بهذا الدعاء باستمرار ليهديه ربُّه صراطَ المنعَم عليهم من النبيِّين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، وأن يُجنِّبَه طريق المغضوب عليهم والضالِّين، من اليهود والنصارى وغيرهم من أعداء الدِّين.

وهدايةُ النَّبيِّ ﷺ الجنَّ والإنسَ إلى الصراط المستقيم هو النور الذي وصفه الله عزَّ وجلَّ به في قوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾، فقد وصفه الله عزَّ وجلَّ في هذه الآية بأنَّه سراجٌ منير، يُضيء به للعباد الطريقَ إليه سبحانه وتعالى، وهذا أيضاً هو معنى النور الذي وصف به القرآن في قوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾، فنور القرآن ما اشتمل عليه من الهداية إلى الصراط المستقيم.

الخامسة: الإيمانُ باليوم الآخر التصديقُ والإقرار بكلِّ ما جاء في الكتاب

والسنَّة عن كلِّ ما يكون بعد الموت، وقد جعل الله الدُّورَ دارين: دار الدنيا والدار الآخرة، والحدُّ الفاصل بين هاتين الدارين الموت والنفخ في الصور الذي يحصل به موت مَن كان حيًّا في آخر الدنيا، وكلُّ مَن مات قامت قيامته، وانتقل من دار العمل إلى دار الجزاء، والحياة بعد الموت حياتان: حياة برزخية، وهي ما بين الموت والبعث، والحياة بعد الموت، والحياة البرزخية لا يعلم حقيقتها إلَّا الله، وهي تابعة للحياة بعد الموت؛ لأنَّ في كلٍّ منهما الجزاء على الأعمال.

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بفتنة القبر ونعيمه وعذابه، وقد وردت الأحاديثُ في فتنة القبر والسؤال فيه ونعيمه وعذابه، فروى البخاري في صحيحه (٨٦) عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء، عن عائشة في قصة صلاة الكسوف، وفيه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: « ما من شيء لم أكن أُريتُه إلَّا رأيتُه في مقامي، حتى الجنَّة والنار، فأُوحي إليَّ أنَّكم تُفتنون في قبوركم مثلَ أو قريباً ـ لا أدري أيَّ ذلك قالت أسماء ـ من فتنة المسيح الدجال، يُقال: ما عِلمُك بهذا الرَّجل؟ فأمَّا المؤمن أو المُوقن ـ لا أدري بأيِّهما قالت أسماء ـ فيقول: هو محمدٌ هو رسول الله، جاءنا بالبيِّنات والهُدى، فأجبنا واتَّبعنا، هو محمد ثلاثاً، فيُقال: نَمْ صالحِاً، قد علمنا إن كنتَ لَموقناً به، وأمَّا المنافق أو المرتاب ـ لا أدري أيَّ ذلك قالت أسماء ـ فيقول: لا أدري، سمعتُ الناسَ يقولون شيئاً فقُلتُه ».

وروى البخاري في صحيحه (٤٦٩٩) عن البراء بن عازب رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: « المسلمُ إذا سُئل في القبر يشهد أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمداً رسول الله، فذلك قوله: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ ».

وفي مسند الإمام أحمد بإسناد حسن عن البراء بن عازب ﷺ في الحديث الطويل (١٨٥٣٤)، وفيه: «فيأتيه ـ أي المؤمن ـ مَلَكان فيُجلسانه، فيقولان له: مَن ربُّك؟ فيقول: ربِّي الله، فيقولان له: ما دينُك؟ فيقول: دينِي الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرَّجل الذي بُعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله ﷺ».

وفيه: «ويأتيه ـ أي الكافر ـ مَلَكان فيُجلسانه، فيقولان له: مَن ربُّك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري! فيقولان له: ما دينُك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري! فيقولان له: ما هذا الرَّجل الذي بُعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري!»، وفيه قوله في المؤمن: «فأفرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة، قال: فيأتيه من رَوحها وطيبها، ويُفسَح له في قبره مدّ بصره»، وقوله في الكافر: «فأفرشوا له من النار، وافتحوا له باباً إلى النار، فيأتيه من حرِّها وسَمومها، ويُضيَّق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه».

وفي مصنَّف عبد الرزاق (٦٧٤٤) عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير: أنَّه سَمع جابر بن عبد الله يقول: «إنَّ هذه الأمَّةَ تُبتَلَى في قبورها، فإذا دخل المؤمن قبره، وتولَّى عنه أصحابُه، أتاه ملَكٌ شديد الانتهار، فقال: ما كنتَ تقول في هذا الرَّجل؟ فيقول المؤمن: أقول إنَّه رسول الله ﷺ وعبده، فيقول له المَلَكُ: اطَّلعْ إلى مقعدك الذي كان لك من النار، فقد أنجاك الله منه، وأبدَلَك مكانَه مقعدَك الذي ترى من الجنَّة، فيراهما كلتيهما، فيقول المؤمن: أُبشِّرُ أهلي؟ فيُقال له: اسكن؛ فهذا مقعدُك أبداً، والمنافق إذا تولَّى عنه أصحابُه يُقال له: ما كنتَ تقول في هذا الرَّجل؟ فيقول: لا أدري، أقول ما يقول الناس، فيُقال له: لا دريت، انظر مقعدَك الذي كان لك من الجنَّة، قد أبدلك الله مكانه مقعدَك من النار»، وإسناده صحيح، وله حكم الرفع.

وروى مسلم في صحيحه (٥٨٨) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا تشهَّد أحدُكم فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللَّهمَّ إنِّي أعوذ بك من عذاب جهنَّم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والمات، ومن شرِّ فتنة المسيح الدجال ».

وفي صحيح البخاري (١٣٧٧) عن أبي هريرة قال: « كان رسول الله ﷺ يدعو: اللَّهمَّ إنِّي أعوذ بك من عذاب القبر، ومن عذاب النار، ومن فتنة المحيا والمات، ومن فتنة المسيح الدجال ».

وهذه الأمور الثلاثة التي يُسأل عنها في القبر ورد ذكرُها مجتمعة في حديث العباس بن عبد المطلب في صحيح مسلم (٥٦) أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: « ذاق طعمَ الإيمان مَن رضي بالله ربًّا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً »، وجاء ذكرُها أيضاً في أدعية الصباح والمساء، والدعاء عند الأذان، وقد بنَى عليها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله رسالتَه النفيسة التي لا يستغنِي عنها عاميٌّ ولا طالب علم: « الأصول الثلاثة وأدلَّتها »، فإنَّ مرادَه بالأصول الثلاثة: معرفة العبد ربّه ودينه ونبيّه ﷺ.

وقال الله عزَّ وجلَّ في آل فرعون: ﴿ **ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ** ﴾، فالآيةُ تدلُّ على أنَّهم يُعذَّبون في النار وهم في قبورهم، وإذا حصل البعث انتقلوا إلى عذاب أشدَّ.

وأمَّا النَّعيم فقد جاء في الحديث أنَّ أرواح الشهداء في أجواف طير خُضر، لها قناديل معلَّقة بالعرش، تسرحُ من الجنَّة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل، رواه مسلم (١٨٨٧) عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وروى الإمام أحمد في مسنده (١٥٧٧٨) عن الإمام الشافعي، عن الإمام مالك، عن ابن

شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: « إنَّما نَسَمة المؤمن طائرٌ يعلقُ في شجر الجنَّة حتى يُرجعه الله تبارك وتعالى إلى جسده يوم يبعثُه »، وهو حديث صحيح، في إسناده ثلاثة من الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة لأهل السنَّة، قال الإمام ابن كثير في تفسيره عند قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾: « وقد رُوِّينا في مسند الإمام أحمد حديثاً فيه البشارة لكلِّ مؤمن بأنَّ روحَه تكون في الجنَّة تسرَح أيضاً فيها وتأكل من ثمارها، وترى ما فيها من النَّضرة والسرور، وتشاهدُ ما أعدَّ الله لها من الكرامة، وهو بإسناد صحيح عزيز عظيم، اجتمع فيه ثلاثة من الأئمَّة الأربعة أصحاب المذاهب المتَّبَعة » ثم ذكر سندَ الحديث ومتنَه.

وفي صحيح مسلم (٢٨٦٨) عن زيد بن ثابت: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: « إنَّ هذه الأمَّة تُبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا لدعوتُ اللهَ أن يُسمعَكم من عذاب القبر الذي أسمعُ منه ».

والأحاديث في عذاب القبر والاستعاذة بالله منه كثيرة، وهذه الأدلَّة تدلُّ على أنَّ المؤمنين يُنعَّمون في قبورهم، والكافرين يُعذَّبون فيها، والنَّعيمُ والعذابُ يكون للأرواح والأجساد.

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بالبعث بعد الموت، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾، وقال: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾، وقال: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٦ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ

ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ ﴾، وفي هذه الآية النصُّ على بعث مَن في القبور؛ لأنَّ الغالبَ على الناس أنَّهم يُدفنون في القبور، والبعثُ يكون لكلِّ مَن مات قُبر أو لم يُقبر، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾.

وقَبرُ نبيِّنا محمد ﷺ أوَّلُ القبور انشقاقاً عن صاحبه عند البعث؛ لقوله ﷺ: « أنا سيِّدُ ولد آدم يوم القيامة، وأوَّلُ من ينشقُّ عنه القبر، وأوَّلُ شافع وأوَّل مشفَّع » رواه مسلم (٢٢٧٨).

وكثيراً ما يأتي في القرآن تقريرُ أمر البعث ببيان ثلاثة أمور:

الأمر الأول: التنبيهُ بخلق الإنسان أوَّلَ مرَّة، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ۝٧٧ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ۝٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ ﴾، وقال: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ ﴾، وقال سبحانه: ﴿ يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾، وقال: ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴾، وقال تعالى: ﴿ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ۝٣٦ أَلَمۡ يَكُ نُطۡفَةٗ مِّن مَّنِيّٖ يُمۡنَىٰ ۝٣٧ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةٗ فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٣٨ فَجَعَلَ مِنۡهُ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣٩ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾.

الأمر الثاني: التنبيه بإحياء الأرض بعد موتها، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَتَرَى

ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾، وقال سبحانه: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾، وقال: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَيُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ۝ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ۝ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾، وقال: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾.

الأمر الثالث: التنبيهُ بخلق السموات والأرض وهو أعظم من خلق الناس، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾، وقال: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴾ الآيات.

والبعثُ يوم القيامة يكون بإعادة الأجساد التي كانت في الدنيا لتلقى مع الأرواح الثواب والعقاب، وليس لأجساد جديدة لم تكن موجودةً في الدنيا، وهذا هو الذي استبعده الكفَّارُ وأنكروه، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ۝ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ ﴾، فبيَّن سبحانه أنَّه عالِمٌ بكلِّ ذرَّة من ذرَّات أجسادهم التي تنقصها الأرض منهم، فيُعيدُها كما كانت فيبعث ذلك الميت بجسده الذي كان عليه في الدنيا، وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾، والمعنى كما ذكر ابن كثير عن جماعة من السلف أنَّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام قطع الطيورَ الأربعة وخلط لحومَها، وجعل على كلِّ رأس جبل منها قطعة، ثم دعاهنَّ فتجمَّعت أجزاءُ كلِّ طائر، حتى عادت الطيورُ على ما كانت عليه، وأتت إليه سعياً.

وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ۝ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ۝ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾، وهذه الآياتُ تدلُّ على أنَّ الأجسادَ التي في الدنيا هي التي أُعيدَت وشهدت الأسماعُ والأبصارُ والجلودُ بالمعاصي التي عملها أصحابُها.

ومثل هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

ويدلُّ على ذلك من السُّنَّة حديث قصَّة الرَّجل الذي أوصى بَنِيه إذا مات أن يحرقوا جسدَه ويَرموا جزءاً من رماده في البَرِّ وجزءاً منه في البحر، فأمر الله عزَّ وجلَّ البحرَ بأن يُخرج ما فيه، والبَرَّ بأن يُخرج ما فيه، حتى عاد الجسدُ كما كان، والحديث رواه البخاري (٧٥٠٦)، ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بحشر الناس من قبورهم وغيرها على الموقف، واستشفاعهم إلى أولي العزم من الرسل لتخليصهم مِمَّا هم فيه من الشدَّة، وحصول الشفاعة العظمى لنبيِّنا محمد ﷺ، وهي المقام المحمود، ومجيء الله عزَّ وجلَّ لفصل القضاء بين العباد، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَحَشَرْنَـٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾، وروى البخاري (٦٥٢٧)، ومسلم (٢٨٥٩) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: « تُحشرون حُفاة عُراة غُرْلاً، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله! الرِّجال والنساء ينظر بعضُهم إلى بعض؟ فقال: الأمر أشدُّ من أن يهمَّهم ذاك »، ورواه أيضاً البخاري (٦٥٢٦)، ومسلم (٢٨٦٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال ابن كثير عند تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾: « يعني لفصل القضاء بين خلقه، وذلك بعد ما يستشفعون إليه بسيد ولد آدم على الإطلاق محمد صلوات الله وسلامه عليه، بعدما يسألون أولي العزم من الرسل واحداً بعد واحد، فكلُّهم يقول: لست بصاحب ذاكم، حتى

تنتهي النوبةُ إلى محمد ﷺ، فيقول: أنا لها، أنا لها، فيذهب فيشفع عند الله تعالى في أن يأتي لفصل القضاء، فيشفِّعه الله في ذلك، وهي أوَّلُ الشفاعات، وهي المقام المحمود كما تقدَّم بيانه في سورة سبحان، فيجيء الرَّبُّ تبارك وتعالى لفصل القضاء كما يشاء، والملائكةُ يجيئون بين يديه صفوفاً صفوفاً)).

ويُعرَض العبادُ على الله فيُحاسبُهم على أعمالهم، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ﴾، وقال: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، وقال: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾، وقال: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴾، وقال: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٢٣﴾ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِي ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾، وقال: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْاْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٦﴾ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: ((مَن حوسب عُذِّب، قالت عائشة: فقلت: أوَليس يقول الله: ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾، قالت: فقال: إنَّما ذلكِ العَرض،

ولكن مَن نُوقش الحساب يهلك » رواه البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦).

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بحوض نبيِّنا ﷺ، والأحاديث فيه متواترةٌ عن رسول الله ﷺ، أورد البخاري رحمه الله في باب: في الحوض، من كتاب الرقاق من صحيحه منها تسعة عشر طريقاً من (٦٥٧٥ ـ ٦٥٩٣)، وذكر الحافظ في الفتح أنَّ الصحابةَ فيها يزيدون على خمسين صحابيًّا، ذكر خمسة وعشرين منهم نقلاً عن القاضي عياض، وثلاثة نقلاً عن النووي، وزاد عليهما قريباً من ذلك، فزادوا على الخمسين صحابيًّا (١١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩)، وأورد الإمامُ ابن كثير في كتاب النهاية أحاديثَ الحوض عن أكثر من ثلاثين صحابيًّا (٢/ ٢٩ ـ ٦٥)، ذكرها بأسانيد الأئمَّة الذين خرَّجوها غالباً.

وممَّا جاء في صفة حوض النَّبيِّ ﷺ قولُه ﷺ: « حَوضِي مسيرة شهر، ماؤُه أبيضُ من اللَّبن، وريحُه أطيبُ من المسك، وكيزانُه كنجوم السماء، مَن شرب منها فلا يظمأ أبداً » رواه البخاري (٦٥٧٩) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ورواه مسلمٌ في صحيحه (٢٢٩٢) ولفظُه: « حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤُه أبيضُ من الوَرِق، وريحُه أطيب من المسك، وكيزانُه كنجوم السماء، فمَن شرب منه فلا يظمأُ بعده أبداً ».

وفي صحيح مسلم (٢٣٠٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وفيه: « يشخبُ فيه ميزابان من الجنة، من شرب منه لَم يظمأ، عرضُه مثل طوله، ما بين عمَّان إلى أيلة، ماؤه أشدُّ بياضاً من اللَّبن، وأحلَى من العسل ».

ومن الناس مَن يُذادُ عن ورود الحوض، فقد روى البخاري في صحيحه (٦٥٧٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: « أنا فرَطُكم على الحوض، وليُرفعَنَّ رجالٌ منكم، ثمَّ ليُختلَجنَّ دونِي، فأقول: يا ربِّ أصحابي! فيُقال:

إنَّك لا تدري ما أحدثوا بعدك)).

والمراد بهؤلاء الأصحاب أُناسٌ قليلون ارتدُّوا بعد موت النَّبيِّ ﷺ، وقُتلوا على أيدي الجيوش المظفَّرة التي بعثها أبو بكر الصديق رضي الله عنه لقتال المرتدِّين.

والرافضةُ الحاقدون على الصحابة تزعمُ أنَّ الصحابةَ ارتدُّوا بعد وفاة النَّبيِّ ﷺ إلَّا نفراً يسيراً منهم، وأنَّهم يُذادون عن الحوض، والحقيقة أنَّ الرافضةَ هم الجديرون بالذَّود عن حوض رسول الله ﷺ؛ لأنَّهم لا يغسلون أرجلَهم في الوضوء، بل يمسحون عليها، وقد قال رسول الله ﷺ: ((ويلٌ للأعقاب من النار)) أخرجه البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وليست فيهم سِيما التحجيل التي قال فيها رسول الله ﷺ: ((إنَّ أمَّتي يُدعون يوم القيامة غُرًّا مُحجَّلين من آثار الوضوء)) أخرجه البخاري (١٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بوزن أعمال العباد، فإنَّها تُحصَى ثمَّ تُوزن، فمَن ثقلت موازينه نجا، ومن خفَّت موازينه هلك، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾، وقال: ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾، وقال: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾، وقال: ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: « الطُّهور شطرُ الإيمان، والحمد لله تملأُ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السموات والأرض » رواه مسلم (٢٢٣)، وقال رسول الله ﷺ: « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللِّسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم » رواه البخاري (٧٥٦٣) ومسلم (٢٦٩٤).

والأعمالُ وإن كانت أعراضاً فالله يجعلها أجساماً توضَع في الميزان، والحكمة من وزن أعمال العباد إظهار عدل الله وإيقاف العبد على أعماله؛ فإنَّه سبحانه وتعالى عليمٌ بكلِّ شيء، ومن ذلك أعمال العباد وُزنت أو لَم تُوزَن.

والوزنُ كما يكون للأعمال يكون لصحائف الأعمال، كما في حديث البطاقة والسِّجلاَّت، قال رسول الله ﷺ: « إنَّ اللهَ سيُخلِّصُ رجلاً من أمَّتِي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاًّ، كلُّ سجِلٍّ مثلُ مدِّ البصر، ثمَّ يقول: أتُنكرُ من هذا شيئاً؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحافظون؟ فيقول: لا يا ربِّ! فيقول: أَفَلَكَ عُذر؟ فيقول: لا يا ربِّ! فيقول: بلى، إنَّ لك عندنا حسنة، فإنَّه لا ظُلم عليك اليوم، فتخرج بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلَّا الله وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُ الله ورسولُه، فيقول: احضُر وزنك، فيقول: يا ربِّ! ما هذه البطاقة أمام السِّجلات؟ فقال: إنَّك لا تُظلَم، قال: فتُوضَع السِّجِلاَّت في كفَّة والبطاقة في كفَّة، فطاشت السِّجِلاَّت وثقلت البطاقةُ، فلا يثقُل مع اسم الله شيء » أخرجه الترمذي (٢٦٣٩) وحسَّنه، والحاكم (١/ ٦) وصحَّحه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني (١٣٥).

ويكون الوزنُ أيضاً للعامل لقوله ﷺ عن ساقَي ابن مسعود رضي الله عنه: « والذي نفسي بيده لَهما أثقلُ في الميزان من أُحُد »، وهو حديث حسن، أخرجه أحمد (٣٩٩١) وغيرُه.

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بالصِّراط، وهو جسرٌ منصوبٌ على متن جهنَّم، يَمرُّ عليه المسلمون للوصول إلى الجنَّة على قَدْر أعمالهم، فمنهم مَن يَمُرُّ كالبرق، ومنهم مَن يَمُرُّ كالرِّيح، ومنهم مَن يَزحف زحفاً، ففي صحيح البخاري (٨٠٦)، ومسلم (٢٩٩) من حديث أبي هريرة ، وفيه: « فيُضربُ الصِّراطُ بين ظهرانَي جهنَّم، فأكون أوَّلَ مَن يجوز من الرُّسل بأمَّته، ولا يتكلَّمُ يومئذ أحدٌ إلَّا الرُّسُل، وكلامُ الرُّسل يومئذ: اللَّهمَّ سلِّم سلِّم، وفي جهنَّم كلاليب مثل شَوك السَّعدان، هل رأيتُم شَوكَ السَّعدان؟ قالوا: نعم، قال: فإنَّها مثل شوك السَّعدان، غير أنَّه لا يَعلمُ قدر عِظَمها إلَّا الله، تَخطفُ النَّاسَ بأعمالِهم، فمنهم مَن يُوبَقُ بعمله، ومنهم مَن يُخردَل ثم ينجو ».

وفي صحيح مسلم (٣٢٩) من حديث أبي هريرة وحذيفة ، وفيه: « وتُرسَلُ الأمانةُ والرَّحم، فتقومان جنبَتَي الصِّراط يميناً وشمالاً، ويَمُرُّ أوَّلُكم كالبرق، قال: قلت: بأبي أنت وأمِّي! أيُّ شيء كمَرِّ البرق؟ قال: أوَ لَم ترَوا إلى البرق كيف يَمُرُّ ويرجع في طرفة عين؟ ثمَّ كمَرِّ الرِّيح، ثمَّ كمرِّ الطير وشدِّ الرِّجال، تجري بهم أعمالهم، ونبيُّكم قائمٌ على الصِّراط يقول: ربِّ سلِّم سلِّم! حتى تعجز أعمالُ العباد، حتَّى يجيء الرَّجل فلا يستطيع السيرَ إلَّا زحفاً، قال: وفي حافتَي الصِّراط كلاليب معلَّقة، مأمورةٌ بأخذ مَن أُمرت به، فمخدوشٌ ناجٍ، ومكدُوسٌ في النَّار ».

وفي صحيح مسلم (٣٠٢) من حديث أبي سعيد الخدري ، وفيه: « ثمَّ يُضرَبُ الجسرُ على جهنَّم وتحلُّ الشفاعة، ويقولون: اللَّهمَّ سلِّم سلِّم، قيل: يا رسول الله! وما الجسرُ! قال: دحضٌ مزلَّة، فيه خطاطيفُ وكلاليبُ وحسك، تكون بنَجد فيها شُويْكةٌ يُقال لها السَّعدان، فيَمُرُّ المؤمنون كطَرْف

العين، وكالبرق، وكالرِّيح، وكالطير، وكأجاويد الخيل والرِّكاب، فناجٍ مُسلَّمٌ، ومخدوشٌ مرسَل، ومكدوسٌ في نار جهنَّم)).

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمان بالشَّفاعات التي وردت في الكتاب والسنَّة، منها الشفاعة العظمى الخاصَّة بنبيِّنا ﷺ في تخليص أهل الموقف مِمَّا هم فيه، وهي المقام المحمود الذي يحمده عليه الأوَّلون والآخرون، من لَدن آدم عليه السلام إلى الذين قامت عليهم الساعة، وقد مرَّت الإشارةُ إليها قريباً في كلام الإمام ابن كثير رحمه الله.

ومنها الشفاعة فيمَن استحقَّ النارَ ألاَّ يدخلها، ويدلُّ لذلك قول النَّبيِّ ﷺ وغيره من الأنبياء على الصراط: ((اللَّهمَّ سلِّم سلِّم!))، وقد مرَّ الحديثان في ذلك قريباً عند المرور على الصراط.

ومنها الشفاعة في رفع درجات مَن يدخل الجنَّة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم، ويدلُّ لذلك قوله تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ** ﴾، ومنه رفع درجات زوجاته ﷺ إلى درجته.

ومنها الشفاعة لدخول الجنَّة بغير حساب، ويدلُّ له دعاؤه ﷺ لعكاشة بن محصن ليكون من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنَّة بغير حساب، رواه البخاري (٥٨١١) ومسلم (٢١٦).

ومنها شفاعته ﷺ في تخفيف العذاب عن عمِّه أبي طالب حتى جُعل في ضحضاح من نار يغلي منه دماغه، أخرجه البخاري (٣٨٨٣) ومسلم (٢٠٩)، وهذا التخفيف مخصِّصٌ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا** ﴾.

ومنها شفاعته ﷺ في دخول الجنَّة، ويدلُّ له قوله ﷺ: « أنا أوَّل الناس يشفع في الجنة، وأنا أكثرُ الأنبياء تَبَعاً » رواه مسلم (١٩٦)، وفي لفظ له: « أنا أكثر الأنبياء تَبَعاً يوم القيامة، وأنا أوَّلُ مَن يقرعُ بابَ الجنَّة »، وقوله ﷺ: « آتي باب الجنَّة يوم القيامة فأستفتح، فيقول الخازن: مَن أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أُمرتُ لا أفتح لأحد قبلك » رواه مسلم (١٩٧).

ومنها الشفاعة في إخراج أهل الكبائر من النار، وقد تواترت بذلك الأحاديث عن رسول الله ﷺ، كما ذكره شارح الطحاوية (ص:٢٩٠)، ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « لكلِّ نبيٍّ دعوةٌ مستجابةٌ، فتعجَّل كلُّ نبيٍّ دعوتَه، وإنِّي اختبأتُ دعوتي شفاعة لأمَّتي يوم القيامة، فهي نائلةٌ إن شاء الله مَن مات من أمَّتي لا يشركُ بالله شيئاً » رواه البخاري (٦٣٠٤) ومسلم (١٩٩)، واللفظ لمسلم.

وهذه الشفاعة تحصلُ من الملائكة والنَّبيِّين والمؤمنين؛ لقوله ﷺ في حديث أبي سعيد في صحيح مسلم (١٨٣): « فيقول الله عزَّ وجلَّ: شفعت الملائكة، وشفع النَّبيُّون، وشفع المؤمنون، ولَم يبق إلَّا أرحمُ الرَّاحمين ... » الحديث.

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بالجنَّة والنار، وأنَّهما موجودتان الآن، وأنَّهما باقيتان إلى غير نهاية، فقد أعدَّ اللهُ الجنَّةَ لأوليائه، وأعدَّ النَّارَ لأعدائه، فمن الآيات التي فيها إعداد الجنَّة لأوليائه قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾، وقوله: ﴿ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾، وقوله: ﴿ سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ ﴾.

ومن الآيات التي فيها إعداد النار لأعدائه قوله تعالى: ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾، وقوله: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾، وقوله: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾، ويدلُّ من السُّنَّة لكون الجنَّة والنَّار موجودتَين الآن حديث ابن عباس رضي الله عنهما في صلاة الكسوف، وفيه: « قالوا: يا رسول الله! رأيناك تناولتَ شيئاً في مقامك، ثم رأيناك كَعْكَعْتَ، قال ﷺ: إنِّي رأيتُ الجنَّةَ، فتناولتُ عنقوداً، ولو أصبته لأكلتُم منه ما بقيت الدنيا، وأُريتُ النار، فلَم أرَ منظَراً كاليوم قطُّ أفظع، ورأيتُ أكثرَ أهلها النساء ... » الحديث، رواه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧).

وأمَّا ما جاء عن بعض المبتدعة كالمعتزلة من أنَّهما لا تُخلقان إلَّا يوم القيامة؛ لأنَّ خلقَهما قبل ذلك عبثٌ، حيث إنَّهما تبقيان مدَّة طويلة دون أن ينتفع بالجنَّة أحدٌ ودون أن يتضرَّر بالنَّار أحد، فذلك قولٌ باطل، ويدلُّ لبطلانه وجوه:

الأول: ما جاء في الآيات والأحاديث الدَّالة على خَلْقِهما ووجودِهما قبل يوم القيامة، ومن ذلك ما تقدَّم قريباً.

الثاني: أنَّ وجودَ الجنَّة فيه ترغيبٌ بها وتشويقٌ إليها، ووجودَ النار فيه تحذيرٌ منها وتخويف.

الثالث: أنَّه قد جاء في نصوص الكتاب والسُّنَّة ما يدلُّ على حصول الانتفاع بنعيم الجنَّة قبل يوم القيامة، وما يدلُّ على التضرُّر بعذاب النار قبل يوم القيامة، وقد مرَّ عند ذكر نعيم القبر وعذابه بعض النصوص الدَّالة على ذلك.

وفي الجنَّة التي أُهبط منها آدم أقوال ثلاثة:

الأول: أنَّها جنَّة الخُلد، وهو أظهرها.

والقول الثاني: أنَّها جنَّة في مكان عالٍ من الأرض.

والقول الثالث: التوقُّف.

وقد ذكر ابن القيم الخلافَ وأدلَّةَ أصحاب القول الأول والثاني، وإجابةَ كلٍّ منهما عمَّا استدلَّ به الآخر، ولَم يُرجِّح شيئاً، وذلك في كتابه حادي الأرواح (ص:١٦ ـ ٣٢)، وفي قصيدته الميمية ما يدلُّ على ترجيحه القولَ الأول، حيث قال:

فحيَّ عل جنَّات عدن فإنَّها ... منازلك الأولَى وفيها المخيَّم

ولكنَّنا سَبي العدو فهل ترى ... نعود إلى أوطاننا ونسلَّم

الجنَّة والنَّارُ باقيتان لا تفنيان ولا تبيدان، وأهل الجنَّة منعَّمون فيها إلى غير نهاية، والكفَّار مُعذَّبون في النار إلى غير نهاية، ومن الآيات التي جاءت في بقاء الجنَّة وخلودِ أهلها فيها قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ ﴾.

ومن الآيات التي جاءت في بقاء النار وخلود الكفار فيها قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾، وقوله: ﴿ وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾، وقوله: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾، وقوله: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَـٰعَةُ ٱلشَّـٰفِعِينَ ﴾، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾، وقوله: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾.

وبقاءُ الجنَّة والنَّار وخلودُ أهلهما فيهما إلى غير نهاية لا يُنافي كون الله عزَّ وجلَّ الآخرَ الذي ليس بعده شيء؛ لأنَّ بقاءَ الله عزَّ وجلَّ لازمٌ لذاته، وبقاءَ الجنَّة والنار وأهلِهما فيهما حصل بإبقاء الله لهما، وليس لهما إلَّا الفناء لولا إبقاء الله لهما، ويجب الإيمانُ بكلِّ ما ورد في الكتاب والسنَّة من صفات الجنَّة والنار، وما يحصلُ في الجنَّة من النعيم، وما يحصل في النار من العذاب.

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ برؤية المؤمنين ربَّهم في الدار الآخرة، وهي أكبر نعيم يحصل لهم في دار النَّعيم، وقد دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة والإجماع، فمن أدلَّة الكتاب قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، وقوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾، قال الشافعي رحمه الله: «لَمَّا حُجب هؤلاء في حال السخط، دلَّ على أنَّ المؤمنين يرونه في حال

الرِّضَى))، وقوله: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ الحُسنَى: الجنَّة، والزيادة: النَّظرُ إلى وجه الله عزَّ وجلَّ، فسَّرها بذلك رسول الله ﷺ، كما في صحيح مسلم (٢٩٧) عن صُهيب ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ((إذا دخل أهلُ الجنَّة الجنَّة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدُكم؟ فيقولون: أَلَم تبيِّض وجوهَنا؟ أَلَم تُدخلنا الجنَّة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أُعطُوا شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إلى ربِّهم عزَّ وجلَّ، ثم تلا هذه الآية ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾)).

وقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ وهو يدلُّ على إثبات الرؤية بدون إدراك، فهو يُرى ولا يُدرَك، أي: لا يُحاطُ به رؤيةً، كما أنَّه يُعلمُ ولا يُحاطُ به علماً، ونفيُ الإدراك وهو أخصُّ، لا يستلزم نفي الرؤية وهي أعمُّ.

وقوله: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ ﴾، وموسى عليه الصلاة والسلام سأل اللهَ أمراً مُمكناً، ولَم يسأله مستحيلاً، والله عزَّ وجلَّ شاء ألاَّ يُرَى إلَّا في الدار الآخرة؛ لأنَّ رؤيتَه أكملُ نعيم يكون فيها، وقوله: ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾، أي: في الدنيا، ويدلُّ لذلك أيضاً قوله ﷺ: ((تعلموا أنَّه لا يرى أحدٌ منكم ربَّه عزَّ وجلَّ حتى يموت)) رواه مسلم (٢٩٣١).

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله هذه الأدلَّة من الكتاب وغيرها في كتاب حادي الأرواح (ص:١٧٩ ـ ١٨٦)، ثم ذكر الأدلَّة من السُّنَّة عن سبعة وعشرين صحابيًّا، وساق أحاديثهم، ثم ذكر الآثارَ عن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم

من أهل السُّنَّة والجماعة، وهي تدلُّ على الاتِّفاق والإجماع على ذلك من الصحابة ومَن سار على طريقتهم.

السادسة: الإيمان بالقدر خيره وشرِّه، وقد جاء في القرآن آياتٌ كثيرةٌ، وفي السُّنَّة أحاديثُ عديدة تدلُّ على إثبات القَدر، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ** ﴾، وقال: ﴿ **قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا** ﴾، وقال: ﴿ **مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ** ﴾، وأمَّا السُّنَّة فقد عقد كلٌّ من الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما كتاباً للقدر، اشتملاَ على أحاديث عديدة في إثبات القدر، روى مسلم في صحيحه (٢٦٦٤) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحَبُّ إلى الله من المؤمن الضَّعيف، وفي كلٍّ خير، احرص على ما ينفعُك، واستَعن بالله ولا تَعجَز، وإن أصابك شيءٌ فلا تَقل: لو أنِّي فعلتُ كان كذا وكذا، ولكن قل: قدرُ الله وما شاء فعل؛ فإنَّ لو تفتحُ عملَ الشيطان ».

وروى مسلمٌ (٢٦٥٥) بإسناده إلى طاوس قال: « أدركتُ ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كلُّ شيء بقَدر، قال: وسمعتُ عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: كلُّ شيء بقدر، حتى العَجز والكيس، أو الكيسُ والعجز ».

والعجزُ والكيس ضدَّان، فنشاطُ النشيط وكسل الكَسول وعجزه، كلُّ ذلك بقدر، قال النووي في شرح الحديث (١٦/ ٢٠٥): « ومعناه أنَّ العاجزَ قد قُدِّر عجزُه، والكَيِّسُ قد قُدِّر كيسُه ».

وقال ﷺ: « ما منكم من أحدٍ إلَّا وقد كُتب مقعدُه من الجنَّة، ومقعدُه من

النَّار، فقالوا: يا رسول الله! أفلا نتَّكِلُ؟ فقال: اعملوا فكلٌّ ميَسَّرٌ، ثمَّ قرأ ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **لِلْعُسْرَىٰ** ﴾ » رواه البخاري (٤٩٤٥) ومسلم (٢٦٤٧) من حديث عليّ رضي الله عنه.

والحديثُ يدلُّ على أنَّ أعمالَ العباد الصالحة مقدَّرَةٌ، وتؤدِّي إلى حصول السعادة وهي مقدَّرَة، وأعمالُهم السيِّئة مقدرَّةٌ، وتؤدِّي إلى الشقاوة وهي مقدَّرةٌ، واللهُ سبحانه وتعالى قدَّر الأسباب والمسبّبات، وكلُّ شيءٍ لا يخرج عن قضاء الله وقدره وخلقه وإيجاده.

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: « كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً، فقال: يا غلام! إنِّي أُعلِّمُك كلماتٍ: احفظ اللهَ يحفظْكَ، احفظ الله تجدْه تجاهَك، إذا سألتَ فاسأل اللهَ، وإذا استعنتَ فاستعِن بالله، واعلم أنَّ الأمَّةَ لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيءٍ لم ينفعوك إلَّا بشيءٍ قد كتبه اللهُ لك، ولو اجتمعوا على أن يَضُرُّوك بشيءٍ لَم يضرُّوك إلَّا بشيءٍ قد كتبه اللهُ عليك، رُفعت الأقلامُ وجفَّت الصُّحُف » رواه الترمذي (٢٥١٦)، وقال: « هذا حديثٌ حسن صحيح ».

والإيمانُ بالقدر له أربعُ مراتب لا بدَّ من اعتقادها:

المرتبةُ الأولى: عِلْمُ الله الأزليّ في كلِّ ما هو كائنٌ، فإنَّ كلَّ كائنٍ قد سبق به علمُ الله أزلاً، ولا يتجدَّد له علْمٌ بشيءٍ لَم يكن عالماً به أزلاً.

الثانية: كتابةُ كلِّ ما هو كائنٌ في اللَّوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، لقوله ﷺ: « كتب اللهُ مقاديرَ الخلائق قبل أن يخلقَ اللهُ السماوات والأرض بخمسين ألف سنة قال: وعرشُه على الماء » رواه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

الثالثة: مشيئةُ الله وإرادتُه، فإنَّ كلَّ ما هو كائنٌ إنَّما حصل بمشيئة الله، ولا يقع في ملك الله إلَّا ما أراده الله، فما شاء الله كان، وما لَم يشأ لم يكن، قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿**إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾، وقال: ﴿**وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾.

الرابعة: إيجاد كلّ ما هو كائنٌ وخَلْقُه بمشيئة الله، وفقاً لما علِمَه أزَلاً وكتبه في اللَّوح المحفوظ؛ فإنَّ كلَّ ما هو كائنٌ من ذوات وأفعال هو بخلْق الله وإيجاده، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ**﴾، وقال: ﴿**وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾.

والإيمانُ بالقدر هو من الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله، ويُمكن أن يَعلَم الخلقُ ما هو مُقدَّرٌ بأحد أمرَين:

الأمر الأول: الوقوع، فإذا وقع شيءٌ عُلم بأنَّه مُقدَّر؛ لأنَّه لو لم يُقدَّر لَم يَقع، فإنَّه ما شاء الله كان وما لَم يشأ لَم يكن.

الثاني: حصولُ الإخبار من رسول الله ﷺ عن أمور تقع في المستقبل، مثل إخباره عن الدَّجَّال ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى بن مريم، وغيرها من الأمور التي تقع في آخر الزمان، فهذه الأخبارُ تدلُّ على أنَّ هذه الأمور لا بدَّ أن تقع، وأنَّه سبق بها قضاءُ الله وقدَرُه، ومثل إخباره عن أمور تقع قرب زمانه ﷺ، ومن ذلك ما جاء في حديث أبي بَكرة رضي الله عنه قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ على المنبر، والحسن إلى جنبه، يَنظرُ إلى الناس مرَّة وإليه مرَّة، ويقول: «ابْنِي هذا سيِّد، ولعلَّ اللهَ أن يُصلحَ به بين فئتَين من المسلمين» رواه البخاري (٣٧٤٦).

وقد وقع ما أخبرَ به الرسول ﷺ في عام (٤١هـ) حيث اجتمعت كلمةُ المسلمين، وسُمِّي عام الجماعة، والصحابةُ رضي الله عنهم وأرضاهم فَهموا من هذا

الحديث أنَّ الحسن رضي الله عنه لن يموتَ صغيراً، وأنَّه سيعيش حتى يحصل ما أخبر به الرسول ﷺ من الصُّلح، وهو شيءٌ مقدَّرٌ، علم الصحابةُ به قبل وقوعه.

والله سبحانه خالقُ كلِّ شيء ومُقدِّره، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾، فكلُّ ما هو كائنٌ من خير وشرٍّ هو بقضاء الله وقدره، ومشيئته وإرادته، وأمَّا ما جاء في حديث عليٍّ رضي الله عنه في دعاء النَّبيِّ ﷺ الطويل وفيه: «والخير كلُّه في يديك، والشرُّ ليس إليك» رواه مسلم (٧٧١)، فلا يدلُّ على أنَّ الشَّرَّ لا يقع بقضائه وخلقه، وإنَّما معناه أنَّ اللهَ لا يخلُقُ شَرًّا محضاً لا يكون لحكمة، ولا يترتَّب عليه فائدةٌ بوجه من الوجوه، وأيضاً الشرُّ لا يُضاف إليه استقلالاً، بل يكون داخلاً تحت عموم، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾، فيُتأدَّب مع الله بعدم نسبة الشرِّ وحده إلى الله، ولهذا جاء فيما ذكره الله عن الجنِّ تأدُّبهم بنسبة الخير إليه، وذكر الشرِّ على البناء للمجهول، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾.

ومن مراتب القدر الأربع كما مرَّ قريباً مشيئة الله وإرادتُه، والفرق بين المشيئة والإرادة أنَّ المشيئة لَم تأت في الكتاب والسُّنَّة إلَّا لمعنى كونيٍّ قدَري، وأمَّا الإرادة فإنَّها تأتي لمعنى كونيٍّ ومعنى دينيٍّ شرعيٍّ، ومن مجيئها لمعنى كونيٍّ قدَري قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾.

ومن مجيء الإرادة لمعنى شرعيٍّ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـٰكِن

﴿يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، والفرقُ بين الإرادَتَين أنَّ الإرادةَ الكونيَّة تكون عامَّةً فيما يُحبُّه الله ويَسخطُه، وأمَّا الإرادةَ الشرعيَّة فلا تكون إلَّا فيما يُحبُّه الله ويرضاه، والكونيَّة لا بدَّ من وقوعها، والدينيَّة تقع في حقِّ مَن وفَّقه الله، وتتخلَّف في حقِّ مَن لم يحصل له التوفيقُ من الله، وهناك كلماتٌ تأتي لمعنى كونيٍّ وشرعي، منها القضاء، والتحريم، والإذن، والكلمات، والأمر وغيرها، ذكرها ابن القيم وذكر ما يشهد لها من القرآن والسنَّة في كتابه شفاء العليل، في الباب التاسع والعشرين منه.

وكلُّ شيء قدَّره الله وقضاه وكَتَبه في اللوح المحفوظ لا بدَّ من وقوعه، ولا تغييرَ فيه ولا تبديل، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾، وقوله ﷺ: «رُفعت الأقلام، وجَفَّت الصُّحف».

وأمَّا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، فقد فُسِّر بأنَّ ذلك يتعلَّق بالشرائع، فينسخ اللهُ منها ما يشاء ويُثبتُ ما يشاء، حتى خُتمت برسالة نبيِّنا محمد ﷺ، التي نَسخت جميع الشرائع قبلها، ويدلُّ لذلك قوله في الآية التي قبلها ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، وفُسِّر بالأقدار التي هي في غير اللَّوح المحفوظ، كالذي يكون بأيدي الملائكة، وانظر: شفاء العليل لابن القيم، في الأبواب: الثاني والرابع والخامس والسادس، فقد ذكر في كلِّ باب تقديراً خاصًّا بعد التقدير في اللَّوح المحفوظ.

وأمَّا قوله ﷺ: «لا يَردُّ القضاءَ إلَّا الدعاءُ، ولا يزيد في العُمر إلَّا البرُّ» أخرجه الترمذي (٢١٣٩)، وحسنه، وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني

(١٥٤)، فلا يدلُّ على تغيير ما في اللَّوح المحفوظ، وإنَّما يدلُّ على أنَّ اللهَ قدَّر السَّلامةَ من الشرور، وقدَّر أسباباً لتلك السَّلامة، والمعنى أنَّ اللهَ دفع عن العبد شرًّا؛ وذلك مقدَّرٌ بسببٍ يفعله وهو الدّعاء، وهو مقدَّرٌ، وكذلك قدَّر أن يطولَ عُمرُ الإنسان، وقدَّر أن يحصلَ منه سببٌ لذلك، وهو البِرُّ وصلة الرَّحم، فالأسبابُ والمسبَّباتُ كلُّها بقضاء الله وقدره، وكذلك يُقال في قوله ﷺ: « مَن سرَّه أن يُبسَط له في رزقه أو يُنسَأ له في أثره فليَصِلْ رَحِمَه » رواه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٢٥٥٧)، وأجَلُ كلّ إنسان مُقدَّرٌ في اللوح المحفوظ، لا يتقدَّم عنه ولا يتأخَّر، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ﴾، وقال تعالى: ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾، وكلُّ مَن مات أو قُتل فهو بأجله، ولا يُقال كما قالت المعتزلة: إنَّ المقتولَ قُطع عليه أجلُه، وأنَّه لو لَم يُقتَل لعاش إلى أجل آخر؛ فإنَّ كلَّ إنسان قدَّر الله له أجلاً واحداً، وقدَّر لهذا الأجل أسباباً، فهذا يموتُ بالمرض، وهذا يموت بالغرق، وهذا يموتُ بالقتل، وهكذا.

ولا يجوز الاحتجاجُ بالقدر على ترك مأمور ولا على فعل محظور، فمَن فعل معصيةً لها عقوبة محدَّدة شرعاً، واعتذر عن فعله بأنَّ ذلك قدر، فإنَّه يُعاقَبُ بالعقوبة الشرعية، ويُقال له: إنَّ معاقبتَك بهذه العقوبة قدَرٌ، وأمَّا ما جاء في حديث مُحاجَّة آدم وموسى في القدر، فليس من قبيل الاحتجاج بالقدر على فعل معصية، وإنَّما هو على المصيبة التي كانت بسبب المعصية، فقد روى البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « احتجَّ آدمُ وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتْك خطيئتُك من الجنَّة، فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، ثم تلومُني على أمرٍ قُدِّر عليَّ قبل أن أُخلق؟ فقال رسول الله ﷺ:

فحجَّ آدمُ موسى، مرَّتين ».

وقد عقد ابن القيم في كتابه شفاء العليل البابَ الثالث للكلام عن هذا الحديث، فذكر ما قيل في معناه من أقوال باطلة، وذَكَرَ الآيات التي فيها احتجاجُ المشركين على شركهم بالقدر، وأنَّ الله أَكذَبَهم؛ لأنَّهم باقون على شركهم وكفرهم، وما قالوه هو من الحقِّ الذي أُريد به باطل، ثم ذكر توجيهَين لمعنى الحديث، أوَّلهما لشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، والثاني من فهمه واستنباطه، فقال (ص:٣٥ ـ ٣٦): « إذا عرفتَ هذا، فموسى أعرفُ بالله وأسمائه وصفاته من أن يَلومَ على ذنب قد تاب منه فاعلُه، فاجتباه ربُّه بعده وهداه واصطفاه، وآدمُ أعرفُ بربِّه من أن يحتجَّ بقضائه وقدَره على معصيته، بل إنَّما لامَ موسى آدمَ على المصيبة التي نالت الذريَّة بخروجهم من الجنَّة، ونزولهم إلى دار الابتلاء والمحنة، بسبب خطيئة أبيهم، فذكر الخطيئةَ تنبيهاً على سبب المصيبة والمحنة التي نالت الذريَّةَ، ولهذا قال له: أخرجتَنا ونفسَك من الجنة، وفي لفظ (خيَّبتنَا)، فاحتجَّ آدمُ بالقدر على المصيبة، وقال: إنَّ هذه المصيبةَ التي نالت الذريَّة بسبب خطيئتِي كانت مكتوبةً بقدره قبل خلْقي، والقدرُ يُحتجُّ به في المصائب دون المعائب، أي: أتلومُنِي على مصيبة قُدِّرت عليَّ وعليكم قبل خلْقي بكذا وكذا سنة، هذا جوابُ شيخنا رحمه الله، وقد يتوجَّه جوابٌ آخر، وهو أنَّ الاحتجاجَ بالقدر على الذنب ينفعُ في موضع ويضرُّ في موضع؛ فينفع إذا احتجَّ به بعد وقوعه والتوبة منه وترك مُعاودته، كما فعل آدمُ، فيكون في ذِكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الربِّ وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذَّاكر والسامع؛ لأنَّه لا يدفعُ بالقدر أمراً ولا نَهياً، ولا يُبطل به شريعةً، بل يُخبر بالحقِّ المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوَّة،

يوضحه أنَّ آدمَ قال لموسى: أتلومُنِي على أن عملتُ عملاً كان مكتوباً عليَّ قبل أن أُخلَق، فإذا أذنب الرَّجلُ ذنباً ثم تاب منه توبةً وزال أمرُه حتى كأن لم يكن، فأنَّبه مُؤَنِّبٌ عليه ولاَمَه، حسُنَ منه أن يَحتجَّ بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمرٌ كان قد قُدِّر عليَّ قبل أن أُخلق، فإنَّه لم يَدفع بالقدر حقًّا، ولا ذكر حجَّةً له على باطل، ولا محذورَ في الاحتجاج به، وأمَّا الموضع الذي يضُرُّ الاحتجاجُ به ففي الحال والمستقبل، بأن يرتكبَ فعلاً محرَّماً أو يتركَ واجباً، فيلُومُه عليه لائمٌ، فيحتجَّ بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيُبطلُ بالاحتجاج به حقًّا ويرتكبُ باطلاً، كما احتجَّ به المُصِرُّون على شركهم وعبادتهم غير الله، فقالوا: ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾، ﴿ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ﴾، فاحتجُّوا به مُصَوِّبين لِمَا هم عليه، وأنَّهم لم يَندموا على فعله، ولم يعزموا على تركه، ولَم يُقرُّوا بفساده، فهذا ضدُّ احتجاج مَن تبيَّن له خطأُ نفسه وندم وعزَم كلَّ العزم على أن لا يعودَ، فإذا لاَمَه لائمٌ بعد ذلك قال: كان ما كان بقدر الله، ونُكتة المسألة أنَّ اللَّومَ إذا ارتفع صحَّ الاحتجاجُ بالقدر، وإذا كان اللَّومُ واقعاً فالاحتجاجُ بالقدر باطلٌ ...)).

وقد ضلَّ في القضاء والقدر فرقتان: القدرية والجبرية، فالقدرية يقولون: إنَّ العبادَ يَخلقون أفعالَهم، وإنَّ اللهَ لم يُقدِّرها عليهم، ومقتضى قولهم هذا أنَّ أفعالَ العباد وقعت في مُلك الله وهو لم يُقدِّرها، وأنَّهم بخلقهم لأفعالِهم مُستغنون عن الله، وأنَّ الله ليس خالقاً لكلِّ شيء، بل العباد خلقوا أفعالَهم، وهذا من أبطل الباطل؛ فإنَّ اللهَ سبحانه وتعالَى خالق العباد وخالق أفعال العباد، فهو خالق الذوات والصفات، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾، وقال: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ

وَكِيلٌ﴾، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

وأمَّا الجبرية، فهم الذين سَلَبُوا عن العبد الاختيارَ، ولَم يجعلوا له مشيئةً وإرداةً، وسَوَّوا بين الحركات الاختيارية والحركات الاضطرارية، وزعموا أنَّ كلَّ حركاتهم بمنْزلة حركات الأشجار، وأنَّ حركةَ الآكلِ والشارب والمصلِّي والصائم كحركة المُرتعش، ليس للإنسان فيها كسبٌ ولا إرادة، وعلى هذا فما فائدةُ إرسال الرُّسل وإنزال الكتب، ومن المعلوم قطعاً أنَّ للعبد مشيئةً وإرادةً، يُحمَد على أفعاله الحسنة، ويُثاب عليها، ويُذمُّ على أفعاله السيِّئة ويُعاقب عليها، وأفعالُه الاختيارية يُنسبُ إليه فعلُها وكسبُها، وأمَّا الحركات الاضطرارية كحركة المرتعش فلا يُقال: إنَّها فعلٌ له، وإنَّما هي صفةٌ له، ولهذا يقول النَّحويُّون في تعريف الفاعل: هو اسمٌ مرفوعٌ يدلُّ على مَن حصل منه الحَدَث أو قام به، ومرادُهم بحصول الحَدَث: الأفعال الاختيارية التي وقعت بمشيئة العبد وإرادته، ومرادُهم بقيام الحَدَث: ما لا يقع تحت المشيئة، كالموت والمرض والارتعاش ونحو ذلك، فإذا قيل: أَكَلَ زيدٌ وشرب وصلَّى وصام، فزيدٌ فيها فاعلٌ حصل منه الحَدَث، الذي هو الأكل والشربُ والصلاة والصيام، وإذا قيل: مرض زيدٌ أو مات زيدٌ أو ارتعشت يدُه، فإنَّ الحدَثَ ليس من فعل زيد، وإنَّما هو وصفٌ قام به.

وأهل السُّنَّة والجماعة وسَطٌ بين الجبرية الغلاة في الإثبات، والقدرية النفاة؛ فإنَّهم أثبتوا للعبد مشيئةً، وأثبتوا للربِّ مشيئةً عامَّة، وجعلوا مشيئةَ العبد تابعةً لمشيئة الله، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فلا يقع في مُلك الله ما لَم يشأه الله، بخلاف

القدرية القائلين: إنَّ العبادَ يخلقون أفعالَهم، ولا يُعاقب العباد على أشياء لا إرادة لهم فيها ولا مشيئة، كما هو قول الجبرية، وبهذا يُجابُ عن السؤال الذي يتكرَّر طرحُه، وهو: هل العبدُ مسيَّرٌ أو مُخيَّر؟ فلا يُقال: إنَّه مسَيَّرٌ بإطلاق، ولا مُخيَّرٌ بإطلاق، بل يُقال: إنَّه مُخيَّرٌ باعتبار أنَّ له مشيئةً وإرادةً، وأعماله كسب له يُثاب على حَسَنها ويُعاقَب على سيِّئها، وهو مسيَّرٌ باعتبار أنَّه لا يحصل منه شيءٌ خارجٌ عن مشيئة الله وإرادته وخلقه وإيجاده.

وكلُّ ما يحصلُ من هداية وضلال هو بمشيئة الله وإرادته، وقد بيَّن الله للعباد طريقَ السعادة وطريق الضلالة، وأعطاهم عقولاً يُميِّزون بها بين النافع والضار، فمَن اختار طريقَ السعادة فسلكه انتهى به إلى السعادة، وقد حصل ذلك بمشيئة العبد وإرادته، التابعة لمشيئة الله وإرادته، وذلك فضلٌ من الله وإحسان، ومَن اختار طريقَ الضلالة وسلكه انتهى به إلى الشقاوة، وقد حصل ذلك بمشيئة العبد وإرادته، التابعة لمشيئة الله وإرادته، وذلك عدلٌ من الله سبحانه، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ** ﴾، أي: طريقَي الخير والشرِّ، وقال: ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾، وقال: ﴿ **مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا** ﴾.

والهدايةُ هدايتان: هدايةُ الدَّلالة والإرشاد، وهذه حاصلةٌ لكلِّ أحد، وهداية التوفيق، وهي حاصلةٌ لِمَن شاء اللهُ هدايتَه، ومن أدلَّة الهداية الأولى قول الله عزَّ وجلَّ لنبيِّه ﷺ: ﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾، أي: أنَّك تدعو كلَّ أحد إلى الصراط المستقيم، ومن أدلَّة الهداية الثانية قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ** ﴾، وقد جمع الله بين الهدايتَين في

قوله: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾، فقوله: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ أي: كلَّ أحد، فحُذف المفعول لإرادة العموم، وهذه هي هداية الدلالة والإرشاد، وقوله: ﴿ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ أظهرَ المفعولَ لإفادة الخصوص، وهي هداية التوفيق.

السابعة: الإيمانُ عند أهل السُّنَّة والجماعة يتألَّف من اعتقاد بالقلب وقول باللِّسان وعمل بالجوارح، فهذه الأمورُ الثلاثة داخلةٌ عندهم في مُسمَّى الإيمان، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَمَغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ﴾، ففي هذه الآيات دخول أعمال القلوب وأعمال الجوارح في الإيمان.

وروى مسلم في صحيحه (٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الإيمانُ بضعٌ وسبعون أو بضعٌ وستون شعبة، فأفضلُها قول لا إله إلَّا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياءُ شعبة من الإيمان»، فقد دلَّ الحديثُ على أنَّ ما يقوم بالقلب واللِّسان والجوارح من الإيمان، وأمَّا ما جاء في القرآن من آيات كثيرة فيها عطف العمل الصالح على الإيمان، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ﴾، فلا يدلُّ العطف على عدم دخول الأعمال في مسمَّى الإيمان، بل هو من عطف الخاص على العام؛ وذلك أنَّ التفاوتَ بين الناس في الإيمان يكون غالباً لتفاوتهم في

الأعمال، وفي الأقوال أيضاً؛ لأنَّ القولَ عملُ اللِّسان، بل إنَّهم يتفاوتون فيما يقوم بقلوبهم، قال الحافظ في الفتح (١/ ٤٦) نقلاً عن النووي: « والأظهرُ المختار أنَّ التصديق يزيد وينقص بكثرة النَّظر ووضوح الأدلَّة، ولهذا كان إيمانُ الصدِّيق أقوى من إيمان غيره؛ بحيث لا يعتريه الشُّبهة، ويؤيِّده أنَّ كلَّ أحد يعلمُ أنَّ ما في قلبه يتفاضل، حتى إنَّه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكُّلاً منه في بعضها، وكذلك التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها ».

والذين أخرجوا الأعمال من أن تكون داخلةً في مسمَّى الإيمان طائفتان: المرجئة الغلاة، الذين يقولون: إنَّ كلَّ مؤمن كاملُ الإيمان، وأنَّه لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهذا القول من أبطل الباطل، بل هو كفر.

ومرجئة الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم، الذين قالوا بعدم دخول الأعمال في مسمَّى الإيمان، مع مخالفتهم للمرجئة الغلاة في أنَّ المعاصي تضرُّ فاعلَها، وأنَّه يُؤاخذُ على ذلك ويُعاقَب، وقولُهم غيرُ صحيح؛ لأنَّه ذريعةٌ إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي، كما في شرح الطحاوية (ص:٤٧٠).

والإيمانُ يزيد بالطاعة وينقصُ بالمعصية، فمن أدلَّة زيادته قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾، وقوله: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ

﴿فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا﴾، وقوله: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَـٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَـٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾.

ومن أدلَّة نقصانه قوله ﷺ: « من رأى منكم منكراً فليُغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان » رواه مسلم (٧٨).

وما جاء في حديث الشفاعة من إخراج مَن في قلبه مثقال ذرَّة من إيمان من النار، رواه البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (٣٠٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وحديث وصف النَّبيِّ ﷺ للنساء بأنَّهنَّ ناقصاتُ عَقل ودين، أخرجه البخاري (٣٠٤) ومسلم (١٣٢).

قال الحافظ في الفتح (١/ ٤٧): « وروى ـ يعني اللالكائي ـ بسنده الصحيح عن البخاري قال: لقيت أكثرَ من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحداً منهم يختلف في أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، ويزيد وينقص. وأطْنَب ابن أبي حاتم واللاَّلَكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين، وكلِّ من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين، وحكاه فضيل ابن عياض ووكيع عن أهل السُّنَّة والجماعة ».

الثامنة: أهلُ السنَّة والجماعة وسَطٌ في مرتكب الكبيرة بين المرجئة والخوارج والمعتزلة، فالمرجئة فرَّطوا وجعلوه مؤمناً كامل الإيمان، وقالوا: لا يضرُّ مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والخوارج والمعتزلة أفرطوا فأخرجوه من الإيمان، ثمَّ حكمت الخوارج بكفره، وقالت المعتزلة: إنَّه في منزلة بين المنزلتين، وفي الأخرة اتَّفقوا على تخليده في النار، وأهل السنَّة وصفوا العاصي بأنَّه مؤمن ناقص الإيمان، فلم يجعلوه مؤمناً كامل الإيمان كما قالت المرجئة، ولم يجعلوه خارجاً من الإيمان كما قالت الخوارج والمعتزلة، بل قالوا:

هو مؤمن بإيمانه، فاسقٌ بكبيرته، فلَم يُعطوه الإيمان المطلق، ولَم يسلبوا عنه مطلق الإيمان، وإنَّما ضلَّت المرجئة لأنَّهم أعملوا نصوصَ الوعد وأهملوا نصوصَ الوعيد، وضلَّت الخوارجُ والمعتزلة لأنَّهم أعملوا نصوصَ الوعيد وأهملوا نصوصَ الوعد، ووفَّق الله أهل السنَّة والجماعة للحقِّ، فأعملوا نصوصَ الوعد والوعيد معاً، فلَم يجعلوا مرتكب الكبيرة كامل الإيمان، ولم يجعلوه خارجاً من الإيمان في الدنيا، وفي الآخرة أمرُه إلى الله؛ إن شاء عذَّبه، وإن شاء عفا عنه، وإذا عذَّبه فإنَّه لا يخلده في النار كما يخلَّد فيها الكفار، بل يُخرَجُ منها ويُدخل الجنَّة.

ويجتمع في العبد إيمانٌ ومعصية وحبٌّ وبغض، فيُحَبُّ على ما عنده من الإيمان، ويُبغَض على ما عنده من الفسوق والعصيان، وهو نظير الشيب الذي يكون محبوباً إذا نظر إلى ما بعده وهو الموت، وغير محبوب إذا نُظر إلى ما قبله وهو الشباب، كما قال الشاعر:

الشيبُ كرهٌ وكرهٌ أن نفارقه   فاعجب لشيء على البغضاء محبوب

التاسعة: الإحسانُ والإيمانُ والإسلام درجات، فأعلى الدرجات الإحسان، ودونه درجة الإيمان، ودون ذلك درجة الإسلام، فكلُّ محسن مؤمن مسلم، وكلُّ مؤمن مسلم، وليس كلُّ مؤمن محسناً، ولا كلُّ مسلم مؤمناً محسناً، ولهذا جاء في سورة الحجرات: **﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ﴾**.

وللتفاوت في هذه الدرجات فإنَّه يُستثنى في الإيمان عند أهل السنة، فإذا قيل للرَّجل: أنت مؤمن؟ قال: إن شاء الله أو أرجو؛ لأنَّ في ذكر الإيمان بدون استثناء تزكية للنفس، ومَن جاء عنه من أهل السنة ترك الاستثناء في الإيمان،

فإنَّ مقصودَه أصل الإيمان الذي هو الإسلام، وليس التزكية.

العاشرة: قوله ﷺ في بيان الإحسان: «أن تعبدَ الله كأنَّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنَّه يراك»، والمعنى أن تعبدَه كأنَّك واقفٌ بين يديه تراه، ومن كان كذلك فإنَّه يأتي بالعبادة على التمام والكمال، وإن لم يكن على هذه الحال فعليه أن يستشعر أنَّ اللهَ مطَّلع عليه لا يخفى عليه منه خافية، فيحذر أن يراه حيث نهاه، ويعمل على أن يراه حيث أمره، قال ابن رجب في شرح هذا الحديث في كتابه جامع العلوم والحكم (١/ ١٢٦): «فقوله ﷺ في تفسير الإحسان: (أن تعبدَ الله كأنَّك تراه) إلخ يشير إلى أنَّ العبدَ يعبد الله على هذه الصفة، وهي استحضار قربه، وأنَّه بين يديه كأنَّه يراه، وذلك يوجب الخشية والخوف والهيبة والتعظيم، كما جاء في رواية أبي هريرة (أن تخشى الله كأنَّك تراه)، ويُوجب أيضاً النصح في العبادة وبذل الجهد في تحسينها وإتمامها وإكمالها»، وقال (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩): «قوله ﷺ: (فإن لم تكن تراه فإنَّه يراك)، قيل: إنَّه تعليل للأول؛ فإنَّ العبدَ إذا أُمر بمراقبة الله في العبادة واستحضار قربه من عبده حتى كأنَّ العبد يراه، فإنَّه قد يشق ذلك عليه، فيستعين على ذلك بإيمانه بأنَّ الله يراه، ويطَّلع على سرِّه وعلانيته، وباطنه وظاهره، ولا يخفى عليه شيء من أمره، فإذا حقَّق هذا المقام سهُل عليه الانتقال إلى المقام الثاني، وهو دوام التحديق بالبصيرة إلى قرب الله من عبده ومعيَّته حتى كأنَّه يراه، وقيل: بل هو إشارة إلى أنَّ مَن شقَّ عليه أن يعبدَ الله كأنَّه يراه، فليَعبُدِ اللهَ على أنَّ الله يراه ويطَّلع عليه، فليستحيي من نظره إليه».

وقال (١/ ١٣٠): «وقد وردت الأحاديث الصحيحة بالنَّدب إلى استحضار هذا القرب في حال العبادات»، وذكر جملة من الأحاديث، ثم قال:

«ومَن فهم من شيء من هذه النصوص تشبيهاً أو حلولاً أو اتِّحاداً، فإنَّما أُتي من جهله وسوء فهمه عن الله ورسوله ﷺ، واللهُ ورسوله بريئان من ذلك كلِّه، فسبحان من ليس كمثله شيء وهو السَّميع البصير».

***

٧ ـ قوله: «قال: فأخبرني عن الساعة؟ قال: ما المسئول عنها بأعلمَ من السائل، قال: فأخبرني عن أَمَاراتِها؟ قال: أن تلدَ الأَمَةُ ربَّتَها، وأن ترى الحُفَاةَ العُراة العالة رِعاء الشاءِ يتطاولون في البُنيان، قال: ثمَّ انطلق فلبثت مليًّا ثم قال لي: يا عمر أتدري مَن السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّه جبريل أتاكم يعلِّمُكم دينكم».

فيه فوائد:

الأولى: اختصَّ الله بعلم الساعة، فلا يعلم متى تقوم الساعة إلَّا الله سبحانه وتعالى، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٌ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾، وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾، ومنها علم الساعة، ففي صحيح البخاري (٤٧٧٨) عن عبد الله بن عمر قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «مفاتيح الغيب خمسة، ثم قرأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ...﴾»، وقال تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۗ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾.

وجاء في السنة أنَّ الساعة تقوم يوم الجمعة، أمَّا من أيِّ سنة؟ وفي أيِّ شهر من السنة؟ وفي أيِّ جمعة من الشهر؟ فلا يعلم ذلك إلَّا الله، ففي صحيح مسلم

(٨٥٤) عن أبي هريرة ﷺ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: « خيرُ يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة؛ فيه خُلق آدم، وفيه أُدخلَ الجنَّة، وفيه أُخرجَ منها، ولا تقوم الساعةُ إلَّا في يوم الجمعة ».

ورواه أبو داود (١٠٤٦) والنسائي (١٤٣٠) بلفظ: « خيرُ يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة؛ فيه خُلق آدم، وفيه أُهبط، وفيه تيب عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابَّة إلَّا وهي مسيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس؛ شفقاً من الساعة إلَّا الجنّ والإنس » الحديث، وهو حديث صحيح، رجاله رجال الشيخين، وهذه الزيادة في آخره تدلُّ على أنَّ الساعةَ تقوم في أوَّل النهار قبل طلوع الشمس.

الثانية: تُطلق الساعة ويُرادُ بها الموت عند النفخ في الصور، كما قال ﷺ: « لا تقوم الساعة إلَّا على شرار الناس » رواه مسلم (٢٩٤٩)، وكلُّ مَن مات قبل ذلك فقد جاءت ساعته وقامت قيامته، وانتقل من دار العمل إلى دار الجزاء، وتُطلق ويُراد بها البعث، كما قال الله عزَّ وجلَّ في آل فرعون: **﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾**، وقال: **﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾**، وهم إنَّما أنكروا البعث كما قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾**.

الثالثة: قوله: « ما المسئول عنها بأعلم من السائل » معناه أنَّ الخلق لا يعلمون متى تقوم، وأنَّ أيَّ سائل أو أي مسئول سواء في عدم العلم بها، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ١٣٥): « يعني أنَّ علمَ الخلق كلِّهم في وقت الساعة سواء، وهذا إشارة إلى أنَّ الله استأثر تعالى بعلمها ».

الرابعة: تعدَّدت الأسئلة للرسول ﷺ عن الساعة، وكان النَّبيُّ ﷺ يُجيب مَن سأله ببيان بعض أماراتها، أو يُلفت نظر السائل إلى ما هو أهم من سؤاله.

ومِن الأول حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (٥٩) أنَّ أعرابيًّا سأل النَّبيَّ ﷺ، وقال: متى الساعة؟ فقال: « فإذا ضُيِّعت الأمانةُ فانتظر الساعة » الحديث.

وأمَّا الثاني، ففي صحيح البخاري (٣٦٨٨) ومسلم (٢٦٣٩) عن أنس رضي الله عنه: « أنَّ رجلاً سأل النَّبيَّ ﷺ عن الساعة، فقال: متى الساعة؟ قال: وماذا أعددتَ لها؟ قال: لا شيء، إلَّا أنِّي أحبُّ اللهَ ورسولَه ﷺ، فقال: أنتَ مع مَن أحببتَ ».

الخامسة: قوله: « فأخبرني عن أماراتها ... » إلخ، أماراتها: علاماتها، وعلامات الساعة تنقسمُ إلى قسمين: علامات قريبة من قيامها، كخروج الشمس من مغربها، وخروج الدجال، وخروج يأجوج ومأجوج، ونزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من السماء، وغيرها.

وعلامات قبل ذلك، ومنها العلامتان المذكورتان في هذا الحديث.

ومعنى قوله: « أن تلِدَ الأَمَةُ ربَّتها » فُسِّر بأنَّه إشارة إلى كثرة الفتوحات وكثرة السبي، وأنَّ من المسبيات مَن يطؤها سيِّدها فتلد له، فتكون أمَّ ولد، ويكون ولدُها بمنزلة سيِّدها، وفسِّر بتغيُّر الأحوال وحصول العقوق من الأولاد لآبائهم وأمَّهاتهم وتسلُّطهم عليهم، حتى يكون الأولاد كأنَّهم سادة لآبائهم وأمَّهاتهم، رجَّح هذا الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٢٣).

ومعنى قوله: « وأن ترى الحُفاة العُراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان » أنَّ الفقراء الذين يرعون الغنم ولا يجدون ما يكتسون به تتغيَّر

أحوالُهم، وينتقلون إلى سكنى المدن ويتطاولون في البنيان، وهاتان العلامتان قد وقعتا.

السادسة: قوله: « ثمَّ انطلق فلبثت مليًّا ثم قال لي: يا عمر أتدري مَن السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّه جبريل أتاكم يعلِّمُكم دينكم »، معنى مليًّا: زماناً فقد أخبر النَّبيُّ ﷺ أصحابَه عن السائل بأنَّه جبريل عقب انطلاقه، وجاء أنَّه أخبر عمر بعد ثلاث، ولا تنافي بين ذلك؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أخبر الحاضرين ولم يكن عمر رضي الله عنه معهم، بل يكون انصرف من المجلس، واتَّفق له أنَّه لقي النَّبيَّ ﷺ بعد ثلاث فأخبره.

السابعة: كان النَّبيُّ ﷺ يسأل أصحابَه عن أشياء لِلَفْت أنظارهم إلى الاستعداد لجوابها، فيقولون: الله ورسوله أعلم، ثم يُجيبهم، كما في حديث عمر هذا، وكما في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه: « أتدري ما حقُّ الله على العباد، وما حقُّ العباد على الله؟ قلت: الله ورسوله أعلم » الحديث رواه البخاري (٢٨٥٦) ومسلم (٤٨).

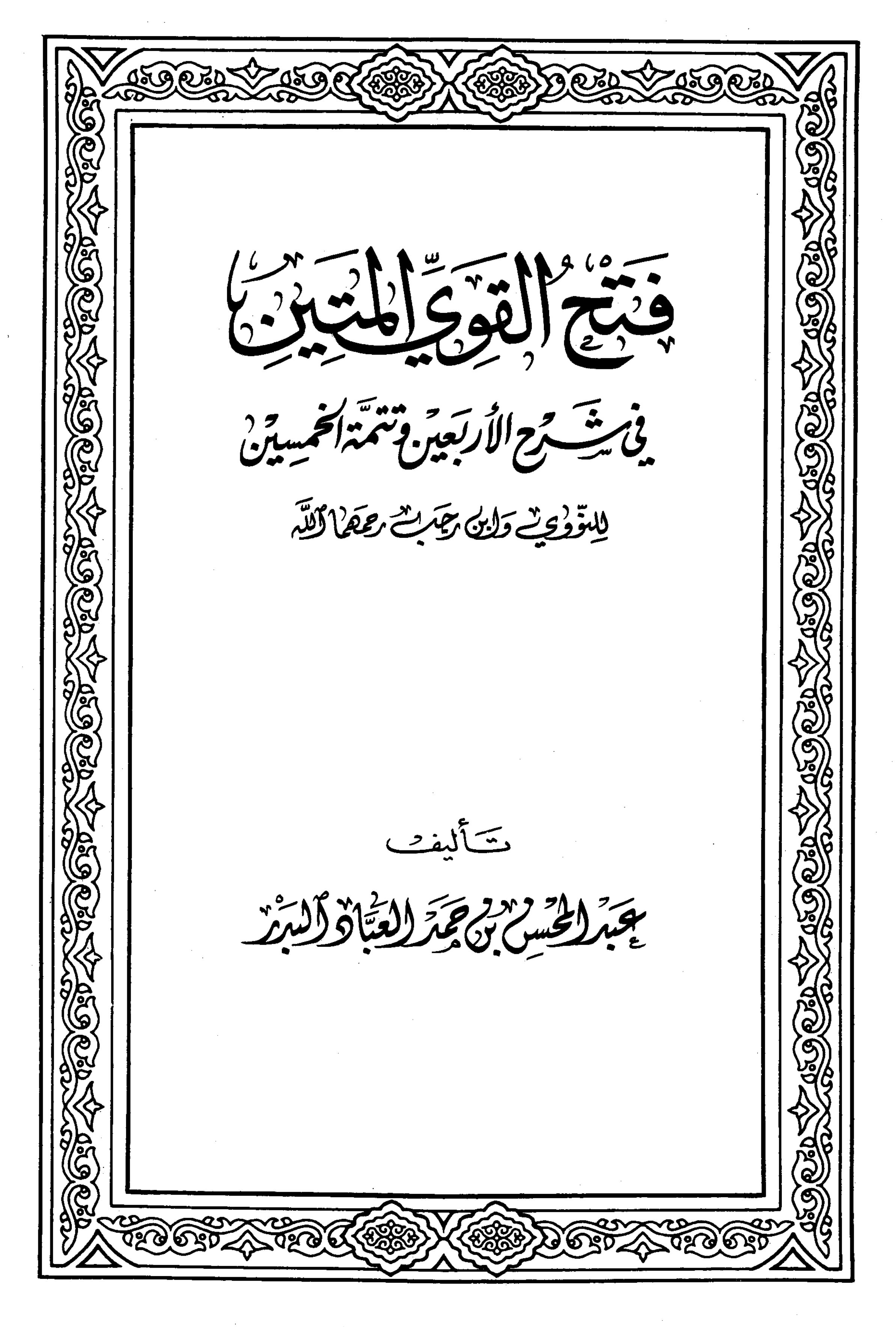
ويُشرَع للمسئول إذا لم يكن عنده جواب أن يقول: لا أدري، أو الله أعلم؛ لصلاحية ذلك لكلِّ سؤال، بخلاف: الله ورسوله أعلم، فلا تصلح لكلِّ سؤال، فلو سأل سائل: متى تقوم الساعة؟ تعيَّن في الجواب قول: الله أعلم؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لا يعلم متى تقوم الساعة.

وأيضاً فإنَّ النَّبيَّ ﷺ بعد موته لا يعلم بما يحصلُ لأمَّته من بعده؛ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: « أنا فرطُكم على الحوض، وليُرفعنَّ رجالٌ منكم ثم ليختلجنَّ دوني، فأقول: يا ربِّ أصحابي! فيُقال: إنَّك لا تدري ما أحدثوا بعدك » رواه البخاري (٦٥٧٦) ومسلم (٢٢٩٧).

والمراد بالأصحاب المشار إليهم في الحديث الذين ارتدُّوا بعد موته ﷺ وقُتلوا على أيدي الجيوش التي أرسلها أبو بكر رضي الله عنه لقتال المرتدِّين.

وإلى هنا انتهى شرح هذا الحديث العظيم، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



فتح القوي المتين

في شرح الأربعين وتتمة الخمسين

للنووي وابن رجب رحمهما الله

تأليف

عبد المحسن بن حمد العباد البدر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مجزل العَطاء ومسبغ النِّعم، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ذو الفضل والإحسان والجود والكرم، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله سيِّد العرب والعجم، المخصوص من ربِّه بجوامع الكلم، اللَّهمَّ صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله أهل المكارم والشِّيَم، وعلى أصحابه مصابيح الدُّجَى والظُّلَم، الذين أكرمهم الله فجعلهم خير أمَّة هي خير الأمم، وعلى كل مَن جاء بعدهم مقتفياً آثارهم، وقد خلا قلبُه من الغلِّ للمؤمنين وسلِم.

أمَّا بعد، فإنَّ من الموضوعات التي أَلَّف فيها العلماء في حديث رسول الله ﷺ أحاديث الأربعين، وهي جمع أربعين حديثاً من أحاديث رسول الله ﷺ؛ لحديث ورد في فضل حفظ أربعين حديثاً من أحاديث رسول الله ﷺ، ذكر النووي في مقدمة الأربعين له وروده عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ سمَّاهم، وقال: «واتَّفق الحفاظ على أنَّه حديث ضعيف وإن كثُرت طرقُه»، وذكر أنَّ اعتمادَه في تأليف الأربعين ليس عليه، بل على أحاديث أخرى، مثل قوله ﷺ: «ليبلِّغ الشاهد منكم الغائب»، وقوله: «نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها» الحديث، وذكر ثلاثة عشر من العلماء أَلَّفوا في الأربعين، أولهم عبد الله بن المبارك، وآخرهم أبو بكر البيهقي، وقال بعد ذكرهم: «وخلائق لا يُحصون من المتقدِّمين والمتأخرين»، وقال: «ثم مِن العلماء مَن جمع الأربعين في أصول الدِّين، وبعضهم في الفروع، وبعضهم في الجهاد، وبعضهم في الزهد، وبعضهم في الآداب، وبعضهم في الخطب، وكلُّها مقاصد صالحة رضي الله تعالى عن قاصديها، وقد رأيتُ جمع أربعين أهم من هذا كلِّه، وهي أربعون حديثاً مشتملة على جميع ذلك، وكلُّ حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد

الدِّين، قد وصفه العلماء بأنَّ مدارَ الإسلام عليه، أو هو نصف الإسلام أو ثلثه أو نحو ذلك، ثم التزمتُ في هذه الأربعين أن تكون صحيحة، ومعظمها في صحيحي البخاري ومسلم، وأذكرها محذوفة الأسانيد ليسهل حفظها ويعم الانتفاع بها إن شاء الله ... وينبغي لكلِّ راغب في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث لِمَا اشتملت عليه من المهمَّات، واحتوت عليه من التنبيه على جميع الطاعات، وذلك ظاهر لِمَن تدبَّره ».

والأحاديث التي جمعها النووي رحمه الله اثنان وأربعون حديثاً، قد أطلق عليها أربعين تغليباً مع حذف الكسر الزائد، وقد رُزق هذا الكتاب للنووي مع كتابه « رياض الصالحين » القبول عند الناس، وحصل اشتهارهما والعناية بهما، وأوَّلُ كتاب ينقدح في الأذهان يُرشَد المبتدئون في الحديث إليه هذه الأربعون للإمام النووي رحمه الله، وقد زاد ابن رجب الحنبلي رحمه الله عليها ثمانية أحاديث من جوامع الكلم، فأكمل بها العدَّة خمسين، وشرحها بكتاب سَمَّاه: « جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم »، وقد كثرت شروح الأربعين للإمام النووي، وفيها المختصر والمطوَّل، وأوسع شروحها شرح ابن رجب الحنبلي رحمه الله، وقد رأيتُ شرح هذه الأربعين مع زيادة ابن رجب شرحاً متوسِّطاً قريباً من الاختصار، يشتمل شرح كلِّ حديث على فقرات، وفي ختامه ذكر شيء مِمَّا يُستفاد من الحديث، وقد استفدت في هذا الشرح من شروح النووي وابن دقيق العيد وابن رجب وابن عثيمين للأربعين، ومن فتح الباري لابن حجر العسقلاني، وسمَّيتُه: **فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمَّة الخمسين للنووي وابن رجب رحمهما الله**، والمتين من أسماء الله، قال الله عزَّ وجلَّ في سورة الذاريات: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾، ومعناه:

شديد القوة، كما جاء في كتب التفسير، وإنِّي أوصي طلبة العلم بحفظ هذه الأحاديث الخمسين، التي هي من جوامع كلم الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن ينفع بهذا الشرح كما نفع بأصله، إنَّه سميع مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيِّه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الحديث الأول

عن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب ﷺ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّما الأعمال بالنيَّات، وإنَّما لكلِّ امرئ ما نوى، فمَن كانت هجرتُه إلى الله ورسوله فهجرتُه إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يُصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه».

رواه إمامَا المحدِّثين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري في صحيحيهما اللذين هما أصحُّ الكتب المصنَّفة.

١ ـ أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرُهم، وقد تفرَّد بروايته عن عمر: علقمة بنُ وقاص الليثي، وتفرَّد به عنه محمد بن إبراهيم التيمي، وتفرَّد عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم كثر الآخذون عنه، فهو من غرائب صحيح البخاري، وهو فاتحته، ومثله في ذلك خاتمته، وهو حديث أبي هريرة «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ...» الحديث، وهو أيضاً من غرائب الصحيح.

٢ ـ افتتح النووي أحاديث الأربعين بهذا الحديث، وقد افتتح جماعة من أهل العلم كتبَهم به، منهم الإمام البخاري افتتح صحيحه به، وعبد الغني المقدسي افتتح كتابه عمدة الأحكام به، والبغوي افتتح كتابيه مصابيح السنة وشرح السنة به، وافتتح السيوطي كتابه الجامع الصغير به، وعقد النووي في أول كتابه المجموع شرح المهذب فصلاً قال فيه (١/ ٣٥): «فصل في الإخلاص والصدق وإحضار النية في جميع الأعمال البارزة والخفية»، أورد فيه ثلاث آيات من القرآن، ثم حديث «إنَّما الأعمال بالنيَّات»، وقال: «حديث صحيح

متفق على صحته، ومجمع على عظم موقعه وجلالته، وهو إحدى قواعد الإيمان وأول دعائمه وآكد الأركان، قال الشافعي رحمه الله: يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه، وقال أيضاً: هو ثلث العلم، وكذا قاله أيضاً غيرُه، وهو أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وقد اختلف في عدِّها، فقيل: ثلاثة، وقيل: أربعة، وقيل: اثنان، وقيل: حديث، وقد جمعتها كلَّها في جزء الأربعين، فبلغت أربعين حديثاً، لا يستغني متديِّن عن معرفتها؛ لأنَّها كلَّها صحيحة، جامعة قواعد الإسلام، في الأصول والفروع والزهد والآداب ومكارم الأخلاق وغير ذلك، وإنَّما بدأت بهذا الحديث تأسيًّا بأئمَّتنا ومتقدِّمي أسلافنا من العلماء رضي الله عنهم، وقد ابتدأ به إمام أهل الحديث بلا مدافعة أبو عبد الله البخاري صحيحه، ونقل جماعة أنَّ السلف كانوا يستحبُّون افتتاح الكتب بهذا الحديث؛ تنبيهاً للطالب على تصحيح النيَّة وإرادته وجه الله تعالى بجميع أعماله البارزة والخفيَّة، ورُوينا عن الإمام أبي سعيد عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله قال: لو صنَّفت كتاباً بدأت في أوَّل كلِّ باب منه بهذا الحديث، ورُوينا عنه أيضاً قال: مَن أراد أن يصنِّف كتاباً فليبدأ بهذا الحديث، وقال الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي الشافعي الإمام في كتابه المعالم رحمه الله تعالى: كان المتقدِّمون من شيوخنا يستحبُّون تقديم حديث (الأعمال بالنيات) أمام كلِّ شيء يُنشأ ويُبتدأ من أمور الدِّين؛ لعموم الحاجة إليه في جميع أنواعها».

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٦١): «واتَّفق العلماء على صحَّته وتلقيه بالقبول، وبه صدَّر البخاري كتابَه الصحيح، وأقامه مقام الخُطبة له؛ إشارة منه إلى أنَّ كلَّ عمل لا يُراد به وجه الله فهو باطل، لا ثمرة له في الدنيا ولا في الآخرة».

٣ ـ قال ابن رجب: « وهذا الحديث أحد الأحاديث التي يدور الدِّين عليها، فروي عن الشافعي أنَّه قال: هذا الحديث ثلث العلم، ويدخل في سبعين باباً من الفقه، وعن الإمام أحمد قال: أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث: حديث عمر (الأعمال بالنيات)، وحديث عائشة (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد)، وحديث النعمان بن بشير: (الحلال بيِّن والحرام بيِّن) ».

وقال أيضاً (١/ ٧١) في توجيه كلام الإمام أحمد: « فإنَّ الدِّين كلَّه يرجع إلى فعل المأمورات وترك المحظورات، والتوقف عن الشبهات، وهذا كلُّه تضمَّنه حديث النعمان بن بشير، وإنَّما يتمُّ ذلك بأمرين:

أحدهما: أن يكون العمل في ظاهره على موافقة السنَّة، وهذا هو الذي تضمَّنه حديث عائشة: (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد).

والثاني: أن يكون العمل في باطنه يُقصد به وجه الله عزَّ وجلَّ، كما تضمَّنه حديث عمر: (الأعمال بالنيات).

وأورد بن رجب نقولاً (١/ ٦١ ـ ٦٣) عن بعض العلماء في الأحاديث التي يدور عليها الإسلام، وأنَّ منهم من قال: إنَّها اثنان، ومنهم مَن قال: أربعة، ومنهم من قال: خمسة، والأحاديث التي ذكرها عنهم بالإضافة إلى الثلاثة الأولى حديث: « إنَّ أحدكم يُجمع خلقُه في بطن أمِّه »، وحديث: « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه »، وحديث: « إنَّ الله طيِّب لا يقبل إلاَّ طيِّباً »، وحديث: « لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه »، وحديث: « لا ضرر ولا ضرار »، وحديث: « إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم »، وحديث: « ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما عند الناس يحبك الناس »،

وحديث: «الدِّين النصيحة».

٤ ـ قوله: «إنَّما الأعمال بالنيَّات»، (إنَّما): أداة حصر، و(الـ) في (الأعمال) قيل: إنَّها خاصة في القُرَب، وقيل: إنَّها للعموم في كلِّ عمل، فما كان منها قُربة أثيب عليه فاعله، وما كان منها من أمور العادات كالأكل والشرب والنوم فإنَّ صَاحبَه يُثاب عليه إذا نوى به التقوِّي على الطاعة، والألف واللاَّم بـ(النيات) بدلاً من الضمير (ها)، أي: الأعمال بنيَّاتها، ومتعلق الجار والمجرور محذوف تقديره معتبرة، أي: أنَّ الأعمال معتبرة بنيَّاتها، والنيَّة في اللغة: القصد، وتأتي للتمييز بين العبادات، كتمييز فرض عن فرض، أو فرض عن نفل، وتمييز العبادات عن العادات، كالغسل من الجنابة والغسل للتبرُّد والتنظُّف.

٥ ـ قوله: «وإنَّما لكلِّ امرئ ما نوى»، قال ابن رجب (١/ ٦٥): «إخبارٌ أنَّه لا يحصل له من عمله إلاَّ ما نواه، فإن نوى خيراً حصل له خيرٌ، وإن نوى شرًّا حصل له شرٌّ، وليس هذا تكريراً محَضاً للجملة الأولى، فإنَّ الجملة الأولى دلَّت على أنَّ صلاحَ العمل وفسادَه بحسب النية المقتضية لإيجاده، والجملة الثانية دلَّت على أنَّ ثوابَ العامل على عمله بحسب نيَّتِه الصالحة، وأنَّ عقابه عليه بحسب نيَّته الفاسدة، وقد تكون نيَّتُه مباحةً فيكون العملُ مباحاً، فلا يحصل له به ثوابٌ ولا عقاب، فالعملُ في نفسه: صلاحه وفساده وإباحته بحسب النية الحاملة عليه المقتضية لوجوده، وثوابُ العامل وعقابُه وسلامته بحسب نيته التي بها صار العملُ صالحاً أو فاسداً أو مباحاً».

٦ ـ قوله: «فمَن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومَن كانت هجرته لدُنيا يُصيبها أو امرأة ينكحها فهجرتُه إلى ما هاجر إليه».

الهجرة من الهَجر وهو الترك، وتكون بترك بلد الخوف إلى بلد الأمن،

كالهجرة من مكة إلى الحبشة، وتكون من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام، كالهجرة من مكة إلى المدينة، وقد انتهت الهجرة إليها بفتح مكة، والهجرة من بلاد الشرك إلى بلاد الإسلام باقية إلى قيام الساعة.

وقوله: «فمَن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» اتَّحد فيه الشرط والجزاء، والأصل اختلافهما، والمعنى: من كانت هجرته إلى الله ورسوله نيَّة وقصداً، فهجرته إلى الله ورسوله ثواباً وأجراً، فافترقا، قال ابن رجب (١/ ٧٢): «لَمَّا ذكر ﷺ أنَّ الأعمالَ بحسب النيَّات، وأنَّ حظَّ العامل من عمله نيته من خير أو شرٍّ، وهاتان كلمتان جامعتان وقاعدتان كليَّتان، لا يخرج عنهما شيء، ذكر بعد ذلك مثالاً من أمثال الأعمال التي صورتُها واحدة، ويختلف صلاحُها وفسادُها باختلاف النيَّات، وكأنَّه يقول: سائر الأعمال على حذو هذا المثال».

وقال أيضاً (١/ ٧٣): «فأخبر النَّبيُّ ﷺ أنَّ هذه الهجرة تختلف باختلاف النيَّات والمقاصد بها، فمَن هاجر إلى دار الإسلام حبًّا لله ورسوله، ورغبةً في تعلم دين الإسلام وإظهار دينه حيث كان يعجز عنه في دار الشرك، فهذا هو المهاجرُ إلى الله ورسوله حقًّا، وكفاه شرَفاً وفخراً أنَّه حصل له ما نواه من هجرته إلى الله ورسوله، ولهذا المعنى اقتصر في جواب هذا الشرط على إعادته بلفظه؛ لأنَّ حصولَ ما نواه بهجرته نهايةُ المطلوب في الدنيا والآخرة.

ومَن كانت هجرتُه من دار الشرك إلى دار الإسلام لطلب دنيا يُصيبها أو امرأة ينكحها في دار الإسلام، فهجرته إلى ما هاجر إليه من ذلك، فالأوَّل تاجرٌ، والثاني خاطب، وليس واحد منهما بمهاجر.

وفي قوله: (إلى ما هاجر إليه) تحقيرٌ لِمَا طلبه من أمر الدنيا واستهانة به،

حيث لم يذكره بلفظه، وأيضاً فالهجرةُ إلى الله ورسوله واحدةٌ، فلا تعدُّدَ فيها، فلذلك أعاد الجوابَ فيها بلفظ الشرط، والهجرةُ لأمور الدنيا لا تَنحصر، فقد يهاجرُ الإنسانُ لطلب دنيا مباحة تارة ومحرَّمة أخرى، وأفراد ما يُقصد بالهجرة من أمور الدنيا لا تنحصر، فلذلك قال (فهجرته إلى ما هاجر إليه) يعني كائناً ما كان ››.

٧ ـ قال ابن رجب (١/ ٧٤ ـ ٧٥): ‹‹ وقد اشتهر أنَّ قصةَ مهاجر أمِّ قيس هي كانت سببَ قولِ النَّبيِّ ﷺ: (من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها) وذكر ذلك كثيرٌ من المتأخرين في كُتُبهم، ولَم نرَ لذلك أصلاً بإسناد يَصحُّ، والله أعلم ››.

٨ ـ النيَّة محلُّها القلب، والتلفُّظ بها بدعة، فلا يجوز التلفُّظ بالنيَّة في أيِّ قُربة من القُرَب، إلاَّ في الحجِّ والعمرة، فله أن يُسمِّي في تلبيته ما نواه من قران أو إفراد أو تمتُّع، فيقول: لبَّيك عمرة وحجًّا، أو لبَّيك حجًّا، أو لبَّيك عمرة؛ لثبوت السنَّة في ذلك دون غيره.

٩ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أنَّه لا عمل إلاَّ بنيَّة.

٢ ـ أنَّ الأعمال معتبرة بنيَّاتها.

٣ ـ أنَّ ثواب العامل على عمله على حسب نيَّته.

٤ ـ ضرب العالم الأمثال للتوضيح والبيان.

٥ ـ فضل الهجرة لتمثيل النَّبيِّ ﷺ بها، وقد جاء في صحيح مسلم (١٩٢) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ‹‹ أمَا علمتَ أنَّ الإسلامَ يهدم ما كان قبله، وأنَّ الهجرةَ تهدم ما كان قبلها، وأنَّ الحجَّ يهدم ما كان قبله؟ ››.

٦ ـ أنَّ الإنسانَ يُؤجرُ أو يؤزر أو يُحرم بحسب نيَّته.

٧ ـ أنَّ الأعمال بحسب ما تكون وسيلة له، فقد يكون الشيء المباح في الأصل يكون طاعةً إذا نوى به الإنسان خيراً، كالأكل والشرب إذا نوى به التقوِّي على العبادة.

٨ ـ أنَّ العمل الواحد يكون لإنسان أجراً، ويكون لإنسان حرماناً.



الحديث الثاني

عن عمر ﷺ أيضاً قال: «بينما نحن جلوسٌ عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طَلَعَ علينا رجلٌ شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثرُ السفر ولا يعرفه منَّا أحدٌ، حتى جلس إلى النَّبيِّ ﷺ، فأسنَد ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفَّيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: الإسلامُ أن تشهدَ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعتَ إليه سبيلاً، قال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدِّقه، قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمنَ بالله وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقتَ، فأخبرني عن الإحسان؟ قال: أن تعبدَ الله كأنَّك تراه، فإن لَم تكن تراه فإنَّه يراك، قال: فأخبرني عن الساعة؟ قال: ما المسئول عنها بأعلمَ من السائل، قال: فأخبرني عن أَمَاراتِها؟ قال: أن تلدَ الأَمَةُ ربَّتَها، وأن ترى الحُفاةَ العُراة العالة رِعاء الشاءِ يتطاولون في البُنيان، ثمَّ انطلق فلبث مليًّا ثم قال: يا عمر

أتدري مَن السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّه جبريل أتاكم يعلِّمُكم دينكم» رواه مسلم.

١ ـ حديث جبريل هذا عن عمر ﵁ انفرد بإخراجه مسلم عن البخاري، واتَّفقا على إخراجه من حديث أبي هريرة ﵁، والإمام النووي ﵀ بدأ أحاديث الأربعين بحديث عمر «إنَّما الأعمال بالنيات»، وهو أوَّل حديث في صحيح البخاري، وثنَّى بحديث عمر في قصة مجيء جبريل إلى النَّبيِّ ﷺ، وهو أوَّل حديث في صحيح مسلم، وقد سبقه إلى ذلك الإمام البغوي في كتابيه شرح السنة ومصابيح السنَّة، فقد افتتحهما بهذين الحديثين.

وقد أفردت هذا الحديث بشرح مستقل أوسع من شرحه هنا.

٢ ـ هذا الحديث هو أوَّل حديث في كتاب الإيمان من صحيح مسلم، وقد حدَّث به عبد الله بن عمر، عن أبيه، ولتحديثه به قصة ذكرها مسلم بين يدي هذا الحديث بإسناده عن يحيى بن يَعمر قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد ابن عبد الرحمن الحميري حاجَّين أو معتمرين،، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عمَّا يقول هؤلاء في القدر، فوُفِّق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أنَّ صاحبي سيكل الكلام إليَّ، فقلت: أبا عبد الرحمن! إنَّه قد ظهر قبلنا ناسٌ يقرؤون القرآن ويتقفَّرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنَّهم يزعمون أن لا قَدر وأنَّ الأمر أُنُف، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرْهم أنِّي بريء منهم، وأنَّهم بُرآء منِّي، والذي يحلف به عبد الله بن عمر! لو أنَّ لأحدهم مثل أُحُد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمنَ بالقدر، ثم قال: حدَّثني أبي عمر بن الخطاب»، وساق الحديث من

أجل الاستدلال به على الإيمان بالقدر، وفي هذه القصة أنَّ ظهور بدعة القدرية كانت في زمن الصحابة، في حياة ابن عمر، وكانت وفاته سنة (٧٣هـ) رضي الله عنه، وأنَّ التابعين يرجعون إلى أصحاب الرسول ﷺ في معرفة أمور الدِّين، وهذا هو الواجب، وهو الرجوع إلى أهل العلم في كلِّ وقت؛ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾، وأنَّ بدعةَ القدرية من أقبح البدع؛ وذلك لشدَّة قول ابن عمر فيها، وأنَّ المفتي عندما يذكر الحكم يذكر معه دليله.

٣ـ في حديث جبريل دليل على أنَّ الملائكةَ تأتي إلى البشر على شكل البشر، ومثل ذلك ما جاء في القرآن من مجيء جبريل إلى مريم في صورة بشر، ومجيء الملائكة إلى إبراهيم ولوط في صورة بشر، وهم يتحوَّلون بقدرة الله عزَّ وجلَّ عن الهيئة التي خُلقوا عليها إلى هيئة البشر، وقد قال الله عزَّ وجلَّ في خلق الملائكة: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ ﴾، وفي صحيح البخاري (٤٨٥٧)، ومسلم (٢٨٠) أنَّ النَّبيَّ ﷺ رأى جبريل وله ستمائة جناح.

٤ ـ في مجيء جبريل إلى رسول الله ﷺ وجلوسه بين يديه بيان شيء من آداب طلبة العلم عند المعلِّم، وأنَّ السائلَ لا يقتصر سؤاله على أمور يجهل حكمها، بل ينبغي له أن يسأل غيره وهو عالم بالحكم ليسمع الحاضرون الجواب، ولهذا نسب إليه الرسول ﷺ في آخر الحديث التعليم، حيث قال: « فإنَّه جبريل أتاكم يعلِّمكم دينكم »، والتعليم حاصل من النَّبيِّ ﷺ لأنَّه المباشر له، ومضاف إلى جبريل؛ لكونه المتسبِّب فيه.

٥ ـ قوله: « قال: يا محمد! أخبرني عن الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: الإسلامُ أن تشهدَ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة،

وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعتَ إليه سبيلاً »، أجاب النَّبيُّ ﷺ جبريل عندما سأله عن الإسلام بالأمور الظاهرة، وعندما سأله عن الإيمان، أجابه بالأمور الباطنة، ولفظَا الإسلام والإيمان من الألفاظ التي إذا جُمع بينهما في الذِّكر فُرِّق بينهما في المعنى، وقد اجتمعا هنا، ففُسِّر الإسلام بالأمور الظاهرة، وهي مناسبة لمعنى الإسلام، وهو الاستسلام والانقيادُ لله تعالى، وفسِّر الإيمان بالأمور الباطنة، وهي المناسبة لمعناه، وهو التصديق والإقرار، وإذا أُفرد أحدُهما عن الآخر شمل المعنيين جميعاً: الأمور الظاهرة والباطنة، ومن مجيء الإسلام مفرداً قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾، ومن مجيء الإيمان مفرداً قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٥﴾ ﴾، ونظير ذلك كلمتَا الفقير والمسكين، والبر والتقوى وغير ذلك.

وأوَّل الأمور التي فُسِّر بها الإسلام شهادة أن لا إله إلاَّ الله، وشهادة أنَّ محمداً رسول الله ﷺ، وهاتان الشهادتان متلازمتان، وهما لازمتان لكلِّ إنسيٍّ وجنيٍّ من حين بعثته ﷺ إلى قيام الساعة، فمَن لم يؤمن به ﷺ كان من أصحاب النار؛ لقوله ﷺ: « والذي نفس محمد بيده! لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأمَّة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أُرسلت به إلاَّ كان من أصحاب النار » رواه مسلم (٢٤٠).

وشهادة أن لا إله إلاَّ الله معناها لا معبود حقٌّ إلاَّ الله، وكلمة الإخلاص تشتمل على ركنين: نفي عام في أولها، وإثبات خاص في آخرها، ففي أوَّلها نفي العبادة عن كلِّ من سوى الله، وفي آخرها إثبات العبادة لله وحده لا شريك له، وخبر « لا » النافية للجنس تقديره « حق »، ولا يصلح أن يُقدَّر « موجود »؛

لأنَّ الآلهة الباطلة موجودةٌ وكثيرة، وإنَّما المنفيُّ الألوهية الحقَّة، فإنَّها منتفيةٌ عن كلِّ من سوى الله، وثابتة لله وحده.

ومعنى شهادة أنَّ محمداً رسول الله، أن يُحبَّ فوق محبَّة كلِّ محبوب من الخلق، وأن يُطاع في كلِّ ما يأمر به، ويُنتهى عن كلِّ ما نهى عنه، وأن تُصدَّق أخباره كلُّها، سواء كانت ماضيةً أو مستقبلةً أو موجودةً، وهي غير مشاهدة ولا معاينة، وأن يُعبد الله طبقاً لِمَا جاء به من الحقِّ والهدى.

وإخلاصُ العمل لله واتِّباع ما جاء به رسول الله ﷺ هما مقتضى شهادة أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمداً رسول الله، وكلُّ عمل يُتقرَّب به إلى الله لا بدَّ أن يكون خالصاً لله ومطابقاً لسنة رسول الله ﷺ، فإذا فُقد الإخلاصُ لم يُقبل العمل؛ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا** ﴿٢٣﴾ ﴾، وقوله تعالى في الحديث القدسي: « أنا أغنى الشركاء عن الشرك، مَن عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه » رواه مسلم (٢٩٨٥)، وإذا فُقد الاتِّباع رُدَّ العمل؛ لقوله ﷺ: « مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وفي لفظ لمسلم: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »، وهذه الجملة أعمُّ من الأولى؛ لأنَّها تشمل مَن فعل البدعة وهو مُحدثٌ لها، ومَن فعلَها متابعاً لغيره فيها.

وستأتي الإشارة إلى شيء مِمَّا يتعلَّق بالصلاة والزكاة والصيام والحج في حديث ابن عمر: « بُني الإسلام على خمس »، وهو الحديث الذي يلي هذا الحديث.

٦ ـ قوله: « قال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدِّقه! » وجه التعجُّب أنَّ الغالبَ على السائل كونه غير عالِمٍ بالجواب، فهو يسأل ليصل إلى الجواب،

ومثله لا يقول للمسئول إذا أجابه: صدقتَ؛ لأنَّ السائلَ إذا صدَّق المسئول دلَّ على أنَّ عنده جواباً من قبل، ولهذا تعجَّب الصحابةُ من هذا التصديق من هذا السائل الغريب.

٧ ـ قوله: «قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمنَ بالله وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»، هذا الجواب مشتملٌ على أركان الإيمان الستة، وأوَّل هذه الأركان الإيمان بالله، وهو أساس للإيمان بكلِّ ما يجب الإيمان به، ولهذا أُضيف إليه الملائكة والكتب والرسل، ومَن لَم يؤمن بالله لا يؤمن ببقيَّة الأركان، والإيمان بالله يشمل الإيمان بوجوده وربوبيَّته وألوهيَّته وأسمائه وصفاته، وأنَّه سبحانه وتعالى متَّصفٌ بكلِّ كمال يليق به، منزَّهٌ عن كلِّ نقص، فيجب توحيده بربوبيَّته وألوهيَّته وأسمائه وصفاته.

وتوحيده بربوبيَّته الإقرارُ بأنَّه واحد في أفعاله، لا شريك له فيها، كالخَلق والرَّزق والإحياء والإماتة، وتدبير الأمور والتصرّف في الكون، وغير ذلك مِمَّا يتعلَّق بربوبيَّته.

وتوحيد الألوهيَّة توحيده بأفعال العباد، كالدعاء والخوف والرَّجاء والتوكُّل والاستعانة والاستعاذة والاستغاثة والذَّبح والنَّذر، وغيرها من أنواع العبادة التي يجب إفراده بها، فلا يُصرف منها شيء لغيره، ولو كان ملَكاً مقرَّباً أو نبيًّا مرسَلاً، فضلاً عمَّن سواهما.

وأمَّا توحيد الأسماء والصفات، فهو إثبات كلِّ ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات على وجه يليق بكماله وجلاله، دون تكييف أو تمثيل، ودون تحريف أو تأويل أو تعطيل، وتنزيهه عن كلِّ ما لا يليق به، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾، فجمع في

هذه الآية بين الإثبات والتنزيه، فالإثبات في قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، والتنزيه في قوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾، فله سبحانه وتعالى سمع لا كالأسماع، وبصر لا كالأبصار، وهكذا يُقال في كلِّ ما ثبت لله من الأسماء والصفات.

والإيمان بالملائكة الإيمانُ بأنَّهم خَلقٌ من خلق الله، خُلقوا من نور، كما في صحيح مسلم (٢٩٩٦) أنَّ رسول الله ﷺ قال: « خُلقت الملائكةُ من نور، وخُلق الجانُّ من مارج من نار، وخُلق آدم مِمَّا وُصف لكم »، وهم ذوو أجنحة كما في الآية الأولى من سورة فاطر، وجبريل له ستمائة جناح، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ وتقدَّم قريباً، وهم خلقٌ كثيرٌ لا يعلم عددَهم إلاَّ الله عزَّ وجلَّ، ويدلُّ لذلك أنَّ البيتَ المعمور ـ وهو في السماء السابعة ـ يدخله كلَّ يوم سبعون ألف ملَك لا يعودون إليه، رواه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (٢٥٩)، وروى مسلم في صحيحه (٢٨٤٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « يُؤتَى بجهنَّم يومئذ لها سبعون ألف زمام، مع كلِّ زمام سبعون ألف ملَك يجرُّونها ».

والملائكةُ منهم المَوَكَّلون بالوحي، والموكَّلون بالقطر، والموكَّلون بالموت، والموكَّلون بالأرحام، والموكَّلون بالجنَّة، والموكَّلون بالنار، والموكَّلون بغير ذلك، وكلُّهم مستسلمون منقادون لأمر الله، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمَرون، وقد سُمِّي منهم في الكتاب والسنة جبريل وميكائيل وإسرافيل ومالك ومنكر ونكير، والواجب الإيمان بمَن سُمِّي منهم ومَن لَم يسمَّ، والواجب أيضاً الإيمان والتصديق بكلِّ ما جاء في الكتاب العزيز وصحَّت به السنَّة من أخبار عن الملائكة.

والإيمانُ بالكتب التصديق والإقرار بكلِّ كتاب أنزله الله على رسول من

رسله، واعتقاد أنَّها حقٌّ، وأنَّها منزَّلة غير مخلوقة، وأنَّها مشتملة على ما فيه سعادة من أُنزلت إليهم، وأنَّ مَن أخذ بها سلم وظفر، ومن أعرض عنها خاب وخسر، ومن هذه الكتب ما سُمِّي في القرآن، ومنها ما لم يُسمَّ، والذي سُمِّي منها في القرآن التوراة والإنجيل والزبور وصُحف إبراهيم وموسى، وقد جاء ذكر صحف إبراهيم وموسى في موضعين من القرآن، في سورتَي النجم والأعلى، وزبور داود جاء في القرآن في موضعين، في النساء والإسراء، قال الله عزَّ وجلَّ فيهما: ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾، وأمَّا التوراة والإنجيل فقد جاء ذكرهما في كثير من سُوَر القرآن، وأكثرهما ذكراً التوراة، فلَم يُذكر في القرآن رسول مثل ما ذُكر موسى، ولم يُذكر فيه كتاب مثل ما ذُكر كتاب موسى، ويأتي ذكره بلفظ «التوراة»، و«الكتاب»، و«الفرقان»، و«الضياء»، و«الذِّكر».

ومِمَّا يمتاز به القرآن على غيره من الكتب السابقة كونه المعجزة الخالدة، وتكفُّل الله بحفظه، وسلامته من التحريف، ونزوله منجَّماً مفرَّقاً.

والإيمانُ بالرُّسل التصديق والإقرارُ بأنَّ الله اصطفى من البشر رسُلاً وأنبياء يهدون الناسَ إلى الحقِّ، ويُخرجونهم من الظلمات إلى النور، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾.

والجنُّ ليس فيهم رسُل، بل فيهم النُّذُر، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ۝٢٩ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٣٠ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣١ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ

﴿مُّبِينٍ ﴿٣٢﴾﴾، فلم يذكروا رسلاً منهم، ولا كتباً أنزلت عليهم، وإنَّما ذكروا الكتابين المنزلين على موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، ولم يأت ذكر الإنجيل مع أنَّه منزَّلٌ من بعد موسى؛ وذلك أنَّ كثيراً من الأحكام التي في الإنجيل قد جاءت في التوراة، قال ابن كثير في تفسير هذه الآيات: «ولم يذكروا عيسى؛ لأنَّ عيسى عليه السلام أنزل عليه الإنجيل فيه مواعظ وترقيقات وقليل من التحليل والتحريم، وهو في الحقيقة كالمتمِّم لشريعة التوراة، فالعمدة هو التوراة، فلهذا قالوا: ﴿أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾».

والرسلُ هم المكلَّفون بإبلاغ شرائع أنزلت عليهم، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾، والكتاب اسم جنس يُراد به الكتب، والأنبياء هم الذين أوحي إليهم بأن يُبلِّغوا شريعة سابقة، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ الآية، وقد قام الرسل والأنبياء بتبليغ ما أُمروا بتبليغه على التمام والكمال، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾، وقال: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾﴾، قال الزهري: «من الله عزَّ وجلَّ الرسالة، وعلى رسول الله ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم» أورده البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، باب قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَاتِهِۥۚ﴾ (١٣/ ٥٠٣ ـ مع الفتح).

والرسلُ منهم من قُصَّ في القرآن، ومنهم من لم يُقصص، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ﴾،

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾، والذين قُصوا في القرآن خمسة وعشرون، منهم ثمانية عشر جاء ذكرهم في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (٨٣) وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (٨٤) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ (٨٥) وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ (٨٦)﴾.

والسبعة الباقون: آدم، وإدريس، وهود، وصالح، وشعيب، وذو الكفل، ومحمد صلوات الله وسلامه وبركاته عليهم أجمعين.

والإيمانُ باليوم الآخر التصديقُ والإقرار بكلِّ ما جاء في الكتاب والسنَّة عن كلِّ ما يكون بعد الموت، وقد جعل الله الدُّورَ دارين: دار الدنيا والدار الآخرة، والحدُّ الفاصل بين هاتين الدارين الموت والنفخ في الصور الذي يحصل به موت مَن كان حيًّا في آخر الدنيا، وكلُّ مَن مات قامت قيامته، وانتقل من دار العمل إلى دار الجزاء، والحياة بعد الموت حياتان: حياة برزخية، وهي ما بين الموت والبعث، والحياة بعد الموت، والحياة البرزخية لا يعلم حقيقتها إلاَّ الله، وهي تابعة للحياة بعد الموت؛ لأنَّ في كلٍّ منهما الجزاء على الأعمال، وأهل السعادة منعمون في القبور بنعيم الجنَّة، وأهل الشقاوة معذَّبون فيها بعذاب النار.

ويدخل في الإيمان باليوم الآخر الإيمان بالبعث والحشر والشفاعة والحوض والحساب والميزان والصراط والجنة والنار وغير ذلك مِمَّا جاء في الكتاب والسنَّة.

والإيمان بالقدر الإيمانُ بأنَّ الله قدَّر كلَّ ما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، وله مراتب أربعة:

ـ علم الله أزلاً بكلِّ ما هو كائن.

ـ وكتابته المقادير قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

ـ ومشيئته كلّ مقدَّر.

ـ وخلق الله وإيجاده لكلِّ ما قدَّره طبقاً لِمَا علمه وكتبه وشاءه.

فيجب الإيمانُ بهذه المراتب واعتقاد أنَّ كلَّ شيء شاءه الله لا بدَّ من وجوده، وأنَّ كلَّ شيء لم يشأه الله لا يُمكن وجوده، وهذا معنى قوله ﷺ: « واعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليُخطئك، وما أخطأك لم يكن ليُصيبك »، وسيأتي في الحديث التاسع عشر.

٨ ـ قوله: « فأخبرني عن الإحسان؟ قال: أن تعبدَ الله كأنَّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنَّه يراك »، الإحسان أعلى الدرجات، ودونه درجة الإيمان، ودون ذلك درجة الإسلام، وكلُّ مؤمن مسلم، وكلُّ محسن مؤمن مسلم، وليس كلُّ مسلم مؤمناً محسناً، ولهذا جاء في سورة الحجرات: ﴿ **قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ** ﴾، وجاء في هذا الحديث بيان علوِّ درجة الإحسان في قوله: « أن تعبد الله كأنَّك تراه » أي: تعبدَه كأنَّك واقفٌ بين يديه تراه، ومَن كان كذلك فإنَّه يأتي بالعبادة على التمام والكمال، وإن لَم يكن على هذه الحال فعليه أن يستشعر أنَّ الله مطَّلعٌ عليه لا يخفى منه خافية، فيحذرَ أن يراه حيث نهاه، ويعمل على أن يراه حيث أمرَه.

٩ ـ قوله: « قال: فأخبرني عن الساعة؟ قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل »، اختصَّ الله بعلم الساعة، فلا يعلم متى تقوم الساعة إلاَّ الله سبحانه

وتعالى، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾، ومنها علم الساعة، ففي صحيح البخاري (٤٧٧٨) عن عبد الله بن عمر قال: قال النَّبيُّ ﷺ: « مفاتيحُ الغيب خمسة، ثم قرأ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ »، وقال تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۗ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾.

وجاء في السنَّة أنَّ الساعةَ تقوم يوم الجمعة، أمَّا من أيِّ سنة؟ وفي أيِّ شهر من السنة؟ وفي أيِّ جمعة من الشهر؟ فلا يعلم ذلك إلاَّ الله، ففي سنن أبي داود (١٠٤٦) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خُلق آدم، وفيه أُهبط، وفيه تيب عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلاَّ وهي مسيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس؛ شفقاً من الساعة إلاَّ الجنّ والإنس » الحديث، وهو حديث صحيح رجاله رجال الكتب الستة، إلاَّ القعنبي فلم يخرج له ابن ماجه.

وقوله: « ما المسئول عنها بأعلم من السائل » معناه أنَّ الخلق لا يعلمون متى تقوم، وأنَّ أي سائل وأيَّ مسئول سواء في عدم العلم بها.

١٠ ـ قوله: « قال: فأخبرني عن أَمَاراتِها؟ قال: أن تلدَ الأَمَةُ ربَّتَها، وأن ترى الحُفاةَ العُراة العالة رِعاء الشاءِ يتطاولون في البُنيان »، أماراتها: علاماتها، وعلامات الساعة تنقسم إلى قسمين: علامات قريبة من قيامها، كخروج الشمس من مغربها، وخروج الدجَّال، وخروج يأجوج ومأجوج، ونزول

عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من السماء وغيرها، وعلامات قبل ذلك، ومنها العلامتان المذكورتان في هذا الحديث.

ومعنى قوله: « أن تلد الأَمَة ربَّتها » فُسِّر بأنَّه إشارة إلى كثرة الفتوحات وكثرة السبي، وأن من المسْبيات مَن يطؤها سيِّدُها فتلد له، فتكون أمَّ ولد، ويكون ولدها بمنزلة سيِّدها، وفسِّر بتغير الأحوال وحصول العقوق من الأولاد لآبائهم وأمَّهاتهم وتسلُّطهم عليهم، حتى يكون الأولاد كأنَّهم سادة لآبائهم وأمَّهاتهم.

ومعنى قوله: « وأن ترى الحُفاةَ العُراة العالة رِعاء الشاءِ يتطاولون في البُنيان » أنَّ الفقراء الذين يرعون الغنم ولا يجدون ما يَكتسون به تتغيَّر أحوالهم وينتقلون إلى سكنى المدن ويتطاولون فيها بالبنيان، وهاتان العلامتان قد وقعتا.

١١ ـ قوله: « ثمَّ انطلق فلبث مليًّا ثم قال: يا عمر أتدري مَن السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّه جبريل أتاكم يعلِّمُكم دينكم » معنى مليًّا: زماناً، فقد أخبر النَّبيُّ ﷺ أصحابَه عن السائل بأنَّه جبريل عقب انطلاقه، وجاء أنَّه أخبر عمر بعد ثلاث، ولا تنافي بين ذلك؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أخبر الحاضرين ولم يكن عمر رضي الله عنه معهم، بل يكون انصرف من المجلس، واتَّفق له أنَّه لقي النَّبيَّ ﷺ بعد ثلاث فأخبره.

١٢ ـ مِمَّا يُستفادُ من الحديث:

١ ـ أنَّ السائلَ كما يسأل للتعلُّم، فقد يسأل للتعليم، فيسأل مَن عنده علم بشيء من أجل أن يسمع الحاضرون الجواب.

٢ ـ أنَّ الملائكةَ تتحوَّل عن خِلقتِها، وتأتي بأشكال الآدميِّين، وليس في هذا دليل على جواز التمثيل الذي اشتهر في هذا الزمان؛ فإنَّه نوعٌ من الكذب، وما حصل لجبريل فهو بإذن الله وقدرته.

٣ ـ بيان آداب المتعلِّم عند المعلِّم.

٤ ـ أنَّه عند اجتماع الإسلام والإيمان يُفسَّر الإسلام بالأمور الظاهرة، والإيمان بالأمور الباطنة.

٥ ـ البدء بالأهمِّ فالأهمِّ؛ لأنَّه بُدىء بالشهادَتين في تفسير الإسلام، وبدىء بالإيمان بالله في تفسير الإيمان.

٦ ـ أنَّ أركان الإسلام خمسة، وأنَّ أصولَ الإيمان ستة.

٧ ـ أنَّ الإيمان بأصول الإيمان الستة من جملة الإيمان بالغيب.

٨ ـ بيان التفاوت بين الإسلام والإيمان والإحسان.

٩ ـ بيان علوِّ درجة الإحسان.

١٠ ـ أنَّ علم الساعة مِمَّا استأثر الله بعلمه.

١١ ـ بيان شيء من أمارات الساعة.

١٢ ـ قول المسئول لِمَا لا يعلم: الله أعلم.

❊ ❊ ❊

الحديث الثالث

عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﭬ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجِّ البيت، وصوم رمضان» رواه البخاري ومسلم.

١ ـ قوله: «بُني الإسلام على خمس»: فيه بيان عظم شأن هذه الخمس، وأنَّ الإسلام مبنيٌّ عليها، وهو تشبيه معنويٌّ بالبناء الحسي، فكما أنَّ البنيان الحسي لا يقوم إلَّا على أعمدته، فكذلك الإسلام إنَّما يقوم على هذه الخمس، والاقتصار على هذه الخمس لكونها الأساس لغيرها، وما سواها فإنَّه يكون تابعاً لها.

٢ ـ أورد النووي هذا الحديث بعد حديث جبريل ـ وهو مشتملٌ على هذه الخمس ـ لِمَا اشتمل عليه هذا الحديث من بيان أهميَّة هذه الخمس، وأنَّها الأساس الذي بُني عليه الإسلام، ففيه معنى زائد على ما جاء في حديث جبريل.

٣ ـ هذه الأركان الخمسة التي بُني عليها الإسلام، أولها الشهادتان، وهما أسُّ الأُسس، وبقية الأركان وغيرها تابع لها، فلا تنفع هذه الأركان وغيرها من الأعمال إذا لم تكن مبنيَّةً على هاتين الشهادتين، وهما متلازمتان، لا بدَّ من شهادة أنَّ محمداً رسول الله مع شهادة أن لا إله إلَّا الله، و مقتضى شهادة (أن لا إله إلَّا الله) ألاَّ يُعبد إلَّا الله، ومقتضى شهادة (أنَّ محمداً رسول الله) أن تكون العبادةُ وفقاً لِمَا جاء به رسول الله ﷺ، وهذان أصلان لا بدَّ منهما في قبول أيِّ عمل يعمله الإنسان، فلا بدَّ من تجريد الإخلاص لله وحده، ولا بدَّ من تجريد المتابعة لرسول الله ﷺ.

٤ ـ قال الحافظ في الفتح (١/ ٥٠): «فإن قيل: لم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مِمَّا تضمَّنه سؤال جبريل عليه السلام؟ أُجيبَ بأنَّ المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به، فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات، وقال الإسماعيلي ما محصله: هو من باب تسمية الشيء ببعضه، كما تقول: قرأت الحمد، وتريد به جميع الفاتحة، وكذا تقول مثلاً: شهدت برسالة محمد، وتريد جميع ما ذكر، والله أعلم».

٥ ـ أهمُّ أركان الإسلام الخمسة بعد الشهادتين الصلاة، وقد وصفها رسول الله ﷺ بأنَّها عمودُ الإسلام، كما في حديث وصيَّته ﷺ لمعاذ بن جبل، وهو الحديث التاسع والعشرون من هذه الأربعين، وأخبر أنَّها آخر ما يُفقد من الدِّين، وأوَّل ما يُحاسَب عليه العبد يوم القيامة، انظر: السلسلة الصحيحة للألباني (١٧٣٩)، (١٣٥٨)، (١٧٤٨)، وأنَّ بها التمييز بين المسلم والكافر، رواه مسلم (١٣٤)، وإقامتها تكون على حالتين: إحداهما واجبة، وهو أداؤها على أقلِّ ما يحصل به فعل الواجب وتبرأ به الذِّمَّة، ومستحبَّة، وهو تكميلها وتتميمها بالإتيان بكلِّ ما هو مستحبٌّ فيها.

٦ ـ الزكاة هي قرينة الصلاة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ﴾، وقال: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾، وقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝﴾، وهي عبادةٌ مالية نفعها متعدٍّ، وقد أوجبها الله في أموال الأغنياء على وجه ينفع الفقير ولا يضرُّ الغنيَّ؛ لأنَّها شيء يسير من مال كثير.

٧ ـ صومُ رمضان عبادة بدنية، وهي سرٌّ بين العبد وبين ربِّه، لا يطَّلع عليه

إلَّا الله سبحانه وتعالى؛ لأنَّ من الناس مَن يكون في شهر رمضان مفطراً وغيرُه يظنُّ أنَّه صائم، وقد يكون الإنسانُ صائماً في نفل وغيرُه يظنُّ أنَّه مُفطر، ولهذا ورد في الحديث الصحيح أنَّ الإنسانَ يُجازَى على عمله، الحسنة بعشر أمثالها، إلى سبعمائة ضعف، قال الله عزَّ وجلَّ: «إلَّا الصوم فإنَّه لي، وأنا أجزي به» رواه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١٦٤)، أي: بغير حساب، والأعمال كلُّها لله عزَّ وجلَّ، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾، وإنَّما خُصَّ الصوم في هذا الحديث بأنَّه لله لِمَا فيه من خفاء هذه العبادة، وأنَّه لا يطَّلع عليها إلَّا الله.

٨ ـ حجُّ بيت الله الحرام عبادة ماليَّة بدنية، وقد أوجبها الله في العمر مرَّة واحدة، وبيَّن النَّبيُّ فضلَها بقوله ﷺ: «مَن حجَّ هذا البيتَ فلَم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمُّه» رواه البخاري (١٨٢٠)، ومسلم (١٣٥٠)، وقوله ﷺ: «العمرة إلى العمرة كفَّارة لِما بينهما، والحجُّ المبرور ليس له جزاء إلَّا الجنَّة» رواه مسلم (١٣٤٩).

٩ ـ هذا الحديث بهذا اللفظ جاء فيه تقديم الحجِّ على الصوم، وهو بهذا اللفظ أورده البخاري في أول كتاب الإيمان من صحيحه، وبنى عليه ترتيب كتابه الجامع الصحيح، فقدَّم كتاب الحجِّ فيه على كتاب الصيام.

وقد ورد الحديث في صحيح مسلم (١٩) بتقديم الصيام على الحجِّ، وتقديم الحجِّ على الصيام، وفي الطريق الأولى تصريح ابن عمر بأنَّ الذي سمعه من رسول الله ﷺ تقديم الصوم على الحجِّ، وعلى هذا يكون تقديم الحجِّ على الصوم في بعض الروايات من قبيل تصرُّف بعض الرواة والرواية بالمعنى، وسياقه في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النَّبيِّ ﷺ قال: «بُني

الإسلام على خمسة: على أن يوحَّد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحجِّ، فقال رجل: الحج وصيام رمضان؟ قال: لا! صيام رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ)).

١٠ ـ هذه الأركان الخمسة وردت في الحديث مرتَّبة حسب أهميَّتها، وبدىء فيها بالشهادتين اللَّتين هما أساس لكلِّ عمل يُتقرَّب به إلى الله عزَّ وجلَّ، ثم بالصلاة التي تتكرَّر في اليوم والليلة خمس مرَّات، فهي صلة وثيقة بين العبد وبين ربِّه، ثم الزكاة التي تجب في المال إذا مضى عليه حَولٌ؛ لأنَّ نفعَها متعدٍّ، ثم الصيام الذي يجب شهراً في السنة، وهو عبادة بدنيَّة نفعها غير متعدٍّ، ثم الحج الذي لا يجب في العمر إلَّا مرَّة واحدة.

١١ ـ ورد في صحيح مسلم أنَّ ابن عمر رضي الله عنهما حدَّث بالحديث عندما سأله رجل، فقال له: ألا تغزو؟ ثم ساق الحديث، وفيه الإشارة إلى أنَّ الجهاد ليس من أركان الإسلام، وذلك أنَّ هذه الخمس لازمة باستمرار لكلِّ مكلَّف، بخلاف الجهاد، فإنَّه فرض كفاية ولا يكون في كلِّ وقت.

١٢ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان أهميَّة هذه الخمس لكون الإسلام بُني عليها.

٢ ـ تشبيه الأمور المعنوية بالحسيَّة لتقريرها في الأذهان.

٣ ـ البدء بالأهمِّ فالأهم.

٤ ـ أنَّ الشهادتين أساس في نفسهما، وهما أساس لغيرهما، فلا يُقبل عمل إلَّا إذا بُني عليهما.

٥ ـ تقديم الصلاة على غيرها من الأعمال؛ لأنَّها صلة وثيقة بين العبد وبين ربِّه.

الحديث الرابع

عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رضي اله تعالى عنه قال: حدَّثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصادق المصدوق: « إنَّ أحدَكم يُجمع خلقُه في بطن أمِّه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يُرسل إليه الملَك فينفخ فيه الروح، ويُؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، فوالله الذي لا إله غيره، إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنَّة، حتى ما يكون بينه وبينها إلَّا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدَكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلَّا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها » رواه البخاري ومسلم.

١ ـ قوله: « وهو الصادق المصدوق » معناه الصادق في قوله، المصدَّق فيما جاء به من الوحي، وإنَّما قال ابن مسعود هذا القول؛ لأنَّ الحديث عن أمور الغيب التي لا تُعرف إلَّا عن طريق الوحي.

٢ ـ قوله: « يُجمع خلقه في بطن أمِّه »، قيل: يُجمع ماء الرجل مع ماء المرأة في الرَّحم، فيُخلق منهما الإنسان، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ** ۝ ﴾، وقال: ﴿ **أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝ فَجَعَلْنَٰهُ فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ** ۝ ﴾، والمراد بخلقه ما يكون منه خلق الإنسان، وقد جاء في صحيح مسلم (١٤٣٨): « ما من كلِّ المنيِّ يكون الولد ».

٣ ـ في هذا الحديث ذكر أطوار خلق الإنسان، وهي: أوَّلاً: النطفة، وهي الماء القليل، وثانياً: العلقة، وهي دم غليظ متجمِّد، وثالثاً: المضغة، وهي القطعة من اللحم على قدر ما يمضغه الآكل، وقد ذكر الله هذه الثلاث في

قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ﴾، ومعنى ﴿مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ﴾ مصورة وغير مصوَّرة، وأكثر ما جاء فيه بيان أطوار خلق الإنسان قول الله عزَّ وجلَّ في سورة المؤمنون: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ۝ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ۝ ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ۝﴾.

٤ ـ في الحديث أنَّه بعد مضيِّ هذه الأطوار الثلاثة ـ وقدرها مائة وعشرون يوماً ـ تُنفخ فيه الروح، فيكون إنساناً حيًّا، وقبل ذلك هو ميت، وقد جاء في القرآن الكريم أنَّ الإنسانَ له حياتان وموتتان، كما قال الله عزَّ وجلَّ عن الكفَّار: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾، فالموتة الأولى ما كان قبل نفخ الروح، والحياة الأولى من نفخ الروح إلى بلوغ الأجل، والموتة الثانية من بعد الموت إلى البعث، وهذه الموتة لا تنافي الحياة البرزخية الثابتة بالكتاب والسنة، والحياة الثانية الحياة بعد البعث، وهي حياة دائمة ومستمرَّة إلى غير نهاية، وهذه الأحوال الأربع للإنسان بيَّنها الله بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَحۡيَاكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ ۝﴾، وقوله: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝﴾، وإذا وُلد بعد نفخ الروح فيه ميتاً تجري عليه أحكام الولادة، من تغسيله والصلاة عليه والخروج من العدة وكون الأمَة أم ولد، وكون أمِّه نفساء، وإذا سقط قبل ذلك فلا تجري عليه هذه الأحكام.

٥ ـ بعد كتابة المَلَك رزقه وأجله وذكر أو أنثى وشقي أو سعيد، لا تكون معرفة الذكورة والأنوثة من علم الغيب الذي يختصُّ الله تعالى به؛ لأنَّ المَلَك

قد علم ذلك، فيكون من الممكن معرفة كون الجنين ذكراً أو أنثى.

٦ ـ أنَّ قدرَ الله سبق بكلِّ ما هو كائن، وأنَّ المعتبرَ في السعادة والشقاوة ما يكون عليه الإنسان عند الموت.

٧ـ أحوال الناس بالنسبة للبدايات والنهايات أربع:

الأولى: مَن بدايتُه حسنة، ونهايته حسنة.

الثانية: مَن كانت بدايتُه سيِّئة، ونهايتُه سيِّئة.

الثالثة: مَن كانت بدايتُه حسنة، ونهايته سيِّئة، كالذي نشأ على طاعة الله، وقبل الموت ارتدَّ عن الإسلام ومات على الردَّة.

الرابعة: مَن بدايتُه سيِّئة، ونهايتُه حسنة، كالسحرة الذين مع فرعون، الذين آمنوا بربِّ هارون وموسى، وكاليهودي الذي يخدم النَّبيَّ ﷺ وعاده النَّبيُّ ﷺ في مرضه، وعرض عليه الإسلام فأسلم، فقال النَّبيُّ ﷺ: «الحمد لله الذي أنقذه من النار»، وهو في صحيح البخاري (١٣٥٦).

والحالتان الأخيرتان دلَّ عليهما هذا الحديث.

٨ ـ دلَّ الحديث على أنَّ الإنسانَ يعمل العملَ الذي فيه سعادته أو شقاوته بمشيئته وإرادته، وأنَّه بذلك لا يخرج عن مشيئة الله وإرادته، وهو مخيَّرٌ باعتبار أنَّه يعمل باختياره، ومسيَّرٌ بمعنى أنَّه لا يحصل منه شيء لم يشأه الله، وقد دلَّ على الأمرين ما جاء في هذا الحديث من أنَّه قبل الموت يسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنَّة أو يعمل بعمل أهل النار.

٩ ـ أنَّ الإنسانَ يجب أن يكون على خوف ورجاء؛ لأنَّ من الناس مَن يعمل الخير في حياته ثم يختم له بخاتمة السوء، وأنَّه لا ينبغي له أن يقطع الرجاء؛ فإنَّ الإنسان قد يعمل بالمعاصي طويلاً، ثم يَمنُّ اللهُ عليه بالهدى

فيهتدي في آخر عمره.

١٠ ـ قال النووي في شرح هذا الحديث: «فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾، ظاهر الآية أنَّ العملَ الصالح من المخلص يُقبل، وإذا حصل القبول بوعد الكريم أمن مع ذلك من سوء الخاتمة، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن يكون ذلك معلَّقاً على شروط القبول وحسن الخاتمة، ويُحتمل أن من آمن وأخلص العمل لا يُختم له دائماً إلَّا بخير.

ثانيهما: أنَّ خاتمة السوء إنَّما تكون في حقِّ من أساء العمل أو خلطه بالعمل الصالح المشوب بنوع من الرياء والسمعة، ويدلُّ عليه الحديث الآخر: (إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس)، أي فيما يظهر لهم من إصلاح ظاهره مع فساد سريرته وخبثها، والله تعالى أعلم».

١١ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان أطوار خلق الإنسان في بطن أمِّه.

٢ ـ أنَّ نفخ الروح يكون بعد مائة وعشرين يوماً، وبذلك يكون إنساناً.

٣ ـ أنَّ من الملائكة مَن هو موكَّل بالأرحام.

٤ ـ الإيمان بالغيب.

٥ ـ الإيمان بالقدر، وأنَّه سبق في كلِّ ما هو كائن.

٦ ـ الحلف من غير استحلاف لتأكيد الكلام.

٧ ـ أنَّ الأعمال بالخواتيم.

٨ ـ الجمع بين الخوف والرجاء، وأنَّ على من أحسن أن يخاف سوء الخاتمة،

وأنَّ مَن أساء لا يقنط من رحمة الله.

٩ ـ أنَّ الأعمالَ سببُ دخول الجنة أو النار.

١٠ ـ أنَّ مَن كُتب شقيًّا لا يُعلم حاله في الدنيا، وكذا عكسه.

* * *

الحديث الخامس

عن أم المؤمنين أم عبد الله عائشة ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: « **مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ** » **رواه البخاري ومسلم، وفي رواية لمسلم:** « **مَن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ** ».

١ ـ هذا الحديث أصل في وزن الأعمال الظاهرة، وأنَّه لا يُعتدُّ بها إلَّا إذا كانت موافقة للشرع، كما أنَّ حديث « إنَّما الأعمال بالنيات » أصلٌ في الأعمال الباطنة، وأنَّ كلّ عملٍ يتقرّب فيه إلى الله لا بدَّ أن يكون خالصاً لله، وأن يكون معتبراً بنيّته.

٢ ـ إذا فُعلت العبادات كالوضوء والغسل من الجنابة والصلاة وغير ذلك، إذا فُعلت على خلاف الشرع فإنَّها تكون مردودة على صاحبها غير معتبرة، وأنَّ المأخوذ بالعقد الفاسد يجب ردّه على صاحبه ولا يُملك، ويدلُّ لذلك قصةُ العسيف الذي قال النَّبيُّ ﷺ لأبيه: « أمَّا الوليدة والغنم فردٌّ عليك » رواه البخاري (٢٦٩٥) ومسلم (١٦٩٧).

٣ ـ ويدلُّ الحديثُ على أنَّ من ابتدع بدعة ليس لها أصل في الشرع فهي مردودة، وصاحبها مستحق للوعيد، فقد قال النَّبيُّ ﷺ في المدينة: « من

أحدث فيها حدَثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه البخاري (١٨٧٠) ومسلم (١٣٦٦).

٤ ـ الرواية الثانية التي عند مسلم أعمّ من الرواية التي في الصحيحين؛ لأنّها تشمل من عمل البدعة، سواء كان هو المحدث لها أو مسبوقاً إلى إحداثها وتابع من أحدثها.

٥ ـ معنى قوله في الحديث: « ردّ » أي مردودٌ عليه، وهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، مثل: خَلْق بمعنى مخلوق، ونَسْخ بمعنى منسوخ، والمعنى: فهو باطل غير معتد به.

٦ ـ لا يدخل تحت الحديث ما كان من المصالح في حفظ الدين، أو موصلاً إلى فهمه ومعرفته، كجمع القرآن في المصاحف، وتدوين علوم اللغة والنحو، وغير ذلك.

٧ ـ الحديث يدلّ بإطلاقه على ردِّ كلِّ عملٍ مخالفٍ للشرع، ولو كان قصدُ صاحبه حسناً، ويدل عليه قصّة الصحابي الذي ذبح أضحيته قبل صلاة العيد، وقال له النَّبيُّ ﷺ: « شاتُك شاة لحم » رواه البخاري (٩٥٥) ومسلم (١٩٦١).

٨ ـ هذا الحديث يدل بمنطوقه على أنَّ كلَّ عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود، ويدل بمفهومه على أنَّ كلَّ عمل عليه أمره فهو غير مردود، والمعنى أنَّ من كان عمله جارياً تحت أحكام الشرع موافقاً لها فهو مقبول، ومن كان خارجاً عن ذلك فهو مردود.

٩ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ تحريم الابتداع في الدين.

٢ ـ أنَّ العمل المبني على بدعة مردود على صاحبه.

٣ ـ أنَّ النهي يقتضي الفساد.

٤ ـ أنَّ العمل الصالح إذا أُتي به على غير الوجه المشروع، كالتنفل في وقت النهي بغير سبب، وصيام يوم العيد، ونحو ذلك، فإنَّه باطل لا يُعتدُّ به.

٥ ـ أنَّ حكم الحاكم لا يُغيِّر ما في باطن الأمر؛ لقوله: «ليس عليه أمرنا».

٦ ـ أنَّ الصلح الفاسد باطل، والمأخوذ عليه مستحق الرد، كما في حديث العسيف.

***

الحديث السادس

عن أبي عبد الله النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إنَّ الحلالَ بيِّن، وإنَّ الحرامَ بيِّن، وبينهما أمورٌ مشتبهات لا يعلمهنَّ كثيرٌ من الناس، فمَن اتَّقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومَن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحِمَى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإنَّ لكلِّ ملِك حِمى، ألا وإنَّ حِمى الله محارمه، ألا وإنَّ في الجسد مُضغة، إذا صلحت صلح الجسد كلُّه، وإذا فسدت فسد الجسد كلُّه، ألا وهي القلب» رواه البخاري ومسلم.

١ ـ قوله: «إنَّ الحلالَ بيِّن، وإنَّ الحرامَ بيِّن، وبينهما أمورٌ مشتبهات لا يعلمهنَّ كثيرٌ من الناس»، فيه تقسيم الأشياء إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الحلالُ البيِّن، كالحبوب والثمار وبهيمة الأنعام، إذا لم تصل إلى

الإنسان بطريق الحرام.

الثاني: الحرامُ البيِّن، كشرب الخمر وأكل الميتة ونكاح ذوات المحارم، وهذان يعلمهما الخاصُ والعام.

الثالث: المشتبهات المتردِّدة بين الحلِّ والحرمة، فليست من الحلال البيِّن ولا من الحرام البيِّن، وهذه لا يعلمها كثير من الناس، ويعلمها بعضُهم.

٢ ـ قوله: «فمَن اتَّقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومَن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحِمَى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإنَّ لكلِّ ملِك حِمى، ألا وإنَّ حِمى الله محارمه»، هذا يرجع إلى القسم الثالث، وهو المشتبهات، فيتجنَّبها الإنسانُ، وفي ذلك السلامة لدينه فيما بينه وبين الله، والسلامة لعرضه فيما بينه وبين الناس، فلا يكون لهم سبيل إلى النَّيل من عرضه بسبب ذلك، وإذا تساهل في الوقوع في المشتبهات قد يجرُّه ذلك إلى الوقوع في المحرَّمات الواضحات، وقد ضرب النَّبيُّ ﷺ لذلك المثل بالراعي يرعى حول الحِمى، فإنَّه إذا كان بعيداً من الحمى سلم من وقوع ماشيته في الحمى، وإذا كان قريباً منه أوشك أن تقع ماشيته فيه وهو لا يشعر.

والمراد بالحمى ما يحميه الملوك وغيرُهم من الأراضي المخصبة، ويَمنعون غيرَهم من قربها، فالذي يرعى حولها يوشك أن يقع فيها، فيعرض نفسه للعقوبة، وحِمى الله عزَّ وجلَّ المحارم التي حرَّمها، فيجب على المرء الابتعاد عنها، وعليه أن يبتعد عن المشتبهات التي قد تؤدِّي إليها.

٣ ـ قوله: «ألاَ وإنَّ في الجسد مُضغة، إذا صلحت صلح الجسد كلُّه، وإذا فسدت فسد الجسد كلُّه، ألا وهي القلب»، المضغة: القطعة من اللحم على قدر ما يمضغه الآكل، وفي هذا بيان عظم شأن القلب في الجسد، وأنَّه ملك

الأعضاء، وأنَّها تصلح بصلاحه، وتفسد بفساده.

٤ ـ قال النووي: « قوله ﷺ: (فمَن وقع في الشبهات وقع في الحرام) يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يقع في الحرام وهو يظنُّ أنَّه ليس بحرام.

والثاني: أن يكون المعنى قد قارب أن يقع في الحرام، وكما قال: المعاصي بريد الكفر؛ لأنَّ النفسَ إذا وقعت في المخالفة تدرَّجت من مفسدة إلى أخرى أكبر منها، قيل: وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿**وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾**﴾، يريد أنَّهم تدرَّجوا بالمعاصي إلى قتل الأنبياء، وفي الحديث: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتُقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده)، أي: يتدرَّج من البيضة والحبل إلى السرقة ».

٥ ـ النعمان بن بشير رضي الله عنهما من صغار الصحابة، وقد توفي رسول الله ﷺ وعمره ثمان سنوات، وقد قال في روايته هذا الحديث: « سمعت رسول الله ﷺ يقول »، وهو يدلُّ على صحَّة تحمُّل الصغير المميِّز، وأنَّ ما تحمَّله في حال صغره، وأدَّاه في حال كبره، فهو مقبول، ومثله الكافر إذا تحمَّل في حال كفره، وأدَّى في حال إسلامه.

٦ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان تقسيم الأشياء في الشريعة إلى حلال بيِّن، وحرام بيِّن، ومشتبه متردِّد بينهما.

٢ ـ أنَّ المشتبه لا يعلمه كثير من الناس، وأنَّ بعضَهم يعلم حكمَه بدليله.

٣ ـ ترك إتيان المشتبه حتى يُعلم حلُّه.

٤ ـ ضرب الأمثال لتقرير المعاني المعنوية بتشبيهها بالحسيَّة.

٥ ـ أنَّ الإنسانَ إذا وقع في الأمور المشتبهة هان عليه أن يقع في الأمور الواضحة.

٦ ـ بيان عظم شأن القلب، وأنَّ الأعضاءَ تابعةٌ له، تصلح بصلاحه وتفسد بفساده.

٧ ـ أنَّ فسادَ الظاهر دليلٌ على فساد الباطن.

٨ ـ أنَّ في اتِّقاء الشبهات محافظة الإنسان على دينه من النقص، وعرضه من العيب والثلب.

***

الحديث السابع

عن أبي رقية تَميم بن أوس الداري ﷺ أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: « الدِّينُ النصيحة، قلنا: لِمَن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمَّة المسلمين وعامَّتهم » رواه مسلم.

١ ـ قوله: « الدِّين النصيحة »، هذه كلمة جامعة تدلُّ على أهميَّة النصيحة في الدِّين، وأنَّها أساسه وعماده، ويدخل تحتها ما جاء في حديث جبريل من تفسير الرسول ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان، وأنَّه سمَّى ذلك ديناً، وقال: « هذا جبريل أتاكم يعلِّمكم دينكم »، ويشبه هذه الجملة قوله ﷺ: « الحجُّ عرفة »؛ وذلك لأنَّه الركن الأعظم في الحجِّ، الذي يفوت الحجُّ بفواته.

٢ ـ جاء في مستخرج أبي عوانة أنَّ النَّبيَّ ﷺ كرَّر هذه الجملة: « الدِّين النصيحة » ثلاثاً، وهي في صحيح مسلم بدون تكرار، ولَمَّا سمع الصحابة هذه

العناية والاهتمام بالنصيحة، وأنَّها بهذه المنزلة العظيمة، قالوا: لِمَن يا رسول الله؟ فأجابهم بالخمس المذكورة في الحديث، وقد جاء عن جماعة من أهل العلم تفسير هذه الخمس، ومن أحسن ذلك ما جاء عن أبي عمرو بن الصلاح في كتابه صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسَّقط، قال (ص:٢٢٣ ـ ٢٢٤): «والنصيحة كلمةٌ جامعةٌ تتضمَّن قيام الناصح للمنصوح له بوجوه الخير إرادةً وفعلاً، فالنصيحة لله تبارك وتعالى: توحيدُه ووصفه بصفات الكمال والجلال جمع، وتنزيهه عمَّا يُضادُّها ويخالفها، وتجنُّب معاصيه، والقيام بطاعاته ومَحابِّه بوصف الإخلاص، والحبِّ فيه والبغض فيه، وجهاد مَن كَفَرَ به تعالى، وما ضاهى ذلك، والدعاء إلى ذلك والحثِّ عليه، والنصيحة لكتابه: الإيمانُ به وتعظيمه وتنزيهه، وتلاوته حقَّ تلاوته، والوقوف مع أوامره ونواهيه، وتفهُّم علومه وأمثاله، وتدبُّر آياته والدعاء إليه، وذبُّ تحريف الغالين وطعن الملحدين عنه، والنصيحة لرسوله ﷺ قريب من ذلك: الإيمانُ به وبما جاء به، وتوقيره وتبجيله، والتمسُّك بطاعته، وإحياء سنَّته، واستشارة (كذا وفيما نقله عنه ابن رجب: استثارة) علومها ونشرها، ومعاداة مَن عاداه وعاداها، وموالاة من والاه ووالاها، والتخلُّق بأخلاقه، والتأدُّب بآدابه، ومحبةُ آله وصحابته ونحو ذلك، والنصيحة لأئمة المسلمين، أي لخلفائهم وقادتهم: معاونتُهم على الحقِّ وطاعتُهم فيه، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، ومجانبة الخروج عليهم، والدعاءُ لهم بالتوفيق، وحثُّ الأغيار على ذلك، والنصيحة لعامة المسلمين، وهم ها هنا مَن عدا أولي الأمر منهم: إرشادُهم إلى مصالحهم، وتعليمهم أمور دينهم ودنياهم، وستر عوراتهم، وسدُّ خلاتهم، ونصرتهم على أعدائهم، والذَّبُّ عنهم، ومجانبة

الغِش والحسد لهم، وأن يُحبَّ لهم ما يُحب لنفسه، ويكره لهم ما يكرهه لنفسه، وما شابه ذلك ».

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان عظم شأن النصيحة وعظيم منزلتها من الدِّين.

٢ ـ بيان لِمَن تكون النصيحة.

٣ ـ الحثُّ على النصيحة في الخمس المذكورة في الحديث.

٤ ـ حرص الصحابة على معرفة أمور الدِّين، وذلك بسؤالهم لِمَن تكون النصيحة.

٥ ـ أنَّ الدِّينَ يُطلق على العمل؛ لكونه سمَّى النصيحة ديناً.

* * *

الحديث الثامن

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أنَّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: « أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، ويُقيموا الصلاةَ، ويؤتوا الزكاةَ، فإذا فعلوا ذلك عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلَّا بحقِّ الإسلام، وحسابُهم على الله تعالى » رواه البخاري ومسلم.

١ ـ قوله: « أُمرت » الآمرُ لرسول الله ﷺ هو الله؛ لأنَّه لا آمر له غيره، وإذا قال الصحابي: أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، فالآمر والناهي لهم رسول الله ﷺ.

٢ ـ لَمَّا توفي رسول الله ﷺ، واستُخلف أبو بكر رضي الله عنه، وارتدَّ مَن ارتدَّ من العرب، وامتنع مَن امتنع من دفع الزكاة، عزم أبو بكر رضي الله عنه على قتالهم؛ بناءً على أنَّ من حقِّ الشهادتين أداء الزكاة، ولم يكن عنده الحديث بإضافة الصلاة والزكاة إلى الشهادتين، كما في هذا الحديث، فناظره عمر في ذلك، وجاءت المناظرة بينهما في حديث أبي هريرة في صحيح مسلم (٢٠)، قال: « لَمَّا توفي رسول الله ﷺ، واستُخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناسَ وقد قال رسول الله ﷺ: (أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلَّا الله، فمن قال لا إله إلَّا الله فقد عصم منِّي مالَه ونفسه إلَّا بحقِّه، وحسابهم على الله تعالى)، فقال أبو بكر: والله! لأقاتلنَّ مَن فرَّق بين الصلاة والزكاة؛ فإنَّ الزكاة حقُّ المال، والله! لو مَنَعوني عقالاً كانوا يؤدُّونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه، فقال عمر بن الخطاب: فوالله! ما هو إلَّا أن رأيت الله عزَّ وجلَّ قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنَّه الحقُّ ».

قال الحافظ في الفتح (١/ ٧٦): « وقد استبعد قومٌ صحته بأنَّ الحديثَ لو كان عند ابن عمر لَمَا ترك أباه ينازع أبا بكر في قتال مانعي الزكاة، ولو كانوا يعرفونه لَمَا كان أبو بكر يُقرُّ عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلَّا الله) وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس؛ إذ قال: لأقاتلنَّ مَن فرَّق بين الصلاة والزكاة؛ لأنَّها قرينتُها في كتاب الله، والجواب: أنَّه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره في تلك الحالة، ولو كان مستحضراً له فقد يحتمل أن لا يكون حَضَر المناظرةَ المذكورة، ولا يمتنع أن يكون ذكرَه لهما بعد، ولَم يستدلَّ أبو بكر في قتال مانعي الزكاة بالقياس فقط، بل أخذه أيضاً من قوله عليه الصلاة

والسلام في الحديث الذي رواه: (إلَّا بحقِّ الإسلام)، قال أبو بكر: والزكاة حقُّ الإسلام، ولَم ينفرد ابن عمر بالحديث المذكور، بل رواه أبو هريرة أيضاً بزيادة الصلاة والزكاة فيه، كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في كتاب الزكاة، وفي القصَّة دليلٌ على أنَّ السنَّةَ قد تخفي على بعض أكابر الصحابة ويطَّلع عليها آحادُهم، ولهذا لا يُلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها، ولا يقال كيف خَفي ذا على فلان، والله الموفق».

٣ ـ يُستثنى من عموم مقاتلة الناس حتى الإتيان بما ذكِر في الحديث: أهل الكتاب إذا دفعوا الجزية لدلالة القرآن، وغيرهم إذا دفعها لدلالة السنَّة على ذلك، كما في حديث بريدة بن الحُصيب الطويل في صحيح مسلم (١٧٣١)، وأوله: «كان رسول الله ﷺ إذا أمَّر أميراً على جيش أو سريَّة أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومَن معه من المسلمين خيراً .. » الحديث.

٤ ـ يكفي للدخول في الإسلام الشهادتان، وهما أوَّل واجب على المكلَّف، ولا التفات لأقوال المتكلِّمين في الاعتماد على أمور أخرى، كالنَّظر أو القصد إلى النظر، قال ابن دقيق العيد في شرح هذا الحديث: « وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف أنَّ الإنسانَ إذا اعتقد دينَ الإسلام اعتقاداً جازماً، لا تردُّد فيه كفاه ذلك، ولا يجب عليه تعلُّم أدلَّة المتكلِّمين ومعرفة الله بها ».

٥ ـ المقاتلة على منع الزكاة تكون لِمَن امتنع منها وقاتل عليها، أمَّا إذا لم يقاتل فإنَّها تؤخذ منه قهراً.

٦ ـ قوله: « وحسابهم على الله »، أي: أنَّ مَن أظهر الإسلامَ وأتى بالشهادتين فإنَّه يُعصم ماله ودمه، فإن كان صادقاً ظاهراً وباطناً نفعه ذلك عند الله، وإن كان الباطن خلاف الظاهر وكان أظهر ذلك نفاقاً، فهو من أهل

الدَّرك الأسفل من النار.

٧ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ الأمر بالمقاتلة إلى حصول الشهادتين والصلاة والزكاة.

٢ ـ إطلاق الفعل على القول؛ لقوله: «فإذا فعلوا ذلك»، ومِمَّا ذكِر قبله الشهادتان وهما قول.

٣ ـ إثبات الحساب على الأعمال يوم القيامة.

٤ ـ أنَّ مَن امتنع عن دفع الزكاة قوتل على منعها حتَّى يؤدِّيها.

٥ ـ أنَّ مَن أظهر الإسلامَ قُبل منه، ووُكل أمر باطنه إلى الله.

٦ ـ التلازم بين الشهادتين وأنَّه لا بدَّ منهما معاً.

٧ ـ بيان عظم شأن الصلاة والزكاة، والصلاة حق البدن، والزكاة حقُّ المال.

❊ ❊ ❊

الحديث التاسع

عن أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر رضي الله تعالى عنه قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ما نهيتُكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم؛ فإنَّما أهلك مَن كان قبلكم كثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم» رواه البخاري ومسلم.

١ ـ اتَّفق الشيخان على إخراج هذا الحديث، وهو بهذا اللفظ عند مسلم في كتاب الفضائل (١٧٣٧)، وقد جاء بيان سبب الحديث عنده في كتاب الحج (١٣٣٧) عن أبي هريرة قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيُّها الناس! قد

فرض الله عليكم الحجَّ فحُجُّوا، فقال رجل: أكلَّ عام يا رسول الله؟ فسكت، حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: لو قلت نعم لوجبت، ولَمَا استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتُكم؛ فإنَّما هلك مَن كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتُكم عن شيء فدعوه)).

٢ ـ قوله: ((ما نهيتُكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم)) فيه تقييد امتثال الأمر بالاستطاعة دون النهي؛ وذلك أنَّ النهيَ من باب التروك، وهي مستطاعة، فالإنسانُ مستطيعٌ ألاَّ يفعل، وأمَّا الأمر فقد قُيِّد بالاستطاعة؛ لأنَّه تكليف بفعل، فقد يستطاع ذلك الفعل، وقد لا يُستطاع، فالمأمور يأتي بالمأمور به حسب استطاعته، فمثلاً لَمَّا نهي عن شرب الخمر، والمنهي مستطيع عدم شربها، والصلاة مأمور بها، وهو يصليها على حسب استطاعته من قيام وإلاَّ فعن جلوس، وإلاَّ فهو مضطجع، ومِمَّا يوضحه في الحسيَّات ما لو قيل لإنسان: لا تدخل من هذا الباب، فإنَّه مستطيع ألاَّ يدخل؛ لأنَّه ترك، ولو قيل له: احمل هذه الصخرة، فقد يستطيع حملها وقد لا يستطيع؛ لأنَّه فعل.

٣ ـ ترك المنهيات باق على عمومه، ولا يُستثنى منه إلَّا ما تدعو الضرورة إليه، كأكل الميتة لحفظ النفس، ودفع الغصَّة بشرب قليل من الخمر.

٤ ـ النهي الذي يجب اجتنابه ما كان للتحريم، وما كان للكراهة يجوز فعله، وتركه أولى من فعله.

٥ ـ المأمور به يأتي به المكلَّف على قدر طاقته، لا يكلِّف الله نفساً إلَّا وسعها، فإذا كان لا يستطيع الإتيان بالفعل على الهيئة الكاملة، أتى به على ما

دونها، فإذا لم يستطع أن يصلي قائماً صلَّى جالساً، وإذا لم يستطع الإتيان بالواجب كاملاً أتى بما يقدر عليه منه، فإذا لَم يكن عنده من الماء ما يكفي للوضوء توضَّأ بما عنده وتيَمَّم للباقي، وإذا لم يستطع إخراج صاع لزكاة الفطر، وقدر على إخراج بعضه أخرجه.

٦ ـ قوله: « فإنَّما أهلك مَن كان قبلكم كثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم » المنهيُّ عنه في الحديث ما كان من المسائل قي زمنه يترتَّب عليه تحريم شيء على الناس بسبب مسألته، وما يترتَّب عليه إيجاب شيء فيه مشقَّة كبيرة وقد لا يُستطاع، كالحجِّ كلَّ عام، والمنهيُّ عنه بعد زمنه ما كان فيه تكلُّف وتنطُّع واشتغال به عمَّا هو أهم منه.

٧ ـ قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩): « وقد انقسم الناس في هذا الباب أقساماً: فمِن أتباع أهل الحديث مَن سَدَّ بابَ المسائل حتى قلَّ فقهُه وعلمُه بحدود ما أنزل الله على رسوله، وصار حاملَ فقه غيرَ فقيه، ومِن فقهاء أهل الرأي مَن توسَّعَ في توليد المسائل قبل وقوعها، ما يقع في العادة منها وما لا يقع، واشتغلوا بتكلُّف الجواب عن ذلك وكثرة الخصومات فيه والجدال عليه، حتى يتولَّد من ذلك افتراقُ القلوب ويستقرَّ فيها بسببه الأهواءُ والشحناء والعداوة والبغضاء، ويقترن ذلك كثيراً بنيَّة المغالبة وطلب العلوِّ والمباهاة وصرف وجوه الناس، وهذا مِمَّا ذمَّه العلماءُ الربَّانيُّون، ودلَّت السنَّةُ على قُبحه وتَحريمه، وأما فقهاءُ أهل الحديث العاملون به، فإنَّ معظمَ همِّهم البحث عن معاني كتاب الله عزَّ وجلَّ وما يفسِّره من السنن الصحيحة وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعن سنَّة رسول الله ﷺ ومعرفة صحيحها وسقيمها، ثم التفقه فيها وتفهُّمها والوقوف على

معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم من التفسير والحديث ومسائل الحلال والحرام، وأصول السنة والزهد والرقائق وغير ذلك، وهذا هو طريقة الإمام أحمد ومَن وافقه مِن علماء الحديث الربانيِّين، وفي معرفة هذا شغلٌ شاغلٌ عن التَّشاغل بما أحدث من الرأي مِمَّا لا ينتفع به ولا يقع، وإنَّما يورثُ التَّجادلُ فيه الخصومات والجدال، وكثرة القيل والقال، وكان الإمام أحمد كثيراً إذا سُئل عن شيء من المسائل المولَّدات التي لا تقع يقول: دعونا من هذه المسائل المحدثة».

إلى أن قال: «ومَن سلك طريقة طلب العلم على ما ذكرناه تَمكَّن من فهم جواب الحوادث الواقعة غالباً؛ لأنَّ أصولَها توجد في تلك الأصول المشار إليها، ولا بدَّ أن يكون سلوكُ هذا الطريق خلف أئمة أهله المجمع على هدايتهم ودرايتهم، كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ومَن سلك مسلكهم، فإنَّ مَن ادَّعى سلوك هذا الطريق على غير طريقهم وقع في مفاوز ومهالك، وأخذ بما لا يجوز الأخذُ به، وترك ما يجبُ العملُ به، وملاك الأمر كلِّه أن يقصد بذلك وجهَ الله والتقرُّبَ إليه، بمعرفة ما أنزل على رسوله، وسلوك طريقه والعمل بذلك ودعاء الخلق إليه، ومَن كان كذلك وفَّقه الله وسدَّده وألْهَمَه رشدَه وعلَّمه ما لَم يكن يعلم، وكان من العلماء الممدوحين في الكتاب في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ ومن الراسخين في العلم».

إلى أن قال: «وفي الجملة فمَن امتثل ما أمر به النبي ﷺ في هذا الحديث، وانتهى عمَّا نهى عنه، وكان مشتغلاً بذلك عن غيره، حصل له النجاةُ في الدنيا والآخرة، ومَن خالف ذلك، واشتغل بخواطره وما يستحسنه، وقع فيما حذَّر

منه النبي ﷺ من حال أهل الكتاب الذين هلكوا بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم، وعدم انقيادهم وطاعتهم لرسلهم ».

٨ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ وجوب ترك كلِّ ما حرَّمه الله ورسول الله ﷺ.

٢ ـ وجوب الإتيان بكلِّ ما أوجبه الله ورسوله ﷺ.

٣ ـ التحذير من الوقوع فيما وقع فيه أهل الكتاب مِمَّا كان سبباً في هلاكهم.

٤ ـ أنَّه لا يجب على الإنسان أكثر مِمَّا يستطيع.

٥ ـ أنَّ مَن عجز عن بعض المأمور كفاه أن يأتي بما قدر عليه منه.

٦ ـ الاقتصار في المسائل على ما يُحتاج إليه، وترك التنطُّع والتكلُّف في المسائل.

❊ ❊ ❊

الحديث العاشر

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « إنَّ الله تعالى طيِّب لا يقبل إلَّا طيِّباً، وإنَّ الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسَلين، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾، ثم ذكر الرَّجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يَمدُّ يديه إلى السماء: يا ربِّ! يا ربِّ! ومطعمُه حرام، ومشربُه حرام، وملبسُه حرام، وغُذي بالحرام، فأنَّى يُستجاب له » رواه مسلم.

١ ـ قوله: « إنَّ الله تعالى طيِّب لا يقبل إلَّا طيِّباً » يدلُّ على أنَّ من أسماء الله الطيِّب، ويقبل من الأعمال ما كان موصوفاً بالطِّيب، وهو عام في جميع

الأعمال، ومنها الكسب، فلا يعمل المرء إلَّا صالحاً، ولا يكتسب إلَّا طيِّباً، ولا ينفق إلَّا من الطيِّب.

٢ ـ قوله: «وإنَّ الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسَلين، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾» في الآيتين أمر المرسَلين والمرسَل إليهم بالأكل من الطيِّبات، وكما أنَّ المرسَلين لا يأكلون إلَّا الطيِّب، فإنَّ على أتباعهم ألاَّ يأكلوا إلَّا طيِّباً.

٣ ـ قوله: «ثم ذكر الرَّجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يَمدُّ يديه إلى السماء: يا ربِّ! يا ربِّ! ومطعمُه حرام، ومشربُه حرام، وملبسُه حرام، وغُذي بالحرام، فأنَّى يُستجاب له»، لَمَّا بيَّن النَّبيُّ ﷺ أنَّ الله لا يقبل إلَّا طيِّباً، وأنَّ المرسلين والمؤمنين أُمروا بالأكل من الطيِّبات، بيَّن أنَّ من الناس مَن يخالف هذا المسلك، فلا يكون أكله طيِّباً، بل يعمد إلى اكتساب الحرام واستعماله في جميع شؤونه من مأكل وملبس وغذاء، وأنَّ ذلك من أسباب عدم قبول دعائه، مع كونه أتى بأسباب قبول الدعاء، وهي في هذا الحديث أربعة: السفر مع إطالته، وكونه أشعث أغبر، وكونه يَمدُّ يديه بالدعاء، وكونه ينادي الله بربوبيَّته، مع إلحاحه على ربِّه بتكرار ذلك، ومعنى قوله: «فأنَّى يُستجاب لذلك» استبعاد حصول الإجابة لوجود الأسباب المانعة من قبول الدعاء.

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أنَّ من أسماء الله الطيِّب، ومعناه المنَزَّه عن النقائص، وأنَّ من صفاته الطيب؛ لأنَّ أسماء الله كلَّها مشتقَّة، وتدلُّ على صفات مشتقَّة منها.

٢ ـ أنَّ على المسلم أن يأتي بالطيب من الأعمال والمكاسب.

٣ ـ أنَّ الصدقة لا تُقبل إلَّا من مال حلال، وقد ثبت عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول» رواه مسلم (٢٢٤).

٤ ـ تفضُّل الله على عباده بالنِّعم، وأمْرهم بأن يأكلوا من الطيبات.

٥ ـ أنَّ أكل الحرام من أسباب عدم قبول الدعاء.

٦ ـ أنَّ من أسباب قبول الدعاء السفر، وكون الداعي أشعث أغبر.

٧ ـ أنَّ من أسباب قبوله أيضاً رفع اليدين بالدعاء.

٨ ـ أنَّ من أسبابه أيضاً التوسل بالأسماء.

٩ ـ أنَّ من أسبابه الإلحاح على الله فيه.

***

الحديث الحادي عشر

عن أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله ﷺ وريحانته رضي الله عنهما قال: حفظت من رسول الله ﷺ: «دَع ما يريبُك إلى ما لا يريبك» رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

١ ـ هذا الحديث فيه الأمرُ بترك ما يرتاب المرءُ فيه ولا تطمئنّ إليه نفسه، ويحدث قلقاً واضطراباً في النفس، وأن يصير إلى ما يرتاح إليه قلبُه وتطمئنّ إليه نفسه.

وهذا الحديث شبيه بما تقدَّم في حديث النعمان بن بشير: «فمن اتَّقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات فقد وقع في الحرام»، وهما يدلاَّن على أنَّ المتَّقي ينبغي له ألاَّ يأكل المال الذي فيه شبهة، كما يحرم عليه أكل الحرام.

٢ ـ قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٢٨٠): «ومعنى هذا

الحديث يرجع إلى الوقوف عند الشبهات واتِّقائها؛ فإنَّ الحلالَ المحضَ لا يحصلُ للمؤمن في قلبه منه ريب، والريب بمعنى القلق والاضطراب، بل تسكن إليه النفس، ويطمئنّ به القلب، وأمَّا المشتبهات فيحصل بها للقلوب القلق والاضطراب الموجب للشكِّ ».

وقال أيضاً (١/ ٢٨٣): « وها هنا أمرٌ ينبغي التفطُّن له، وهو أنَّ التدقيق في التوقف عن الشبهات إنَّما يصلح لِمَن استقامت أحواله كلُّها، وتشابهت أعماله في التقوى والورع، فأمَّا مَن يقع في انتهاك المحرَّمات الظاهرة، ثم يريد أن يتورَّع عن شيء من دقائق الشُّبَه، فإنَّه لا يحتمل له ذلك، بل يُنكر عليه، كما قال ابن عمر لِمَن سأله عن دم البعوض من أهل العراق: (يسألوني عن دم البعوض وقد قتلوا الحسين، وسمعت النَّبيَّ ﷺ يقول: هما ريحانتاي من الدنيا) ».

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ ترك ما يكون فيه ريبة، والأخذ بما لا ريبة فيه.

٢ ـ أنَّ تركَ ما يُرتاب فيه فيه راحة للنفس وسلامتها من القلق.

❊ ❊ ❊

الحديث الثاني عشر

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « مِن حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » حديث حسن، رواه الترمذي وغيره هكذا.

١ ـ معنى هذا الحديث أنَّ المسلمَ يترك ما لا يهمُّه من أمر الدِّين والدنيا في الأقوال والأفعال، ومفهومه أنَّه يجتهد فيما يعنيه في ذلك.

٢ ـ قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩): «ومعنى هذا الحديث أنَّ مَن حَسُنَ إسلامُه ترك ما لا يعنيه من قول وفعل، واقتصر على ما يعنيه من الأقوال والأفعال، ومعنى (يعنيه) أنَّه تتعلق عنايته به، ويكون من مقصده ومطلوبه، والعناية شدَّة الاهتمام بالشيء، يُقال عناه يعنيه إذا اهتمَّ به وطلبه، وليس المراد أنَّه يترك ما لا عناية له ولا إرادة بحكم الهوى وطلب النفس، بل بحكم الشرع والإسلام، ولهذا جعله مِن حسن الإسلام، فإذا حَسُن إسلامُ المرء ترك ما لا يعنيه في الإسلام من الأقوال والأفعال، فإنَّ الإسلامَ يقتضي فعلَ الواجبات كما سبق ذكره في شرح حديث جبريل عليه السلام، وإنَّ الإسلامَ الكامل الممدوح يدخل فيه ترك المحرَّمات، كما قال ﷺ: (المسلم مَن سلم المسلمون من لسانه ويده)، وإذا حسن الإسلام اقتضى ترك ما لا يعني كلَّه من المحرمات والمشتبهات والمكروهات وفضول المباحات التي لا يحتاج إليها، فإنَّ هذا كلَّه لا يعني المسلم إذا كمُل إسلامُه وبلغ إلى درجة الإحسان، وهو أن يعبد الله تعالى كأنَّه يراه، فإن لم يكن يراه فإن الله يراه، فمَن عبَدَ الله على استحضار قربه ومشاهدته بقلبه، أو على استحضار قرب الله منه واطلاعه عليه، فقد حسن إسلامه، ولزم من ذلك أن يترك كلَّ ما لا يعنيه في الإسلام، ويشتغل بما يعنيه فيه، فإنَّه يتولَّد من هذين المقامين الاستحياء من الله، وترك كلِّ ما يُستحيى منه».

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ ترك الإنسان ما لا يعنيه في أمور الدِّين والدنيا.

٢ ـ اشتغال الإنسان بما يعنيه من أمور دينه ودنياه.

٣ ـ أنَّ في ترك ما لا يعنيه راحةً لنفسه وحفظاً لوقته وسلامة لعرضه.

٤ ـ تفاوت الناس في الإسلام.

الحديث الثالث عشر

عن أبي حمزة أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه خادم رسول الله ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: « لا يُؤمنُ أحدُكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه » رواه البخاري ومسلم.

١ ـ في هذا الحديث نفيُ كمال الإيمان الواجب عن المسلم حتى يحبَّ لأخيه المسلم ما يُحبُّ لنفسه، وذلك في أمور الدنيا والآخرة، ويدخل في ذلك أن يُعاملَ الناسَ بمثل ما يحبُّ أن يُعاملوه به، فقد جاء في صحيح مسلم (١٨٤٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في حديث طويل: « فمَن أحبَّ أن يُزحزح عن النار ويُدخل الجنَّة، فلتأته منيَّتُه وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الذي يحبُّ أن يُؤتَى إليه »، وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣** ﴾.

٢ ـ قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٣٠٦): « وحديث أنس يدلُّ على أنَّ المؤمنَ يَسرُّه ما يسرُّ أخاه المؤمن، ويريد لأخيه المؤمن ما يريده لنفسه من الخير، وهذا كلُّه إنَّما يأتي من كمال سلامة الصدر من الغلِّ والغِشِّ والحسد، فإنَّ الحسدَ يقتضي أن يكره الحاسدُ أن يفوقَه أحدٌ في خير، أو يساويه فيه؛ لأنَّه يُحبُّ أن يَمتاز على الناس بفضائله، وينفرد بها عنهم، والإيمان يقتضي خلافَ ذلك، وهو أن يشركه المؤمنون كلُّهم فيما أعطاه الله من الخير، من غير أن ينقص عليه منه شيء »، وقال (١/ ٣٠٨): « وفي الجملة فينبغي للمؤمن أن يُحبَّ للمؤمنين ما يُحبُّ لنفسه، ويكره لهم ما يكره لنفسه، فإن رأى في أخيه المسلم نقصاً في دينه اجتهد في إصلاحه ».

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أن يحبَّ المسلمُ لأخيه المسلم ما يحبُّ لنفسه، ويكره له ما يكره لها.

٢ ـ الترغيب في ذلك؛ لنفي كمال الإيمان الواجب عنه حتى يكون كذلك.

٣ ـ أنَّ المؤمنين يتفاوتون في الإيمان.

٤ ـ التعبير بـ «أخيه» فيه استعطاف للمسلم لأنْ يحصل منه لأخيه ذلك.

❊ ❊ ❊

الحديث الرابع عشر

عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحلُّ دمُ امرئ مسلم إلَّا بإحدى ثلاث: الثيِّب الزاني، والنفسُ بالنفس، والتاركُ لدينه المفارق للجماعة» رواه البخاري ومسلم.

١ ـ قوله: «الثيِّب الزاني» الثيِّب هو المحصَن، وحكمه الرَّجم كما ثبتت به السنَّة عن رسول الله ﷺ، وكما دلَّت عليه آيةُ الرجم التي نُسخت تلاوتها وبقي حكمها.

٢ ـ قوله: «والنفس بالنفس»، أي: القتل قصاصاً، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ الآية، وقال: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾.

٣ ـ قوله: «التاركُ لدينه المفارقُ للجماعة» والمراد به المرتدُّ عن الإسلام؛ لقوله ﷺ: «مَن بدَّل دينه فاقتلوه» رواه البخاري (٣٠١٧).

٤ ـ ذكر الحافظ ابن رجب قتل جماعة غير مَن ذكِر في الحديث، وهم القتل

في اللواط، ومَن أتى ذات محرم، والساحر، ومَن وقع على بهيمة، ومَن ترك الصلاة، وشارب الخمر في المرة الرابعة، والسارق في المرة الخامسة، وقتل الآخِر من الخليفتين المبايَع لهما، ومَن شَهَر السِّلاح، والجاسوس المسلم إذا تجسَّس للكفار على المسلمين.

٥ ـ ومِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ عصمةُ دم المسلم إلَّا إذا أتى بواحدة من هذه الثلاث.

٢ ـ أنَّ حكمَ الزاني المحصن القتل رجماً بالحجارة.

٣ ـ قتل القاتل عمداً قصاصاً إذا توفَّرت شروط القصاص.

٤ ـ قتل المرتدِّ عن دين الإسلام، سواء كان ذكراً أو أنثى.

❊ ❊ ❊

الحديث الخامس عشر

عن أبي هريرة ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: « مَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليَقُل خيراً أو ليصمت، ومَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرِم جارَه، ومَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرِم ضيفَه » رواه البخاري ومسلم.

١ ـ جمع رسول الله ﷺ بين ذكر الإيمان بالله والإيمان باليوم الآخر في هذه الأمور الثلاثة؛ لأنَّ الإيمانَ بالله هو الأساسُ في كلِّ شيء يجب الإيمانُ به، فإنَّ أيَّ شيء يجبَ الإيمان به تابعٌ للإيمان بالله، وأمَّا الإيمانُ باليوم الآخر ففيه التذكير بالمَعاد والجزاء على الأعمال، إن خيراً فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ.

٢ ـ قوله: « مَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليَقُل خيراً أو ليصمت »،

هذه كلمةٌ جامعةٌ من جوامع كَلِمه ﷺ، مقتضاها وجوب حفظ اللسان من الكلام إلَّا في خير، قال النووي في شرح هذا الحديث: «قال الشافعي رحمه الله تعالى: معنى الحديث إذا أراد أن يتكلَّم فليُفكِّر، فإن ظهر أنَّه لا ضرر عليه تكلَّم، وإن ظهر أنَّ فيه ضرراً وشكَّ فيه أمسك، وقال الإمام الجليل أبو محمد ابن أبي زيد إمام المالكية بالمغرب في زمنه: جميعُ آداب الخير تتفرَّع من أربعة أحاديث: قول النَّبيِّ ﷺ: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت)، وقوله ﷺ: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)، وقوله ﷺ للذي اختصر له الوصيَّة: (لا تغضب)، وقوله: (لا يؤمن أحدُكم حتَّى يُحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه)»، ونقل النووي عن بعضهم أنَّه قال: «لو كنتم تشترون الكاغَد للحفظة لسكتُّم عن كثير من الكلام».

٣ ـ الخير اسمٌ يُقابله الشر، ويأتي أيضاً «خير» أفعل تفضيل حذفت منه الهمزة، وقد جاء الجمع بينهما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّمَن فِي أَيْدِيكُم مِّنَ الْأَسْرَىٰ إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنكُمْ﴾.

٤ ـ قوله: «ومَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرِم جارَه»، حقُّ الجار من الحقوق المؤكَّدة على جاره، وقد جاءت أحاديث كثيرة في الترغيب في إكرام الجار والترهيب من إيذائه وإلحاق الضرر به، ومنها حديث عائشة رضي الله عنها: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننتُ أنَّه سيُورِّثه» رواه البخاري (٦٠١٤)، ومسلم (٢٦٢٤)، وحديث: «والله لا يؤمن! والله لا يؤمن! قالوا: مَن يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جارُه بوائقَه» رواه البخاري (٦٠١٦)، ومسلم (٧٣).

وإكرامُه يكون بأن يصل إليه برُّه، وأن تحصل له السلامةُ من شرِّه، والجيران ثلاثة:

ـ جارٌ مسلم ذو قربى، له ثلاثة حقوق: حق الجوار، وحق القرابة، وحق الإسلام.

ـ وجارٌ مسلم ليس بذي قُربى، له حق الإسلام والجوار.

ـ وجار ليس بمسلم ولا ذي قُربى، له حقُّ الجوار فقط.

وأولى الجيران بالإحسان مَن يكون أقربَهم باباً؛ لمشاهدته ما يدخل في بيت جاره، فيتطلّع إلى إحسانه إليه.

٥ ـ قوله: « ومَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرِم ضيفَه »، إكرامُ الضيف من الحقوق التي للمسلمين على المسلمين، وهو من مكارم الأخلاق، وفي صحيح البخاري (٦٠١٩) من حديث أبي شُريح قال: سمعتْ أذناي وأبصرتْ عيناي حين تكلّم النَّبيُّ ﷺ، فقال: « مَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرِم جارَه، ومَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرِم ضيفَه جائزته، قيل: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: يومٌ وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، وما وراء ذلك فهو صدقة عليه ».

٦ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ الترغيب في الكلام فيما هو خير.

٢ ـ الترغيب في الصمت إذا لم يكن التكلُّم بخير.

٣ ـ التذكير عند الترغيب والترهيب باليوم الآخر؛ لأنَّ فيه الحساب على الأعمال.

٤ ـ الترغيب في إكرام الجار، والتحذير من إيذائه.

٥ ـ الحثُّ على إكرام الضيف والإحسان إليه.

الحديث السادس عشر

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رجلاً قال للنَّبيِّ ﷺ: أوصِني، قال: « لا تغضب، فردَّد مراراً قال: لا تغضب » رواه البخاري.

١ ـ قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٥٢٠): « قال الخطابي: معنى قوله: (لا تغضب) اجْتنب أسبابَ الغضب ولا تتعرَّض لِمَا يجلبُه، وأمَّا نفس الغضب فلا يتأتَّى النهي عنه؛ لأنَّه أمرٌ طبيعي لا يزول من الجِبلَّة »، وقال أيضاً: « وقال ابن التين: جمع ﷺ في قوله: (لا تغضب) خيرَ الدنيا والآخرة؛ لأنَّ الغضبَ يؤول إلى التقاطع ومنع الرِّفق، وربَّما آل إلى أن يؤذي المغضوب عليه فينتقص ذلك من الدِّين ».

٢ ـ مدح الله الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس، وأخبر النَّبيُّ ﷺ أنَّه: « ليس الشديد بالصُّرعة، إنَّما الشديد الذي يَملك نفسَه عند الغضب » رواه البخاري (٦١١٤)، وعلى المرء إذا غضب أن يكظم غيظه، وأن يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، كما في البخاري (٦١١٥)، وأن يجلس أو يضطجع، كما في سنن أبي داود (٤٧٨٢) عن أبي ذر أنَّ رسول الله ﷺ قال: « إذا غضب أحدُكم وهو قائم فليجلس، فإن ذهب عنه الغضب وإلاَّ فليضطجع »، وهو حديث صحيح، رجاله رجال مسلم.

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ حرصُ الصحابة على الخير؛ لطلب هذا الصحابي الوصيَّة من رسول الله ﷺ.

٢ ـ التحذير من أسباب الغضب والآثار المترتِّبة عليه.

٣ ـ تكرار الوصية بالنهي عن الغضب دالٌّ على أهميَّة تلك الوصية.

الحديث السابع عشر

عن أبي يعلى شدَّاد بن أوس ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الله كتب الإحسانَ على كلِّ شيء، فإذا قتلتُم فأحسنوا القِتْلَة، وإذا ذبحتُم فأحسنوا الذِّبْحة، وليحدَّ أحدُكم شفرَتَه، وليُرِح ذبيحتَه» رواه مسلم.

١ ـ قوله: «إنَّ الله كتب الإحسانَ على كلِّ شيء»، الإحسانُ ضدُّ الإساءة، وكتب بمعنى شرع وأوجب، فالكتابة دينية شرعيَّة، والإحسان فيها يكون عامًّا للإنسان والحيوان.

٢ ـ ثمَّ أمر الرسول ﷺ بإحسان القِتلة والذِّبحة، وإحداد الشفرة وإراحة الذبيحة، وهذا مثال من أمثلة إيقاع الإحسان عند قتل الإنسان المستحقِّ للقتل وذبح الحيوان، وذلك بسلوك أسهل الطرق التي يكون بها إزهاق النفس من غير تعذيب.

٣ ـ قال ابن رجب في جامع العلوم الحكم (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢): «وهذا الحديث يدلُّ على وجوب الإحسان في كلِّ شيء من الأعمال، لكن إحسان كلِّ شيء بحسبه، فالإحسانُ في الإتيان بالواجبات الظاهرة والباطنة الإتيانُ بها على وجه كمال واجباتها، فهذا القدر من الإحسان فيها واجب، وأمَّا الإحسان فيها بإكمال مستحبَّاتها فليس بواجب، والإحسانُ في ترك المحرَّمات، الانتهاءُ عنها وتركُ ظاهرها وباطنها، كما قال تعالى: ﴿ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾، فهذا القدرُ من الإحسان فيها واجبٌ، وأمَّا الإحسانُ في الصبر على المقدورات، فأن يأتي بالصبر عليها على وجهه، من غير تَسَخُّط ولا جَزَعٍ، والإحسانُ الواجب في معاملة الخَلق ومعاشرتهم، القيامُ بما أوجب الله من حقوق ذلك كلِّه، والإحسان الواجب في ولاية الخَلق وسياستهم، القيامُ بواجبات الولاية كلِّها،

والقدرُ الزائد على الواجب في ذلك كلِّه إحسانٌ ليس بواجب، والإحسان في قتل ما يَجوز قتله من الناس والدَّواب، إزهاقُ نفسه على أسرع الوجوه وأسهلِها وأوحاها ـ يعني أسرعها ـ من غير زيادة في التعذيب، فإنَّه إيلامٌ لا حاجة إليه، وهذا النوعُ هو الذي ذكره النَّبيُّ ﷺ في هذا الحديث، ولعلَّه ذكَره على سبيل المثال، أو لحاجته إلى بيانه في تلك الحال، فقال: (إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَة، وإذا ذبَحتم فأحسنوا الذِّبحة)، والقِتلةُ والذِّبحة بالكسر، أي: الهيئة، والمعنى: أحسنوا هَيئة الذَّبح وهيئةَ القتل، وهذا يدلُّ على وجوب الإسراعِ في إزهاق النفوس التي يُباح إزهاقُها على أسهل الوجوه».

٤ ـ الإحسانُ في القتل مطلوب بدون تعذيب أو تمثيل، سواء كان في قتال الكفار أو القتل قصاصاً أو حدًّا، إلَّا أنَّه عند القتل قصاصاً يُفعل بالقاتل كما فَعَلَ بالمقتول، كما جاء عن النَّبيِّ ﷺ في قتل اليهوديِّ الذي رضَّ رأس جارية بين حَجرين، رواه البخاري (٢٤١٣)، ومسلم (١٦٧٢)، وكما جاء في قصة العُرنيِّين، رواه البخاري (٦٨٠٢)، ومسلم (١٦٧١)، وأمَّا ما جاء في حدِّ الزاني المُحصَن، وهو الرَّجم، فهو إمَّا مستثنًى من عموم هذا الحديث، أو محمول على أنَّ الإحسانَ يكون في موافقة الشرع، ورجم المحصَن منه.

٥ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ وجوب الإحسان في كلِّ شيء.

٢ ـ وجوب الإحسان عند القتل بسلوك أيسر سبيل لإزهاق النفس.

٣ ـ وجوب الإحسان عند ذبح الحيوان كذلك.

٤ ـ تفقد آلة الذَّبح قبل مباشرته؛ لقوله ﷺ: «وليُحدَّ أحدُكم شفرته، وليُرح ذبيحَتَه».

الحديث الثامن عشر

عن أبي ذر جُندب بن جُنادة وأبي عبد الرحمن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: «اتَّق الله حيثما كنت، وأتْبع السيِّئةَ الحسنةَ تَمحُها، وخالِق الناسَ بخُلُق حسن» رواه الترمذي، وقال: «حديث حسن»، وفي بعض النسخ: «حسن صحيح».

١ ـ هذا الحديث اشتمل بجُملِه الثلاث على ما هو مطلوب من المسلم لربِّه ولنفسه ولغيره.

٢ ـ قوله: «اتَّق الله حيثما كنت»، أصلُ التقوى في اللغة: أن يجعل بينه وبين الذي يخافه وقاية تقيه منه، مثل اتِّخاذ النِّعال والخفاف للوقاية مِمَّا يكون في الأرض من ضرر، وكاتِّخاذ البيوت والخيام لاتِّقاء حرارة الشمس، ونحو ذلك، والتقوى في الشرع: أن يجعلَ الإنسانُ بينه وبين غضب الله وقاية تقيه منه، وذلك بفعل المأمورات وترك المنهيات، وتصديق الأخبار، وعبادة الله وفقاً للشرع، لا بالبدع والمحدثات، وتقوى الله مطلوبةٌ في جميع الأحوال والأماكن والأزمنة، فيتَّقي الله في السرِّ والعلن، وبروزه للناس واستتاره عنهم، كما جاء في هذا الحديث: «اتَّق الله حيثما كنت».

٣ ـ قوله: «وأتْبع السيِّئة الحسنةَ تَمحُها»، عندما يفعل المرءُ سيِّئةً فإنَّه يتوب منها، والتوبةُ حسنة، وهي تجبُّ ما قبلها من الكبائر والصغائر، ويكون أيضاً بفعل الحسنات، فإنَّها تمحو الصغائر، وأمَّا الكبائر فلا يمحوها إلَّا التوبة منها.

٤ ـ قوله: «وخالِق الناسَ بخُلُق حسن»، فإنَّه مطلوب من الإنسان أن يُعامل الناسَ جميعاً معاملة حسنة، فيُعاملهم بمثل ما يحبُّ أن يُعاملوه به؛ لقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدُكم حتى يحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه»، وقوله ﷺ: «فمَن

أحبَّ أن يُزحزح عن النار ويُدخل الجنَّة، فلتأته منيَّتُه وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الذي يحبُّ أن يُؤتَى إليه »، فقد وصف الله نبيَّه ﷺ بأنَّه على خُلُق عظيم، وجاء عن عائشة رضي الله عنها أنَّ خلقَه ﷺ القرآن، رواه مسلم (٧٤٦)، أي: أنَّه يقوم بتطبيق ما فيه، وجاء في السنة أحاديث كثيرة تدلُّ على فضل حسن الخُلُق، وتحثُّ على التخلُّق بالأخلاق الحسنة، وتحذِّر من الأخلاق السيِّئة.

٥ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ كمال نصح الرسول ﷺ لأمَّته، ومن ذلك ما اشتمل عليه هذا الحديث من هذه الوصايا الثلاث العظيمة الجامعة.

٢ ـ الأمر بتقوى الله في جميع الأحوال والأمكنة والأزمان.

٣ ـ الحثُّ على إتباع السيِّئات بالحسنات.

٤ ـ أنَّ الحسنات تمحو السيِّئات.

٥ ـ الحثُّ على مخالقة الناس بالأخلاق الحسنة.

***

الحديث التاسع عشر

عن أبي العباس عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كنت: خلف النَّبيِّ ﷺ يوماً فقال لي: « يا غلام! إنِّي أعلِّمك كلمات: احفظ اللهَ يَحفظك، احفظ اللهَ تَجده تجاهك، إذا سألتَ فاسأل اللهَ، وإذا استعنتَ فاستعِن بالله، واعلم أنَّ الأمَّة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لَم ينفعوك إلَّا بشيء قد كتبه

الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضرُّوك بشيء لَم يضروك إلَّا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلامُ وجَفَّت الصُّحف » رواه الترمذي وقال: « حديث حسن صحيح »، وفي رواية غير الترمذي: «**احفظ الله تَجده أمامَك، تعرَّف إلى الله في الرَّخاء يعرفك في الشِّدَّة، واعلم أنَّ ما أخطأك لَم يكن ليصيبَك، وما أصابَك لَم يكن لِيُخطئك، واعلمْ أنَّ النَّصرَ مع الصبر، وأنَّ الفَرَجَ مع الكَرْبِ، وأنَّ مع العُسر يُسراً** ».

١ ـ قوله: « احفظ الله يحفظك »، أي: احفظ حدود الله بامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وتصديق الأخبار، وعبادته وفقاً لِمَا شرع، لا بالأهواء والبدع، يحفظك الله في أمور دينك ودُنياك جزاءً وفاقاً، أي: أنَّ الجزاءَ من جنس العمل، فالعملُ حفظٌ والجزاءُ حفظٌ.

٢ ـ قوله: « احفظ الله تجده تجاهك » تُجاهك بمعنى أمامك، كما في الرواية الأخرى: « احفظ الله تجده أمامك »، والمعنى: تجده يحوطُك ويرعاك في أمور دينك ودنياك.

٣ ـ قوله: « إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله »، هذا مطابقٌ لقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾؛ فإنَّ سؤال الله دعاء، والدعاءُ هو العبادة، والمعنى أنَّ المسلمَ يعبد الله وحده، ويسأله قضاء حاجاته، ويستعين به في جميع أموره الدنيوية والأُخروية، ويأخذ بالأسباب المشروعة، ويسأل الله أن ينفع بالأسباب، كما قال ﷺ: « احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز » رواه مسلم (٢٦٦٤).

٤ ـ قوله: « واعلم أنَّ الأمَّة لو اجتمعت على أن ينفعوك » إلى قوله: « رُفعت الأقلام وجفَّت الصُّحف »، بعد أن ذكر أنَّ السؤال لله وحده والاستعانة بالله

وحده، أخبرَ أنَّ كلَّ شيء بيده، وأنَّه لا مانع لِمَا أعطى، ولا مُعطي لِمَا منع، وأنَّ كلَّ شيء لا يخرج عن إرادته ومشيئته، وأنَّ العبادَ لا يُمكنهم أن ينفعوه بشيء لم يُقدِّره الله، ولا أن يضرُّوه بشيء لم يُقدِّره الله، وأنَّ كلَّ شيء يقع أو لا يقع سبق به القضاء والقدر، ولهذا قال: « رُفعت الأقلام وجفَّت الصحف »، أي: أنَّ كلَّ كائن قد فُرِغ منه وكُتب، ولا بدَّ من وقوعه، والمراد برفع الأقلام وجفاف الصُّحُف الانتهاء من كلِّ شيء مقدَّر بكتابته في اللوح المحفوظ، فلا بدَّ أن يقع وفقاً لِمَا قُدِّر، وهذه الجُمَل فيها إثبات الإيمان بالقدر، وهو أحد أصول الإيمان الستة المبيَّنة في حديث جبريل المشهور.

٥ ـ قوله: « تعرَّف إلى الله في الرَّخاء يعرفك في الشدَّة »، المعنى: أنَّ مَن أخلصَ عملَه لله في حال رخائه وسعته يجدُ الخيرَ من الله، ودَفْعَ الضرِّ عنه في حال شدَّته وكربه، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾، وقال: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ۝١٤٣ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝١٤٤ ﴾، وكما في قصَّة الثلاثة الذين آواهم المبيت إلى غار، فانحدرت صخرةٌ وسدَّت باب الغار، وتوسَّلوا إلى الله عزَّ وجلَّ بأعمال لهم صالحة عملوها في حال رخائهم، فتوسَّل أحدُهم ببرِّه والديه، وتوسَّل الثاني بحفظه للأمانة وتنميتها وردِّها لصاحبها، وتوسَّل الثالث بتركه الفاحشة من أجل الله بعد قُدرته عليها، فكشف الله ما بهم من كرب، وأزال ما حلَّ بهم من ضرر، فتزحزحت الصخرةُ حتَّى تمكَّنوا من الخروج من ذلك الغار، رواه البخاري (٥٩٧٤)، ومسلم (٢٧٤٣).

٦ ـ قوله: « واعلم أنَّ ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليُخطئك »، المعنى: أنَّ ما قدَّر الله سلامتك منه فإنَّه لا يحصل لك، وما قدَّر حصوله لك فلا بدَّ من وقوعه؛ لأنَّه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وكلُّ

شيء قدَّر الله حصولَه لا بدَّ أن يوجد ولا يتخلَّف، وكلُّ شيء لم يُقدَّر لك، لا سبيل إلى حصولك عليه ووصولك إليه.

٧ ـ قوله: «واعلم أنَّ النَّصرَ مع الصبر، وأنَّ الفرَج مع الكرب، وأنَّ مع العُسر يسراً»، في هذه الجُمل الثلاث بيان حصول النصر مع الصبر، والفرَج مع الكرب، واليُسر مع العُسر، وأنَّ الصبرَ ينتجُ عنه النَّصر بإذن الله، وأنَّ الكربَ والشدَّة يكشفها الله بالفرَج الذي يعقبها، وأنَّ العُسر يعقبه اليسر من الله عزَّ وجلَّ.

٨ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أنَّ مَن حفظ حدودَ الله حفظه في دينه ودنياه.

٢ ـ أنَّ مَن أضاع حدودَ الله لا يحصل له الحفظُ من الله، كما قال: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ﴾.

٣ ـ أنَّ الجزاءَ من جنس العمل، فالعمل حفظ، والجزاء حفظ.

٤ ـ أنَّ العبدَ يخصُّ ربَّه بالعبادة والاستعانة.

٥ ـ الإيمان بالقدر.

٦ ـ أنَّ العبادَ لا ينفعون ولا يضرُّون إلَّا إذا كان النفعُ والضَّرر مقدَّرَين من الله.

٧ ـ أنَّه لا يحصل لأحد نفعٌ إلَّا إذا كان مقدَّراً، ولا يندفع عنه ضرر إلَّا إذا كان مقدَّراً، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

٨ ـ أنَّ الصبر يعقبه النصر.

٩ ـ أنَّ الكرب يعقبه الفرَج.

١٠ ـ أنَّ العُسرَ يعقبه اليُسر.

١١ ـ تواضعه ﷺ وملاطفته الصغار.

١٢ ـ التقديم بين يدي ذكر الأمر المهمِّ بما يحفز النفوس إليه؛ لقوله: «ألاَ أعلِّمك كلمات».

❊ ❊ ❊

الحديث العشرون

عن أبي مسعود عُقبة بن عمرو الأنصاري البدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مِمَّا أدرك الناس من كلام النُّبوة الأولى: إذا لَم تستح فاصنع ما شئتَ» رواه البخاري.

١ ـ الحديث يدلُّ على أنَّ الحياءَ ممدوحٌ، وكما هو في هذه الشريعة فهو في الشرائع السابقة، وأنَّه من الأخلاق الكريمة التي توارثتها النبوات حتى انتهت إلى هذه الأمَّة، والأمر فيه للإباحة والطلب إذا لم يكن المستحيا منه ممنوعاً شرعاً، وإن كان ممنوعاً فهو للتهديد، أو أنَّ مثل ذلك لا يحصل إلَّا مِمَّن ذهب حياؤه أو قلَّ، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٤٩٧): «فقوله ﷺ: (إنَّ مِمَّا أدرك الناس من كلام النبوة الأولى) يشير إلى أنَّ هذا مأثورٌ عن الأنبياء المتقدِّمين، وأنَّ الناس تداولوه بينهم وتوارثوه عنهم قرناً بعد قرن، وهذا يدلُّ على أنَّ النبوةَ المتقدِّمة جاءت بهذا الكلام، وأنَّه اشتهر بين الناس حتى وصل إلى أوَّل هذه الأمَّة».

إلى أن قال: «وقوله: (إذا لم تستح فاصنع ما شئت) في معناه قولان:

أحدهما: أنَّه ليس بمعنى الأمر أن يصنعَ ما شاء، ولكنَّه على معنى الذمِّ والنهي عنه، وأهلُ هذه المقالة لهم طريقان، أحدهما: أنَّه أمرٌ بمعنى التهديد والوعيد، والمعنى: إذا لم يكن لك حياءٌ فاعمل ما شئتَ، فإنَّ الله يجازيك عليه، كقوله: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، وقوله: ﴿فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ ... هذا اختيارُ جماعة منهم أبو العباس ثعلب.

والطريق الثاني: أنَّه أمرٌ ومعناه الخبر، والمعنى: أنَّ مَن لم يستحِ صَنعَ ما شاء، فإنَّ المانعَ مِن فعل القبائح هو الحياء، فمَن لم يكن له حياءٌ انهمك في كلِّ فحشاء ومنكر، وما يَمتنع من مثله مَن له حياء على حدِّ قوله ﷺ: (من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار)، فإنَّ لفظَه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، وأنَّ مَن كذب عليه تبوأ مقعده من النار، وهذا اختيار أبي عُبيد القاسم بن سلام رحمه الله وابن قتيبة ومحمد بن نصر المروزي وغيرهم، وروى أبو داود عن الإمام أحمد ما يدلُّ على مثل هذا القول ...

والقول الثاني في معنى قوله: (إذا لم تستح فاصنع ما شئت) أنَّه أمرٌ بفعل ما يشاء على ظاهر لفظه، والمعنى إذا كان الذي تريد فعله مِمَّا لا يستحيا مِن فعله لاَ من الله ولا من الناس؛ لكونه من أفعال الطاعات أو مِن جميل الأخلاق والآداب المستحسنة، فاصنع منه حينئذ ما شئتَ، وهذا قول جماعة من الأئمة منهم أبو إسحاق المروزي الشافعي وحكي مثله عن الإمام أحمد».

وقال (١/ ٥٠١ ـ ٥٠٢): «واعلم أنَّ الحياء نوعان: أحدهما ما كان خُلُقاً وجِبلَّةً غير مكتسب، وهو مِن أجل الأخلاق التي يَمنحها الله العبد ويجبله عليها، ولهذا قال ﷺ: (الحياءُ لا يأتي إلَّا بخير)؛ فإنَّه يَكُفُّ عن ارتكاب القبائح ودناءة الأخلاق، ويَحُثُّ على استعمال مكارم الأخلاق ومعاليها، فهو

مِن خصال الإيمان بهذا الاعتبار ...

والثاني: ما كان مكتسَباً مِن معرفة الله ومعرفة عَظمته وقربه من عباده، واطِّلاعه عليهم وعلمه بخائنة الأعين وما تخفي الصدور، فهذا مِن أعلى خصال الإيمان بل هو مِن أعلى درجات الإحسان ...

وقد يتولَّد الحياءُ من الله مِن مطالعة نعمه ورؤية التقصير في شكرها، فإذا سُلب العبدُ الحياء المكتسب والغريزي لم يبق له ما يمنعه من ارتكاب القبيح والأخلاق الدنيئة، فصار كأنَّه لا إيمان له».

٢ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أنَّ خلق الحياء من الأخلاق الكريمة المأثورة عن النبوات السابقة.

٢ ـ الحثُّ على الحياء والتنويه بفضله.

٣ ـ أنَّ فقدَ الحياء يوقع صاحبَه في كلِّ شر.

***

الحديث الواحد والعشرون

عن أبي عَمرو وقيل أبي عَمرة سفيان بن عبد الله رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله! قُل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً غيرك؟ قال: «قل آمنتُ بالله، ثم استقم» رواه مسلم.

١ ـ أصحابُ رسول الله ﷺ أشدُّ الناس حرصاً على معرفة الدِّين، وهم أسبقُ إلى كلِّ خير، وهذا السؤال من سفيان بن عبد الله رضي الله عنه واضحٌ في ذلك؛ إذ سأل النَّبيَّ ﷺ هذا السؤال العظيم، الذي يريد جوابه جامعاً واضحاً لا

يحتاج فيه إلى أحد بعد رسول الله ﷺ.

٢ ـ أجاب النَّبيُّ ﷺ هذا الصحابيَّ بجواب قليل اللفظ واسع المعنى، وهو من جوامع كلمه ﷺ، فقال: «قل آمنتُ بالله، ثم استقم»، فأمره أن ينطق بلسانه بإيمانه بالله الشامل للإيمان به سبحانه وتعالى، وبما جاء عنه في كتابه وسنة رسوله ﷺ، فيدخل في ذلك الأمور الباطنة والأمور الظاهرة؛ لأنَّ الإيمانَ والإسلامَ من الألفاظ التي إذا جُمع بينها في الذِّكر قُسِّم المعنى بينهما، وصار للإيمان الأمورُ الباطنة، وللإسلام الأمورُ الظاهرة، وإذا أُفرد أحدُهما عن الآخر ـ كما هنا ـ شمل الأمورَ الباطنة والظاهرة، وبعد إيمانه ويقينه وثباته أُمر بالاستقامة على هذا الحقِّ والهُدى والاستمرار على ذلك، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾، أي: دوموا على طاعة الله وطاعة رسوله، حتى إذا وافاكم الأجل يوافيكم وأنتم على حال حسنة، وقد بيَّن الله عزَّ وجلَّ في كتابه ثواب مَن آمن واستقام، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾.

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ حرص الصحابة على السؤال عن أمور دينهم.

٢ ـ حُسن السؤال من سفيان بن عبد الله الدَّال على كمال عقله ورغبته في الوصية الجامعة.

٣ ـ الإيمانُ بالله وبما جاء في كتابه وسنَّة رسوله ﷺ.

٤ ـ ملازمة الاستقامة على الحقِّ والهدى حتى بلوغ الأجل.

الحديث الثاني والعشرون

عن أبي عبد الله جابر بن عبد الله الأنصاريِّ ﵄: أنَّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ، فقال: « أرأيتَ إذا صلَّيتُ المكتوبات، وصُمتُ رمضان، وأحللتُ الحلال، وحرَّمتُ الحرامَ، ولَم أزد على ذلك شيئاً، أدخل الجنَّة؟ قال: نعم » رواه مسلم، ومعنى حرَّمت الحرام: اجتنبته، ومعنى أحللت الحلال: فعلته معتقداً حلَّه.

١ ـ جاء في بعض طرق الحديث في صحيح مسلم (١٥) تسمية الرَّجل السائل النعمان بن قَوقَل.

٢ ـ قول السائل: « أرأيت » معناه: أخبرني إذا فعلت هذه الأمور أدخل الجنَّة؟

٣ ـ الأمور التي سأل عن دخوله الجنَّة إذا فعلها: الصلاة، والصيام، وإحلال الحلال، وتحريم الحرام، وليس فيها ذكر الزكاة والحج، فيُحتمل أنَّ الحجَّ لم يُذكر لأنَّه لم يكن قد فُرض، ولم تُذكر الزكاة لاحتمال أن يكون فقيراً ليس عنده مال يُزكِّي، ويحتمل أن تكون الزكاة والحجُّ داخلين تحت إحلال الحلال وتحريم الحرام.

٤ ـ في الحديث ذكر القيام بالواجبات، وليس فيه ذكر المستحبَّات، ومَن كان كذلك فهو المقتصد في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ** ﴾، وفعل الواجبات وترك المحرَّمات سبب في دخول الجنَّة، لكن الإتيان بالنوافل مع الفرائض يكمَّل بها الفرائض إذا لم يكن أتمَّها، وجاء بذلك حديث صحيح عن رسول الله ﷺ، رواه أبو داود (٨٦٤)، والترمذي (٤١٣)، وابن ماجه (١٤٢٥)، وأيضاً فالنوافل هي كالسياج للفرائض، ومَن كان محافظاً عليها كان

أشدَّ محافظة على الفرائض، ومَن تساهل بها قد يجرُّه ذلك إلى الإخلال بالفرائض.

٥ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ حرص الصحابة على معرفة الأعمال التي تُدخِل الجنَّة.

٢ ـ أنَّ الأعمال سبب في دخول الجنَّة.

٣ ـ بيان أهميَّة الصلوات الخمس، وقد جاء في الحديث أنَّها عمود الإسلام.

٤ ـ بيان أهميَّة صيام رمضان.

٥ ـ أنَّ المسلمَ يُحلُّ الحلالَ معتقداً حلَّه، ويجتنب الحرام معتقداً حرمته.

٦ ـ بيان بطلان قول من زعم من الصوفية أنَّ الإنسانَ لا يعبد الله رغبة في الجنَّة وخوفاً من النار، وقد قال عن خليله: ﴿وَٱجْعَلْنِى مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾.

***

الحديث الثالث والعشرون

عن أبي مالك الحارث بن عاصم الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الطُّهورُ شَطْرُ الإيمان، والحمدُ لله تَملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تَملآن أو تَملأُ ما بين السماء والأرض، والصلاةُ نور، والصدقةُ برهان، والصبرُ ضياء، والقرآنُ حجَّةٌ لك أو عليك، كلُّ الناس يغدو، فبائعٌ نفسه فمُعتقها أو موبقها» رواه مسلم.

١ ـ الطُّهور فُسِّر بترك الشِّرك والذنوب والمعاصي والتخلِّي عنها، وفُسِّر بالوضوء للصلاة، وفسِّر الإيمانُ بالصلاة، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، ويرجِّحُ تفسيرَ «الطُّهور»

بالوضوء روايةُ الترمذي للحديث (٣٥١٧)، وفيه بدل «الطهور» «الوضوء»، ورواية ابن ماجه (٢٨٠) بلفظ: «إسباغ الوضوء»، والشطر فُسِّر بالنصف، وفسِّر بالجزء، وإن لم يكن نصفاً، وشرط الصلاة الوضوء كما جاء في الحديث: «لا تُقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول» رواه مسلم (٢٢٤)، والطُّهور بالضمِّ اسمٌ للفعل وهو التطهُّر، وبالفتح اسمٌ للماء الذي يُتطَّهر به، ومثل ذلك لفظ الوضوء والسحور والوجور والسعوط.

٢ ـ قوله: «والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تَملآن أو تَملأ ما بين السماء والأرض»، الميزان: هو ميزان الأعمال، وهو يدلُّ على فضل التحميد والتسبيح، والتسبيح هو تنزيه الله عن كلِّ نقص، والتحميد وصفُه بكلِّ كمال.

وقوله: «تملآن أو تملأ» يحتمل أن يكون مَلأُ ما بين السموات والأرض للتسبيح والتحميد معاً أو لأحدهما، ويُحتمل أنَّ مَلأَ ما بين السماء والأرض لهما معاً، والخبر جاء على الشكِّ من الراوي، هل هو بالتثنية أو بدونها.

٣ ـ قوله: «والصلاة نور» يشمل النور في القلب، والنور في الوجه، ونور الهداية، والنور يوم القيامة.

٤ ـ قوله: «والصدقة برهان» أي: دليل على إيمان صاحبها وصِدقه؛ وذلك أنَّ النفوسَ تشحُّ بالمال، فمَن وُقي شحَّ نفسه وتصدَّق كان علامةً على إيمانه، ولأنَّ المنافق قد يُصلي رياء، ولا تسمح نفسه بإخراج الصدقة لبخله وحرصه على المال.

٥ ـ قوله: «والصبر ضياء» أي: الصبر على الطاعات ولو شقَّت على النفوس، وعن المعاصي ولو مالت إليها النفوس، وعلى أقدار الله المؤلمة فلا يجزع ولا يتسخَّط، وحصول ذلك من المسلم يدلُّ على قوة إيمانه ونور بصيرته،

ولهذا وُصف الصبر بأنَّه ضياء.

٦ ـ قوله: «والقرآنُ حجَّةٌ لك أو عليك»، أي أنَّ القرآنَ إمَّا حُجَّة للإنسان إذا قام بما يجب عليه وما هو مطلوب منه في القرآن، من تصديق الأخبار، وامتثال الأوامر، واجتناب النواهي، وتلاوته حقَّ تلاوته، وإمَّا حُجَّة عليه إذا أعرض عنه ولم يقُم بما هو مطلوب منه، ومثل هذا الحديث قوله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه (٨١٧): «إنَّ الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضَع به آخرين».

٧ ـ قوله: «كلُّ الناس يغدو، فبائعٌ نفسه فمُعتقها أو موبقها»، معناه: أنَّ الناسَ يغدون ويسعون، فينقسمون إلى قسمين؛ قسم يبيع نفسَه على الله، بفعل الطاعات واجتناب المعاصي، فيُعتقُها بذلك من النار، ويُبعدها عن إضلال الشيطان وإغوائه، وقسمٌ يُوبقها بارتكاب الذنوب والمعاصي؛ وذلك بوقوعه في الشهوات المحرَّمة التي توصله إلى النار.

٨ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان فضل الطُّهور.

٢ ـ بيان فضل التحميد والتسبيح.

٣ ـ إثبات الميزان ووزن الأعمال.

٤ ـ فضل الصلاة، وأنَّها نورٌ في الدنيا والآخرة.

٥ ـ فضل الصدقة، وأنَّها علامةٌ على إيمان صاحبها.

٦ ـ فضل الصبر، وأنَّه ضياءٌ للصابرين.

٧ ـ الحثُّ على العناية بالقرآن تعلُّماً وتدبُّراً وعملاً؛ ليكون حُجَّة للإنسان.

٨ ـ التحذيرُ من الإخلال بما يجب نحو القرآن؛ لئلاَّ يكون حجَّة عليه.

٩ ـ الحثُّ على كلِّ عمل صالح يُعتق الإنسانُ نفسَه به من خزي الدنيا وعذاب الآخرة.

١٠ ـ التحذير من كلِّ عمل سيِّء يجعل صاحبَه من أولياء الشيطان، ويُفضي بصاحبه إلى النار.

❊ ❊ ❊

الحديث الرابع والعشرون

عن أبي ذر الغفاريِّ ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ فيما يرويه عن ربه عزَّ وجلَّ أنَّه قال: «يا عبادي! إنِّي حرَّمتُ الظلمَ على نفسي، وجعلته بينكم مُحرَّماً، فلا تظالَموا، يا عبادي! كلُّكم ضالٌّ إلَّا مَن هَديته، فاستهدوني أهْدِكم، يا عبادي! كلُّكم جائعٌ إلَّا مَن أطعمته، فاستطعموني أُطْعمكم، يا عبادي! كلُّكم عارٍ إلَّا مَن كَسوته، فاستكسوني أَكْسُكُم، يا عبادي! إنَّكم تُخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفرُ الذنوبَ جميعاً، فاستغفروني أغفرْ لكم، يا عبادي! إنَّكم لن تَبلُغوا ضُرِّي فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي! لو أنَّ أوَّلكم وآخرَكم وإنسَكم وجِنَّكم كانوا على أتقى قلبِ رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في مُلكي شيئاً، يا عبادي! لو أنَّ أوَّلَكم وآخرَكم وإنسَكم وجِنَّكم كانوا على أفجَر قلب رجل واحد منكم، ما نقص ذلك من مُلكي شيئاً، يا عبادي! لو أنَّ أوَّلَكم وآخرَكم وإنسَكم وجِنَّكم قاموا في صعيد واحد فسألوني، فأعطيتُ كلَّ واحد مسألتَه، ما نقص ذلك مِمَّا عندي إلَّا كما ينقص المِخْيَط إذا أُدخل البحر، ياعبادي! إنَّما هي أعمالُكم أُحصيها لكم، ثمَّ أوَفِّيكم إيَّاها، فمَن وَجَدَ خيراً فليحمَد الله، ومَن وَجَدَ غيرَ ذلك فلا يَلُومنَّ إلَّا نفسه» رواه مسلم.

١ ـ قوله: «عن النَّبيِّ ﷺ فيما يرويه عن ربِّه» هذا من الأحاديث القدسية، وهذه العبارة من العبارات التي يُعبَّر بها عن الحديث القدسي، ومثلها عبارة: «قال الله عزَّ وجلَّ فيما يرويه عنه رسوله ﷺ»، والحديث القدسي هو ما يسنده رسول الله ﷺ إلى ربِّه تعالى ويضيفه إليه، ويشتمل على ضمائر التكلُّم التي تعود إليه سبحانه وتعالى.

٢ ـ قوله: «يا عبادي! إنِّي حرَّمتُ الظلمَ على نفسي، وجعلته بينكم مُحرَّماً، فلا تظالَموا»، الظلم وضعُ الشيء في غير موضعه، وقد حرَّمه الله على نفسه ومنَعها منه، مع قدرته عليه وعلى كلِّ شيء، فلا يقع منه الظلم أبداً؛ لكمال عدله سبحانه وتعالى، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ** ﴾، وقال: ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ** ﴾، وقال: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا** ﴾، وقال: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ** ﴾، وقال: ﴿ **وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا** ﴾، أي: لا يخاف نقصاً من حسناته ولا زيادة في سيِّئاته، أو تحميله سيِّئات غيره، ونفيُ الظلم عن الله عزَّ وجلَّ في هذه الآيات متضمِّنٌ إثبات كمال عدله سبحانه، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٦): «وكونُه خَلَقَ أفعالَ العباد وفيها الظلم لا يقتضي وصفه بالظلم سبحانه وتعالى، كما أنَّه لا يُوصف بسائر القبائح التي يفعلها العباد، وهي خَلْقُهُ وتقدِيرُه، فإنَّه لا يُوصَف إلَّا بأفعاله، لا يوصف بأفعال عباده، فإنَّ أفعالَ عباده مخلوقاته ومفعولاته، وهو لا يوصف بشيء منها، إنَّما يوصف بما قام به مِن صفاته وأفعاله، والله أعلم».

وقد حرَّم الله تعالى على عباده الظلم، فلا يظلمُ أحد نفسَه ولا يظلم غيرَه.

٣ ـ قوله: «يا عبادي! كلُّكم ضالٌّ إلَّا مَن هَديته، فاستهدوني أهْدِكم»، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩ ـ ٤٠): «قد ظنَّ بعضُهم أنَّه

معارض لحديث عياض بن حمار عن النَّبيِّ ﷺ: (يقول الله عز وجل: خلقت عبادي حُنفاء ـ وفي رواية: مسلمين ـ فاجتالتهم الشياطين)، وليس كذلك، فإنَّ الله خلق بني آدم وفطَرَهم على قبول الإسلام والميل إليه دون غيره، والتهيؤ لذلك والاستعداد له بالقوَّة، لكن لا بدَّ للعبد من تعليم الإسلام بالفعل، فإنَّه قبل التعليم جاهلٌ لا يعلم شيئاً، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾، وقال لنبيِّه ﷺ: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ ﴾، والمراد وَجَدَك غيرَ عالِمٍ بما علَّمك من الكتاب والحكمة، كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ ﴾، فالإنسانُ يُولَد مفطوراً على قبول الحقِّ، فإن هداه الله سبَّب له مَن يعلِّمه الهدى، فصار مهتدياً بالفعل، بعد أن كان مهتدياً بالقوة، وإن خذله الله قيَّض له مَن يعلِّمه ما يغيِّر فطرتَه، كما قال ﷺ: (كلُّ مولود يولد على الفطرة، فأبواه يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانه ويُمَجِّسانه) ».

وفي هذا الحديث الأمر بسؤال الله الهداية، وهي تشمل هداية الدلالة والإرشاد وهداية التوفيق والتسديد، وحاجة العباد إلى الهداية أشدُّ من حاجتهم إلى الطعام والشراب، وقد جاء في سورة الفاتحة: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾، فهم يسألون الله عزَّ وجلَّ أن يُثبِّتَهم على الهداية الحاصلة، وأن يزيدهم هدى على هدى.

٤ ـ قوله: « يا عبادي! كلُّكم جائعٌ إلَّا مَن أطعمته، فاستطعموني أُطْعمكم، يا عبادي! كلُّكم عار إلَّا مَن كَسوته، فاسْتكسوني أَكْسُكُم »، في هاتَين الجملتين بيان شدَّة افتقار العباد إلى ربِّهم، وحاجتهم إليه في تحصيل أرزاقهم وكسوتهم، وأنَّ عليهم أن يسألوه سبحانه وتعالى طعامهم وكسوتهم.

٥ ـ قوله: « يا عبادي! إنَّكم تُخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفرُ الذنوبَ جميعاً، فاستغفروني أغفرْ لكم »، أوجب الله عزَّ وجلَّ على العباد امتثال الأوامر واجتناب المنهيات، والعباد يحصل منهم التقصير في أداء ما وجب عليهم، والوقوع في شيء مِمَّا نُهوا عنه، وطريق السلامة من ذلك رجوعهم إلى الله، وتوبتهم من ذنوبهم، وسؤال الله عزَّ وجلَّ أن يغفرها لهم، وفي الحديث: « كلُّ بني آدم خطَّاء، وخير الخطَّائين التوَّابون » حديث حسن، أخرجه ابن ماجه (٤٢٥١) وغيرُه.

٦ ـ قوله: « يا عبادي! إنَّكم لن تَبلُغوا ضُرِّي فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني »، قال ابن رجب (٢/ ٤٣): « يعني أنَّ العبادَ لا يقدرون أن يوصلوا نفعاً ولا ضرًّا؛ فإنَّ الله تعالى في نفسه غنيٌّ حميد، لا حاجة له بطاعات العباد، ولا يعود نفعها إليه، وإنَّما هم ينتفعون بها، ولا يتضرَّر بمعاصيهم، وإنَّما هم يتضرَّرون بها، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ ﴾، وقال: ﴿ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ ﴾ ».

٧ ـ قوله: « يا عبادي! لو أنَّ أوَّلَكم وآخرَكم وإنسَكم وجِنَّكم كانوا على أتقى قلبِ رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في مُلكي شيئاً، يا عبادي! لو أنَّ أوَّلَكم وآخرَكم وإنسَكم وجِنَّكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً »، في هاتين الجملتين بيان كمال ملك الله عزَّ وجلَّ، وكمال غناه عن خلقه، وأنَّ العبادَ لو كانوا كلُّهم على أتقى ما يكون أو أفجر ما يكون، لَم يزد ذلك في ملكه شيئاً، ولم ينقص شيئاً، وأنَّ تقوى كلّ إنسان إنَّما تكون نافعةً لذلك المتَّقي، وفجورَ كلّ فاجر إنَّما يكون ضررُه عليه.

٨ ـ قوله: « يا عبادي! لو أنَّ أوَّلَكم وآخرَكم وإنسَكم وجِنَّكم قاموا في صعيد واحد فسألوني، فأعطيتُ كلَّ واحد مسألتَه، ما نقص ذلك مِمَّا عندي إلَّا

كما ينقص المِخْيَط إذا أُدخل البحر »، هذا يدلُّ على كمال غنى الله سبحانه وتعالى وافتقار عباده إليه، وأنَّ الجنَّ والإنسَ لو اجتمعوا أوَّلُهم وآخرُهم، وسأل كلٌّ ما يريد، وحقَّق الله لهم ذلك، لم ينقص ذلك مِمَّا عند الله إلَّا كما ينقص المِخيَط إذا أُدخل البحر، والمعنى أنَّه لا يحصل نقصٌ أصلاً؛ لأنَّ ما يعلق بالمخيَط ـ وهو الإبرة ـ من الماء لا يُعتبَر شيئاً، لا في الوزن ولا في رأي العين.

٩ ـ قوله: « ياعبادي! إنَّما هي أعمالُكم أُحصيها لكم، ثمَّ أوَفِّيكم إيَّاها، فمَن وَجَدَ خيراً فليحمَد الله، ومَن وَجَدَ غيرَ ذلك فلا يَلُومنَّ إلَّا نفسه »، الناسُ في هذه الحياة مكلَّفون بامتثال الأوامر واجتناب النواهي، وكلُّ ما يحصل منهم من عمل خيراً أو شرًّا فهو مُحصًى عليهم، وسيجدُ كلٌّ أمامه ما قدَّم، إن خيراً فخير، وإن شرًّا فشر، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝** ﴾، فمَن قدَّم خيراً وجد ثوابه أمامه، والثواب من فضل الله على العبد، وفعل الخير في الدنيا هو من توفيق الله عزَّ وجلَّ للعبد، فله الفضل أوَّلاً وآخراً، ومَن وَجَدَ أمامه غير الخير فإنَّما أُتي العبد من قبل نفسه ومعصيته لربِّه وجنايته على نفسه، فإذا وجد أمامه العذاب فلا يلومنَّ إلَّا نفسه.

١٠ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أنَّ من الأحاديث ما يرويه الرسول ﷺ عن ربِّه يشتمل على ضمائر التكلُّم ترجع إلى الله، ويُقال له الحديث القدسي.

٢ ـ تحريم الله الظلم على نفسه وتنزيهه عنه، مع إثبات كمال ضدِّه وهو العدل.

٣ ـ تحريم الله الظلم على العباد لأنفسهم ولغيرهم.

٤ ـ شدَّة حاجة العباد إلى سؤال ربِّهم الهُدى والطعام والكسوة وغير ذلك من أمور دينهم ودنياهم.

٥ ـ أنَّ الله يحبُّ من عباده أن يسألوه كلَّ ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدِّين.

٦ ـ كمال ملك الله عزَّ وجلَّ، وأنَّ العبادَ لا يبلغون نفعه وضرَّه، بل يعود نفعُهم وضرُّهم إلى أنفسهم.

٧ ـ أنَّ العباد لا يسلمون من الخطأ، وأنَّ عليهم التوبة من ذلك والاستغفار.

٨ ـ أنَّ التقوى والفجور يكونان في القلوب؛ لقوله: «على أتقى قلب رجل»، و«على أفجر قلب رجل».

٩ ـ أنَّ ملكَ الله لا تزيده طاعة المطيعين، ولا تنقصه معاصي العاصين.

١٠ ـ كمال غنى الله وكمال ملكه، وأنَّه لو أعطى عبادَه أوَّلَهم وآخرَهم كلَّ ما سألوه لم ينقص من ملك الله عزَّ وجلَّ وخزائنه شيئاً.

١١ ـ حثُّ العباد على الطاعة، وتحذيرهم من المعصية، وأنَّ كلَّ ذلك محصى عليهم.

١٢ ـ أنَّ من وفَّقه الله لطريق الخير ظفر بسعادة الدنيا والآخرة، والفضل لله للتوفيق لسلوك سبيل الهُدى، ولحصول الثواب على ذلك.

١٣ ـ أنَّ مَن فرَّط وأساء العمل ظفر بالخسران، وندم حيث لا ينفع النَّدم.

***

الحديث الخامس والعشرون

عن أبي ذر ﷺ أيضاً: أنَّ أناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا للنَّبيِّ ﷺ: «ذهب أهلُ الدُّثور بالأجور، يُصلُّون كما نصلِّي، ويصومون كما نصوم، ويتصدَّقون بفضول أموالهم، قال: أوليس قد جعل الله لكم ما تصدَّقون؟ إنَّ بكلِّ تسبيحة صدقة، وكلِّ تكبيرة صدقة، وكلِّ تحميدة صدقة، وكلِّ تهليلة صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، وفي بُضع أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله! أيأتي أحدُنا شهوتَه ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر» رواه مسلم.

١ ـ أصحابُ رسول الله ﷺ أحرصُ الناس على كلِّ خير، وأسبقهم إلى كلِّ خير، يتنافسون في الأعمال الصالحة، ويحبُّ بعضُهم أن يلحق في الأجر بمن سبقه منهم، ولهذا ذكر جماعة من فقراء أصحاب رسول الله ﷺ مشاركتهم للأغنياء بالصلاة والصيام، وكون الأغنياء تميَّزوا عليهم بالصدقة بفضول أموالهم، وقد أرشدهم النَّبيُّ ﷺ إلى أنَّ هناك أنواعاً من الصدقات يقدر الفقراء على الإتيان بها، كالأذكار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢ ـ الصدقات التي أرشد النَّبيُّ ﷺ الفقراء إلى الإتيان بها تنقسم إلى قسمين:

قسم يقتصر نفعه عليهم، وهو التسبيح والتكبير والتحميد والتهليل، وقسم يتعدَّاهم إلى غيرهم، يكون نفعه لهم ولغيرهم، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجماع.

٣ ـ أنَّ ما يأتيه الإنسان من المباحات التي فيها حظٌّ للنفس تكون قربةً بالنيَّة الصالحة، مثل قضاء الإنسان شهوته إذا قصد بذلك إعفاف نفسه وإعفاف أهله وتحصيل الأولاد.

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ حرص الصحابة على فعل الأعمال الصالحة والتنافس في الخيرات.

٢ ـ أنَّ الصدقة لا تقتصر على الصدقة بالمال، وإن كانت أصلاً في ذلك.

٣ ـ الحثُّ على التسبيح والتكبير والتحميد والتهليل، وأنَّ ذلك صدقة من المسلم على نفسه.

٤ ـ أنَّ مَن عجز عن فعل شيء من الطاعات لعدم قدرته عليه، فإنَّه يُكثر من الطاعات التي يقدر عليها.

٥ ـ الحثُّ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنَّه صدقةٌ من المسلم على نفسه وعلى غيره.

٦ ـ أنَّ قضاءَ الإنسان شهوته بنيَّة صالحة يكون صدقة منه على نفسه وعلى غيره.

٧ ـ مراجعة العالِم فيما قاله للتثبُّت فيه.

٨ ـ إثبات القياس؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ شبَّه ثبوت الأجر لِمَن قضى شهوته في الحلال بحصول الإثم لِمَن قضاها في الحرام، والذي في هذا الحديث من قبيل قياس العكس.

❊ ❊ ❊

الحديث السادس والعشرون

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كلُّ سُلامى من الناس عليه صدقة كلَّ يوم تطلع فيه الشمس، تَعدلُ بين اثنين صدقة، وتعين الرَّجل في دابَّته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعَه صدقة، والكلمةُ الطيِّبة صدقة، وبكلِّ خطوة تَمشيها إلى الصلاة صدقة، وتُميط الأذى عن الطريق صدقة» رواه البخاري ومسلم.

١ ـ قوله: «كلُّ سُلامى من الناس عليه صدقة كلَّ يوم تطلع فيه الشمس» السلامى المفاصل، وهي ستون وثلاثمائة، جاء تفسيرها بذلك في صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها (١٠٠٧)، والمعنى أنَّ كلَّ يوم تطلع فيه الشمس فعلى جميع تلك السلامى صدقة في ذلك اليوم، ثم ذكر بعد ذلك أمثلة مِمَّا تحصل به الصدقة، وهي فعلية وقولية، وقاصرة ومتعدِّية، وجاء في صحيح مسلم من حديث أبي ذر (٧٢٠): «ويُجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى»؛ وذلك أنَّ صلاةَ هاتين الركعتين يحصل بهما تحرك المفاصل في هذه العبادة وهي الصلاة، فتكون مجزئة عن الصدقات في هذا اليوم.

٢ ـ كلُّ قُربة يأتي بها الإنسانُ سواء كانت قولية أو فعلية فهي صدقة، وما ذكره النَّبيُّ ﷺ في هذا الحديث هو من قبيل التمثيل لا الحصر، فالعدل بين الاثنين يكون في الحكم أو الصلح بين متنازعين بالعدل، وهو قوليٌّ متعدٍّ، وإعانة الرَّجل في حمله على دابَّته أو حمل متاعه عليها هو فعليٌّ متعدٍّ، وقول الكلمة الطيِّبة يدخل تحته كلُّ كلام طيِّب من الذِّكر والدعاء والقراءة والتعليم والأمر والمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك، وهو قوليٌّ قاصرٌ ومتعدٍّ، وكلُّ خطوة يمشيها المسلم إلى الصلاة صدقة من المسلم على نفسه، وهو فعليٌّ قاصر، وإماطة الأذى عن الطريق من شوك أو حجر أو زجاج وغير ذلك،

وهو فعليٌّ متعدٍّ.

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أنَّ على كلِّ سلامى من الإنسان كلَّ يوم صدقة، سواء كانت قاصرة أو متعدِّية.

٢ ـ الحثُّ على الإصلاح بين متنازعين بالعدل.

٣ ـ حثُّ المسلم على إعانة غيره بما يحتاج إليه، كحمله على دابَّته أو حمل متاع عليها.

٤ ـ الترغيب في كلِّ كلام طيِّب من ذكر وقراءة وتعليم ودعوة وغير ذلك.

٥ ـ فضل المشي إلى المساجد، وقد جاء في حديث آخر أنَّه يُكتب له مَمشاه في ذهابه وإيابه، رواه مسلم (٦٦٣).

٦ ـ فضل إماطة الأذى عن الطريق، وقد جاء في حديث آخر أنَّه من شعب الإيمان، رواه مسلم (٥٨).

* * *

الحديث السابع والعشرون

عن النواس بن سمعان رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «البرُّ حُسن الخُلق، والإثمُ ما حاكَ في النفس وكرهتَ أن يطَّلع عليه الناس» رواه مسلم.

وعن وابصة بن معبَد رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقال: «جئتَ تسأل عن البرِّ والإثم؟ قلت: نعم! قال: استفت قلبَك، البرُّ ما اطمأنت إليه النفس واطمأنَّ إليه القلب، والإثمُ ما حاكَ في النفس وتردَّد في الصدر، وإن أفتاك

الناس وأفتوك » حديث حسن، رويناه في مسندي الإمامَين أحمد بن حنبل والدارمي بإسناد حسن.

١ ـ حديث النواس رواه مسلم، وحديث وابصة رواه أحمد والدارمي وفي إسناده مقال، لكن له شواهد بأسانيد جيِّدة، ذكرها الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم، وهو في الجملة مُماثل لحديث النواس بن سمعان.

٢ ـ البرُّ كلمةٌ جامعة تشمل الأمور الباطنة التي في القلب والأمور الظاهرة التي تكون على اللسان والجوارح، وآية ﴿**لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ**﴾ واضحة الدلالة على ذلك؛ فإنَّ أوَّلَها مشتمل على الأمور الباطنة، وآخرَها مشتمل على الأمور الظاهرة، ويُطلق البرُّ على خصوص برِّ الوالدين، لا سيما إذا قُرن بالصلة، فإنَّه يُراد بهما بر الوالدين وصلة الأرحام، ويأتي البرُّ مقروناً بالتقوى، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ** ﴾، فعند اجتماعهما كما في هذه الآية يُفسَّر البرُّ بفعل الطاعات، والتقوى بترك المنهيات، فإذا أُفرد أحدهما عن الآخر بالذِّكر شمل المعنيين جميعاً، وهذا نظير الإسلام والإيمان، والفقير والمسكين.

٣ ـ جاء في حديث النواس « البرُّ حسن الخلق » وحُسنُ الخُلُق يحتمل أن يكون المراد به خصوص الخلق الكريم المعروف بهذا الاسم، ويكون تفسير البرِّ به لأهميَّته وعظيم شأنه، وهو نظير « الدِّين النصيحة »، و« الحجُّ عرفة »، ويُمكن أن يُراد به العموم والشمول لكلِّ ما هو خير، ويدلُّ عليه وصف أمِّ المؤمنين عائشة ﵂ لخُلق الرسول ﷺ بأنَّه القرآن، والمعنى أنَّه يتأدَّب بآدابه، ويمتثل أوامره، ويجتنب نواهيه.

٤ ـ قوله: « والإثمُ ما حاك في نفسك وكرهت أن يطَّلع عليه الناس »، من الإثم ما يكون واضحاً جليًّا، ومنه ما يحوك في الصدر ولا تطمئنُّ إليه النفس،

ويكره الإنسانُ أن يطَّلع عليه الناس؛ لأنَّه مِمَّا يُستحيا من فعله، فيخشى صاحبُه ألسنةَ الناس في نيلهم منه، وهو شبيه بما جاء في الأحاديث الثلاثة الماضية: «فمَن اتَّقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»، و«دع ما يريبُك إلى ما لا يريبك»، و«إنَّ مِمَّا أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

والإثمُ يُراد به عموم المعاصي الواضحة والمشتبهة، ويأتي مقترناً بالعدوان، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾، فيُفسَّر العدوان بالاعتداء والظلم، فيدخل فيه الاعتداء على الناس في دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

٥ ـ فُسِّر البرُّ في حديث وابصة بما اطمأنَّت إليه النفس واطمأنَّ إليه القلب، ولا يظهر لي فرقٌ بينهما، فقد تكون الجملة الثانية مؤكِّدةً للجملة الأولى؛ لاتِّفاقهما في المعنى، وفُسِّر فيه الإثم بما يُقابل ذلك، وهو بمعنى ما فُسِّر به الإثم في حديث النواس.

٦ ـ قوله في أول حديث وابصة: «استفت قلبك» وفي آخره: «وإن أفتاك الناس وأفتوك» يدلُّ على أنَّ ما كان فيه شبهة وريبة ولا يطمئنُّ إليه القلب، أنَّ السلامةَ في تركه ولو حصل إفتاء الناس به، والمقصود أنَّ من كان من أهل الإيمان يخاف الله ويتَّقيه فإنَّه لا يُقدِم على الشيء الذي لا يطمئنُّ إليه قلبه، وقد يكون الإفتاء مِمَّن لا علم عنده، وقد يكون مِمَّن عنده علم، ولكن ليس في المسألة دليل بيِّن يُعوَّل عليه في الفعل، أمَّا إذا كان في المسألة دليل من الكتاب والسنَّة فالمتعين المصير إليه، واستفتاء القلب لا يكون من أهل الفجور والمعاصي؛ فإنَّ من أولئك مَن قد يُجاهر بالمعاصي ولا يستحيي من الله ولا من خلقه، فمثل أولئك يقعون في الحرام البيِّن، ومن باب أولى المشتبه.

٧ ـ ما جاء في حديث وابصة من إخبار النبيِّ ﷺ له بالذي جاء يسأل عنه قبل أن يُبدي سؤاله محمول ـ والله أعلم ـ على علم سابق للنَّبيِّ ﷺ باهتمام هذا

الصحابيِّ بمعرفة البرِّ والإثم، فلعلَّه حصل له مراجعة النَّبيِّ ﷺ من قبل في شيء من ذلك.

٨ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان عظم شأن حسن الخلق.

٢ ـ أنَّ البرَّ والإثمَ من الكلمات الجامعة.

٣ ـ أنَّ المسلمَ يُقْدِم في أمور دينه على فعل ما هو واضح الحلِّ دون ما هو مشتبه.

٤ ـ أنَّ المؤمن الذي يخاف الله لا يفعل ما لا يطمئن إليه قلبه، ولو أُفتي به، ما لم يكن أمراً واضحاً في الشرع كالرخص.

٥ ـ حرص الصحابة ﭫ على معرفة الحلال والحرام والبر والإثم.

❊ ❊ ❊

الحديث الثامن والعشرون

عن أبي نجيح العرباض بن سارية ﭬ قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغة وجلت منها القلوب، وذرَفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله! كأنَّها موعظةُ مودِّع فأوصِنا، قال: «أُوصيكم بتقوى الله عزَّ وجلَّ، والسمع والطاعة وإن تأمَّر عليكم عبد، فإنَّه مَن يَعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديِّين، عضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ بدعة ضلالة» رواه أبو داود والترمذي، وقال: «حديث حسن صحيح».

١ ـ قول العرباض: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغة وجلت منها

القلوب، وذرَفت منها العيون »، الموعظة ما كان من الكلام فيه ترغيب وترهيب، يؤَثّر على النفوس ويبلغ القلوب، فتوجل من مخافة الله، وقد وصف العرباض ﷺ هذه الموعظة بهذه الصفات الثلاث، التي هي البلاغة ووجل القلب وذرف العيون، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ١١١): « والبلاغة في الموعظة مستحسنة؛ لأنَّها أقربُ إلى قبول القلوب واستجلابها، والبلاغة هي التوصُّل إلى إفهام المعاني المقصودة وإيصالها إلى قلوب السامعين بأحسن صورة من الألفاظ الدَّالة عليها، وأفصحها وأحلاها للأسماع وأوقعها في القلوب ».

وقد وصف الله المؤمنين بوجل قلوبهم وذرف عيونهم عند ذكر الله، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ﴾، وقال: ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾.

٢ ـ قوله: « قلنا: يا رسول الله! كأنَّها موعظة مودِّع فأوصنا » أي: أنَّ هذه الوصية تشبه موعظة المودِّع، لذا فقد طلب الصحابة الكرام ـ وهم الحريصون على كلِّ خير ـ وصيَّة جامعة يعهد بها إليهم رسول الله ﷺ، يتمسَّكون بها ويُعوِّلون عليها؛ لأنَّ الوصيَّة عند الوداع لها وقع في النفوس، ولعلَّ هذه الموعظة كان فيها ما يشعر بالتوديع، لذا طلبوا هذه الوصيَّة.

٣ ـ قوله: « أوصيكم بتقوى الله »، تقوى الله عزَّ وجلَّ أن يجعل المرء بينه وبين غضب الله وقاية تقيه منه، وذلك بفعل الطاعات واجتناب المعاصي، وتصديق الأخبار، وهي وصيَّة الله للأولين والآخرين، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾، وهي سبب

كلِّ خير وفلاح في الدنيا والآخرة، ويأتي الأمر بتقوى الله في كثير من الآيات، لا سيما الآيات المبدوءة بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، وكذلك في وصايا رسول الله ﷺ لأصحابه.

٤ ـ قوله: «والسمع والطاعة وإن تأمَّر عليكم عبد» وهي وصيَّة بالسمع والطاعة لولاة الأمور في غير معصية الله، ولو كان الأمير عبداً، وقد أجمع العلماء على أنَّ العبدَ ليس أهلاً للخلافة، ويُحمل ما جاء في هذا الحديث وغيره من الأحاديث في معناه على المبالغة في لزوم السمع والطاعة للعبد إذا كان خليفة، وإن كان ذلك لا يقع، أو أنَّ ذلك يحمل على تولية الخليفة عبداً على قرية أو جماعة، أو أنَّه كان عند التولية حرًّا، وأُطلق عليه عبد باعتبار ما كان، أو على أنَّ العبدَ تغلَّب على الناس بشوكته واستقرَّت الأمور واستتبَّ الأمن؛ لِمَا في منازعته من حصول ما هو أنكر من ولايته.

٥ ـ قوله: «فإنَّه مَن يعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً»، هذا من دلائل نبوَّته ﷺ، حيث أخبر عن أمر مستقبَل وقع طبقاً لِمَا أخبر به ﷺ؛ فإنَّ الذين طالت أعمارُهم من أصحاب النَّبيِّ ﷺ أدركوا اختلافاً كثيراً ومخالفة لِمَا كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وذلك بظهور بعض فرق الضلال، كالقدرية والخوارج وغيرهم.

٦ ـ قوله: «فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديِّين، عضُّوا عليها بالنَّواجذ»، لَمَّا أخبر ﷺ بحصول التفرُّق وكثرته، أرشد إلى طريق السلامة والنجاة، وذلك بالتمسُّك بسنَّته وسنَّة خلفائه الراشدين، وخلفاؤه الراشدون هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وقد وصف رسول الله ﷺ خلافتَهم بأنَّها خلافةُ نبوَّة، كما جاء في حديث سفينة رضي الله عنه: «خلافة النبوة ثلاثون سنة،

ثم يؤتي اللهُ الملكَ أو ملكَه من يشاء » رواه أبو داود (٤٦٤٦) وغيرُه، وهو حديث صحيح، أورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٦٠)، ونقل تصحيحه عن تسعة من العلماء، قال ابن رجب (٢/ ١٢٠): « والسنَّة هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسُّك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنَّة الكاملة، ولهذا كان السلف قديماً لا يطلقون اسم السنَّة إلَّا على ما يشمل ذلك كلَّه، وروي معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفضيل بن عياض، وكثير من العلماء المتأخرين يخصُّ اسمَ السنَّة بما يتعلَّق بالاعتقادات؛ لأنَّها أصلُ الدِّين، والمخالف فيها على خطر عظيم ».

وقد حثَّ رسول الله ﷺ على التمسُّك بسنَّته وسنَّة خلفائه الراشدين بقوله: « فعليكم »، وهي اسم فعل أمر، ثم أرشد إلى شدَّة التمسُّك بها بقوله: « عضُّوا عليها بالنَّواجذ »، والنواجذ هي الأضراس، وذلك مبالغة في شدَّة التمسُّك بها.

٧ ـ قوله: « وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ بدعة ضلالة »، في رواية أبي داود (٤٦٠٧): « وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة »، محدثات الأمور ما أُحدِث وابتُدع في الدِّين مِمَّا لم يكن له أصل فيه، وهو يرجع إلى الاختلاف والتفرُّق المذموم الذي ذكره النَّبيُّ ﷺ بقوله: « فإنَّه مَن يَعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً »، وقد وصف النَّبيُّ ﷺ كلَّ البدع بأنَّها ضلال، فلا يكون شيءٌ من البدع حسناً؛ لعموم قوله: « وكل بدعة ضلالة »، وقد روى محمد بن نصر في كتابه السنة بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: « كلُّ بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة »، وذكر الشاطبي في الاعتصام عن ابن الماجشون قال: سمعت مالكاً يقول: « مَن ابتدع في الإسلام بدعة يراها

حسنة فقد زعم أنَّ محمداً خان الرسالة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾، فما لم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليوم ديناً »، وقال أبو عثمان النيسابوري: « مَن أمَّر السنَّة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومَن أمَّر الهوى على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالبدعة »، انظر: حلية الأولياء (١٠/ ٢٤٤)، وأمَّا الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه (١٠١٧): « مَن سنَّ في الإسلام سنَّة حسنة فله أجرها وأجر مَن عمل بها » فهو محمولٌ على القدوة الحسنة في الخير، كما هو واضح من سبب الحديث، وهو أنَّ رسول الله ﷺ حثَّ على الصدقة، فأتى رجلٌ من الأنصار بصُرَّة كبيرة، فتابعه الناسُ على الصدقة، فعند ذلك قال رسول الله ﷺ ما قال، وهو محمولٌ أيضاً على مَن أظهر سنَّة الرسول ﷺ وأحياها، كما حصل من عمر رضي الله عنه في جمع الناس على صلاة التراويح في رمضان، فإنَّه إظهارٌ لسنَّته ﷺ؛ لأنَّه ﷺ صلَّى بالناس قيام رمضان في بعض الليالي، وتركه خشية أن يُفرض عليهم، كما في صحيح البخاري (٢٠١٢)، فلمَّا توفي رسول الله ﷺ ذهب ما كان يُخشى من الفرض لانقطاع التشريع بوفاته ﷺ، فبقي الاستحباب، فأظهره عمر رضي الله عنه، وهو أيضاً من سنَّة الخلفاء الراشدين، وما جاء عنه رضي الله عنه من قوله: « نعم البدعة »، كما في صحيح البخاري (٢٠١٠) يريد إظهار صلاة التراويح، يُراد به البدعة اللغوية، ومثل ذلك زيادة عثمان رضي الله عنه الأذان يوم الجمعة، وقد وافقه عليه الصحابةُ رضي الله عنهم، فهو من سنَّة الخلفاء الراشدين، وما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّه بدعة، فهو محمولٌ ـ إن صحَّ ـ على البدعة اللغوية.

٨ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ استحباب الموعظة والتذكير في بعض الأحيان؛ لِمَا في ذلك من التأثير على القلوب.

٢ ـ حرص الصحابة رضي الله عنهم على الخير؛ لطلبهم الوصيَّة منه ﷺ.

٣ ـ أنَّ أهمَّ ما يوصى به تقوى الله عزَّ وجلَّ، وهي طاعته بامتثال أمره واجتناب نهيه.

٤ ـ أنَّ من أهمِّ ما يوصى به السمع والطاعة لولاة الأمور؛ لِمَا في ذلك من المنافع الدنيوية والأخروية للمسلمين.

٥ ـ المبالغة في الحثِّ على لزوم السمع والطاعة، ولو كان الأمير عبداً.

٦ ـ إخبار النَّبيِّ ﷺ عن وجود الاختلاف الكثير في أمَّته، ثم حصوله كما أخبر من دلائل نبوته ﷺ.

٧ ـ أنَّ طريق السلامة عند الاختلاف في الدِّين لزوم سنَّته ﷺ وسنَّة الخلفاء الراشدين.

٨ ـ بيان فضل الخلفاء الراشدين، وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وأنَّهم راشدون مهديُّون.

٩ ـ التحذير من كلِّ ما أُحدث في الدِّين مِمَّا لم يكن له أصل فيه.

١٠ ـ أنَّ البدع كلَّها ضلال، فلا يكون شيء منها حسناً.

١١ ـ الجمع بين الترغيب والترهيب؛ لقوله في الترغيب: «فعليكم»، وفي الترهيب: «وإيَّاكم».

١٢ ـ بيان أهميَّة الوصية بتقوى الله والسمع والطاعة لولاة الأمور، واتِّباع السنن وترك البدع؛ لكون النَّبيِّ ﷺ أوصى أصحابَه بها بعد قوله عن موعظته: «كأنَّها موعظة مودِّع فأوصنا».

***

الحديث التاسع والعشرون

عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قلت: يا رسول الله! أخبرني بعمل يُدخلني الجنَّة ويُباعدني عن النار، قال: « لقد سألتَ عن عظيم ، وإنَّه ليسير على مَن يسرَّه الله تعالى عليه؛ تعبد اللهَ لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت، ثم قال: ألاَ أدلُّك على أبواب الخير؟ الصومُ جُنَّة، والصدقةُ تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماءُ النار، وصلاةُ الرجل في جَوف الليل، ثم تلا: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ حتى بلغ ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾، ثم قال: ألاَ أخبرك برأس الأمر وعمودِه وذروة سَنَامه؟ قلت: بلى يا رسول الله! قال: رأسُ الأمر الإسلامُ، وعمودُه الصلاة، وذروة سَنَامه الجهاد، ثم قال: ألاَ أخبرك بمِلاكِ ذلك كلِّه؟ قلت: بلى يا رسول الله! فأخذ بلسانه، وقال: كُفَّ عليك هذا، قلت: يا نبيَّ الله! وإنَّا لمؤاخذون بما نتكلَّم به؟ فقال: ثكِلتك أمُّك! وهل يَكبُّ الناسَ في النَّار على وجوههم أو قال: على مناخرهم إلَّا حصائدُ ألسنتهم؟ » رواه الترمذي وقال: « حديث حسن صحيح ».

١ ـ قوله: « قلت: يا رسول الله! أخبرني بعمل يُدخلني الجنَّة ويُباعدني عن النار » يدلُّ على حرص الصحابة على الخير ومعرفة الأعمال التي بها حصول الجنَّة والسلامة من النار، ويدلُّ على وجود الجنَّة والنار، وأنَّ أولياء الله يعملون الصالحات ليظفروا بالجنَّة ويسلموا من النار، وهذا بخلاف ما يقوله بعضُ الصوفية أنَّهم لا يعبدون الله رغبة في جنَّته ولا خوفاً من ناره، وهو باطل؛ لحرص الصحابة على معرفة الأعمال الموصلة إلى الجنَّة والمباعدة من النار، وقد قال الله عن خليله: ﴿ وَٱجْعَلْنِى مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ ﴾، ويدلُّ أيضاً على أنَّ الأعمالَ الصالحة سببٌ في دخول الجنَّة، وقد جاء في ذلك آياتٌ كثيرة، منها

قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾، وذلك لا يُنافي ما جاء في الحديث: « لن يدخل أحدكم بعمله الجنَّة، قالوا: ولا أنت يا رسول الله! قال: ولا أنا، إلَّا أن يتغمَّدني الله برحمة منه » رواه البخاري (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦)، فإنَّ الباءَ في الحديث للمعاوضة، وفي الآيات للسببية، ودخول الجنَّات ليس عوضاً عن الأعمال، وإنَّما الأعمال الصالحة أسباب لها، والله عزَّ وجلَّ تفضَّل بالتوفيق للسبب، وهو العمل الصالح، وتفضَّل بالجزاء الذي هو دخول الجنَّة، فرجع الفضل في السبب والمسبب إلى الله سبحانه وتعالى.

٢ ـ قوله: « لقد سألت عن عظيم، وإنَّه ليسير على مَن يسَّره الله تعالى عليه »، فيه بيان عظيم منزلة هذا السؤال وأهميَّته والتشجيع على مثله؛ حيث وصف الرسول ﷺ المسئول عنه فيه بأنَّه عظيم، ومع عظمه ومشقَّة الإتيان به فقد أتبعه النَّبيُّ ﷺ بما يُبيِّن سهولته ويُسرَه على مَن يسَّره الله عليه، وهو يدلُّ على أنَّ المسلمَ يصبر على الطاعات ولو شقَّت على النفوس؛ لأنَّ عاقبة الصبر حميدة، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴿٤﴾ ﴾، وقال ﷺ: « حُفَّت الجنَّة بالمكاره، وحُفَّت النَّار بالشهوات » رواه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٢).

٣ ـ قوله: « تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت »، بيَّن النَّبيُّ ﷺ أنَّ أهمَّ شيء يُتقرَّب به إلى الله ويحصل به الظفر بالجنَّة والسلامة من النار أداء الفرائض، وهي في هذا الحديث أركان الإسلام الخمسة التي جاءت في حديث جبريل وحديث ابن

عمر: «بُني الإسلام على خمس»، وقد جاء في الحديث القدسي: «وما تقرَّب إليَّ عبدي بشيء أحبُّ إليَّ ممَّا افترضته عليه»، وقوله: «تعبد الله ولا تشركْ به شيئاً» مشتملٌ على بيان حقِّ الله، وهو إخلاص العبادة لله، ويدخل في ذلك شهادة أنَّ محمداً رسول الله؛ لأنَّ عبادةَ الله لا تُعرف إلَّا بتصديقه ﷺ، والعمل بما جاء به، وكلُّ عمل يُتقرَّب به إلى الله لا ينفع صاحبَه إلَّا إذا كان خالصاً لله ومبنيًّا على اتِّباع سنَّة رسول الله ﷺ، والشهادتان متلازمتان، لا بدَّ مع شهادة أن لا إله إلَّا الله من شهادة أنَّ محمداً رسول الله ﷺ، وقد ذكِرت في الحديث هذه الأركان مرتَّبة حسب أهميَّتها، وقُدِّمت الصلاة لكونها صلة وثيقة بين العبد وبين ربِّه؛ لتكرُّرِها في اليوم والليلة خمس مرَّات، وذكر بعدها الزكاة؛ لأنَّها لا تأتي في العام إلَّا مرَّة واحدة، ونفعها يحصل لدافع الزكاة والمدفوعة إليه، ثم بعد ذلك الصيام؛ لتكرُّره في كلِّ عام، وبعده الحج؛ لأنَّه لا يجب في العمر إلَّا مرَّة واحدة.

٤ ـ قوله: «ألاَ أدلُّك على أبواب الخير؟ الصومُ جُنَّة، والصدقةُ تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماءُ النار، وصلاةُ الرجل في جَوف الليل، ثم تلا: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ حتى بلغ ﴿يَعْمَلُونَ ۝١٧﴾»، لَمَّا بيَّن ﷺ الفرائضَ التي هي سبب في دخول الجنَّة والسلامة من النار، أرشد ﷺ إلى جملة من النوافل التي يحصل للمسلم بها زيادة الإيمان وزيادة الثواب وتكفير الذنوب، وهي الصدقة والصيام وقيام الليل، وقال عن الصوم: «الصومُ جُنَّة»، والجُنَّة هي الوقاية، والصوم وقاية في الدنيا والآخرة، فهو وقاية في الدنيا من الوقوع في المعاصي، فعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا معشر الشباب! مَن استطاع منكم الباءة فليتزوَّج، فإنَّه أحصن للفرج وأغض للبصر، ومَن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنَّه له وِجاء» رواه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم

(١٤٠٠)، وهو وقاية في الآخرة من دخول النار، وقد جاء في الحديث: «مَن صام يوماً في سبيل الله بعَّد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً» رواه البخاري (٢٨٤٠).

وقوله: «والصدقة تطفئ الخطيئة كما يُطفئ الماء النار»، فيه بيان عظم شأن الصدقة النافلة، وأنَّ الله تعالى يحطُّ بها الخطايا ويُطفئها بها كما يُطفئ الماءُ النارَ، والخطايا هي الصغائر، وكذلك الكبائر مع التوبة منها، وتشبيه النَّبيِّ ﷺ إطفاء الصدقة للخطايا بإطفاء الماء النار يدلُّ على زوال الخطايا كلّها؛ فإنَّ المشاهد في الماء إذا وقع على النار أنَّه يزيلها حتى لا يبقى لها وجود.

وقوله: «وصلاة الرَّجل في جوف الليل» هذا هو الأمر الثالث من أبواب الخير، التي يُتقرَّب إلى الله عزَّ وجلَّ بها، وقد تلا رسول الله ﷺ عند ذلك قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝﴾، وقد أخبر النَّبيُّ ﷺ أنَّ أفضلَ الصلاة بعد المكتوبة صلاة الليل، رواه مسلم (١١٦٣)، وقد مهَّد النَّبيُّ ﷺ لبيان أبواب الخير هذه بالاستفهام، وذلك في قوله لمعاذ: «ألاَ أدلُّك على أبواب الخير؟»؛ لِمَا في ذلك من لفت نظر معاذ إلى أهميَّة ما يُلقَى عليه، ليتهيَّأ لذلك ويستعدَّ لوعي كلِّ ما يُلقى عليه.

٥ ـ قوله: «ألاَ أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سَنامه؟ قلت: بلى يا رسول الله! قال: رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»، المراد بالأمر الشأن الذي هو أعظم الشؤون، وهو الدِّين الذي بُعث به رسول الله ﷺ، رأسه الإسلام وهو عام، يشمل الصلاة والجهاد وغيرهما، وقد ذكر الصلاة ووصفها بأنَّها عمود الإسلام، شبَّه ذلك بالبناء الذي يقوم على

أعمدته، وهي أهمُّ العبادات البدنية القاصر نفعها على صاحبها، ثم ذكر الجهاد الذي يشمل جهاد النفس وجهاد الأعداء من كفَّار ومنافقين، ووصفه بأنَّه ذروة سنام الإسلام؛ وذلك أنَّ في الجهاد قوةَ المسلمين وظهورَ دينهم وعلوَّه على غيره من الأديان.

٦ ـ قوله: «ألاَ أخبرك بمِلاكِ ذلك كلِّه؟ قلت: بلى يا رسول الله! فأخذ بلسانه، ثم قال: كُفَّ عليك هذا، قلت: يا نبيَّ الله! وإنَّا لمؤاخذون بما نتكلَّم به؟ فقال: ثكِلتك أمُّك! وهل يَكبُّ الناسَ في النَّار على وجوههم أو قال: على مناخرهم إلَّا حصائدُ ألسنتهم؟!»، في هذا بيان خطر اللسان، وأنَّه الذي يوقع في المهالك، وأنَّ مِلاَكَ الخير في حفظه، حتى لا يصدر منه إلَّا ما هو خير، كما قال ﷺ: «مَن يضمن لي ما بين لَحْيَيْه ورِجليه أضمن له الجنَّة» رواه البخاري (٦٤٧٤)، وقال ﷺ: «من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»، قال ابن رجب في شرح هذا الحديث في جامع العلوم والحكم (٢/ ١٤٦ ـ ١٤٧): «هذا يدلُّ على أنَّ كَفَّ اللسان وضبطَه وحَبسَه هو أصلُ الخير كلِّه، وأنَّ مَن مَلَكَ لسانَه فقد ملَكَ أمرَه وأحكمَه وضبطَه»، وقال: «والمرادُ بحصائد الألسنة جزاءُ الكلام المحرَّم وعقوباته، فإنَّ الإنسان يزرع بقوله وعمله الحسنات والسيِّئات، ثم يحصد يوم القيامة ما زرع، فمَن زرَع خيراً مِن قول أو عمل حصد الكرامةَ، ومَن زرع شرًّا من قول أو عمل حصد غداً النَّدامةَ، وظاهرُ حديث معاذ يدلُّ على أنَّ أكثرَ ما يدخل به الناسُ النارَ النطقُ بألسنتهم، فإنَّ معصيةَ النطق يدخل فيها الشركُ، وهو أعظم الذنوب عند الله عز وجل، ويدخل فيها القولُ على الله بغير علم، وهو قرين الشرك، ويدخل فيها شهادةُ الزور التي عدَلت الإشراك بالله عز وجل، ويدخل فيها

السِّحر والقذف وغير ذلك من الكبائر والصغائر، كالكذب والغيبة والنَّميمة، وسائرُ المعاصي الفعلية لا يخلو غالباً من قول يقترن بها يكون معيناً عليها)).

وقوله: ((ثكلتك أمُّك)) قال الشيخ ابن عثيمين في شرح هذا الحديث: ((أي: فقدتك حتى كانت ثكلى من فقدك، وهذه الجملة لا يُراد بها معناها، وإنَّما يُراد بها الحثُّ والإغراء على فهم ما يُقال))، بل إنَّ ما جاء من ذلك في هذا الحديث وما يُماثله يكون من قبيل الدعاء لِمَن أضيف إليه، ويدلُّ له الحديث في صحيح مسلم (٢٦٠٣) عن أنس، وفيه قول الرسول ﷺ: ((يا أمَّ سُليم! أمَا تعلمين أنَّ شرطي على ربِّي أنِّي اشترطتُّ على ربِّي، فقلت: إنَّما أنا بشر، أرضى كما يرضى البشر، وأغضب كما يغضب البشر، فأيُّما أحد دعوت عليه من أمَّتي بدعوة ليس لها بأهل أن يجعلها له طهوراً وزكاة وقربة يقربه بها منه يوم القيامة))، ومن دقَّة الإمام مسلم رحمه الله وحسن ترتيبه صحيحه أنَّه أورد عقب هذا الحديث حديثَ ابن عباس رضي الله عنهما في قوله في معاوية: ((لا أشبع اللهُ بطنَه))، فيكون دعاءً له، وليس دعاء عليه.

٧ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ حرص الصحابة رضي الله عنهم على الخير ومعرفة ما يوصل إلى الجنَّة ويُباعد من النار.

٢ ـ أنَّ الجنَّة والنار موجودتان، وهما باقيتان لا تفنيان.

٣ ـ أنَّ عبادة الله يُرجى فيها دخول الجنَّة والسلامة من النار، وليس كما يقول بعض الصوفية إنَّ الله لا يُعبد رغبة في جنَّته ولا خوفاً من ناره.

٤ ـ بيان أهميَّة العمل المسئول عنه، وأنَّه عظيم.

٥ ـ أنَّ الطريقَ الموصل إلى النجاة شاق، وسلوكه يحصل بتيسير الله.

٦ ـ أنَّ أهمَّ شيء كُلِّف به الثقلان عبادة الله عزَّ وجلَّ، وقد أُنزلت الكتب وأُرسلت الرسل لذلك.

٧ ـ أنَّ عبادةَ الله لا تُعتبر إلَّا إذا بُنيت على الشهادتين، وهما متلازمتان، ولا يُقبل العمل إلَّا إذا كان خالصاً لله، ومطابقاً لِما جاء به رسول الله ﷺ.

٨ ـ بيان عظم شأن أركان الإسلام؛ حيث دلَّ النَّبيُّ ﷺ معاذاً عليها من بين الفرائض التي فرضها الله.

٩ ـ أنَّ هذه الفرائض مرتَّبة في أهميَّتها حسب ترتيبها في هذا الحديث.

١٠ ـ الحثُّ على الإتيان بالنوافل مع الإتيان بالفرائض.

١١ ـ أنَّ مِن أهمِّ ما يُتقرَّب به إلى الله بعد أداء الفرائض الصدقة والصوم وقيام الليل.

١٢ ـ بيان عظم شأن الصلاة وأنَّها عمود الإسلام.

١٣ ـ بيان فضل الجهاد، وأنَّه ذروة سنام الإسلام.

١٤ ـ بيان خطورة اللسان، وأنَّه يُفضي إلى المهالك ويُوقع في النار.

***

الحديث الثلاثون

عن أبي ثعلبة الخشني جرثوم بن ناشر رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الله تعالى فرض فرائض فلا تضيِّعوها، وحدَّ حدوداً فلا تعتدوها، وحرَّم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها» حديث حسن، رواه الدارقطني وغيرُه.

١ ـ الحديث حسَّنه النووي ومِن قبله أبو بكر بن السمعاني كما قال ابن رجب، وفي سنده انقطاع، لكن ذكر ابن رجب ما يشهد لمعناه، فقال (٢/ ١٥٠ ـ ١٥١): «وقد روي معنى هذا الحديث مرفوعاً من وجوه أخر، خرَّجه البزار في مسنده والحاكم من حديث أبي الدرداء، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: (ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال، وما حرَّم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإنَّ الله لم يكن لينسى شيئاً، ثم تلا هذه الآية: ﴿ **وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا** ﴿٦٤﴾ ﴾)، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال البزار: إسناده صالح».

٢ ـ قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣): «فحديثُ أبي ثعلبة قسم فيه أحكام الله أربعة أقسام: فرائض، ومحارم، وحدود، ومسكوت عنه، وذلك يجمع أحكام الدِّين كلَّها، قال أبو بكر ابن السمعاني: هذا الحديث أصل كبير من أصول الدِّين، قال: وحُكي عن بعضهم أنَّه قال ليس في أحاديث رسول الله ﷺ حديثٌ واحد أجمعَ بانفراده لأصول العلم وفروعِه من حديث أبي ثعلبة، قال: وحُكي عن واثلة المزني أنَّه قال: جمع رسول الله ﷺ الدِّين في أربع كلمات، ثم ذكر حديث أبي ثعلبة، قال ابن السمعاني: فمَن عمل بهذا الحديث فقد حاز الثواب، وأمن العقاب؛ لأنَّ مَن أدَّى الفرائضَ، واجتنب المحارمَ، ووقف عند الحدود، وترك البحث عما غاب عنه، فقد استوفى أقسامَ الفضل، وأوفى حقوق الدِّين؛ لأنَّ الشرائعَ لا تخرج عن هذه الأنواع المذكورة في هذا الحديث، انتهى».

٣ ـ قوله: «إنَّ الله فرض فرائض فلا تضيِّعوها»، أي: أوجب أشياء وجعل فرضها حتماً لازماً، كالصلاة والزكاة والصيام والحجِّ، فيجب على كلِّ مسلم الإتيان بها كما أمر الله، دون ترك لها أو حصول إخلال في فعلها.

٤ ـ قوله: « وحدَّ حدوداً فلا تعتدوها »، أي: شرع أموراً هي واجبة أو مستحبَّة أو مباحة، فلا يتجاوز تلك الحدود إلى غيرها، فيقع في أمر حرام، وذلك كالمواريث التي بيَّنها الله عزَّ وجلَّ في كتابه، فلا يجوز لأحد أن يتعدَّاها وأن يأتي بقسمة تخالفها، وتأتي الحدود مراداً بها ما حرَّم الله، فيكون الواجب على المسلم أن لا يقربها، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ﴾.

٥ ـ قوله: « وحرَّم أشياء فلا تنتهكوها »، أي: أنَّ ما حرَّمه الله لا يجوز للمسلمين أن يقعوا فيه، بل يتعيَّن عليهم تركه، كما قال ﷺ: « ما نهيتُكم عنه فاجتنبوه ».

٦ ـ قوله « وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها »، أي: هناك أمور لم يأت النصُّ عليها في الكتاب والسنَّة، فلا يُشتغل في البحث عنها والسؤال عنها، وذلك مثل السؤال عن الحجِّ في كلِّ عام الذي أنكره الرسول ﷺ على السائل، وقال: « ذروني ما تركتكم؛ فإنَّما أهلك مَن كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم »، وكالسؤال عن تحريم شيء لم يحرم، فيترتَّب عليه التحريم بسبب السؤال، كما ثبت بيان خطورته في الحديث عن رسول الله ﷺ، وبعد زمنه ﷺ لا يسأل الأسئلة التي فيها تنطُّع وتكلُّف، والمعنى سكت عن أشياء فلم يفرضها ولم يوجبها ولم يحرمها، فلا يُسأل عنها، وقد قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ﴿١٠١﴾ قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ ثُمَّ أَصۡبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾.

قال ابن رجب (٢/ ١٦٣): « وأمَّا المسكوتُ عنه، فهو ما لم يُذكر حكمُه بتحليل ولا إيجاب ولا تحريم، فيكون معفوًّا عنه لا حرج على فاعله، وعلى هذا دلَّت هذه الأحاديث المذكورة ههنا، كحديث أبي ثعلبة وغيره ».

٧ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أنَّ من شريعة الله ما هو فرض لازم، يجب فعله وعدم إضاعته.

٢ ـ أنَّه يجب الوقوف عند الواجبات والمستحبَّات والمباحات، فلا تتجاوز إلى المحرَّمات.

٣ ـ أنَّ كلَّ ما حرَّمه الله يتعيَّن على المسلم تركه والابتعاد عنه.

٤ ـ أنَّ ما لم يأت فيه تحريم ولا تحليل فهو عفوٌ لا يُسأل عنه.

***

الحديث الواحد والثلاثون

عن أبي العباس سَهل بن سَعْد الساعدي ﷺ قال: « جاء رجلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، فقال: يا رسول الله! دُلَّني على عمل إذا عملته أحبَّني الله وأحبَّني الناسُ، فقال: « ازهد في الدنيا يُحبّك الله، وازهد فيما عند الناس يُحبّك الناس » حديث حسن، رواه ابن ماجه وغيره بأسانيد حسنة.

١ ـ أصحابُ رسول الله ﷺ أحرصُ الناس على كلِّ خير، وأسبقُ الناس إلى كلِّ خير، وقد حرص هذا الصحابيُّ على معرفة ما يجلبُ له محبَّةَ الله ومحبَّة الناس، فسأل النَّبيَّ ﷺ هذا السؤال.

٢ ـ قوله: « ازهد في الدنيا يُحبّك الله »، بيَّن ﷺ أنَّ محبَّة الله عزَّ وجلَّ تُحصَّلُ بالزهد في الدنيا، وأحسن ما قيل في بيان المراد بالزهد في الدنيا ترك الإنسان كلَّ ما يشغله عن الله، كما نقله الحافظ ابن رجب في شرحه جامع العلوم الحكم (٢/ ١٨٦) عن أبي سليمان الداراني، فقال: « وقال أبو سليمان

الداراني: اختلفوا علينا في الزهد بالعراق، فمنهم مَن قال: الزهد في ترك لقاء الناس، ومنهم مَن قال: في ترك الشهوات، ومنهم مَن قال: في ترك الشِّبع، وكلامهم قريب بعضُه من بعض، قال: وأنا أذهب إلى أنَّ الزهدَ في ترك ما يشغلك عن الله عزَّ وجلَّ. وهذا الذي قاله أبو سليمان حسن؛ وهو يجمع جميع معاني الزهد وأقسامه وأنواعه)).

٣ ـ قوله: ((وازهد فيما عند الناس يُحبّك الناس))، الناسُ حريصون على المال والمتاع في الحياة الدنيا، والغالب عليهم إمساكُ ما في أيديهم وعدم الجود به، قال الله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٦﴾ ﴾، ولا يُعجبهم مَن يطمع فيما عندهم أو يتطلَّع إليه، فإذا استغنى الإنسانُ عنهم نال إعجابهم وظفر بمحبَّتهم، وإذا ظفر بمحبَّتهم سلم من شرِّهم.

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ حرص الصحابة على ما يجلب لهم محبَّة الله ومحبَّة الناس.

٢ ـ إثبات صفة المحبَّة لله عزَّ وجلَّ.

٣ ـ أنَّ الخيرَ للعبد في محبَّة الله إيَّاه.

٤ ـ أنَّ مِمَّا يجلب محبَّة الله الزهدَ في الدنيا.

٥ ـ أنَّ زهدَ المرء فيما في أيدي الناس سببٌ في محبَّتهم إيَّاه، فيحصِّل خيرَهم ويسلم من شرِّهم.

❊ ❊ ❊

الحديث الثاني والثلاثون

عن أبي سعيد سَعد بن مالك بن سنان الخدري ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضِرار» حديث حسن، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً، ورواه مالك في الموطأ مرسلاً عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ، فأسقط أبا سعيد، وله طرق يقوِّي بعضُها بعضاً.

١ ـ هذا الحديث مشتملٌ على قاعدة من قواعد الشريعة، وهي رفع الضرر والضرار، وهو خبرٌ بمعنى النهي عن الضرر والضرار، والضَّررُ قد يحصل من الإنسان بقصد أو بغير قصد، والضرار يكون مع القصد، قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٢١٢): «واختلفوا هل بين اللَّفظتين ـ أعني الضررَ والضرار ـ فرق أم لا؟ فمنهم مَن قال: هما بمعنى واحد على وجه التأكيد، والمشهور أنَّ بينهما فرقاً، ثم قيل: إنَّ الضرر هو الاسم، والضرارَ الفعل، فالمعنى أنَّ الضرَرَ نفسه منتف في الشرع، وإدخال الضرر بغير حقٍّ كذلك، وقيل: الضررُ أن يُدخل على غيره ضرراً بما ينتفع هو به، والضرار أن يُدخل على غيره ضرراً بما لا منفعة له به، كمَن منع ما لا يضرُّه، ويتضرر به الممنوع، ورجَّح هذا القولَ طائفةٌ منهم ابن عبد البر وابن الصلاح، وقيل: الضررُ أن يضرَّ بمَن لا يضره، والضرار أن يضرَّ بمن قد أضرَّ به على وجه غير جائز، وبكلِّ حال فالنبي ﷺ إنَّما نفي الضرَرَ والضِرَارَ بغير حقٍّ، فأمَّا إدخالُ الضرر على أحد بحقٍّ، إمَّا لكونه تعدَّى حدودَ الله، فيُعاقَب بقدر جريمته، أو كونه ظَلَم نفسَه وغيرَه، فيطلب المظلوم مقابلته بالعدل، فهذا غيرُ مراد قطعاً، وإنَّما المراد إلحاق الضرر بغير حقٍّ، وهذا على نوعين:

أحدهما: أن لا يكون في ذلك غَرضٌ سوى الضرر بذلك الغير، فهذا لا

ريب في قُبحه وتحريمه، وقد ورد في القرآن النهيُ عن المضارَّة في مواضع، منها في الوصية، قال الله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ ﴾)).

إلى أن قال (٢/ ٢١٧): ((والنوع الثاني: أن يكون له غرض آخر صحيح، مثل أن يتصرَّف في ملكه بما فيه مصلحة له، فيتعدَّى ذلك إلى ضرر غيره، أو يمنع غيرَه من الانتفاع بملكه توفيراً له، فيتضرَّر الممنوع بذلك)).

٢ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان كمال الشريعة وحسنها في رفع الضرر والإضرار.

٢ ـ أنَّ على المسلم ألاَّ يضرَّ غيره ولا يضاره.

***

الحديث الثالث والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: ((لو يُعطَى الناسُ بدعواهم، لادَّعى رجالٌ أموالَ قوم ودماءهم، لكن البيِّنة على المدَّعي، واليمين على مَن أنكر)) حديث حسن، رواه البيهقي وغيره هكذا، وبعضه في الصحيحين.

١ ـ حديث ابن عباس هذا أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١)، وأكثره في الصحيحين، والذي ليس فيهما : ((البيِّنة على المدَّعي))، لكن ثبتت هذه الجملة فيهما من حديث الأشعث بن قيس عند البخاري (٤٥٥٠)، ومسلم (١٣٨) في قصة له مع ابن عمٍّ له، قال له النَّبيُّ ﷺ: ((بيِّنتك أو يَمينه)).

٢ ـ قال ابن دقيق العيد في شرح الأربعين: ((وهذا الحديث أصل من أصول الأحكام، وأعظم مرجع عند التنازع والخصام، ويقتضي أن لا يُحكم

لأحد بدعواه »، وقد بيَّن النَّبيُّ ﷺ فيه أنَّه لو أجيب كلُّ مدَّعٍ على غيره شيئاً لأدَّى ذلك إلى ادِّعاء أموال الناس ودمائهم، لكن النَّبيَّ ﷺ أوضح ما يكون فيه الفصل بين الناس في ذلك، وهو طلب البيِّنة من المدَّعي، وهي كلُّ ما يبين الحقَّ ويدلُّ عليه، من شهود أو قرائن أو غيرها، فإذا أتى بالبيِّنة قُضي بها على المدَّعَى عليه، وإن لم توجد البيِّنة طُلب من المدَّعَى عليه اليمين، فإن حلف برئت ساحتُه، وإن نكل عن اليمين قُضي عليه بالنُّكول، وأُلزم بما ادَّعاه عليه خصمُه، وقال النووي في شرح الأربعين: « إنَّما كانت البيِّنة على المدَّعي؛ لأنَّه يدَّعي خلاف الظاهر، والأصل براءة الذِّمَّة »، ثم ذكر أنَّه يُستثنى مسائل كثيرة يُقبل فيها قول المدَّعي بلا بيِّنة، منها دعوى الأب حاجته إلى الإعفاف، ودعوى السفيه التَّوَقان إلى النكاح مع القرينة، ودعوى خروج المرأة من العدَّة بالأقراء ووضع الحمل، ودعوى الطفل البلوغ بالاحتلام، ودعوى المودع تلف الوديعة أو ضياعها بسرقة ونحوها، والمدَّعي هو الطالب الذي لو سكت تُرك، والمدَّعَى عليه هو المطلوب الذي لو سكت لم يُترك، قال ابن المنذر كما في جامع العلوم والحكم (٢/ ٢٣٠): « أجمع أهل العلم على أنَّ البيِّنة على المدَّعي واليمين على المدَّعَى عليه، قال: ومعنى قوله: (البيِّنة على المدَّعي) يعني: يستحقُّ بها ما ادَّعى؛ لأنَّها واجبة عليه يؤخذ بها، ومعنى قوله: (اليمين على المدَّعَى عليه)، أي: يبرأ بها؛ لأنَّها واجبة عليه، يؤخذ بها على كلِّ حال ».

٣ ـ وكما أنَّ المدَّعي عليه البيِّنة فيما يدَّعيه من الأمور الدنيوية، فإنَّ على المدَّعي البيِّنة في الأمور الأخرويَّة، فمَن ادَّعى محبَّةَ الله ورسوله ﷺ يكون صادقاً في دعواه إذا اتَّبع الرسول ﷺ، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: « هذه الآية الكريمة حاكمةٌ على كلِّ مَن ادَّعى محبَّة الله وليس هو

على الطريقة المحمَّدية، فإنَّه كاذب في نفس الأمر، حتى يتبع الشرع المحمَّدي والدِّين النبوي في جميع أقواله وأفعاله، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: (مَن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)، ولهذا قال: ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾، أي: يحصل لكم فوق ما طلبتم من محبَّتكم إيَّاه، وهو محبَّته إيَّاكم، وهو أعظم من الأول، كما قال بعض العلماء الحكماء: ليس الشأن أن تُحِب، إنَّما الشأن أن تُحَبَّ، وقال الحسن البصري وغيرُه من السلف: زعم قومٌ أنَّهم يُحبُّون الله، فابتلاهم الله بهذه الآية)).

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ اشتمال الشريعة على حفظ أموال الناس ودمائهم.

٢ ـ بيان الرسول ﷺ الطرق التي يُفصَل فيها بين المتخاصمين.

٣ ـ إذا لم يُقرَّ المدَّعى عليه، فإنَّ على المدَّعي إقامة البيِّنة على دعواه.

٤ ـ إذا لم تُقم البيِّنة حُلِّف المدَّعى عليه وبرئت ساحتُه، وإن لم يحلف قُضي عليه بالنُّكول.

❊ ❊ ❊

الحديث الرابع والثلاثون

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ((مَن رأى منكم منكراً فليُغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان)) رواه مسلم.

١ ـ هذا الحديث مشتملٌ على درجات إنكار المنكر، وأنَّ مَن قدر على

التغيير باليد تعيَّن عليه ذلك، وهذا يكون من السلطان ونوابه في الولايات العامة، ويكون أيضاً من صاحب البيت في أهل بيته في الولايات الخاصة، ورؤية المنكر يحتمل أن يكون المراد منها الرؤية البصرية، أو ما يشملها ويشمل الرؤية العلمية، فإذا لم يكن من أهل التغيير باليد، انتقل إلى التغيير باللسان، حيث يكون قادراً عليه، وإلاَّ فقد بقي عليه التغيير بالقلب، وهو أضعفُ الإيمان، وتغيير المنكر بالقلب يكون بكراهة المنكر وحصول الأثر على القلب بسبب ذلك، ولا تنافي بين ما جاء في هذا الحديث من الأمر بتغيير المنكر، وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾، فإنَّ المعنى: إذا قمتم بما هو مطلوب منكم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد أدَّيتم ما عليكم، ولايضرُّكم بعد ذلك ضلال مَن ضلَّ إذا اهتديتم، ولشيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله عند الكلام على هذه الآية في كتابه أضواء البيان تحقيقات جيِّدة في مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من المناسب الرجوع إليها للاستفادة منها.

٢ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنَّ به صلاح العباد والبلاد.

٢ ـ أن تغيير المنكر يكون على درجات، من قدر على شيء منها تعيَّن عليه ذلك.

٣ ـ التفاوت في الإيمان، وأنَّ منه القويّ والضعيف والأضعف.

❊ ❊ ❊

الحديث الخامس والثلاثون

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع بعضُكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلمُ أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله، ولا يكذبه، ولا يحقره، التقوى ههنا، ويشير إلى صدره ثلاث مرَّات، بحسب امرئ من الشرِّ أن يَحقرَ أخاه المسلم، كلُّ المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه» رواه مسلم.

١ ـ قوله: «لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع بعضُكم على بيع بعض»، الحسدُ يكون في الأمور الدنيوية والأخروية، ويدخل تحته كراهة الحاسد النعمة التي أنعم الله بها على غيره، ويدخل فيه تَمَنِّي زوال هذه النعمة عنه، وسواء تَمَنَّى انتقالها إليه أو عدم انتقالها، وأمَّا إذا تَمَنَّى مثلَ ما أنعم الله به على غيره دون كراهية حصولها لغيره، ودون تَمَنِّي زوالها عنه، فهذا هو الغبطة، وليس بمذموم، والنَّجْشُ: أن يزيد في ثمن السِّلعة عند المناداة عليها، وهو لا يريد شراءها، بل يريد نفع البائع بزيادة الثمن له، أو الإضرار بالمشتري بزيادة الثمن عليه، والتباغض هو تعاطي أسباب البغضاء والإتيان بها يجلبها، والتدابر المقاطعة والتهاجر؛ فلا يحبُّ أن يلقى أخاه، بل يولِّي كلُّ واحد منهم دُبرَه بسبب ما يكون بينهما من تباغض، والبيع على بيع غيره أن يتبايع اثنان سلعة وهما في مدَّة الخيار، فيأتي آخر إلى المشتري فيقول له: اترك هذه السلعة وأنا أبيعك سلعة مثلها أو أحسن منها بثمن أرخص مِمَّا اشتريت به، وهذا العمل يسبِّب التباغض.

٢ ـ قوله: «وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره، التقوى ههنا ويشير إلى صدره ثلاث مرَّات،

بحسب امرئ من الشرِّ أن يحقرَ أخاه المسلم »، بعد نهيه ﷺ عن أمور محرَّمة، فيها التباغض بين المسلمين وتعاطي أسبابه، أرشد ﷺ إلى ما هو مطلوب من المسلمين أن يكونوا عليه، وهو أن يكونوا إخوةً متحابِّين متآلفين، يرفق بعضهم ببعض، ويُحسن بعضُهم إلى بعض، بإيصال النفع إليه ودفع الضرر عنه، وأكَّد ذلك بقوله: « المسلم أخو المسلم »، أي: أنَّ مقتضى الأخوة أن يحبَّ لغيره ما يحبُّ لنفسه، ويكره له ما يكره لها، فلا يظلم غيره بأن يعتدي عليه، أو يلحق أيَّ ضرر به، ولا يخذله عند حاجته إلى نصرته وهو قادر على أن ينصره، ولا يحدِّثه بحديث هو كاذب فيه، ولا يحقره بأن يستهين به ويستصغره، ثم بيَّن ﷺ قبح احتقار المسلم أخاه بقوله: « بحسب امرئ من الشرِّ أن يحقرَ أخاه المسلم »، أي: يكفيه من الشرِّ احتقار أخيه لو لم يكن عنده شرٌّ غيره، ووسَّط ﷺ بين النهي عن الاحتقار وبيان عظمَ شرِّه قوله ﷺ: « التقوى ههنا » مشيراً إلى صدره ثلاث مرَّات، أي إلى القلب؛ لبيان أنَّ العبرة بما يقوم في القلوب من الإيمان والتقوى، وأنَّه قد يكونَ قلبُ مَن احتُقر معموراً بالتقوى، ويكون قلبُ مَن احتقره وتكبَّر عليه بخلاف ذلك، وأمَّا ما يقوله بعضُ مَن يقع في المعاصي الظاهرة إذا نبِّه على شيء منها أشار إلى صدره، وقال: « التقوى ههنا »، فيُقال له: إنَّ التقوى إذا صارت في القلب ظهر أثرُها على الجوارح بالاستقامة وترك المعصية، وقد قال ﷺ: « ألا إنَّ في الجسد مُضغة إذا صلحت صلح الجسد كلُّه وإذا فسدت فسد الجسد كلُّه، ألا وهي القلب »، وقال ﷺ: « إنَّ الله لا ينظر إلى صوَركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » رواه مسلم (٢٥٦٤)، وجاء عن بعض السلف أنَّه قال: « ليس الإيمان بالتمنِّي ولا بالتحلِّي، ولكن ما وقر في القلوب وصدَّقته الأعمال ».

٣ ـ قوله: «كلُّ المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»، يحرم الاعتداء على النفس بالقتل أو ما دونه، والاعتداء على المال بالسرقة والغصب وغير ذلك، والاعتداء على العِرض بالسبِّ والشتم والغيبة والنميمة وغير ذلك، وقد أكَّد النَّبيُّ ﷺ تحريم هذه الثلاثة في حجَّة الوداع، قارناً حرمتها بحرمة الزمان والمكان، حيث قال ﷺ: «إنَّ دماءَكم وأموالَكم وأعراضَكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا».

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ تحريم التحاسد والتناجش والبيع على بيع أخيه، وكذا الشراء على شرائه، وكذا كلُّ ما يجلب العداوة والبغضاء بين المسلمين.

٢ ـ النهي عن تعاطي أسباب البغضاء، وكذا كلُّ ما يترتَّب على ذلك من تقاطع وتهاجر بين المسلمين.

٣ ـ حثُّ المسلمين جميعاً على أن يكونوا إخوةً متحابِّين متآلفين.

٤ ـ أنَّ الأخوَّةَ بين المسلمين تقتضي إيصالَ الخير إليهم ودفع الضرر عنهم.

٥ ـ أنَّه يحرم على المسلم لأخيه ظلمه وخذلانه واحتقاره والكذب عليه.

٦ ـ بيان خطورة احتقار المسلم لأخيه، وأنَّ ذلك كافٍ للمحتقِر من الشرِّ، وإن لم يكن عنده شرٌّ سواه.

٧ ـ أنَّ الميزانَ في التفاضل بين الناس التقوى، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾.

٨ ـ أنَّ التقوى محلُّها القلب، كما في هذا الحديث، وكما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾.

٩ ـ أنَّ التقوى في القلوب تظهر آثارُها على الجوارح، وبصلاح القلوب يصلح بقيَّة الجسد.

١٠ ـ تحريم الاعتداء على المسلمين في دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

***

الحديث السادس والثلاثون

عن أبي هريرة ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَن نَفَّس عن مؤمن كُربةً مِن كُرَب الدنيا نَفَّس اللهُ عنه كُربةً من كُرَبِ يوم القيامة، ومَن يَسَّر على مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللهُ عليه في الدنيا والآخرة، ومَن سَتَرَ مسلماً ستره اللهُ في الدنيا والآخرة، واللهُ في عَون العبد ما كان العبدُ في عون أخيه، ومَن سَلَكَ طريقاً يَلتمس فيه علماً سَهَّلَ اللهُ له به طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قومٌ في بيت من بيوت الله يتلون كتابَ الله ويتدارسونه بينهم إلَّا نزلت عليهم السكينةُ، وغَشيتهم الرحمةُ، وحفَّتهم الملائكةُ، وذكَرَهم الله فيمَن عنده، ومَن بَطَّأَ به عملُه لَم يُسرع به نسبُه» رواه مسلم بهذا اللفظ.

١ ـ قوله: «مَن نَفَّس عن مؤمن كُربةً مِن كُرَب الدنيا نَفَّس اللهُ عنه كُربةً من كُرَبِ يوم القيامة»، الكُربةُ هي الشدَّة والضيق، وتنفيسها إزالتُها، والجزاء على تنفيس كربة في الدنيا أن ينفَّس عنه كُربة من كُرب يوم القيامة، والجزاءُ من جنس العمل، ولا شكَّ أنَّ الجزاءَ فيه أعظم؛ لشدَّة كُرَب يوم القيامة وعظم الفائدة للمكروب في تنفيسها.

٢ ـ قوله: «ومَن يَسَّر على مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللهُ عليه في الدنيا والآخرة»، وهذا

أيضاً الجزاءُ فيه من جنس العمل، والعمل هو التيسير على المُعسر، وذلك بإعانته على إزالة عُسرته، فإن كان مَديناً ساعده بإعطائه ما يقضي به دينه، وإن كان الدَّين له أنظره إن لم يُبْرئه منه، والإبراء خيرٌ من الإنظار؛ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ ﴾، وقد بيَّن ﷺ أنَّ الجزاءَ على التيسير تيسيرٌ يحصل في الدنيا والآخرة.

٣ ـ قوله: «ومَن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة»، وهذا أيضاً العمل فيه ستر في الدنيا، والجزاء عليه سترٌ في الدنيا والآخرة، والسترُ هو إخفاء العيب وعدم إظهاره، فمَن كان معروفاً بالاستقامة وحصل منه الوقوع في المعصية نوصِحَ وسُتر عليه، ومَن كان معروفاً بالفساد والإجرام، فإنَّ السترَ عليه قد يهوِّن عليه إجرامه، فيستمر عليه ويتمادى فيه، فالمصلحةُ في مثل هذا عدم الستر عليه؛ ليحصل له العقوبة التي تزجره عن العَوْد إلى إجرامه وعدوانه.

٤ ـ قوله: «والله في عون العبد ما كان العبدُ في عون أخيه»، هذا فيه الحثُّ على إعانة المسلم أخاه المسلم، وأنَّه كلَّما حصل منه العون لإخوانه فإنَّه يحصِّل بذلك عون الله وتسديده، وهي كلمة جامعة من جوامع كلم الرسول ﷺ.

٥ ـ قوله: «ومَن سلك طريقاً يلتمسُ فيه علماً سهَّل الله له به طريقاً إلى الجنَّة»، فيه الحثُّ على طلب العلم الشرعيِّ وسلوك الطرق الموصلة إلى تحصيله، سواء كان ذلك بالسفر لطلبه؛ أو بالأخذ بأسباب تحصيله، من اقتناء الكتب المفيدة وقراءتها والاستفادة منها، وملازمة العلماء والأخذ عنهم وغير ذلك، والجزاء على ذلك من الله تسهيل الطريق التي يصل بها طالب العلم إلى

الجنَّة، وذلك يكون بإعانته على تحصيل ما قصد، فيكون بذلك محصِّلاً للعلم، ويكون أيضاً بإعانته على العمل بما علمه من أحكام الشريعة، وذلك يفضي به إلى دخول الجنَّة.

٦ ـ قوله: «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلَّا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرَّحمة، وحفَّتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمَن عنده»، بيوتُ الله هي المساجد، وإضافتها إلى الله إضافة تشريف، والمساجد هي أحبُّ البلاد إلى الله؛ لقوله ﷺ: «أحبُّ البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها» رواه مسلم (٦٧١)، وفيه الحثُّ على الاجتماع في المساجد لتلاوة القرآن وتدارسه، ويكون ذلك بقراءة أحد المجتمعين والباقون يسمعون، وبقراءتهم بالتناوب ليقوِّم بعضُهم بعضاً في القراءة، ويستفيد كلُّ واحد منهم من غيره ما يحصِّل به إجادة القراءة وتدارك الخطأ إن وُجد، وإذا كان فيهم عالم بتفسيره علَّمهم، وإن كانوا من أهل العلم فيه تدارسوا معانيه، ورجعوا في ذلك إلى كتب التفسير في الرواية والدراية المبنية على ما كان عليه سلف هذه الأمَّة، والجزاء على الاجتماع في المساجد لتلاوة القرآن وتدارسه أربعة أمور، هي: نزول السكينة عليهم والطمأنينة، وأنَّ الرحمةَ تغشاهم، أي تشملهم وتغطِّيهم، وأنَّ الملائكة تحفُّهم أي: تحيط بهم، وأنَّ الله تعالى يذكرهم عند الملائكة.

٧ ـ قوله: «ومَن بطَّأ به عمله لم يسرع به نسبه»، المعنى: مَن أخَّره عملُه عن دخول الجنَّة لم يسرع به نسبه إلى دخول الجنَّة؛ لأنَّ المعتبَر في ذلك الإيمان والتقوى، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٠٨): «معناه أنَّ العملَ هو الذي يبلغ

بالعبد درجات الآخرة، كما قال تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ﴾، فمَن أبطأ به عمله أن يبلغ به المنازل العالية عند الله تعالى لم يسرع به نسبه فيبلغه تلك الدرجات؛ فإنَّ الله رتَّب الجزاءَ على الأعمال لا على الأنساب، كما قال تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ »، إلى أن قال: «وفي هذا المعنى يقول بعضهم:

لعمرك ما الإنسان إلَّا بـدينـه فلا تترك التقوى اتِّكالاً على النسب
لقد رفع الإسلامُ سلمانَ فارسٍ وقد وضع الشرك النسيبَ أبا لهـب».

٨ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ الترغيب في تنفيس الكرب في الدنيا، وأنَّ الله تعالى ينفِّس بها كرب يوم القيامة.

٢ ـ أنَّ الجزاء من جنس العمل، فالعمل تنفيس كربة، والجزاء تنفيس كربة.

٣ ـ الترغيب في التيسير على المعسرين، وأنَّ الجزاء عليه تيسير في الدنيا والآخرة.

٤ ـ الترغيب في ستر العيوب حين تكون المصلحة في سترها، وأنَّ الجزاء عليها ستر في الدنيا والآخرة.

٥ ـ الحثُّ على إعانة المسلم أخاه المسلم، وأنَّه كلَّما حصل منه العون لإخوانه فإنَّه يحصِّل بذلك عون الله وتسديده.

٦ ـ بيان فضل طلب العلم الشرعي.

٧ ـ فضل الاجتماع في المساجد لتلاوة القرآن وتدارسه.

٨ ـ أنَّ الإيمانَ والعمل الصالح سبب دخول الجنَّة وبلوغ الدرجات العالية عند الله عزَّ وجلَّ.

٩ ـ أنَّ شرف النَّسب بدون عمل صالح لا يفيد صاحبَه عند الله.

الحديث السابع والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربِّه تبارك وتعالى قال: « إنَّ الله كتب الحسنات والسيِّئات، ثم بيَّن ذلك، فمَن هَمَّ بحسنة فلَم يعملها كتبها الله عنده حسنةً كاملة، وإن همَّ بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف، إلى أضعاف كثيرة، وإن همَّ بسيِّئة فلَم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن همَّ بها فعملها كتبها الله سيِّئة واحدة » رواه البخاري ومسلم في صحيحهما بهذه الحروف.

١ ـ قوله: « إنَّ الله كتب الحسنات والسيِّئات، ثم بيَّن ذلك ... » إلخ، يُحتمل أن يكون المراد بالكتابة تقدير الله عزَّ وجلَّ للأعمال والجزاء عليها على هذا التفصيل، ويُحتمل أن يُراد به كتابة الملائكة للحسنات والسيِّئات بأمر الله عزَّ وجلَّ، كما قال: ﴿ **مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ** ﴾، ويدلُّ لهذا ما جاء في حديث أبي هريرة في كتاب التوحيد من صحيح البخاري: « إذا أراد عبدي أن يعمل سيِّئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فاكتبوها له بمثلها، وإن تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة »، ولا تنافي بين الكتابَتين؛ فإنَّ كلاًّ منهما حاصل.

٢ ـ قوله: « فمَن هَمَّ بحسنة فلَم يعملها كتبها الله عنده حسنةً كاملة، وإن همَّ بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف، إلى أضعاف كثيرة »، أكَّد كتابة الحسنة إذا همَّ بها ولم يعملها بأنَّها كاملة؛ لئلاَّ يُتوهَّم نقصانها؛ لأنَّها في الهمِّ لا في العمل، وبيَّن أنَّ المضاعفة في الفعل إلى عشرة أضعاف، وإلى ما هو أكثر من ذلك، وذلك من فضل الله عزَّ وجلَّ وإحسانه إلى عباده، وفيه مضاعفة الجزاء على العمل، دون الجزاء على الهمِّ، وهو واضح،

وأمَّا حديث: « نيَّةُ المؤمن خيرٌ من عمله » فهو ضعيف، ذكر ذلك الحافظ في الفتح (٤/ ٢١٩)، وانظر السلسلة الضعيفة للألباني (٢٧٨٩).

٣ ـ قوله: « وإن همَّ بسيِّئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن همَّ بها فعملها كتبها الله سيِّئة واحدة »، وُصفت الحسنةُ على ترك المعصية المهموم بها بأنَّها كاملة؛ لئلاَّ يُتوهَّم نقصانها، ووُصفت السيِّئة المعمولة بواحدة؛ لئلاَّ يُتوهَّم زيادتها، وهذا من فضل الله وعدله، والثواب على ترك السيِّئة التي همَّ بها يحصل إذا كان تركها من أجل الله، أمَّا إذا كان حريصاً على فعل السيِّئة وقلبه متعلِّق بها، وهو مُصمِّم على فعلها لو قدر على ذلك، فهو مؤاخَذٌ على ذلك، قال ابن كثير في تفسيره عند تفسير قوله تعالى من سورة الأنعام: ﴿ **مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ١٦٠** ﴾: « واعلم أنَّ تاركَ السيِّئة الذي لا يعملها على ثلاثة أقسام: تارة يتركها لله، فهذا تُكتب له حسنة على كفِّه عنها لله تعالى، وهذا عمل ونيَّة، ولهذا جاء أنَّه يُكتب له حسنة، كما جاء في بعض ألفاظ الصحيح: (فإنَّه تركها من جرائي)، أي: من أجلي، وتارة يتركها نسياناً وذهولاً عنها، فهذا لا له ولا عليه؛ لأنَّه لم يَنْوِ خيراً ولا فَعَلَ شرًّا، وتارة يتركها عَجزاً وكسلاً عنها بعد السعي في أسبابها والتلبُّس بما يقرب منها، فهذا بمنزلة فاعلها، كما جاء في الحديث الصحيح عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: (إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قالوا: يا رسول الله! هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إنَّه كان حريصاً على قتل صاحبه ».

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ إثبات كتابة الحسنات والسيِّئات.

٢ ـ أنَّ من فضل الله عزَّ وجلَّ مضاعفة ثواب الحسنات.

٣ ـ من عدل الله عزَّ وجلَّ ألاَّ يُزاد في السيِّئات.

٤ ـ أنَّ الله يُثيب على الهمِّ بالحسنة إذا لم يعملها بكتابتها حسنة كاملة.

٥ ـ أنَّ مَن همَّ بسيِّئة وتركها من أجل الله يكتب له بتركها حسنة كاملة.

٦ ـ الترغيب في فعل الحسنات والترهيب من فعل السيِّئات.

***

الحديث الثامن والثلاثون

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله تعالى قال: مَن عادى لي وليًّا فقد آذنتُه بالحرب، وما تقرَّب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مِمَّا افترضته، ولا يزال عبدي يتقرَّب إليَّ بالنوافل حتى أحبَّه، فإذا أحبَبْتُه كنتُ سمعَه الذي يَسمع به، وبصرَه الذي يُبصر به، ويدَه التي يَبطشُ بها، ورِجلَه التي يَمشي بها، ولئن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذنَّه» رواه البخاري.

١ ـ قوله: «من عادى لي وليًّا فقد آذنتُه بالحرب»، هذا الحديث من الأحاديث القدسية التي يرويها الرسول ﷺ عن ربِّه، وقد أفرد الشوكاني شرحه في كتاب سمّاه «قطر الوَلْي بشرح حديث الولي»، وأولياء الله عزَّ وجلَّ هم المؤمنون المتَّقون، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝﴾، ومعنى «آذنتُه بالحرب» أعلمته أنَّني محاربٌ له، وهو يدلُّ على خطورة معاداة أولياء الله، وأنَّه من الكبائر.

٢ ـ قوله: «وما تقرَّب إليَّ عبدي بشيء أحبَّ إليَّ مِمَّا افترضت عليه» في هذه الجملة وما بعدها بيان أنَّ ولاية الله إنَّما تحصل بالتقرُّب إليه بأداء

الفرائض، والإتيان مع ذلك بالنوافل، وهو يدلُّ على أنَّ التقرُّبَ بأداء الفرائض أحبُّ إلى الله من النوافل؛ لأنَّ في ذلك فعل ما أوجب الله وترك ما حرَّم الله، والآتي بالواجبات التارك للمحرَّمات هو المقتصد، ومَن أتى بها وأتى بالنوافل معها فهو السابق بالخيرات.

٣ ـ قوله: «ولا يزال عبدي يتقرَّب إليَّ بالنوافل حتى أحبَّه» إلخ، النوافل هي الإتيان بالأعمال الصالحة زيادة على الفرائض، وفعلها مع الاستمرار عليها يجلب محبَّة الله عزَّ وجلَّ، وإذا حصلت له المحبَّة ظفر بتسديد الله في تصرفاته، فلا يسمع إلَّا ما هو حق، ولا يرى إلَّا ما هو حق، ولا ينال إلَّا ما هو حق، ولا يَمشي إلَّا إلى ما هو حق، وأكرمه الله بإجابة دعوته إذا دعاه، وإعاذته مِمَّا استعاذه منه.

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان فضل أولياء الله، وشدَّة خطر معاداتهم.

٢ ـ أنَّ ولايةَ الله عزَّ وجلَّ تحصل بأداء الفرائض وفعل النوافل.

٣ ـ أنَّ أحبَّ ما يُتقرَّب إلى الله عزَّ وجلَّ به أداء الفرائض.

٤ ـ إثبات صفة المحبَّة لله عزَّ وجلَّ.

٥ ـ تفاوت الأعمال في محبَّة الله إيَّاها.

٦ ـ أنَّ فعل النوافل بعد أداء الفرائض يجلب محبَّة الله عزَّ وجلَّ.

٧ ـ أنَّ من ظفر بمحبَّة الله عزَّ وجلَّ سدَّده في سمعه وبصره وبطشه ومشيه.

٨ ـ أنَّ محبَّة الله عزَّ وجلَّ تجلب للعبد إجابة دعائه وإعاذته مِمَّا يخاف.

٩ ـ أنَّ ثوابَ الله عزَّ وجلَّ للعبد يكون بإجابة مطلوبه والسلامة من مرهوبه.

الحديث التاسع والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ قال: « إنَّ الله تجاوز لي عن أمَّتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه » حديث حسن، رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما.

١ ـ أمَّةُ نبيِّنا محمد ﷺ أمَّتان: أمَّة دعوة وأمَّة إجابة، فأمَّة الدعوة هم كلُّ إنسيٍّ وجنيٍّ من حين بعثته إلى قيام الساعة، وأمَّة الإجابة هم الذين وفَّقهم الله للدخول في دينه الحنيف وصاروا من المسلمين، والمراد من الأمَّة في هذا الحديث أمَّة الإجابة، ومن أمثلة أمَّة الدعوة قوله ﷺ: « والذي نفس محمد بيده! لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يَموت ولم يؤمن بالذي أُرسلتُ به إلَّا كان من أصحاب النار » رواه مسلم (١٥٣).

والخطأ: فعل الشيء من غير قصد، والنسيان: أن يكون ذاكراً لشيء فينساه عند الفعل، والإكراه: الإلجاء على قول أو فعل، والإثم مرفوع في هذه الثلاثة؛ وقد جاءت الأدلة من كتاب الله عزَّ وجلَّ على رفع ذلك، قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾**، قال الله: « قد فعلت » أخرجه مسلم (١٢٦)، وقال: **﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾**، وقال: **﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا ﴾**، وأمَّا ما أتلفه لغيره فهو مضمون، كالقتل خطأ تجب فيه الدية مع الكفارة، وإذا أُكره على الزنا أو قَتْل معصوم فلا يجوز له ذلك؛ فلا يستبقي حياته بقتل غيره.

٢ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان سعة رحمة الله وفضله وإحسانه إلى عباده؛ حيث رفع عنهم الإثم في هذه الثلاثة.

٢ ـ رفع المؤاخذة على الخطأ، فإن كان الخطأ في ترك واجب فَعَلَه، وإن كان في إتلاف حقٍّ لغيره ضمنه.

❊ ❊ ❊

الحديث الأربعون

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي، فقال: كن في الدنيا كأنَّك غريب أو عابر سبيل، وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول: إذا أمسيتَ فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحتَ فلا تنتظر المساء، وخذ من صحَّتك لمرضك، ومن حياتك لموتك» رواه البخاري.

١ ـ في أخذ رسول الله ﷺ بمنكب عبد الله بن عمر تنبيه وحثٌّ له على وعي ما يُلقى عليه في هذه الحال، وإخبار عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بذلك يدلُّ على ضبطه وإتقانه ما سمعه من رسول الله ﷺ؛ لأنَّ فيه تذكُّر الحالة التي حصلت عند سماعه هذا الحديث من رسول الله ﷺ.

٢ ـ قوله: «كن في الدنيا كأنَّك غريب أو عابر سبيل»، الغريب هو المقيم في غير بلده لقضاء حاجة، يستعدُّ لمغادرة ذلك البلد متى تَمَكَّن من ذلك، وعابر السبيل هو المسافر الذي يَمرُّ بالبلاد مروراً دون إقامة بها حتى ينتهي من سفره، ودار الغربة وعبور السبيل في هذا الحديث هي الدنيا، والسير فيها للآخرة، وذلك إنَّما يكون بتذكُّر الموت وقصر الأمل والاستعداد فيها للآخرة بالأعمال الصالحة، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، وقد ذكر البخاري في صحيحه (١١/ ٢٣٥ ـ مع الفتح) عن علي بن أبي طالب

رضي الله عنه أنَّه قال: «ارتحلت الدنيا مدبرة، وارتحلت الآخرة مقبلة، ولكلٍّ واحدة منهما بَنون، فكونوا من أبناء الآخرة ولا تكونوا من أبناء الدنيا؛ فإنَّ اليوم عمل ولا حساب، وغداً حساب ولا عمل»، وقد أوضح النَّبيُّ ﷺ مثل هذه الحياة الدنيا وانتهائها، وأنَّها ليست بدار قرار بقوله ﷺ: «ما لي وللدنيا، ما أنا في الدنيا إلَّا كراكب استظلَّ تحت شجرة ثم راح وتركها» رواه الترمذي (٢٣٧٧) وغيره، وقال: «حديث حسن صحيح».

٣ ـ قوله: «وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول: إذا أمسيتَ فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء»، فيه مبادرة أصحاب رسول الله ﷺ إلى تنفيذ وصايا الرسول ﷺ، وفيه فضل عبد الله بن عمر رضي الله عنه؛ فإنَّه مع تنفيذه ما وصَّاه به رسول الله ﷺ يرشد غيرَه إلى تنفيذ ذلك، والمعنى أنَّ المسلمَ يكون مترقِّباً الموت، فهو يستعدُّ له بالعمل الصالح دون كسل أو تأخير، ويعمل الصالحات في نهاره كأنَّه لا يُدرك المساء، وفي ليله كأنَّه لا يدرك الصباح، وفي ترجمة منصور بن زاذان في تهذيب الكمال: قال هُشيم بن بَشير الواسطي: «لو قيل لمنصور بن زاذان: إنَّ ملَك الموت على الباب ما كان عنده زيادة في العمل».

٤ ـ قوله: «وخذ من صحَّتك لمرضك، ومن حياتك لموتك»، المعنى أنَّ المسلمَ يُبادر إلى الأعمال الصالحة، حيث يكون متمكِّنا منها، وذلك في حال صحَّته قبل أن يأتيه ما يعوقه من ذلك كالمرض والكبر، وأن يعمُر حياتَه بالأعمال الصالحة قبل أن يفجأه الموت، فينتقل من دار العمل إلى دار الجزاء.

٥ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ الحثُّ على استشعار الغربة في هذه الحياة؛ ليستعدَّ فيها بالأعمال الصالحة.

٢ ـ فعل المعلِّم ما يلفت نظر المتعلِّم إلى وعي ما يلقى عليه؛ لقول عبد الله بن عمر: «أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي».

٣ ـ مبادرة الصحابة إلى تنفيذ وصايا رسول الله ﷺ.

٤ ـ فضل عبد الله بن عمر بأخذه بوصية النَّبيِّ ﷺ وحث غيره عليها.

٥ ـ الحثُّ على المبادرة إلى الأعمال الصالحة دون كسل أو تأخير.

***

الحديث الواحد والأربعون

عن أبي محمد عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُؤمن أحدُكم حتى يكون هواه تَبَعاً لِمَا جئتُ به» حديث صحيح، رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح.

١ ـ الحديث صحَّحه النووي وعزاه إلى كتاب الحجة، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٢٩٣): «يريد بصاحب كتاب الحجة الشيخ أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي الفقيه الزاهد نزيل دمشق، وكتابه هذا هو كتاب الحجة على تاركي المحجة، يتضمَّن ذكر أصول الدين على قواعد أهل الحديث والسنة، وقد خرَّج هذا الحديث الحافظ أبو نعيم في كتاب الأربعين وشرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وجياد الآثار مِمَّا أجمع الناقلون على عدالة ناقليه، وخرَّجته الأئمة في مسانيدهم»، ثم إنَّ الحافظ ابن رجب ضعَّفه، وبيَّن وجوه تضعيفه، وأمَّا الحافظ ابن حجر فقد أشار في الفتح (١٣/ ٢٨٩) إلى ثبوته، وجعله من حديث أبي هريرة، فقال: «وأخرج البيهقي

في المدخل وابن عبد البر في بيان العلم عن جماعة من التابعين، كالحسن وابن سيرين وشُريح والشعبي والنخعي بأسانيد جياد ذمّ القول بالرأي المجرَّد، ويجمع ذلك كلَّه حديثُ أبي هريرة (لا يؤمن أحدُكم حتى يكون هواه تَبَعاً لِمَا جئتُ به)، أخرجه الحسن بن سفيان وغيرُه، ورجاله ثقات، وقد صححه النووي في آخر الأربعين».

٢ ـ نفيُ الإيمان في الحديث نفيٌ للكمال الواجب، قال النووي في شرح الأربعين: «أي: أنَّ الشخصَ يجب عليه أن يعرضَ عملَه على الكتاب والسنة، ويخالف هواه ويتبع ما جاء به ﷺ، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾، فليس لأحد مع الله عزَّ وجلَّ ورسوله ﷺ أمر ولا هوى».

٣ ـ قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩): «والمعروف في استعمال الهوى عند الإطلاق أنَّه الميل إلى خلاف الحق، كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾، وقال تعالى: ﴿ **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾** ﴾، وقد يطلق الهوى بمعنى المحبَّة والميل مطلقاً، فيدخل فيه الميلُ إلى الحقِّ وغيره، وربَّما استعمل بمعنى مَحبة الحقِّ خاصة والانقياد إليه، وسُئل صفوان بن عسال: هل سمعتَ من النَّبيِّ ﷺ يذكر الهوى؟ فقال: سأله أعرابيٌّ عن الرجل يُحب القومَ ولم يلحق بهم؟ فقال: (المرء مع من أحبَّ)، ولَمَّا نزل قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ **تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ** ﴾ قالت عائشة للنَّبيِّ ﷺ: (ما أرى ربَّك إلَّا يُسارع في هواك) وقال عمر في قصة المشاورة في أسارى بدر: (فهوي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر، ولَم يهو ما قلتُ) وهذا الحديث مِمَّا جاء استعمال الهوى فيه بمعنى المحبة المحمودة».

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ وجوب اتِّباع الرسول ﷺ فيما جاء به.

٢ ـ تفاوت الناس في الإيمان.

❊ ❊ ❊

الحديث الثاني والأربعون

عن أنس رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تعالى: يا ابن آدم! إنَّك ما دعوتَني ورجوتَني غفرتُ لك على ما كان منك ولا أبالي، يا ابن آدم! لو بلغت ذنوبُك عَنان السماء ثم استغفرتني غفرتُ لك، يا ابن آدم! إنَّك لو أتيتني بقُراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتُك بقُرابها مغفرة» رواه الترمذي وقال: «حديث صحيح».

١ ـ هذا الحديث هو آخر الأحاديث التي أوردها النووي رحمه الله في كتابه الأربعين، وقد زادت على الأربعين حديثين، فيكون إطلاق الأربعين عليها من تغليب اللفظ وحذف الكسر الزائد في العدد، وهو من الأحاديث القدسية التي يرويها رسول الله ﷺ عن ربِّه تبارك وتعالى.

٢ ـ الخطابُ في الحديث لبني آدم، وهو مشتملٌ على أنَّ من أسباب مغفرة الذنوب دعاء الله ورجاءه مغفرةَ الذنوب والاستغفار منها والإخلاص لله والسلامة من الشرك، ومعنى مغفرة الذنوب سترها عن الخلق والتجاوز عنها، فلا يُعاقب عليها.

٣ ـ قوله: «**يا ابن آدم! إنَّك ما دعوتَني ورجوتَني غفرتُ لك على ما كان**

منك ولا أبالي »، دعاء العبد ربّه مغفرة ذنوبه، ورجاؤه ذلك منه دون يأس، مع التوبة من الذنوب يحصل به من الله المغفرة ولو عظُمت الذنوب وكثرت وتكرَّرت، ولهذا قال: « على ما كان منك ولا أبالي »، ونظير هذا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

٤ ـ قوله: « يا ابن آدم! لو بلغت ذنوبُك عَنان السماء ثم استغفرتني غفرتُ لك »، لو كثرت ذنوب العبد حتى بلغت عَنان السماء، أي: بلغت السماء أو ما دون ذلك كالسحاب أو ما يبلغه بصر الناظر إلى فوق، ثم حصل من العبد الاستغفار مع التوبة من جميع الذنوب، فإنَّ الله تعالى يغفر تلك الذنوب ويتجاوز عنها، والتوبة تكون بالإقلاع من الذنب، والندم على ما فات، والعزيمة في المستقبل على ألاَّ يعود إليه، ومع هذه الثلاثة، فإن كان الذنب في حقِّ الله عزَّ وجلَّ وفيه كفَّارة، أتى بالكفارة، وإن كان في حق للآدميِّين، أدَّى حقوقهم إليهم أو تحلَّلهم منها.

٥ ـ قوله: « يا ابن آدم! إنَّك لو أتيتني بقُراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشركُ بي شيئاً لأتيتُك بقُرابها مغفرة »، الشركُ بالله عزَّ وجلَّ هو الذنب الذي لا يغفره الله، وكلُّ ذنب دون الشركَ فهو تحت مشيئة الله، إن شاء عفا عن صاحبه ولم يعذبه، وإن شاء عذَّبه وأدخله النار، ولكنه لا يُخلَّد فيها خلود الكفار، بل لا بدَّ أن يخرج منها ويدخل الجنَّة، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾، في آيتين من سورة النساء، وفي هذا الحديث بيان أنَّ الذنوبَ ولو بلغت في الكثرة ما بلغت، فإنَّ الله يتجاوز عنها، بشرط كون العبد مخلصاً عبادته لله، سليماً من الإشراك به.

٦ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ سعة فضل الله عزَّ وجلَّ ومغفرة ذنوب عباده.

٢ ـ من أسباب مغفرة الذنوب دعاء الله ورجاؤه من غير يأس.

٣ ـ فضل الاستغفار مع التوبة، وأنَّ الله يغفر للمستغفر ذنوبه ولو بلغت في الكثرة ما بلغت.

٤ ـ أنَّ الشركَ بالله هو الذنب الذي لا يُغفر، وأنَّ ما سواه تحت مشيئة الله.

٥ ـ فضل الإخلاص، وأنَّ الله يُكفِّر به الذنوب.

❊ ❊ ❊

الحديث الثالث والأربعون

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكَر» خرَّجه البخاري ومسلم.

١ ـ هذا الحديث هو أوَّلُ الأحاديث الثمانية التي زادها الحافظ ابن رجب رحمه الله، فأكمل العدة خمسين على ما جمعه الإمام النووي رحمه الله في الأحاديث الأربعين، ويُلاحظ أنَّ الحافظ ابن رجب عند ذكر الذين رووا الأحاديث من الأئمة يُعبّر بـ «خرَّجه»، ويُعبِّر أيضاً بـ «رواه»، وأمَّا النووي فكان تعبيره بـ «رواه»، ولا فرق بين التعبيرين؛ لأنَّ معناهما واحد.

٢ ـ هذا الحديث أصلٌ في قسمة المواريث، والمراد بالفرائض الفرائض المقدَّرة في كتاب الله، وهي ستة، وهي: الثلثان، والثلث، والسدس، والنصف، والربع، والثمن، ويُقال فيها اختصاراً: الثلثان، والنصف، ونصفهما، ونصف

نصفهما، أو يُقال: الثمن، والسدس، وضعفهما، وضعف ضعفهما، أو يُقال: الثلث، والربع، وضعف كلٍّ، ونصفه، والمراد الفروض المقدَّرة وما جاء معها في القرآن من الإرث بغير تقدير، في حال اجتماع الأولاد والإخوة لغير أم، ففي حال اجتماع الأولاد إذا كانوا ذكوراً وإناثاً فللذَّكَر مثل حظِّ الأنثيين، وإن كانوا إناثاً لا ذكور معهنَّ، فللثنتين فأكثر الثلثان، وللبنت الواحدة النصف، هذا إذا كنَّ في درجة واحدة، كالبنات وبنات الأبناء، فإن كنَّ في درجتين وكان البنات ثنتين فأكثر لم يكن لبنات الابن شيء؛ لاستيعاب البنات الثلثين، وإن كانت البنت واحدة فلها النصف، ولابنة الابن أو بناته السدس تكملة الثلثين؛ لثبوت السنة في ذلك عن رسول الله ﷺ، رواه البخاري (٦٧٣٦)، أمَّا إذا كان الأولاد ذكوراً خُلَّصاً، سواء كانوا أبناء أو أبناء بنين عند فقد الأبناء، فإنَّ الواحدَ منهم يحوز الميراث كلَّه، والجمع يقتسمونه بينهم بالسوية، ويُقال أيضاً في ميراث الإخوة الأشقاء والإخوة لأب ما قيل في ميراث الأولاد من تقديم الإخوة الأشقَّاء على الإخوة لأب، فيقتسم الذكور الخُلَّص الميراث بالسوية، فإن كانوا ذكوراً وإناثاً فللذَّكر مثل حظِّ الأنثيين، والواحدة منهنَّ لها النصف، والاثنتان فأكثر لهما الثلثان، ويكون ميراث الإخوة لأب مثل ميراث الإخوة الأشقاء عند فقدهم، وإذا وُجد أخت شقيقة أخذت النصف، وللأخوات لأب معها السدس تكملة الثلثين، سواء كنَّ واحدة أو أكثر، وأمَّا الأبوان فلكلٍّ واحد منهما السدس إذا كان للميت ولد، وإن كان الولد إناثاً فإنَّ الأبَ يأخذ الباقي تعصيباً، وإذا لم يكن للميت ولد فإنَّ الأمَّ تأخذ الثلث، والباقي للأب، إلَّا أنَّه في هذه الحالة إذا كان مع الأبوين أحد الزوجين فإنَّ الأمَّ تأخذ ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين، ويُقال لهاتين المسألتين العُمريتان؛ لقضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ بذلك.

وإذا كان للميت إخوة، سواء كانوا أشقَّاء أو لأب أو لأم، فإنَّ ميراث الأم يكون السدس، والجد أبو الأب يرث ميراث الأب عند فقده، والجدَّة عند فقد الأم ترث السدس، سواء كانت الجدة من قبل الأم أو من قبل الأب، وعند اجتماع الجدَّات الوارثات يشتركن في السُدُس، وأمَّا الإخوة لأم فميراث الواحد منهم السُدس إذا لم يكن للميت فرع وارث أو أصل من الذكور وارث، وإن كانوا أكثر من واحد، سواء كانوا ذكوراً خلَّصاً، أو إناثاً خلَّصاً، أو ذكوراً وإناثاً، اشتركوا في الثلث بالسوية، لا فرق في ذلك بين ذكورهم وإناثهم، وأمَّا ميراث الزوجين، فالزوج يرث النصف إذا لم يكن للميت فرع وارث، فإن وُجد كان له الربع، والزوجة ترث الربع إذا لم يكن للميت فرع وارث، فإن وُجد كان لها الثمن، وإن كنَّ أكثر من زوجة اشتركن في الربع أو الثمن.

قد ذكر الله عزَّ وجلَّ في كتابه العزيز قسمة المواريث في ثلاث آيات: الآية الأولى قوله تعالى: ﴿ **يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ** ﴾ الآية، وهي في ميراث عَمودَي النسب، أصول الميت وفروعه، والآية الثانية قوله: ﴿ **وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ** ﴾ الآية، وهي في ميراث الزوجين والإخوة لأم، والآية الثالثة قوله تعالى في آخر آية من سورة النساء: ﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ** ﴾ الآية، وهي في ميراث الإخوة الأشقاء والإخوة لأب.

٣ ـ مِمَّا تقدَّم يتبيَّن أنَّ الأبناءَ وأبناءَ الأبناء وإن نزلوا إذا كان معهم إناث اشتركوا في الميراث: للذَّكر مثل حظِّ الأنثيين، وكذلك الإخوة الأشقاء والإخوة لأب تشترك معهم أخواتهم: للذَّكر مثل حظِّ الأنثيين، وأمَّا أبناء الإخوة لأم فليس لهم نصيب في الميراث، وأمَّا أبناء الإخوة الأشقاء والإخوة

لأب وكذلك الأعمام وإن علوا أو أبناء الأعمام وإن نزلوا، فإنَّ ذكورَهم يستقلُّون بالميراث عن أخواتهم؛ لأنَّ الإناث منهم لا يُفرض لهنَّ عند الانفراد، فكذلك لا ميراث لهنَّ عند الاجتماع، ويختصُّ الذكور منهم بالميراث؛ لقوله ﷺ: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر».

وإذا كان للميت بنت أو بنات وأخت شقيقة أو شقيقات وله أيضاً إخوة لأب، فإنَّ الإخوة لأب لا يرثون؛ وترث الشقيقة أو الشقيقات ما زاد على فرض البنات تعصيباً مع الغير؛ لثبوت السنَّة بذلك عن رسول الله ﷺ، رواه البخاري (٦٧٤١)، و(٦٧٤٢)، فيكون ذلك مستثنى من حديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر»؛ لأنَّ الشقيقات أقربُ إلى الميت من الإخوة لأب.

٤ ـ فائدة ذِكر الذَّكر بعد الرجل في قوله: «فلأولى رجل ذكر» أنَّ الرَّجل هو الذي يكون كبيراً وفيه نجدة وقوة، فأضيف إليه لفظ «ذكر» لبيان أنَّ الميراث منوطٌ بالذكورة لا بالرجولة والقوة، فيتساوى في ذلك مَن يكون كبيراً جدًّا ومن يكون صغيراً جدًّا.

٥ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ كمال الشريعة واشتمالها على قواعد كليَّة عامة، كما جاء في هذا الحديث.

٢ ـ تقديم من يرث بالفرض فيُعطى ميراثه، وما بقي يكون لِمَن يرث بغير تقدير.

٣ ـ بناء على هذا الحديث يكون الراجح في مسألة الجد والإخوة اختصاص الجدِّ بالميراث دون الإخوة؛ لأنَّه أصل، والإخوة يرثون كلالة، والجدُّ مثل الأب، فيستقلُّ بالميراث دونهم، وأيضاً يكون الراجح تقديم

الإخوة لأم على الإخوة الأشقاء في مسألة المشرَّكة؛ لأنَّ الإخوة لأم يرثون بالفرض، والأشقاء يرثون بالتعصيب، وصاحب الفرض يُعطَى فرضه، ويأخذ الذين يرثون بالتعصيب ما بقي إن بقي بعد الفروض شيء، وإلاَّ سقطوا.

***

الحديث الرابع والأربعون

عن عائشة ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «الرَّضاعة تحرِّم ما تحرِّم الولادة» خرَّجه البخاري ومسلم.

١ ـ جاء في القرآن الكريم تحريم الأمَّهات المرضعات والأخوات من الرضاعة في قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾، وجاءت السنَّة بهذا الحديث وما في معناه بأنَّ الرَّضاعة تحرِّم ما تحرِّم الولادة، فكلُّ ما حرُم بالنَّسب يحرم بالولادة مثلُه، فإذا ارتضع طفلٌ من امرأة صارت أمًّا له من الرضاعة وصار أبوها وأجدادها آباء له من الرضاعة، وأمُّها وجداتها أمهاتٍ له من الرضاعة، وإخوانها أخوالاً له من الرضاعة، وأخواتها خالات له من الرضاعة، وأولادها سواء كانوا من زوج واحد أو أزواج إخوة له من الرضاعة، وأيضاً يكون زوج المرأة المرضعة الذي رضع من لبنه أباً له من الرضاعة، وأبوه وأجداده آباء له من الرضاعة، وأمُّه وجداتُه أمهات له من الرضاعة، وإخوانه وأخواته أعماماً وعمَّات له من الرضاعة، وأولاده من زوجات متعددات إخوة له من الرضاعة، وزوجاته زوجات أب من الرضاعة، وهكذا كلُّ ما حرُم من النسب فإنَّه يحرم ما يماثله من الرضاعة.

٢ ـ الرضاع الذي يكون به التحريم ما بلغ خمس رضعات فأكثر، وكان في الحولين، فإن نقص عن الخمس فإنَّه لا يحصل به التحريم، كما أنَّ رضاع الكبير لا يحصل به التحريم، وما جاء في قصة سالم مولى أبي حذيفة أخرجه مسلم (١٤٥٣)، فهو مقصور عليه لا يتعدَّاه إلى غيره، وممَّا يوضح أنَّ رضاع الكبير لا يُعتبر؛ لأنَّه لا يحصل به التغذية، أنَّ بإمكان كلِّ امرأة تريد أن تتخلَّص من زوجها أن تحلب في كأس من ثديها ما يبلغ خمس رضعات فأكثر، ثم تسقيه زوجها وهو لا يشعر، وتقول له بعد ذلك: أنا لا أحل لك؛ لأنَّك ابني من الرضاعة.

٣ ـ ممَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ كمال الشريعة واشتمالها على قواعد كليَّة عامة، كما جاء في هذا الحديث.

٢ ـ أنَّ كلَّ امرأة حرُمت من النسب يحرم ما يُماثلها من الرضاعة.

***

الحديث الخامس والأربعون

عن جابر بن عبد الله أنَّه سمع رسول الله ﷺ عام الفتح وهو بمكة يقول: «إنَّ الله ورسوله حرَّم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، فقيل: يا رسول الله أرأيتَ شحوم الميتة، فإنَّه يُطلى بها السفن، ويُدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ قال: لا! هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ: قاتلَ الله اليهودَ؛ إنَّ الله حرَّم عليهم الشحوم، فأجملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه» خرَّجه البخاري ومسلم.

١ ـ قوله: «إنَّ الله ورسوله حرَّم»، جاء لفظ الفعل «حرَّم» بالإفراد، وجاء بالتثنية، وجاء «إنَّ الله حرَّم»، وجاءت التثنية في الضمير الذي يعود إلى

الله ورسوله في حديث: «ثلاث مَن كنَّ فيه وجد بهنَّ حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مِمَّا سواهما ... » الحديث أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٦٧)، وعلى هذا يُحمل ما جاء هنا من إفراد الفعل « حرَّم » على أنَّه يعود إلى الرسول ﷺ، ويكون التحريم المضاف إلى الله محذوفاً، والتقدير: إنَّ الله حرَّم ورسوله حرَّم، وهو نظير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ** ﴾، أي: والله أحقُّ أن يُرضوه، ورسوله أحقُّ أن يرضوه، ومثله قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ ... دك راض والرأي مـختلفُ

أي: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض.

٢ ـ بيَّن جابر رضي الله عنه أنَّه سمع رسول الله ﷺ يحرِّم هذه الأشياء عام الفتح بمكة، ويكون هذا البيان في هذا الوقت وفي هذا المكان بمناسبة دخول الكفار في الإسلام، وهم يتعاطون هذه المحرَّمات، فأعلمهم أنَّها حرام، وهذا لا يمنع أن يكون تحريمها قد حصل من قبل.

٣ ـ الأول من هذه المحرَّمات الأربع الخمر، وهي أمُّ الخبائث؛ لأنَّ شاربَها يسعى بشربها لإلحاق نفسه بالمجانين، فيحصل نتيجة لذلك أنَّه يقع في كلِّ حرام، وقد يكون من ذلك الاعتداء على المحارم، وهي تجلب كلَّ شرٍّ وتوقع في كلِّ بلاء، ولهذا أُطلق عليها أمُّ الخبائث.

والثانية الميتة، فيحرم أكلها إلَّا لضرورة إبقاء الحياة حيث لا يجد غيرَها، ويُستثنى من ذلك جلدها إذا دُبغ؛ لثبوت السنَّة بذلك عن رسول الله ﷺ، رواه البخاري (٢٢٢١)، ومسلم (٣٦٦).

والثالث: الخنزير، فلا يجوز أكله ولا بيعه، وكلُّ ما يحرم أكله من الدواب

فالميتة والمذكَّى منه سواء.

والرابع: الأصنام، فلا يجوز بيعها ولا اقتناؤها؛ لأنَّها صُنعت لعبادتها، بل يجب تحطيمها وكسرها، ولا بأس بالانتفاع بها بعد التكسير في البناء ونحوه؛ لأنَّها لم تبق أصناماً.

٤ ـ قال الحافظ في الفتح (٤/ ٤٢٥): «قوله: (أرأيتَ شحوم الميتة، فإنَّه يُطلى بها السفن، ويُدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟) أي: فهل يحلُّ بيعُها لِمَا ذكر من المنافع؛ فإنَّها مقتضية لصحة البيع، قوله: (فقال: لا، هو حرام)، أي: البيع، هكذا فسَّره بعض العلماء كالشافعي ومَن اتَّبعه، ومنهم من حمل قوله: (هو حرام) على الانتفاع، فقال: يحرم الانتفاع بها، وهو قول أكثر العلماء، فلا يُنتفع من الميتة أصلاً عندهم إلَّا ما خُصَّ بالدليل، وهو الجلد المدبوغ».

٥ ـ قوله: «قاتل الله اليهود؛ إنَّ الله حرَّم عليهم الشحوم، فأجملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه»، هذا من حيل اليهود؛ فإنَّ الله لَمَّا حرَّم عليهم الشحوم أجملوها أي: أذابوها، وباعوها وأكلوا أثمانها، والله إذا حرَّم شيئاً حرَّم ثمنه، ولهذا دعا عليهم رسول الله ﷺ.

٦ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان تحريم النَّبيِّ ﷺ هذه الأمور الأربعة.

٢ ـ بيان النَّبيِّ ﷺ هذا التحريم بمكة عام الفتح؛ ليُبادر الذين أسلموا إلى الامتناع من هذه الأربعة، انتفاعاً وبيعاً.

٣ ـ أنَّ ما حرَّم الله فبيعُه حرام وثمنه حرام.

٤ ـ تحريم الحيل التي يُتوصَّل بها إلى استحلال ما حرَّم الله.

٥ ـ ذمُّ اليهود وبيان أنَّهم أهلُ حيَل للوصول إلى استباحة الحرام.

٦ ـ تحذير هذه الأمَّة أن تقع فيما وقعت فيه اليهود من هذه الحيَل.

***

الحديث السادس والأربعون

عن أبي بُردة عن أبيه أبي موسى الأشعري أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعثه إلى اليمن، فسأله عن أشربة تُصنع بها، فقال: «ما هي؟ قال: البتْع والمِزْر، فقيل لأبي بردة: وما البتْع؟ قال: نبيذ العسل، والمِزر نبيذ الشعير، فقال: كلُّ مسكر حرام» خرَّجه البخاري.

١ ـ من الأشربة التي كانت تُستعمل في اليمن عندما بعث رسول الله ﷺ أبا موسى الأشعري إليه: البتع، وهو نبيذ العسل، والمِزر: وهو نبيذ الشعير، وقد سأل أبو موسى رضي الله عنه رسول الله ﷺ عن هذين الشرابين، فأجابه بجواب جامع يشملهما ويشمل غيرهما، فقال: «كلُّ مسكر حرام»، فأناط النَّبيُّ ﷺ التحريم بالإسكار، فدلَّ على أنَّ ما أسكر من الأشربة حرام، وما لم يسكر فإنَّه حلال، وفي صحيح البخاري (٥٥٩٨) عن أبي الجويرية قال: سألت ابن عباس عن الباذق؟ فقال: سبق محمد ﷺ الباذق، فما أسكر فهو حرام، قال: الشراب الحلال الطيب، قال: ليس بعد الحلال الطيب إلَّا الحرام الخبيث»، وقد ذكر ابن سيده في المحكم أنَّ الباذق من أسماء الخمر. الفتح (١٠/ ٦٣).

وقد كان رسول الله ﷺ في أول الأمر حرَّم الانتباذ في أوعية معيَّنة، كما جاء ذلك في حديث وفد عبد القيس، رواه البخاري (٥٣)، ومسلم (٢٣)، ثم إنَّه

ﷺ جاء عنه ما ينسخ ذلك في حديث بُريدة بن الحُصيب رضي الله عنه حيث قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتُكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتُكم عن النبيذ إلَّا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلِّها، ولا تشربوا مسكراً» رواه مسلم (٩٧٧).

وكلُّ ما أسكر فهو حرام، سواء كان شراباً أو طعاماً، وسواء كان سائلاً أو جامداً أو دقيقاً أو ورقاً أو غير ذلك، فإنَّ كلَّ ذلك داخلٌ تحت قوله ﷺ: «كلُّ مسكر حرام».

٢ ـ الخمرُ ما خامر العقل وغطَّاه، فكلُّ ما كان كذلك داخلٌ تحت قوله ﷺ: «كلُّ مسكر حرام»، وكلُّ شيء أسكر كثيرُه فقليلُه حرام، وذلك سدًّا للذريعة الموصلة إلى المسكر، وسواء كان ذلك من العنب أو غيرها، وقد جاء عن بعض علماء الكوفة أنَّ القليل الذي لا يسكر إذا لم يكن من العنب، فشربُه سائغ، وهذا غير صحيح؛ لأنَّه ثبت عن رسول الله ﷺ من حديث جابر وغيره رضي الله عنهم أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ما أسكر كثيرُه فقليلُه حرام» أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وهذا لفظ عام يشمل كلَّ مسكر، سواء كان من العنب أو غيرها، فلا يجوز تعاطي كلِّ مسكر إلَّا إذا كان شيئاً يسيراً لدفع غصَّة.

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ حرص الصحابة رضي الله عنهم على معرفة الأحكام الشرعية.

٢ ـ كمال الشريعة واشتمالها على قواعد كليَّة عامة، كما جاء في هذا الحديث.

٣ ـ تحريم كلِّ مسكر من أيِّ نوع كان.

* * *

الحديث السابع والأربعون

عن المقدام بن معد يكرب قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « ما ملأ آدميٌّ وعاءً شرًّا من بطن، بحسب ابن آدم أكلات يُقمن صلبَه، فإن كان لا محالة، فثُلُثٌ لطعامه، وثلثٌ لشرابه، وثلثٌ لنفَسِه » رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: « حديث حسن ».

١ ـ قوله ﷺ: « ما ملأ آدميٌّ وعاء شرًّا من بطن »، الوعاء هو الظرف الذي يُوضَع فيه الشيء، وشرُّ وعاء مُلئ هو البطن؛ لِمَا في ذلك من التُّخمة، والتسبُّب في حصول الأمراض، ولِمَا يورثه من الكسل والفتور والإخلاد إلى الراحة.

٢ ـ قوله: « بحسب ابن آدم أكلات يُقمن صلبَه »، المعنى: يكفي ابن آدم عددٌ من الأكلات التي تحصل بها حياته، وهو معنى قوله: « يُقمن صلبَه »، أي: ظهره، وفي ذلك حثٌّ على التقليل من الأكل وعدم التوسُّع فيه؛ ليحصلَ للإنسان الخفَّة والنشاط والسلامة من التعرُّض للأمراض والأسقام التي تنتج عن كثرة الأكل.

٣ ـ قوله: « فإن كان لا محالة، فثُلُثٌ لطعامه، وثلثٌ لشرابه، وثلثٌ لنفَسِه »، المعنى: إذا لم يكتف الإنسانُ بأكلات يُقمن صلبَه، وكان لا محالة زائداً عن هذا المقدار فليكن مقدار ما يُؤكل ويُشرب في حدود ثلثي البطن؛ ليبقى ثلثٌ يُمكن معه التنفس بسهولة.

٤ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ بيان الأدب الشرعي الذي ينبغي أن يكون عليه الآكلُ في مقدار أكله.

٢ ـ التحذير من ملء البطن؛ لِمَا يجلبه من الأمراض والكسل والخمول.

٣ ـ أنَّ الكفايةَ تحصل بما يكون به بقاء الحياة.

٤ ـ أنَّه إن كان لا بدَّ من الزيادة على الكفاية، فليكن في حدود ثلثي البطن.

***

الحديث الثامن والأربعون

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «أربَعٌ مَن كنَّ فيه كان منافقاً، وإن كانت خصلةٌ منهنَّ فيه كانت فيه خصلةٌ من النفاق حتى يدَعها؛ إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصمَ فجر، وإذا عاهد غدر» خرَّجه البخاري ومسلم.

١ ـ قوله: «أربَعٌ مَن كنَّ فيه كان منافقاً، وإن كانت خصلةٌ منهنَّ فيه كانت فيه خصلةٌ من النفاق حتى يدَعها»، المعنى أنَّ مَن وُجدت فيه هذه الخصال الأربع فهو موصوفٌ بالنفاق العملي، ومَن كان عنده واحدة منها كانت فيه خصلةٌ من النفاق حتى يدَع هذه الخصلة، وهذا من كمال بيانه ﷺ؛ حيث يذكر العدد أوَّلاً، ثم يأتي بتفصيل المعدود؛ لِمَا في ذلك من حفز السامع إلى الاستعداد والتهيؤ لوعي ما سيُلقى عليه من هذه الخصال، وليطالب نفسَه بالمعدود، فإن لم يُطابق علم أنَّه فاته شيء.

٢ ـ الخصلة الأولى الكذب في الحديث، وذلك أن يحدِّث غيرَه بحديث هو كاذب فيه، فيخبر بالشيء على غير حقيقته، وفي ذلك إساءةُ صاحب الحديث إلى نفسه؛ لاتِّصافه بهذا الخُلق الذميم، وإساءةٌ إلى مَن يحدِّثه بإيهامه أنَّه صادق في حديثه معه، وقد قال ﷺ: «عليكم بالصِّدق؛ فإنَّ الصِّدقَ يهدي إلى البر،

وإنَّ البرَّ يهدي إلى الجنَّة، وما يزال الرَّجل يصدق ويتحرَّى الصِّدقَ حتى يُكتب عند الله صديقاً، وإيَّاكم والكذب؛ فإنَّ الكذبَ يهدي إلى الفجور، وإنَّ الفجورَ يهدي إلى النار، وما يزال الرَّجل يكذب ويتحرَّى الكذب حتى يُكتب عند الله كذَّاباً » رواه مسلم (٢٦٠٧).

الخصلةُ الثانية: إخلاف الوعد، وذلك بأن يَعِدَ عِدةً وفي نيَّته ألاَّ يفي بها، أمَّا إذا وعد وهو عازمٌ على الوفاء بالوعد، فطرأ له ما يَمنعه من الوفاء فهو معذور، وقد روى أبو داود (٤٩٩١) عن عبد الله بن عامر أنَّه قال: « دعتني أمِّي يوماً ورسول الله ﷺ قاعد في بيتنا، فقالت: ها، تعال أعطيك، فقال لها رسول الله ﷺ: وما أردتِ أن تعطيه؟ قالت: أعطيه تمراً، فقال لها رسول الله ﷺ: أمَا إنَّك لو لم تعطه شيئاً كُتبت عليك كذبة ». انظر: الصحيحة للألباني (٧٤٨).

الخصلةُ الثالثة: الفجور في الخصومة، والمعنى أن يكون الإنسانُ عند الخصومة مع غيره يغضب فيتجاوز العدل إلى الظلم، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ﴾، وقال: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ ﴾، قال الحافظ في الفتح (١/ ٩٠): « والفجورُ الميلُ عن الحقِّ والاحتيال في ردِّه »، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٤٨٦): « فإذا كان الرجل ذا قدرة عند الخصومة ـ سواء كانت خصومته في الدِّين أو في الدنيا ـ على أن ينتصرَ للباطل، ويخيِّل للسامع أنَّه حق، ويوهن الحقَّ ويخرجه في صورة الباطل، كان ذلك من أقبح المحرَّمات، ومن أخبث خصال النفاق ».

الخصلة الرابعة: الغدر في العهد، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴿٣٤﴾ ﴾، وقال: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَـٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ

﴿ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨): «والغدرُ حرامٌ في كلِّ عهد بين المسلم وغيره، ولو كان المعاهَد كافراً، ولهذا في حديث عبد الله بن عمرو عن النَّبيِّ ﷺ: (مَن قتل نفساً معاهَداً بغير حقِّها لم يَرَح رائحة الجنة، وإنَّ ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً) خرَّجه البخاري، وقد أمر الله تعالى في كتابه بالوفاء بعهود المشركين إذا أقاموا على عهودهم ولم ينقضوا منها شيئاً، وأمَّا عهود المسلمين فيما بينهم فالوفاء بها أشد، ونقضُها أعظمُ إثماً، ومن أعظمها نقض عهد الإمام على مَن بايعه ورضي به، وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: (ثلاثةٌ لا يكلِّمهم اللهُ يوم القيامة ولا يزكِّيهم ولهم عذاب أليم ...) فذكر منهم: (ورجلٌ بايع إماماً لا يُبايعه إلَّا لدنيا، فإن أعطاه ما يريد وفَّى له، وإلاَّ لَم يَفِ له)، ويدخل في العهود التي يجب الوفاءُ بها ويحرم الغدرُ فيها جميعُ عقود المسلمين فيما بينهم إذا تراضوا عليها من المبايعات والمناكحات وغيرها من العقود اللازمة التي يجب الوفاء بها، وكذلك ما يجب الوفاءُ به لله عزَّ وجلَّ مِمَّا يعاهد العبدُ ربَّه عليه من نذر التبرر ونحوه».

٣ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ أنَّ من حسن التعليم ذكر المعلِّم العدد قبل تفسير المعدود؛ ليكون أوقعَ في ذهن المتعلِّم.

٢ ـ بيان خطورة اجتماع خصال النفاق في الشخص.

٣ ـ التحذير من الكذب في الحديث، وأنَّه من خصال النفاق.

٤ ـ التحذير من إخلاف الوعد، وأنَّه من خصال النفاق.

٥ ـ التحذير من الفجور في الخصومة، وأنَّه من خصال النفاق.

٦ ـ التحذير من الغدر في العهود، وأنَّه من خصال النفاق.

الحديث التاسع والأربعون

عن عمر بن الخطاب ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لو أنَّكم توكَّلون على الله حقَّ توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً، وتروحُ بطاناً» رواه الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

١ ـ هذا الحديث أصلٌ في التوكُّل على الله عزَّ وجلَّ، مع الأخذ بالأسباب المشروعة، والأخذ بها لا يُنافي التوكلَ، ورسول الله ﷺ سيِّدُ المتوكِّلين قد دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر، وقد أرشد رسول الله ﷺ إلى الجمع بين الأخذ بالأسباب والاعتماد على الله بقوله ﷺ في الحديث في صحيح مسلم (٢٦٦٤): «احرص على ما ينفعك واستعن بالله»، وحديث عمر ﷺ هذا فيه الجمع بين الأخذ بالأسباب والتوكل على الله، والأخذ بالأسباب فيما ذكر عن الطير؛ لأنَّها تغدو خماصاً، أي خالية البطون لطلب الرزق، وتروح بطاناً، أي مُمتلئة البطون، ومع أخذ المرء بالأسباب لا يعتمد عليها، بل يعتمد على الله ولا يُهمل الأخذ بالأسباب ثم يزعم أنَّه متوكِّل، والله قدر الأسباب والمسبَّبات، قال ابن رجب في جامع العلوم الحكم (٢/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧): «وهذا الحديث أصلٌ في التوكل ، وأنَّه من أعظم الأسباب التي يستجلب بها الرزق، قال الله عز وجل: ﴿ **وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ** ﴾ ...» إلى أن قال: «وحقيقةُ التوكل هو صدقُ اعتماد القلبِ على الله عزَّ وجلَّ في استجلاب المصالح ودفع المضار من أمور الدنيا والآخرة كلِّها، وكِلَةُ الأمور كلِّها إليه، وتحقيق الإيمان بأنَّه لا يعطي ولا يَمنع ولا يضر ولا ينفع سواه».

٢ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ وجوب التوكل على الله والاعتماد عليه في جلب كلِّ مطلوب، ودفع كلِّ مرهوب.

٢ ـ الأخذ بالأسباب مع التوكل على الله، وذلك لا يُنافي التوكل.

***

الحديث الخمسون

عن عبد الله بن بُسر قال: «أتى النَّبيَّ ﷺ رجلٌ، فقال: يا رسول الله! إنَّ شرائعَ الإسلام قد كثُرت علينا، فبابٌ نتمسَّك به جامع؟ قال: لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله عزَّ وجلَّ» خرَّجه الإمام أحمد بهذا اللفظ، وخرَّجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه بمعناه، وقال الترمذي: «حسن غريب».

١ ـ سؤال هذا الرجل رسول الله ﷺ مثال من الأمثلة الكثيرة في سؤال أصحاب رسول الله ﷺ عن أمور الدِّين، وكلُّ ذلك دالٌّ على فضلهم ونبلهم وسبقهم إلى كلِّ خير وحرصهم على كلِّ خير، والمراد بالشرائع التي كثرت النوافل، وقد أراد هذا الصحابيُّ معرفةَ طريق من طرق الخير يخصُّها بمزيد اعتناء لتحصيل ثواب الله عزَّ وجلَّ، وأمَّا الفرائض فإنَّها مطلوبة كلُّها، ويجب على المسلم التمسُّكُ بها جميعاً، وقد أجابه النَّبيُّ ﷺ بالمداومة على ذكر الله، وألاَّ يزال لسانُه رطباً من ذكره، والذِّكرُ يكون عامًّا وخاصًّا، والذِّكرُ العام يدخل فيه الصلوات وقراءة القرآن وتعلُّم العلم وتعليمه وحمد الله والثناء عليه وتنزيهه وتقديسه عن كلِّ ما لا يليق به، والذِّكرُ الخاص حمد الله والثناء عليه

وتسبيحه وتهليله وتكبيره وتحميده، وهو الذي يُقرن بالدعاء، فيُقال: الذِّكر والدعاء، أو الأدعية والأذكار، وهذا العمل سهلٌ على الإنسان، عظيم الأجر عند الله، وثبت في الصحيحين وهو آخر حديث في صحيح البخاري قوله ﷺ: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان وبحمده، سبحان الله العظيم».

٢ ـ مِمَّا يُستفاد من الحديث:

١ ـ حرص الصحابة رضي الله عنهم على الأسئلة عن أمور دينهم.

٢ ـ فضل ذكر الله عزَّ وجلَّ والمداومة عليه.

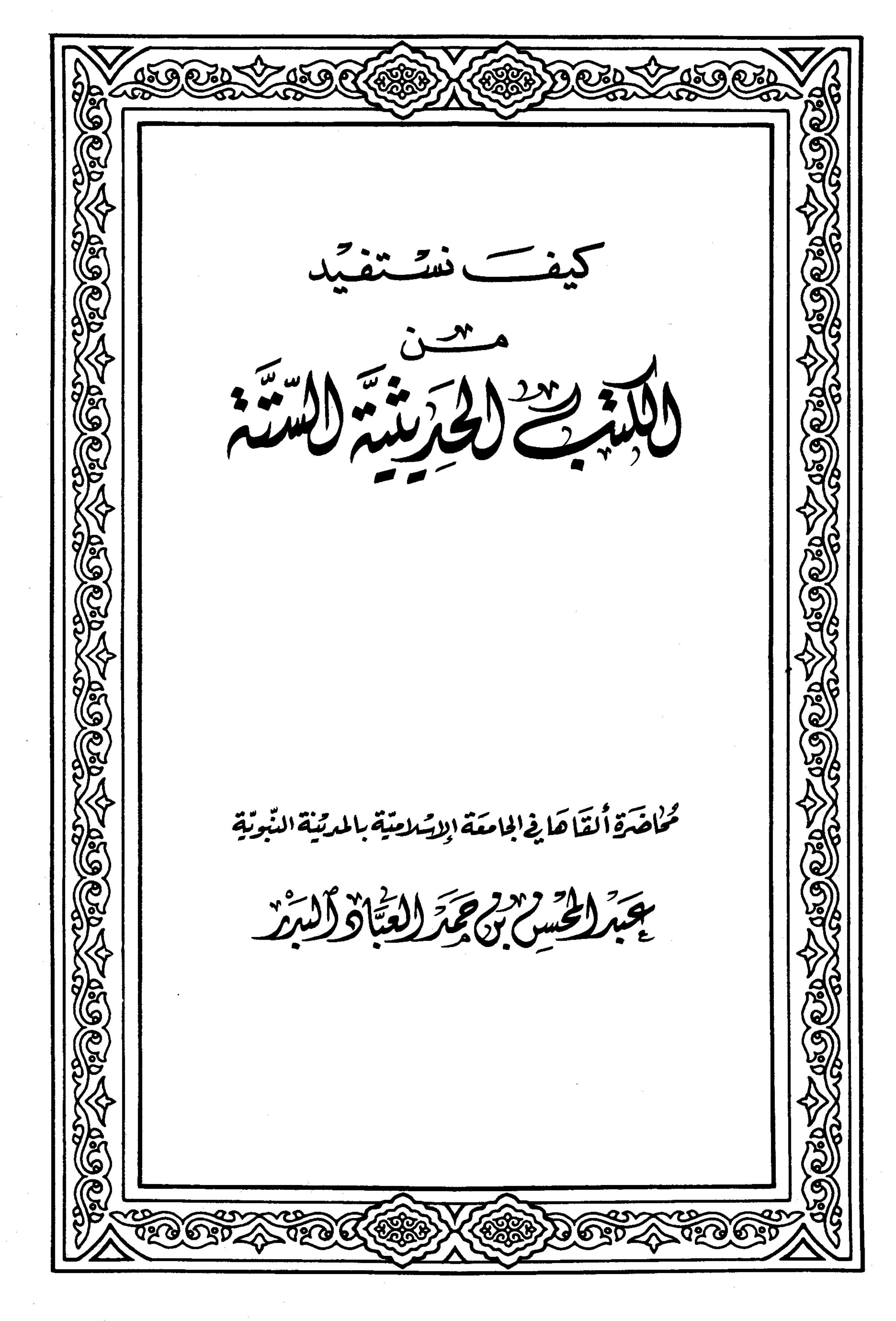
آخر الشرح، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس الأحاديث

الحديث الصفحة

❊ ❊ ❊





كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة

محاضرة ألقاها في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

عبد المحسن بن حمد العباد البدر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، أرسله بالهدى ودينِ الحقِّ ليُظهرَه على الدِّين كلِّه، فبلَّغ الرسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصح الأمَّةَ، اللَّهم صلِّ وسلِّم وبارِك على عبدك ورسولك نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومَن سلَك سبيلَه واهتدى بِهُداه إلى يوم الدِّين.

أما بعد:

فهذه لَمحاتٌ يسيرةٌ في الاستفادة من كتب الحديث الستة وهي؛ صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجة.

فأقول: إنَّ أعظمَ نعمة أنعم اللهُ تعالى بها على أمّة محمد ﷺ أن بَعث فيها رسولَه الكريم محمداً عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، ليُخرجهم به من الظلمات إلى النور، فقام بهذه المهمة خيرَ قيام، وأدَّى ما أرسله الله تعالى به على التمام والكمال، فما ترك خيراً إلَّا دلَّ الأمّة عليه ورغّبها فيه، وما ترك شرّاً إلَّا حذَّرها منه ونَهاها عنه، صلوات الله وسلامه وبركاته عليه.

وكان التوفيقُ حليفَ صحابته الكرام رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم؛ إذ اختارهم الله تعالى لصحبته، وشرَّف أبصارَهم في الحياة الدنيا بالنَّظر إلى طلعته، ومتَّع أسماعَهم بسماع حديثه الشريف مِن فمه الشريف صلوات الله وسلامه عليه، فتَلَقَّوا عنه القرآن، وكلَّ ما صدر عنه ﷺ مِن قول أو فعل أو

تقرير، وأدّوه إلى مَن بعدهم على التمام والكمال، فصاروا بذلك أسبقَ الناس إلى كلِّ خير، وأفضلَ هذه الأمّة التي هي خير الأمم. ثمَّ بعد أن انقرض عصر الصحابة بدأ تدوينُ الحديث وجمعه بأسانيده إلى رسول الله ﷺ، وتتابع التأليفُ في تدوين السنة حتى جاءت المائة الثالثة التي ازدهر فيها التأليف، وكان مِن أهمِّ المؤلفات التي أُلِّفت في السُّنَّة على الإطلاق؛ صحيح الإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري رحمه الله، المولود سنة (١٩٤هـ) والمتوفى سنة (٢٥٦هـ)، وصحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري، المولود سنة (٢٠٤هـ) ـ وهي السنة التي توفي فيها الإمام الشافعي رحمه الله ـ والمتوفى سنة (٢٦١هـ)، ثمَّ سنن الأئمة الأربعة: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة (٢٧٥هـ)، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة (٣٠٣هـ)، وأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ)، وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني المتوفى سنة (٢٧٣هـ).

وهذه الكتبُ هي التي اشتهرت بالكتب الستة، وقد لَقيت عنايةً خاصةً واهتماماً كبيراً من العلماء فيما يتعلق بمتونها ورجالها.

وأوَّلُ هذه الكتب صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري رحمه الله، وهو أصَحُّ الكتب المؤلَّفة في الحديث على الإطلاق، ويليه في الصحة صحيحُ الإمام مسلم رحمه الله، وهذان الكتابان لقيا عنايةً فائقةً، وذلك لعناية مؤلِّفيهما بجمع كثير مِمَّا صَحَّ عن رسول الله ﷺ، ولَم يسْتوعبَا كلَّ صحيح، ولَم يلتزِمَا ذلك، بل يوجدُ خارج الصحيحين أحاديثُ كثيرةٌ صحيحة، ولكن الذي في الصحيحين جملةٌ كبيرة من الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله عليه الصلاة والسلام.

وما اتَّفقَ عليه الشيخان البخاري ومسلم ـ رحمهما الله ـ هو أعلى درجة مِمَّا

انفرد به أحدهما، وعلى ذلك فإنَّ درجات الصحيح بالنسبة لما رواه البخاري ومسلم أو لَمْ يَرْوِيَاه سبعُ درجات:

الأولى: ما اتفق عليه البخاري ومسلم، والثانية: ما انفرد به البخاري، والثالثة: ما انفرد به مسلم، والرابعة: ما كان على شرط البخاري ومسلم ولم يخرِّجاه، والخامسة: ما كان على شـرط البخاري ولم يُخرِّجه، والسادسة: ما كان على شرط مسلم ولم يخرّجه، والسابعة: ما لم يكن في الصحيحين وليس على شرطهما وهو صحيح.

فهذه درجاتٌ سبع للحديث الصحيح، وأعلاها كما تقدم ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وأحسنُ كتاب أُلِّف في ذلك كتاب « اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان » للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي المتوفى سنة (١٣٨٨هـ)، وقد رتَّبه وفقاً لترتيب الإمام مسلم، وأمّا النص الذي يثبته فمن صحيح البخاري، حيث يختار أقربَ لفظ في صحيح البخاري يوافق ما في صحيح مسلم فيثبته، وإنَّما أتى به على ترتيب مسلم؛ لأنَّ الإمام مسلماً رحمه الله يجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد فيسردها، ويذكر حديثاً يعتبره أصلاً ثمَّ يأتي بالطرق الأخرى والأسانيد ويذكر الإضافات والنقصَ والفروقَ التي بينها وبين الحديث الذي اعتبره أصلاً، فيثبت الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي لفظَ الحديث عند البخاري في موضعه من صحيح مسلم ثمَّ يقول: أخرجه البخاري في كتاب كذا، باب كذا، ويذكر رقم الكتاب ورقم الباب، وإنَّما لم يثبته على ترتيب البخاري؛ لأنَّ البخاريَّ يُقطِّع الأحاديث ويفرّقها في أبواب متعددة للاستدلال بها على ما يترجم به من المسائل، لأنَّه أراد أن يكون كتابه كتاب رواية ودراية، وقد بلغ مجموع الأحاديث في كتاب « اللؤلؤ والمرجان » (١٩٠٦) حديث.

ويقول العلماء عند العزو لما كان في الصحيحين: رواه البخاري ومسلم، أو أخرجه الشيخان، أو متفق عليه، وعبارة «متفق عليه» في الاصطلاح المراد بها اتفاق البخاري ومسلم، إلَّا عند المجد ابن تيمية جدّ شيخ الإسلام ابن تيمية صاحب «منتقى الأخبار» الذي شرحه الشوكاني في «نيل الأوطار»، فإنه يريد «بمتفق عليه» بالإضافة إلى البخاري ومسلم، الإمام أحمد في المسند، فإذا قال: متفق عليه، فإنه يعني الثلاثة.

١ ـ صحيح البخاري:

صحيح الإمام البخاري أصحُّ كتب السُّنَّة، وموضوعُه الأحاديث المسندة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وقد أراد البخاري أن يكون كتابُه كتابَ دراية، بالإضافة إلى كونه كتابَ رواية؛ كتاب حديث وفقه، من أجل ذلك اتَّبع طريقةً تَمَيَّز بها عن الإمام مسلم في صحيحه، وذلك بتقطيع الأحاديث وتفريقها وإيرادها تحت أبواب، من أجل الاستدلال بها على ما يترجم به، ومع تكرار الأحاديث في مواضع متعددة لا يخلي المقامَ من فائدة إسنادية أو متنية. وذلك أنَّه إذا أورد الحديث مكرراً يورده عن شيخ آخر، فيُستفاد من ذلك تعدُّدُ طرق الحديث، والأحاديث التي كررها إسناداً ومتناً قليلةٌ جداً تزيد على العشرين قليلاً، كما أشار إلى ذلك الحافظ في الفتح (١١/ ٣٤٠) وكما في كتاب كشف الظنون (١/ ٣٦٣).

وقد ذكرت مواضع تلك الأحاديث في الفائدة (٢٥٤) من كتابي «الفوائد المنتقاة من فتح الباري وكتب أخرى».

وهذه الطريقة التي اتَّبعها البخاري في تفريقه الأحاديث على الأبواب ترتَّب عليها وجودُ بعض الأحاديث في غير مَظنَّتها، فظنَّ بعضُ العلماء خلوَّ

الكتاب منها كما حصل للحاكم رحمه الله في المستدرك حيث استدرك على البخاري أحاديث، وقال إنَّه لم يخرجها مع وجودها في صحيح البخاري، ومن أمثلة ذلك الحديث الذي رواه البخاري (٢٢٨٤) في كتاب الإجارة في النهي عن عَسْب الفَحْل، فقد استدركه الحاكم على البخاري فوهم، قال الحافظ في شرح الحديث: «وقد وهم في استدراكه، وهو في البخاري كما ترى، وكأنّه لمّا لَم يره في كتاب البيوع توهم أنَّ البخاري لم يخرجه».

وأمَّا فقهُ البخاري فهو واضح من تراجمه التي وصفها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بكونها حيَّرت الأفكارَ وأدهشت العقولَ والأبصارَ، وبكونها بعيدةَ المنال منيعةَ المثال، انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه.

ومن أمثلة دقَّته في تراجمه قوله في كتاب الإجارة: «باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهرٍ أو بعد سنة جاز وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل» والمقصودُ من هذه الترجمة أنَّ مدة الإجارة لا يشترط فيها أن تكون تالية لوقت إبرام العقد، وأورد تحت هذه الترجمة حديث عائشة رضي الله عنها (٢٢٦٤) في استئجار النَّبِيِّ ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه رجلاً من بنِي الدِّيل هادياً خرِّيتاً ودفعَا إليه راحلتيهما، ووعداه غار ثور بعد ثلاث ليال.

ومن منهج البخاري في صحيحه أنه قد يروي الحديث في موضع واحد بإسنادين عن شيخين فيجعل المتن للشيخ الثاني منهما، أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٤٣٦) وقال: «وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنَّه إذا أورد الحديثَ عن غير واحد فإنَّ اللَّفظَ يكون للأخير، والله أعلم».

ومن منهج البخاري أيضاً في صحيحه أنَّه إذا مرَّت به لفظةٌ غريبةٌ توافق

كلمةً في القرآن أتى بتفسير تلك الكلمة التي من القرآن، فيكون بذلك جمع بين تفسير غريب القرآن والحديث، أشار إلى ذلك الحافظ في الفتح في مواضع متعددة انظر على سبيل المثال (٣/ ١٩٦، ٣٢٤، ٣٤٣).

والحافظ ابن حجر ـ عليه رحمة الله ـ تَمَكَّن من معرفة اصطلاحات البخاري ومنهجه في صحيحه، وقد ذكرتُ في كتاب «الفوائد المنتقاة من فتح الباري وكتب أخرى» جملةً كبيرةً من الفوائد المتعلقة بذلك من الفائدة (٢٢٦) إلى (٢٨٤).

ولأهميَّة صحيح البخاري لقي عنايةً من العلماء في مختلف العصور، وكان على رأس الذين وفِّقُوا للعناية بهذا الكتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، فقد شرحه شرحاً نفيساً واسعاً جمع فيه ما اقتبسه من غيره مِمَّن تقدَّمَه، وما وفَّقَه الله لفهمه واستنباطه من ذلك الكتاب العظيم، وذلك في كتابه «فتح الباري» الذي يُعتبر حداً فاصلاً بين مَن سبقه ومَن لحقه، فالذين تقدَّموه جَمع ما عندهم، والذين تأخروا عنه صار كتابُه مرجعاً لهم، وقد طُبع كتاب «فتح الباري» في المطبعة السلفية في مصر، واشتملت الأجزاء الثلاثة الأولى منه على تعليقات نفيسة لشيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله[1]، وقد أُثبت في هذه الطبعة ترقيم أحاديث الكتاب التي وضعها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. وطريقته في الترقيم أَنَّه يُثبت في أوَّل موضع يَرِدُ فيه ذكرُ الحديث أرقامَه في المواضع الأخرى التي تأتي بعد ذلك، وعند ورود الحديث في تلك المواضع لا يشير إلى الموضع الأول الذي ذُكرت فيه الأرقام، ويمكن الاهتداء إلى

(١) ألقيت هذه المحاضرة قبل عشرين سنة، وجرى تحريرها لطباعتها هذا العام (١٤٢٣هـ)، وكانت وفاة شيخنا رحمه الله في السابع والعشرين من شهر المحرم عام (١٤٢٠هـ).

الموضع الأول بالنظر في شرح الحافظ ابن حجر للحديث، فقد يشير فيه إلى المواضع المتقدمة، ويمكن ذلك أيضاً بالرجوع إلى « فهارس البخاري » لرضوان محمد رضوان، فإنَّه عندما يأتي للمواضع التي تكرر فيها ذكر الحديث يقول: انظر كذا رقم كذا، مشيراً إلى الكتاب الذي ورد فيه ذكر الحديث أول مرة ورقمه.

وعددُ كتب صحيح البخاري سبعةٌ وتسعون كتاباً، وعددُ أحاديثه بالتكرار كما في ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٧٥٦٣) حديثٍ، وفي صحيح البخاري اثنان وعشرون حديثاً ثلاثياً.

٢ ـ صحيح مسلم:

وصحيحُ الإمام مسلم يلي صحيحَ البخاري في الصحة، وقد اعتنى مسلمٌ رحمه الله بترتيبه، فقام بجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فأثبتها في موضع واحد، ولَم يُكرِّر شيئاً منها في مواضع أخرى، إلَّا في أحاديث قليلة بالنسبة لحجم الكتاب، ولَم يضع لكتابه أبواباً، وهو في حكم المُبوَّب؛ لجمعه الأحاديث في الموضوع الواحد في موضع واحد.

ومِمَّا تَميَّز به صحيح الإمام مسلم إثبات الأحاديث بأسانيدها ومتونها كما هي من غير تقطيع أو رواية بمعنى، مع المحافظة على ألفاظ الرواة، وبيان مَن يكون له اللفظ منهم، ومن عبَّر منهم بلفظ حدثنا، وبلفظ أخبرنا، وقد أثنى الحافظُ ابن حجر في ترجمة الإمام مسلم في كتابه « تهذيب التهذيب » على حُسن عنايته في وضع صحيحه، فقال: « قلت: حصل لمسلم في كتابه حظٌّ عظيم مفرط لَم يحصل لأحد مثله، بحيث إنَّ بعضَ الناس كان يُفضِّله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لِمَا اختَصَّ به من جَمع الطرق وجَودة السياق

والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نهج على منواله خَلقٌ من النيسابوريين فلم يبلغوا شَأْوَه، وحفظت منهم أكثرَ مِن عشرين إماماً مِمَّن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب)).

وقد قام الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله بالعناية بإخراج صحيح مسلم ووضع فهارس له متعددة مفصلة، وطُبع الكتاب بعمله هذا في أربعة مجلدات أَثبت فيها تراجم الأبواب التي وضعها الإمام النووي رحمه الله وهي ليست من عمل مسلم، كما قام بترقيم الأحاديث الأصلية فيه فبلغت (٣٠٣٣) حديثٍ، وبلغ مجموع كتب صحيح مسلم أربعة وخمسين كتاباً، ووضع الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي مجلداً خامساً مشتملاً على الفهارس المتنوعة المفصلة لصحيح مسلم رحمه الله، وأعلى الأسانيد في صحيح مسلم الرباعيات.

٣ ـ سنن أبي داود:

كتاب السنن لأبي داود كتابٌ ذو شأن عظيم، عُنِيَ فيه مؤلِّفه بجمع أحاديث الأحكام وترتيبها وإيرادها تحت تراجم أبواب تَدلُّ على فقهه وتَمَكُّنه في الرواية والدراية، قال فيه أبو سليمان الخطابي في أول كتاب ((معالم السنن)): ((وقد جَمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدِّماً سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه)).

وللحافظ المنذري تهذيب لسنن أبي داود وللإمام ابن القيم تعليقات على هذا التهذيب، وقد وصف ابن القيم رحمه الله ((سنن أبي داود)) و((تهذيب)) المنذري وما علقه عليه فقال: ((ولَمَّا كان كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله من الإسلام بالموضع الذي خصَّه الله به، بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم

المنصفون، وبِحُكمه يرضى المحققون، فإنَّه جمع شَملَ أحاديث الأحكام، ورتَّبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطّراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء، وكان الإمام العلامة الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري ـ رحمه الله تعالى ـ قد أحسن في اختصاره وتهذيبه، وعزوِ أحاديثه وإيضاح علَله وتقريبه، فأحسن حتَّى لَم يكد يدع للإحسان موضعاً، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً: جعلت كتابه من أفضل الزاد، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد. فهذَّبتُه نحو ما هذَّب هو به الأصل، وزِدتُّ عليه من الكلام على عِلَل سكت عنها أو لَم يُكملها، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها، والكلام على متون مشكلة لم يفتح مُقفلَها، وزيادة أحاديث صالحة في الباب لَم يشر إليها، وبسطت الكلام على مواضع جليلة، لعلَّ الناظرَ المجتهد لا يجدها في كتاب سواه».

وكتاب سنن أبي داود مقدَّمٌ على غيره من كتب السنن الأخرى، وقد بلغ مجموع كتبه خمسة وثلاثين كتاباً، وبلغ مجموع أحاديثه (٥٢٧٤) حديث.

وأعلى الأسانيد في سنن أبي داود الرباعيات وهي التي يكون بينه وبين رسول الله ﷺ فيها أربعة أشخاص. ولسنن أبي داود عدة شروح من أشهرها عون المعبود لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي.

٤ ـ سنن النسائي:

صنَّف الإمامُ النسائي ـ عليه رحمة الله ـ في السنن كتابين هما: السنن الكبرى، والصغرى التي اختصرها منها، ويُقال لها المجتبى أي: المختارة من الكبرى، والسنن الصغرى هي التي لقيت عنايةً خاصة من العلماء، وهي التي اعتُبِرَت أحد الكتب الحديثية الستة، وهو كتاب عظيم القدر، كثير الأبواب،

وتراجم أبوابه تدل على فقه مؤلفه، بل إنَّ منها ما تظهر فيه دقَّةُ الإمام النسائي في الاستنباط، ومن أمثلة ذلك: قوله في أوائل كتاب الطهارة: « الرخصة في السِّواك بالعشي للصائم »، وهي مسألة للعلماء فيها قولان: أحدهما: منع الاستياك بعد الزوال، قالوا: لأنَّه يُذهب الخُلُوف الوارد في قوله ﷺ: « لَخُلُوف فمِ الصائم أَطيَبُ عند الله مِن ريح المسك »، والقول الثاني: الجواز لدخوله تحت عموم قوله ﷺ: « لولا أن أَشُقَّ على أُمَّتي لأمرتُهم بالسِّواك عند كل صلاة »، وقد أورد النسائي هذا الحديث تحت هذه الترجمة، وهو أرجح القولين في المسألة لدلالة الحديث على ذلك، قال السِّندي في حاشيته على السنن مُنَوِّهاً بدقة الإمام النسائي قال: « ومنه يؤخذ ما ذكره المصنف من الترجمة، ولا يخفى أنَّ هذا من المصنف استنباط دقيق وتيقظ عجيب، فللَّه درُّه ما أدقَّ وأحدَّ فهمه ».

وأعلى الأسانيد في سنن النسائي الرباعيات، وقد بلغ مجموع كتبه واحداً وخمسين كتاباً وبلغت أحاديثه « ٥٧٧٤ » حديثٍ، وأحسن طبعات هذا الكتاب الطبعة التي حققها ورقمها ووضع فهارسها مكتب تحقيق التراث الإسلامي ـ دار المعرفة بيروت، فإنَّه عند كل حديث يذكر رقمه، وأرقام مواضعه الأخرى عند النسائي، ويذكر تخريج بقية أصحاب الكتب الستة، وأرقام الحديث عندهم، ورقمه في تحفة الأشراف.

٥ ـ سنن الترمذي:

سنن الترمذي ويقال له الجامع، مِن أهم كتب الحديث وأكثرها فوائد، اعتنى فيه مؤلِّفُه بجمع الأحاديث وترتيبها، وبيان فقهها، وذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في المسائل الفقهية، ومن لم يذكر أحاديثهم من

الصحابة أشار إليها بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان، واعتنى ببيان درجة الأحاديث من الصحة والحسن والضعف، وفيه أحاديث رباعية كثيرة، وفيه حديث ثلاثي واحد أخرجه الترمذي في كتاب الفتن (٢٢٦٠) فقال: «حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري بن ابنة السدي الكوفي، حدثنا عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر). وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه» انتهى.

وفي إسناده عمر بن شاكر وهو ضعيف، لكن الحديث صحيح بالشواهد، انظر «السلسلة الصحيحة» للألباني رقم (٩٥٧).

وعددُ كتب جامع الترمذي خمسون كتاباً، وعدد أحاديثه (٣٩٥٦) حديثٍ، وأحسن شروح جامع الترمذي كتاب «تحفة الأحوذي» للشيخ عبد الرحمن المباركفوري المتوفى سنة (١٣٥٣هـ).

٦ ـ سنن ابن ماجه:

سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة على القول المشهور وهو أقلُّها درجة، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن ماجه في تهذيب التهذيب: «كتابه في السنن جامعٌ جيِّدٌ كثيرُ الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا، حتى بلغني أنَّ السريَّ كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيفٌ غالباً، وليس الأمرُ في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديثُ كثيرةٌ منكرةٌ، والله المستعان».

وإنَّما اعتُبِر سادسُ الكتب الستة لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، وقيل سادسها الموطأ لعُلُوِّ إسناده، وقيل السادس سنن الدارمي.

وأحسن طبعاته الطبعة التي أخرجت بعناية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي

التي رقم فيها الأحاديث فبلغت (٤٣٤١) حديثٍ، وبلغت كتبه سبعة وثلاثين كتاباً، وذكر الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في كلام له في آخر السنن أنَّ أحاديثه الزائدة على الكتب الخمسة بلغت (١٣٣٩) حديثٍ.

وفي سنن ابن ماجة خمسة أحاديث ثلاثيات الإسناد، كلُّها من طريق جُبارة بن المغلِّس، عن كثير ابن سُليم، عن أنس ﷺ، ثلاثةٌ منها في كتاب الأطعمة (٣٣٥٦) (٣٣٥٧)، (٣٣١٠)، وفي كتاب الزهد واحد (٤٢٩٢)، وواحد في كتاب الطب (٣٤٧٩)، وجُبارة وكَثير انفرد ابن ماجة عن بقية أصحاب الكتب الستة بإخراج حديثهما، وقال عنهما الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب إنَّهما ضعيفان، وهذه الأحاديث الخمسة من زوائد سنن ابن ماجة على الكتب الخمسة.

وقد ألَّف الشيخ أحمد بن أبي بكر البوصيري المتوفى سنة (٨٤٠هـ) كتاب «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة»، وبلغت أحاديثه في بعض طبعاته (١٥٥٢) حديثٍ.

وهذه الكتب الستة لَقيت من العلماء عنايةً في أطرافها ورجالها، وأحسن ما ألِّف في أطرافها كتاب أبي الحجاج المزي «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» وقد رتَّبه على أسماء الصحابة ﷺ، وعند كلِّ صحابي يَذكر أسماء التابعين الذين رووا عنه على الترتيب، ثمَّ يذكر الأسانيد من الأئمة أصحاب الكتب الستة إلى التابعين، وهذا الكتاب العظيم يُعتبر بالنسبة للأسانيد بمثابة نُسَخ أخرى لتلك الكتب الستة.

وأحسنُ ما أُلِّف في رجالها بل في رجال مؤلفات أصحابها كتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجاج المزي، فإنَّه مشتملٌ على أسماء رجال

الكتب الستة ورجال مؤلفات أخرى لأصحاب الكتب الستة مثل رجال الأدب المفرد، وجزء القراءة خلف الإمام، وخلق أفعال العباد للبخاري وغيرها.

وأمّا الكتاب المقتصر على رجال الكتب الستة فهو كتاب الكاشف للذهبي.

وقد اعتنى الحافظ أبو الحجاج المزي عند ترجمة كلِّ راوٍ بذكر شيوخه وتلاميذه مرتَّبين على ترتيب حروف الهجاء، ثمَّ يذكر ما قيل في صاحب الترجمة من جرح وتعديل، ويختم الترجمةَ بذكر أسماء الذين خرَّجوا أحاديثَه من الأئمة الستة في كتبهم وفي أوَّل الترجمة يُثبتُ الرموز لهم.

وقد هذَّب كتابه هذا الحافظ ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب، فيذكر عند كلِّ ترجمة بعضَ شيوخ الراوي وتلاميذه وما ذكره المزي مِمَّا قيل فيه، ثمَّ يَختم الترجمةَ بذكر إضافات أخرى مبدوءة بقوله: (قلت)، وعندما ينظر طالبُ العلم في ترجمة الراوي في تهذيب التهذيب وما اشتملت عليه من جرح وتعديل يتساءل! ما هي النتيجة التي انتهى إليها الحافظ ابن حجر في الحكم على الراوي؟ والجواب على هذا التساؤل موجود عند الحافظ ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب، فيقول عنه ثقة أو صدوق أو ضعيف أو غير ذلك. وكتاب المزي تهذيب الكمال هذّبه أيضاً الذهبي في كتابه تذهيب تهذيب الكمال، ولخَّصه الخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال.

والفرقُ بين ما في التقريب والخلاصة أنَّ الحافظ ابن حجر في التقريب يثبت رأيَه في الراوي ويذكر طبقته، وأما الخزرجي في الخلاصة فإنَّه يذكر بعض شيوخ الراوي وبعض تلاميذه ويذكر بعض ما قيل في الحكم عليه جرحاً أو تعديلاً، وعند ذكر الصحابي يذكر عددَ الأحاديث التي له في الكتب الستة، وعددَ ما اتفق عليه البخاري ومسلم منها، وعددَ ما انفرد به كلُّ واحد منهما عن الآخر.

وفي كتاب تهذيب الكمال للمزي وما تفرع عنه من الكتب ذكرُ رواة ليس لهم رواية عند أصحاب الكتب الستة، ذُكروا لتمييزهم عن رواة مذكورين قبلهم لهم رواية عند أصحاب الكتب الستة، والرمز لهم في هذه الكتب بكلمة (تمييز) عند الترجمة.

فمثلاً: كثير بن أبي كثير جاء في هذه الترجمة خمسة رواة؛ الأول روى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة في التفسير، والثاني روى له البخاري في الأدب المفرد، والثلاثة الباقون ليس لهم رواية وإنَّما ذُكروا لتمييزهم عن الاثنين قبلهم.

وقد جمع أبو نصر الكلاباذي رجالَ صحيح البخاري في مؤلَّف خاص، وجمع أبو بكر بن منجويه الأصبهاني رجال صحيح مسلم في مؤلَّف خاص، وجمع بين الكتابين الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، واسم كتابه « الجمع بين رجال الصحيحين » وكلُّها مطبوعة، وكتاب ابن القيسراني مختصر، وطريقته فيه أنَّه عندما يذكر التراجم التي تحت اسم واحد كأحمد مثلاً: يذكر من اسمه أحمد عند البخاري ومسلم، ثمَّ من اسمه أحمد عند البخاري ثمَّ من اسمه أحمد عند مسلم، ومِن أجلِّ فوائده أنَّ الراويَّ إذا كان قليلَ الرواية، فإنَّه يذكر مواضعَ أحاديثه في الصحيحين أو أحدهما، وذلك بذكر الكتاب الذي ورد فيه الحديث.

وقد أَلَّف الشيخ يحي بن أبي بكر العامري اليمني في الصحابة الذين لهم رواية في الصحيحين أو أحدهما كتاباً سماه « الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة »، وهو كتاب عظيم الفائدة.

ومن المناسب ذكرُه هنا أنَّ للحافظ الذهبي كتاباً اسمه « ميزان الاعتدال

في نقد الرجال » اشتمل على تراجم لرجال ورد ذكرهم في تهذيب الكمال وما تفرع عنه، وعلى تراجم لرجال غيرهم، وفيه ثقات ذَكَرَهم لا لِنقْدِهم وإنَّما للدفاع عنهم؛ مثل علي بن المديني، وعبد الرحمن بن أبي حاتم.

وللحافظ ابن حجر كتاب كبير سَمّاه « لسان الميزان » بناه على كتاب الميزان للذهبي مع زيادات كثيرة عليه، وقد قصره على تراجم رجال لا ذكر لهم في كتاب تهذيب الكمال وما تفرع عنه، وهو يُعتبر إضافة رجال آخرين إلى رجال أصحاب الكتب الستة.

وقد جمع متون الكتب الستة وسادسها الموطأ أبو السعادات ابن الأثير في كتابه « جامع الأصول »، وهو مطبوعٌ متداولٌ، وقد هذّب به كتاب رَزين العبْدَري « التجريد للصحاح والسنن »، ويرمز عند كلِّ حديث للَّذين خرَّجوه من الأئمة الستة، وفيه أحاديث زائدة على ما في الكتب الستة وهذه الزيادات لرَزين، وعلامتها في جامع الأصول خلوها من الرموز أمامها.

وابن الأثير رَتَّب كتابه « جامع الأصول » على كتب مرتبة على حروف الهجاء، فيذكر في كلِّ كتاب ما يتعلق بموضوعه.

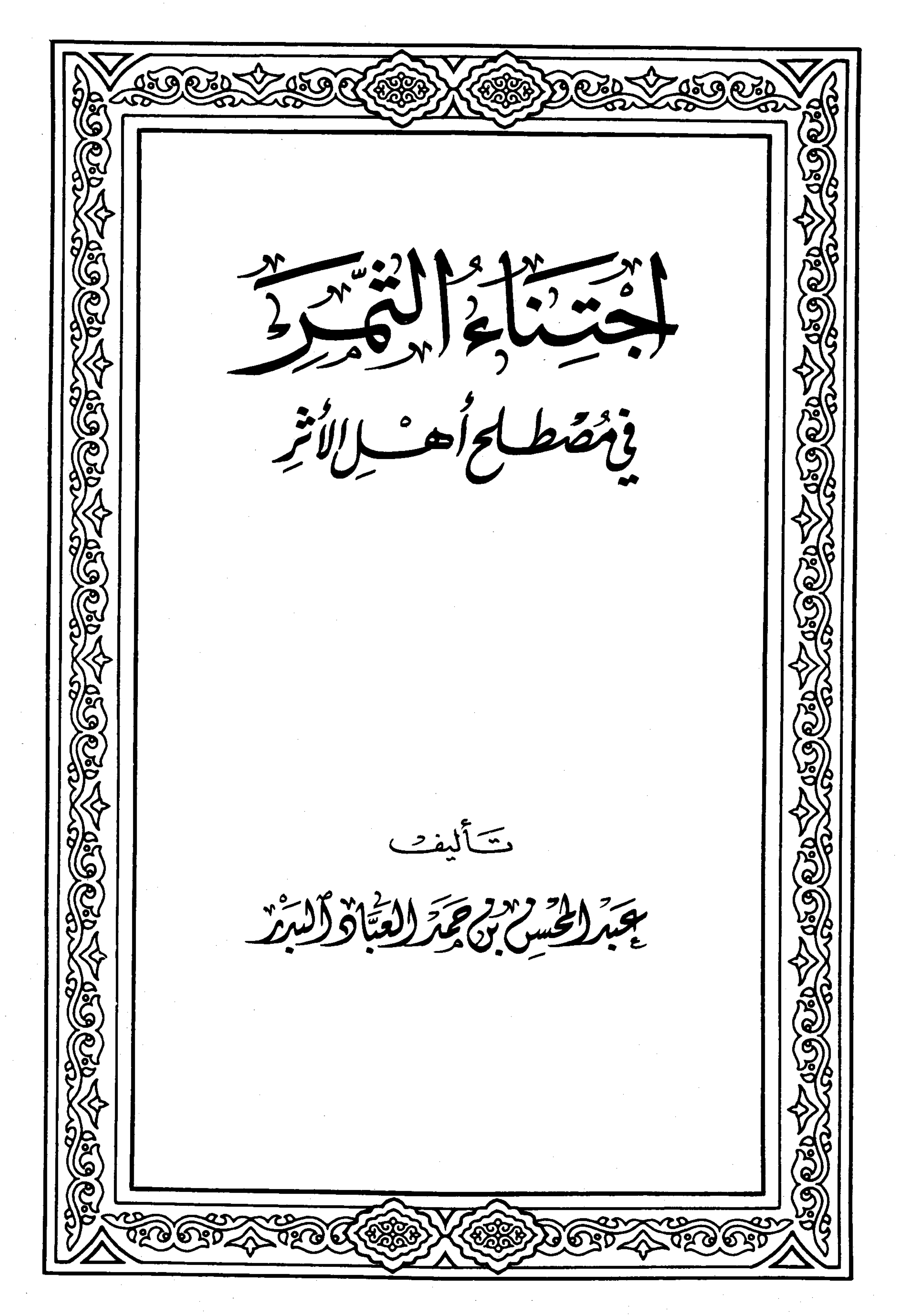
وإذا أراد طالبُ العلم الوقوف على حديث في الكتب الستة وهو يعرف متنه فيمكنه ذلك بالبحث عنه في مَظنته من الكتب التي اشتملت عليها الكتب الستة؛ فإذا كان الحديثُ يتعلق بالإيمان مثلاً بحث عنه في كتاب الإيمان من الصحيحين والسنن، وإذا كان يعرف اسم الصحابي راوي الحديث رجع إلى « تحفة الأشراف » للحافظ المزي، فإنه يذكر أماكن وجود الحديث في الكتب الستة، أو رجع إلى كتاب « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث » للشيخ عبد الغني النابلسي فإنَّه يذكر طرف الحديث، ويذكر من خرَّجه من

أصحاب الكتب الستة بالإضافة إلى الإمام مالك في الموطأ، مع ذكر شيخ المؤلف فيه.

ويُمكن الاهتداءُ إلى موضع الحديث في الكتب الستة بمعرفة بعض الكلمات في الحديث المعين فيرجع إلى كتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » الذي بني على الكتب الستة والموطأ وسنن الدارمي ومسند الإمام أحمد، فيبحث عن الكلمة، فإذا كان الحديثُ في هذه الكتب وجد الدلالة على موضعه منها، وذلك بذكر اسم الكتاب ورقم الباب، إلَّا في صحيح مسلم وموطأ الإمام مالك فإنَّه يكون بذكر اسم الكتاب ورقم الحديث فيه، وإلاَّ في مسند الإمام أحمد فإنَّ الإشارة فيه إلى الجزء والصفحة من الطبعة ذات الستة أجزاء.

في الختام: أسأل الله عز وجل أن يوفِّقَنا جميعاً لما فيه رضاه، وأن يوفِّقَنا لتحصيل العلم النافع والعمل به، إنَّه سبحانه وتعالى جواد كريم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.




اجتناء الثمر
في مصطلح أهل الأثر
تأليف
عبد المحسن بن حمد العباد البدر



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله وحده، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على مَن لا نبيَّ بعده وعلى آله وصحبه.

أمَّا بعد، فهذه مذكِّرة في علم مصطلح الحديث، كتبتها على طريقة السؤال والجواب لطلاَّب السنة الثالثة الثانوية في معهد بريدة العلمي عام (١٣٧٩هـ)، وهي مبنية بترتيبها ومعانيها على كتاب « نخبة الفكر » وشرحه « نزهة النظر » للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، ومادتها مستقاة منه إلاَّ في النادر اليسير، وقد طُبعت في عام (١٣٨١هـ) نشر دار الثقافة الإسلامية بالرياض، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه.

المقدمة

علم مصطلح الحديث

تعريفه: هو علم يبحث عن أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو ونزول وغير ذلك.

موضوعه: الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

فائدته: معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك.

اسمه: علم مصطلح الحديث ويسمى أيضاً: علوم الحديث وأصول الحديث، وعلم دراية الحديث أو علم الحديث دراية.

حكمه: الوجوب العيني عند الانفراد والكفائي عند التعدد.

الخبر

س١ ـ عرف الخبر لغة واصطلاحاً وما الفرق بينه وبين الحديث؟

ج ـ الخبر لغة يطلق على ما هو أعم من النبأ فيشمل الأخبار الجليلة والأخبار التافهة بخلاف النبأ فإنه خاص بما له خطب وشأن من الأخبار، والخبر مأخوذ من الخَبَار ـ بفتح الخاء المعجمة ـ وهي الأرض الرخوة، لأن الخبر يثير الفائدة كما أن الأرض الخبار تثير الغبار إذا قرعها الحافر ونحوه.

وفي الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلقي أو خُلقي.

والفرق بينه وبين الحديث: قيل إنهما مترادفان وأن كلاً منهما يطلق على ما يطلق عليه الآخر، وقيل بتغايرهما وأن الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما

جاء عن غيره، وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فالخبر ما جاء عن النبي ﷺ وعن غيره، والحديث ما جاء عن النبي ﷺ فقط.

وعلى هذا فكل حديث خبر وليس كل خبر حديثاً.

أقسام الخبر وطرق وصوله

س٢ ـ كم أقسام الخبر باعتبار طرق وصوله؟ وما هي؟ وما وجه الحصر فيها؟

ج ـ أقسام الخبر بهذا الاعتبار أربعة وهي: المتواتر والمشهور والعزيز والغريب، ووجه الحصر في هذه الأربعة هو أن الخبر إما أن يكون له طرق كثيرة بلا حصر أو مع حصرها بما فوق الاثنين أو بهما أو بواحد، فالأول المتواتر والثاني المشهور والثالث العزيز والرابع الغريب.

المتواتر

س٣ ـ عرف المتواتر واذكر شروطه وما نوع العلم الذي يفيده؟ ومثل له.

ج ـ المتواترْ اصطلاحا هو: ما رواه جماعة كثيرون تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب عن جماعة كذلك إلى أن ينتهي إلى محسوس.

وشروطه أربعة:

الأول: أن يرويه جمع كثير بلا حصر.

الثاني: أن تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

الثالث: أن يكونوا رووا ذلك عن مثلهم، من الابتداء إلى الانتهاء.

الرابع: أن يكون انتهاؤه مستنداً إلى الحس من مشاهدة أو سماع، والمتواتر يفيد العلم اليقيني.

ومثال المتواتر حديث: « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »، وحديث: « المرء مع من أحب ».

الآحاد

س٤ ـ علام يطلق المحدثون أخبار الآحاد؟ وما المراد بخبر الواحد لغة واصطلاحاً؟

ج ـ يطلق المحدثون أخبار الآحاد على ما عدا المتواتر، فالمشهور والعزيز والغريب يقال لها أخبار الآحاد.

والآحاد جمع أحد بمعنى واحد، وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد، وفي الاصطلاح: ما لم يصل حد التواتر.

المشهور

س٥ ـ ما هو المشهور؟ وما الفرق بينه وبين المستفيض؟ ومثل للحديث المشهور في اصطلاح المحدثين وللحديث الذي اشتهر بالمعنى اللغوي وهو موضوع؟

ج ـ المشهور: هو ما حصرت طرقه بعدد معين فوق الاثنين.

والفرق بينه وبين المستفيض، قيل هما مترادفان، وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فالمستفيض ما كان العدد في ابتداء السند وانتهائه سواء، والمشهور يشمل ما كان كذلك وما كان العدد فيه مختلفاً.

ومثال الحديث المشهور في اصطلاح المحدثين حديث: « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » الحديث.

ومثال المشهور على الألسنة: «حب الوطن من الإيمان» فإنه حديث موضوع.

العزيز

س٦ ـ ما هو العزيز لغة واصطلاحاً؟ ولماذا سمي عزيزاً؟ وهل هو شرط للصحيح أو ليس بشرط؟ وما ثمرة الخلاف؟ وبم يُرد على من زعم أنَّه شرط البخاري؟ ومثل له.

ج ـ العزيز في اللغة: النادر والقوي والشاق، وفي الاصطلاح: هو ما كان له طريقان.

وسمي عزيزاً: إما لقلة وجوده، أو لكونه عزّ أي قوي بمجيئه من طريق آخر أو لمشقة الحصول عليه عند البحث عنه.

فتسميته بذلك إما لقوته أو ندرته أو لمشقة الحصول عليه، وليس العزيز شرطاً للصحيح خلافاً لأبي علي الجبائي المعتزلي فقد زعم أنَّه لا يكون الحديث صحيحاً إلَّا إذا كان عزيزاً جاء من طريقين على الأقل.

وثمرة الخلاف: أن الغريب لا يكون صحيحاً عند أبي علي لكونه قد جاء من طريق واحد، ومن شرط الصحيح عنده أن يأتي من طريقين على الأقل، أمَّا عند غيره فيكون صحيحاً لعدم اشتراط ذلك الشرط.

ويرد على من زعم أنَّ العزيز شرط في الصحيح عند البخاري بالأحاديث الكثيرة التي أوردها البخاري في صحيحه وهي غريبة لم تأت إلَّا من طريق واحد ومن أبرزها الحديث الذي صدَّر به صحيحه وهو حديث: «إنَّما الأعمال بالنيات ...»، ومثله الحديث الذي ختم به صحيحه، وهو حديث أبي هريرة: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ...».

ومثال العزيز حديث: « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين ».

الغريب

س٧ ـ ما هو الغريب لغة واصطلاحاً؟ ومثل له.

ج ـ الغريب لغة فعيل من الغربة وهي النزوح عن الوطن.

وفي الاصطلاح هو: ما كان له طريق واحد.

ومثاله حديث عمر بن الخطاب ﷺ الذي جعله بعضُ المصنفين في الحديث فاتحة كتبهم وهو قوله ﷺ: « إنَّما الأعمال بالنيات » الحديث.

تقسيم الخبر إلى مقبول ومردود

س٨ ـ اذكر أقسام الخبر من حيث القبول والرد، ولم انقسمت أخبار الآحاد إلى القسمين في ذلك؟

ج ـ الخبر المتواتر مقبول قطعاً.

وأما الآحاد فمنها المقبول، وهو حُجَّة في العقائد والأحكام.

ومنها المردود الذي لا يُحتجُّ به.

وقد قسم المحدثون الآحاد إلى هذين القسمين لتوقف الاستدلال بها أو عدمه على البحث عن أحوال رواتها.

إفادة الآحاد العلم النظري

س٩ ـ اذكر شيئاً من القرائن التي إذا احتفت بأخبار الآحاد أفادت العلم النظري على المختار عند المحدثين؟ وما الذي تفيده أخبار الآحاد؟ وما الفرق

بين العلم اليقيني والعلم النظري؟

ج ـ خبر الواحد يفيد الظن الغالب، ويفيد العلم النظري إذا احتفت به قرائن، ومن تلك القرائن ما يلي:

١ ـ أن يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما حديثاً مما لم يبلغ حد المتواتر، فإن ذلك قرينة قوية كافية لحصول العلم النظري، وهذه القرينة هي: جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول.

٢ ـ أن يكون الخبر مشهوراً له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل.

٣ ـ أن يكون الخبر مسلسلاً بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحمد وشريك له عن الشافعي ثم يكون الشافعي رواه هو وشريك له عن مالك.

فهذه القرائن الثلاث تختص الأولى بما في الصحيحين، والثانية بما له طرق متعددة، والثالثة بما رواه الأئمة المتقنون.

والعلم اليقيني هو الضروري الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه، والفرق بينه وبين العلم النظري:

أ ـ أن اليقيني يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة.

ب ـ واليقيني يحصل لكل سامع، والنظري لا يحصل إلَّا لمن فيه أهلية النظر.

الفرد المطلق والفرد النسبي

س١٠ ـ عيّن مكان الغرابة، وبم يسمى كل من أمكنتها؟ ولماذا سمي الثاني منها فرداً نسبياً؟ ومثل للفرد المطلق والفرد النسبي، وما الفرق بين

الغريب والفرد في اصطلاح المحدثين؟

ج ـ الغرابة إما أن تكون في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي كأن ينفرد به التابعي عن الصحابي.

وإما أن تكون في أثنائه كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد.

فالأول يسمى الفرد المطلق مثل حديث شعب الإيمان، تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح.

والثاني يسمى الفرد النسبي كأن يروي مثلاً مالك عن نافع عن ابن عمر حديثاً ويرويه عن نافع خلق كثير وينفرد بروايته فرد واحد عن مالك، فهو من هذه الطريق يسمى فرداً نسبياً « أي بالنسبة إلى ذلك الشخص الذي تفرد به عن مالك ». وسمي الثاني فرداً نسبياً: لكون التفرد به حصل بالنسبة إلى شخص معين وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً.

والمحدثون قد غايروا بين الغريب والفرد من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي.

وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان أو أغرب به فلان.

تقسيم الآحاد المقبولة إلى صحيح وحسن لذاته ولغيره

س١١ ـ اذكر أقسام أخبار الآحاد المقبولة، وما وجه الحصر في هذه الأقسام؟

ج ـ تنقسم أخبار الآحاد المقبولة إلى أربعة أقسام:

١ ـ الصحيح لذاته

٢ ـ الصحيح لغيره

٣ ـ الحسن لذاته

٤ ـ الحسن لغيره

ووجه الحصر في هذه الأربعة هو:

أنَّ الخبر إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا يشتمل، فالأول الصحيح لذاته، والثاني إن وجد ما يجبر به ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح لغيره وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن لغيره.

الصحيح لذاته

س١٢ ـ عرف الصحيح لذاته واشرح التعريف.

ج ـ الصحيح لذاته هو: ما روي بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ.

شرح التعريف: العدل: هو المتصف بالعدالة وهي التمسك بأحكام الشرع وآدابه فعلاً وتركاً.

والمراد بالضبط شيئان: ضبط صدر وضبط كتاب، فضبط الصدر: هو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وضبط الكتاب: هو صيانة الكتاب لديه من وقت قراءته له وتصحيحه إلى وقت تأديته.

والمراد بمتصل السند: ما سلم إسناده من انقطاع مطلقاً بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي عن شيخه.

والمعلل في اللغة: ما فيه علّة، واصطلاحاً: ما فيه علّة خفية قادحة.

والشاذ لغة: المنفرد، وفي الاصطلاح: ما يخالف فيه الثقة من هو أرجح منه.

ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم

س١٣ ـ اذكر مراتب الصحيح بالنسبة إلى ما رواه البخاري ومسلم اجتماعاً وانفراداً وما لم يروياه، وما هي الأسباب التي قدم من أجلها ما رواه البخاري على ما رواه مسلم؟ وعلام يحمل ما نقل عن بعض العلماء من تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري؟.

ج ـ المراتب في ذلك سبع نذكرها فيما يلي مرتبة ترتيباً تنازلياً:

١ ـ ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

٢ ـ ما انفرد به البخاري.

٣ ـ ما انفرد به مسلم.

٤ ـ ما كان على شرطيهما.

٥ ـ ما كان على شرط البخاري.

٦ ـ ما كان على شرط مسلم.

٧ ـ ما لم يروياه ولم يكن على شرطهما لا اجتماعاً ولا انفراداً.

وهذه المراتب السبع كل واحدة منها مقدمة على التي قبلها.

وقد صرّح الجمهور بتقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم في الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بخلافه.

وذلك لأنَّ الصفات التي تدور عليها الصحة في صحيح البخاري أتم منها في صحيح مسلم وشرط البخاري فيها أقوى وأشد من شرط مسلم.

فأما رجحانه من حيث الاتصال فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واحدة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة.

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم بخلاف مسلم في الأمرين.

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم.

هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم ومسلم تلميذ البخاري ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره.

وما نقل عن بعض العلماء من ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري راجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب، ولم يفصح أحد من هؤلاء بأنه راجع إلى الأصحية، وإلى المقارنة المذكورة أشار بعضهم بقوله:

تنازع قوم في البخاري ومسلم ... لدي وقالوا أيّ ذين تقدِّم

فقلت لقد فاق البخاري صحة ... كما فاق في حسن الصناعة مسلم

الصحيح لغيره والحسن لذاته ولغيره

س١٤ ـ عرف الصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره.

ج ـ الصحيح لغيره هو: ما كانت شروطه أخف من شروط الصحيح لذاته وجبر بكثرة الطرق.

والحسن لذاته هو: ما كانت شروطه أخف من شروط الصحيح لذاته ولم يوجد ما يجبر به ذلك القصور.

والحسن لغيره: هو الخبر المتوقف فيه إذا قامت قرينة ترجح جانب قبوله كحديث مستور الحال إذا تعددت طرقه.

قول المحدثين: حديث حسن صحيح

س١٥ ـ لماذا يجمع بعض المحدثين بين الصحيح والحسن في موصوف واحد فيقول: حديث حسن صحيح، مع أن الحسن أقل درجة من الصحيح؟

ج ـ يجمع بعض المحدثين بين وصفي الصحة والحسن في الحديث الواحد لأحد أمرين:

١ ـ حصول التردد في الناقل إذا تفرد برواية الحديث هل هو من الرجال الذين يعتبر حديثهم صحيحاً أو من الرجال الذين يعتبر حديثهم حسناً وحينئذ يكون الحديث الموصوف بصفتي الحسن والصحة دون الحديث الموصوف بالصحة فقط لأن الجزم بالصحة أقوى من التردد فيها.

٢ ـ كون الحديث روي بإسنادين هو من أحدهما صحيح ومن الثاني حسن فيكون الجمع بين الوصفين إشارة إلى الإسنادين، وحينئذ يكون الحديث الموصوف بصفتي الحسن والصحة فوق الحديث الموصوف بالصحة فقط لأن كثرة الطرق تقوّي.

فالجمع بين الوصفين إما للتردد في الناقل ويكون دون ما قيل فيه صحيح، وإما لورود الحديث من طريقين ويكون فوق ما قيل فيه صحيح.

قول الترمذي: « حسن غريب »

س١٦ ـ أورد على الترمذي في قوله: « حديث حسن غريب » إشكال، فما هو؟ وبم يجاب عنه؟

ج ـ الإشكال هو أن الترمذي رحمه الله قد عرّف الحسن بأنه ما روي من غير وجه، ومعلوم أن الغريب ما روي من وجه واحد، فإذا جمع بين الوصفين جاء الإشكال للتنافي بين الوصفين، ويجاب عن هذا الإشكال بأن الترمذي رحمه الله لم يطلق التعريف المذكور إلّا على الحديث الحسن فقط دون ما يقول فيه حسن غريب أو حسن صحيح فإن مراده بذلك تعريف الحسن عند المحدثين كما تقدم تعريفه بأنه ما كانت شروطه أخف من شروط الصحيح لذاته ولم يوجد ما يجبر به قصوره.

وحاصل جواب الإشكال هو: أن الترمذي إذا قال: « حديث حسن » فقط، فمراده المروي من غير وجه وهو اصطلاح خاص عنده، وإذا قال: « حسن صحيح » أو « حسن غريب » فمراده الحسن في اصطلاح المحدثين، فلا منافاة بين الغريب والحسن إذا جمع بينهما إذ مراده الحسن عند المحدثين.

الاحتجاج بالحسن، وحكم زيادة الثقة، وتعريف الحديث الضعيف

س١٧ ـ هل الحسن ملحق بالصحيح في الاحتجاج به عند المحدثين؟ وهل زيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة أو مردودة؟ وما هو الحديث الضعيف؟

ج ـ الحسن بقسميه ملحق بالصحيح في الاحتجاج به وإن لم يلحقه رتبة، وزيادة راوي الصحيح والحسن اختلف في حكمها فقال قوم بقبولها مطلقاً، وقال قوم بالتفصيل في الزيادة فتقبل إذا لم يخالف من هو أوثق منه وترد إن خالف، وهذا أرجح القولين.

والحديث الضعيف: هو الذي لم يتصف بشيء من صفات الصحيح ولا من صفات الحسن.

المحفوظ والشاذ، والمعروف، والمنكر

س١٨ ـ عرف المحفوظ والشاذ، والمعروف والمنكر مع التمثيل، وما الفرق بين الشاذ والمنكر؟

ج ـ إذا خالف راوي الصحيح والحسن بزيادة أو نقص من هو أرجح منه فالراجح يسمى المحفوظ والمرجوح الشاذ.

فتعريف المحفوظ هو: ما رواه الأوثق مخالفاً لمن دونه من الثقات.

وتعريف الشاذ هو: ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه، مثال ذلك ما رواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلا توفي على عهد النبي ﷺ ولم يدع وارثاً إلَّا مولى هو أعتقه فجعل النبي ﷺ ميراثه له.

وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس، قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة. انتهى. أي والشاذ حديث حماد بن زيد.

وإذا وقعت المخالفة من الثقة للضعيف فالراجح يقال له المعروف ومقابله المنكر.

فالمعروف هو: ما رواه الثقة مخالفاً الضعيف.

والمنكر هو: ما رواه الضعيف مخالفاً الثقات.

مثال ذلك: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيّب ـ بالتصغير ـ ابن حبيب

الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة...».

قال أبو حاتم: هو منكر لأن غير حبيّب من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف.

والفرق بين الشاذ والمنكر هو: أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف.

المتابعة

س١٩ ـ ما المراد بالمتابع والمتابع ـ بفتح الباء وكسرها ـ؟، وما الفرق بين التابع والشاهد للفرد النسبي؟ وما هي أقسام المتابعة مع التمثيل، وما هو الاعتبار؟

ج ـ المتابَع ـ بفتح الباء ـ هو الفرد النسبي إذا تبين بعد البحث أن غيره قد وافقه، وذلك الغير الموافق هو المتابِع ـ بكسر الباء ـ ويقال له التابع، فتعريف التابع هو: ما وجد بعد البحث موافقاً للحديث الذي يظن أنَّه فرد نسبي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط بشرط اتحاد الصحابي في الفرد النسبي وموافقه.

فإن كانت الموافقة للحديث في غير الصحابي الأول فهو الشاهد للفرد النسبي، فالفرق بين الشاهد والتابع: اختلاف الصحابي في الشاهد واتحاده في التابع.

وتنقسم المتابعة إلى قسمين: متابعة تامة ومتابعة قاصرة، فالتامة: ما حصلت الموافقة فيها للراوي نفسه، والقاصرة هي: ما لم تحصل للراوي نفسه

وإنما حصلت لشيخه فمن فوقه، مثال المتابعة التامة والقاصرة:

ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين... »، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه من الفرد النسبي لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: « ...فإن غم عليكم فاقدروا له » لكن وجد للشافعي متابع وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي أخرجه البخاري عنه عن مالك كذلك وهذه متابعة تامة.

ووجد له أيضاً متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: « فأكملوا ثلاثين ».

ومثال الشاهد: ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء كما تقدم في المتابعة قريباً.

وتتبع الطرق في الجوامع والمسانيد وغيرها لمعرفة هل هناك تابع أو شاهد للحديث الذي يظن أنَّه فرد نسبي يسمى الاعتبار عند المحدثين، فتعريف الاعتبار هو: تتبع طرق الحديث الذي يظن أنَّه فرد نسبي ليعلم هل له متابع أو لا.

تقسيم المقبول إلى معمول به وغير معمول به، المحكم، ومختلف الحديث، وماذا يعمل عند التعارض

س٢٠ ـ عرف المحكم عند المحدثين، وما المراد بمختلف الحديث عندهم؟ مع التمثيل ومَن مِن العلماء صنف في مختلف الحديث؟ وماذا يعمل

عند تعارض الأحاديث المقبولة؟ وهل معارضة الضعيف للقوي تؤثر أو لا؟

ج ـ المحكم عند المحدثين هو: الحديث المقبول إذا سلم من المعارضة، وأمثلته كثيرة.

والمراد بمختلف الحديث عند المحدثين: الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما ومثاله حديث: « لا عدوى ولا طيرة » مع حديث: « فرّ من المجذوم فرارك من الأسد » وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض، ووجه الجمع بينهما هو: أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض للصحيح سبباً لإعدائه مرضه وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب.

وممن صنف في مختلف الحديث من العلماء: الشافعي وابن قتيبة والطحاوي، وإذا حصل تعارض بين حديثين مقبولين فمصير أهل هذا الفن عند ذلك:

أ ـ الجمع بين مدلوليهما إن أمكن كما في مختلف الحديث.

ب ـ وإن لم يمكن الجمع بينهما بحث عن التاريخ فإن عرف فالمتأخر ناسخ للمتقدم.

ج ـ وإن لم يعرف التاريخ بحث عن ما يرجح به أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد فإن وجد شيء من ذلك قدم الراجح على المرجوح.

د ـ فإن لم يمكن الجمع ولا النسخ ولا الترجيح توقف عن العمل في الحديثين.

هذا إذا كان المتعارضان قويين فإن كانت المعارضة من الضعيف للقوي فلا عبرة بها لأن القوي لا تؤثر فيه معارضة الضعيف.

النسخ وطرق معرفة الناسخ والمنسوخ

س٢١ ـ عرف النسخ لغة واصطلاحاً، واذكر شيئاً من الطرق التي يعرف بها الناسخ والمنسوخ، وهل ينسخ بالإجماع أو لا؟ وميّز المعمول به من غير المعمول به من الأخبار المقبولة؟.

ج ـ النسخ في اللغة يطلق على الإزالة وعلى ما يشبه النقل، وفي الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه، ويعرف النسخ بأمور:

أصرحها ما ورد في النص مثل حديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»، ومنها أن ينقل الراوي الناسخ والمنسوخ كقول الصحابي: «رخص لنا في المتعة فمكثنا ثلاثاً ثم نهانا عنها».

ومنها أن يذكر الصحابي تاريخ سماعه فيقول: سمعت عام الفتح، ويكون المنسوخ معلوماً تقدمه على ذلك.

والإجماع ليس بناسخ بل هو دال على النسخ.

مما تقدم نستطيع أن نميز بين المعمول به وغير المعمول به من الأخبار المقبولة وذلك فيما يلي:

المعمول به من الأخبار المقبولة هو:

أ ـ المحكم.

ب ـ مختلف الحديث.

ج ـ المتأخر فيما عرف فيه التاريخ.

د ـ الراجح فيما حصل فيه الترجيح.

وغير المعمول به هو:

أ ـ المتقدم فيما عرف فيه التاريخ.

ب ـ المرجوح فيما حصل فيه الترجيح.

ج ـ المتوقف فيه.

المردود، أسباب رد الحديث، والمعلق

س٢٢ ـ لرد الخبر سببان عامان فاذكرهما مبيناً معناهما، وما هو المعلق؟ ولم عد من أقسام المردود؟ واذكر شيئاً من صور التعليق، وإذا قال مصنف من المحدثين: «كل من أحذفه فهو ثقة» فهل تكون روايته مقبولة أو لا؟

ج ـ السببان العامان لرد الحديث هما:

١ ـ السقوط في السند.

٢ ـ الطعن في الراوي.

فمعنى السقوط في السند: عدم اتصاله.

ومعنى الطعن في الراوي: أن يكون مجروحاً بأمر يرجع إلى ديانته أو ضبطه.

والمعلق هو: ما سقط فيه واحد أو أكثر من أول السند.

وعد من أقسام المردود: للجهل بحال المحذوف أو المحذوفين.

وللتعليق صور منها:

أ ـ أن يحذف جميع السند ويقول: قال رسول الله ﷺ كذا.

ب ـ أو يحذف جميعه إلَّا الصحابي.

جـ ـ أو يحذف جميعه إلَّا الصحابي والتابعي.

د ـ أو يحذف من حدثه ويضيفه إلى من فوقه.

وإذا قال مصنف من المحدثين: كل من أحذفه فهو ثقة، فقد اختلف في قبول ذلك وعدمه، والجمهور على عدم القبول إلَّا إن جاء مسمى من وجه آخر لأن ذلك المحذوف قد يكون ثقة عنده ومجروحاً عند غيره.

ونقل ابن حجر عن ابن الصلاح أنَّه قال: « إن وقع الحذف في كتاب التزمت صحته كصحيح البخاري فما أتي فيه بالجزم دلّ على أنَّه ثبت إسناده عنده وما أتي فيه بغير الجزم ففيه مقال ».

تنبيه:

من صيغ الجزم عند البخاري: جاء وروى وقال ببناء الفعل للمعلوم.

ومن صيغ التمريض عنده: روي ويروى ويذكر ببناء الفعل للمجهول.

المعضل والمنقطع والمرسل

س٢٣ ـ عرف المعضل، وما الفرق بينه وبين المعلق؟ وما هو المنقطع والمرسل؟ ولماذا عد المنقطع والمعضل والمرسل من أقسام المردود؟ وإذا عرف من عادة التابعي أن لا يرسل إلَّا عن ثقة فما مذاهب علماء الحديث في مراسيله؟

ج ـ المعضل هو: ما سقط منه اثنان أو أكثر بشرط التوالي، والفرق بينه وبين المعلق هو: أن بينهما عموما وخصوصاً من وجه يجتمعان فيما إذا كان الساقط اثنين أو أكثر في بدء السند، وينفرد المعضل فيما إذا وقع السقوط في غير بدئه كوسطه مثلاً، وينفرد المعلق فيما إذا كان الساقط واحداً في بدء السند.

والمنقطع هو: ما كان الساقط فيه واحداً أو أكثر من واحد بشرط عدم التوالي.

والمرسل هو: ما كان السقوط فيه من آخر السند كأن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا.

وإنما عد المعضل والمنقطع من أقسام المردود للجهل بحال المحذوف أو المحذوفين وكذلك المرسل لأن المحذوف فيه يحتمل أن يكون صحابياً أو تابعياً وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً أو ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون أخذ عن صحابي أو تابعي آخر، وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق ويتعدد. وإذا عرف من عادة تابعي أنَّه لا يرسل إلَّا عن ثقة فقد اختلف في مراسيله، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف لبقاء الاحتمال وهو أحد قولي أحمد رحمه الله، وثانيهما وهو قول المالكية والحنفية يقبل مطلقاً، وقال الشافعي رحمه الله: يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأول.

الساقط الواضح والخفي والمدلس والمرسل الخفي

س٢٤ ـ يكون الساقط واضحاً ويكون خفياً فما الفرق بينهما؟ وما هو المدلَّس؟ ولم سمي بذلك؟ وما الفرق بينه وبين المرسل الخفي؟

ج ـ الفرق بين الساقط الواضح والساقط الخفي هو: أن الأول يحصل الاشتراك في معرفته ككون الراوي مثلاً لم يعاصر من روى عنه على زعمه. أما الساقط الخفي فهو الذي لا يدرك معرفته إلَّا الأئمة الحذّاق دون غيرهم كما في المدلس.

والمدلس ـ باسم المفعول ـ ما رواه راو عن إنسان لقيه ولم يسمع منه بلفظ موهم السماع كعن أو قال.

وسمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به.

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي هو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنَّه لقيه فهو المرسل الخفي.

وجوه الطعن في الراوي

س٢٥ ـ كم وجوه الطعن في الراوي؟ وبين ما يتعلق منها بالعدالة وما يتعلق بالضبط، ثم اذكرها مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب شدّة القدح.

ج ـ وجوه الطعن في الراوي عشرة: خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط.

فالخمسة التي تتعلق بالعدالة هي: الكذب والتهمة به والفسق والجهالة والبدعة. والخمسة التي تتعلق بالضبط هي: فحش الغلط والغفلة والوهم ومخالفة الثقات وسوء الحفظ.

وترتيب هذه الوجوه العشرة ترتيباً تنازلياً بحسب شدة القدح كما يلي:

١ ـ الكذب.

٢ ـ التهمة به.

٣ ـ فحش الغلط.

٤ ـ الغفلة.

٥ ـ الفسق.

٦ ـ الوهم.

٧ ـ مخالفة الثقات.

٨ ـ الجهالة.

٩ ـ البدعة.

١٠ ـ سوء الحفظ.

الوجه الأول

الموضوع

س٢٦ ـ ما هو الموضوع، وبم يُعرف الوضع؟ ومن أين يؤخذ متن الحديث الموضوع؟ واذكر شيئاً من الأسباب التي تحمل الوضاعين على الوضع، واذكر حكم الوضع والواضع ورواية الحديث الموضوع.

ج ـ الحديث الموضوع هو: الحديث الذي رواه راو عرف بتعمد الكذب على رسول الله ﷺ.

ويعرف الوضع بإقرار الواضع أو بحال المروي، كأن يكون مناقضاً للقرآن أو السنة المتواترة.

ومتن الحديث الموضوع تارة يؤخذ من كلام الحكماء ومن الإسرائيليات، وتارة يخترعه الواضع من عند نفسه، وتارة يأخذ الواضع حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج.

ومن الأسباب التي تحمل الوضّاعين على الوضع:

أ ـ عدم الدين كالزنادقة.

ب ـ غلبة الجهل كبعض المتعبدين.

جـ ـ فرط العصبية كبعض المقلدين.

د ـ اتباع هوى بعض الرؤساء.

هـ ـ الإغراب لقصد الاشتهار.

والوضع مطلقاً حرام بالإجماع ولا عبرة بشذوذ من شذّ فأجازه في الترغيب والترهيب، فإنه قد أبعد النجعة واتبع غير سبيل المؤمنين؛ لأنَّ الترغيب

والترهيب من جملة الأحكام الشرعية، ولم يمت رسول الله ﷺ إلَّا وقد أكمل الله الشريعة وأتمها ولم يجعلها بحاجة إلى تكميل من هؤلاء الوضاعين، وقد ورد عن رسول الله ﷺ في ذلك الحديث المتواتر وهو قوله: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وحكم من تعمد وضع حديث ـ لا يترتب عليه تحريم شيء أحلته الشريعة أو عكسه ـ مرتكب كبيرة، وقد بالغ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين فقال بتكفيره.

وحكم رواية الحديث الموضوع حرام فلا تجوز روايته إلَّا مقرونة ببيانه والقدح فيه لقوله ﷺ: «من حدّث عني بحديث يرى أنَّه كذب فهو أحد الكاذبين» أخرجه مسلم.

الوجه الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس

المتروك والمنكر والمعلل

س٢٧ ـ عرف الحديث المتروك، ثم اذكر المراد بالحديث المنكر، وما هو المعلل؟ وبم تحصل معرفته؟ وما منزلته من علوم الحديث؟

ج ـ الحديث المتروك هو: الحديث الذي رد بسبب تهمة راويه بالكذب كرواية من يكون معروفاً بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

والمراد بالحديث المنكر هو: الحديث الذي رواه راو كثر غلطه، أو اتصف بالتغفيل وعدم الإتقان، أو بالفسق في القول والعمل فسقاً لا يبلغ حد الكفر.

فمن فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فحديثه منكر، على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة.

والحديث المعلل هو: ما فيه علة خفية قادحة كأن يكون مروياً على سبيل التوهم، وتحصل معرفته بكثرة التتبع وجمع الطرق ويطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم الراوي من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث ونحو ذلك.

ومنزلته من علوم الحديث هو من أغمضها وأدقها فلا يطلع عليه إلَّا القليل من كبار الأئمة الذين رزقهم الله فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً.

الوجه السابع

مدرج المتن ومدرج الإسناد

س٢٨ ـ إلى كم ينقسم المدرج؟ وما هي أقسامه؟ واذكر أقسام مدرج الإسناد، وما هي أمكنة مدرج المتن؟ وبم يعرف الإدراج؟

ج ـ ينقسم المدرج إلى قسمين:

١ ـ مدرج الإسناد

٢ ـ مدرج المتن.

فمدرج الإسناد هو: ما كانت المخالفة فيه بتغيير سياق الإسناد، وهو أقسام:

منها: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

ومنها: أن يكون المتن عند راو إلَّا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر فيرويه عنه راو تاماً بالإسناد الأول.

ومنها: أن يكون عند راو متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما عنه راو مقتصراً على أحد الإسنادين.

ومنها: أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

ومدرج المتن هو: أن يقع في المتن كلام ليس منه كدمج موقوف بمرفوع من غير بيان.

والإدراج تارة يكون في أول الحديث وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو الأكثر.

ويعرف الإدراج:

أ ـ بورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه.

ب ـ أو بالتنصيص على ذلك من الراوي.

جـ ـ أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك.

المقلوب

س٢٩ ـ ما هو المقلوب؟ وما هي أقسامه؟ مع التمثيل.

ج ـ المقلوب هو: ما كانت المخالفة فيه بالتقديم والتأخير.

وهو قسمان: مقلوب سنداً كمرة بن كعب وكعب بن مرة، فإن اسم أحدهما اسم ابن الآخر.

ومقلوب متناً ومن أمثلته حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلَّا ظله، ففيه: « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما هو: « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه... » كما في الصحيحين.

المزيد في متصل الأسانيد والمضطرب

س٣٠ ـ ما هو المزيد في متصل الأسانيد عند أهل الحديث؟ واذكر شرطه. وما هو المضطرب؟ وإلى كم ينقسم؟

ج ـ المزيد في الأسانيد المتصلة هو: ما كانت المخالفة فيه بزيادة راو في أثناء السند ومن لم يزد أتقن ممن زاد.

وشرطه: أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة وإلا فمتى كان معنعناً ترجحت الزيادة.

والمضطرب هو: ما كانت المخالفة فيه بإبدال راو براو أو مروي بمروي ولا مرجح لإحدى الروايتين على الأخرى.

وينقسم إلى قسمين: ١ ـ مضطرب سنداً وهو الغالب.

٢ ـ ومضطرب متناً وهو قليل لأنه قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف في المتن دون الإسناد.

المصحَّف والمحَرَّف

س٣١ ـ عرف المصحَّف والمحَرَّف ومثل لهما.

ج ـ المصحَّف هو: ما كانت المخالفة فيه بتغيير في النقط مع بقاء صورة الخط، ووقوعه في المتون أكثر منه في الأسانيد.

مثاله في المتن حديث: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال» الحديث صحفه أبو بكر الصولي فقال: «وأتبعه شيئاً من شوال».

ومثاله في السند: العوام بن مراجم ـ بالراء والجيم ـ صحفه بعضهم فقال:

العوام بن مزاحم بالزاي والحاء.

والمحَرَّف هو: ما كانت المخالفة فيه بتغيير في الشكل مع بقاء صورة الخط.

مثاله في السند: تحريف (سَليم) بفتح السين بـ (سُليم) بضمها.

ومثاله في المتن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: « رمي أُبَـيٌّ يوم الأحزاب »، حَرَّفه غُندر فقال: أَبِي بالإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما هو أُبَـيٌّ بن كعب، وأَمَّا أبو جابر رضي الله عنه فقد استشهد قبل ذلك يوم أحد في السنة الثالثة من الهجرة.

حكم اختصار الحديث والرواية بالمعنى

س٣٢ ـ هل يجوز تغيير صورة المتن بالنقص أو إبدال اللفظ بالمرادف له؟

ج ـ هذا السؤال مشتمل على مسألتين: الأولى مسألة اختصار الحديث، والثانية مسألة الرواية بالمعنى.

فأما اختصار الحديث فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون المختصر له عالماً بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني، لأن العالم لا ينقص من الحديث إلَّا ما لا تعلق له بما يبقيه منه، بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ما له تعلق كأن يترك الاستثناء مثلاً.

وأما الرواية بالمعنى فالأكثرون على الجواز أيضاً ومن أقوى حججهم في ذلك: الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فإذا جاز باللغة الأخرى فجوازه باللغة العربية أولى.

ونقل ابن حجر عن القاضي عياض أَنَّه قال: « ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أَنَّه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً ».

أسباب خفاء المعنى

س٣٣ ـ قد يخفى المعنى لأحد سببين فاذكرهما، ومَن مِن العلماء صنف في شرح الغريب وبيان المشكل من الأخبار؟

ج ـ خفاء المعنى يكون لأحد سببين:

الأول: قلة استعمال اللفظ وعند ذلك يحتاج إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب، وممن صنّف فيه: أبو عبيد القاسم بن سلام والزمخشري وابن الأثير.

الثاني: أن يكون اللفظ مستعملاً بكثرة لكن خفي المعنى لكونه في مدلوله دقّة، وعند ذلك يحتاج إلى الكتب المصنفة في معاني الأخبار وبيان المشكل منها، وممن صنف في ذلك: الطحاوي والخطابي وابن عبد البر.

الوجه الثامن

الجهالة

س٣٤ ـ ما المراد بالجهالة؟ وما هي أسبابها؟ وما هو المبهم؟ وما حكم روايته؟ وبأي شيء يستدل على معرفته؟ وما الفرق بين مجهول العين ومجهول الحال؟ وما حكم روايتهما؟

ج ـ المراد بالجهالة: عدم معرفة عين الراوي أو حاله بأن لا يعلم فيه تعديل أو تجريح.

وأسبابها ثلاثة:

الأول: كثرة نعوت الراوي من اسم أو كنية أو لقب أو حرفة فيشتهر بشيء

منها فيذكر بغير ما اشتهر به فيحصل الجهل بحاله، ومن أمثلته: (محمد بن السائب ابن بشر الكلبي) نسبه بعضهم إلى جده فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم: حماد ابن السائب، وكناه بعضهم: أبا النضر، وبعضهم: أبا سعيد، وبعضهم: أبا هشام، فصار يظن أنَّه جماعة وهو واحد.

الثاني: أن يكون الراوي مقلاً من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه.

الثالث: أن لا يسمى الراوي اختصاراً من الراوي عنه كأن يقول: أخبرني رجل أو بعضهم أو شيخ، ويسمى المبهم.

فالمبهم هو: الراوي الذي لم يسم.

وحكم روايته الرد ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح، كأن يقول: أخبرني الثقة، لأنه قد يكون ثقة عنده ومجروحاً عند غيره، والجرح مقدم على التعديل عند تعارضهما.

ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى فيها.

والفرق بين مجهول العين ومجهول الحال هو: أن مجهول العين ما انفرد بالرواية عنه شخص واحد، وحكمه كالمبهم إلَّا أن يوثقه غير من ينفرد عنه، أو من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك.

أما مجهول الحال فهو أن يروي عن رجل اثنان فصاعداً ولم يوثق ويسمى مستور الحال، وقد قبل روايته جماعة من غير قيد، وردها الجمهور، قال ابن حجر: « والتحقيق أن رواية مستور الحال ونحوه مما فيه احتمال العدالة وضدها لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين ومثله من جرح بجرح غير مفسر.

الوجه التاسع

البدعة

س٣٥ ـ ما هي البدعة لغة واصطلاحاً؟ وإلى كم تنقسم؟ مع التعريف وبيان الحكم لما تقول.

ج ـ البدعة لغة: مأخوذة من الابتداع وهو الاختراع على غير مثال سابق.

وفي الاصطلاح هي: اعتقاد ما لم يكن معروفاً على عهد النبي ﷺ مما لم يكن عليه أمره ولا أصحابه.

وتنقسم إلى قسمين، وذلك أنها إما أن تكون مكفِّرة كأن يعتقد ما يستلزم الكفر بأن ينكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو يعتقد عكسه، وحكم رواية هذا المبتدع الرد مطلقاً.

وإما أن تكون مفسِّقة وهي ما لم يكن اعتقادها موجباً للتكفير، وقد اختلف في رواية هذا المبتدع، فقيل: ترد مطلقاً، وقيل: تقبل إن لم يكن داعية إلى بدعته ولم يرو ما يقويها، فإن كان داعية إليها وروى ما يقويها ردت روايته، وهذا القول هو المختار.

الوجه العاشر

سوء الحفظ

س٣٦ ـ ما المراد بسيء الحفظ من الرواة؟ وإلى كم ينقسم سوء الحفظ؟ وبم يسمى كل من قسميه؟ وما حكم رواية المختلط؟ ومتى يكون حديث من لازمه سوء الحفظ أو طرأ عليه ولم يتميز ما رواه قبل ذلك حسناً لغيره؟ ومن

مِن الرواة تماثل روايته رواية سيء الحفظ في ذلك الحكم؟

ج ـ المراد بسيء الحفظ من الرواة: من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.

وينقسم سوء الحفظ إلى قسمين:

١ ـ أن يكون لازماً للراوي في جميع حالاته ويسمى الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

٢ ـ أن يكون طارئاً عليه إما لكبر سنه أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء ويسمى المختلط.

والحكم في رواية المختلط: أن ما حدّث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل وإذا لم يتميز توقف فيه.

وإذا توبع حديث من لازمه سوء الحفظ أو طرأ عليه ولم تتميز روايته بمعتبر فوقه أو مثله صار حديثهما حسناً لغيره.

ومثل رواية هذين الموصوفين بسوء الحفظ في هذا الحكم بعد المتابعة: رواية المستور والإسناد المرسل وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه.

مباحث الإسناد

الإسناد والسند والمتن

س٣٧ ـ عرف الإسناد والسند والمتن، وما هي أماكن انتهاء السند؟ وبم يسمى كل منها؟

ج ـ الإسناد: حكاية طريق المتن.

والسند: الطريق الموصلة إلى المتن.

فالسند رواة الحديث والإسناد فعل الرواة، وقد يطلق الإسناد على السند.

وأماكن انتهاء السند ثلاثة:

الأول: انتهاؤه إلى النبي ﷺ ويسمى المرفوع.

الثاني: انتهاؤه إلى الصحابي ويسمى الموقوف.

الثالث: انتهاؤه إلى التابعي أو من دونه ويسمى المقطوع.

المرفوع وأنواعه

س٣٨ ـ عرف المرفوع واذكر أنواعه مع التمثيل لكل منها، واذكر شيئاً من الصيغ التي لها حكم الرفع؟

ج ـ المرفوع ما أضيف إلى النبي ﷺ تصريحاً أو حكماً من قول أو فعل أو تقرير. وأنواعه ستة لأنَّ كلاً من القول والفعل والتقرير يكون رفعه تصريحاً أو حكماً.

فمثال المرفوع من القول تصريحاً: أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا.

ومثال المرفوع من الفعل تصريحاً: أن يقول الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا، أو يقول هو أو غيره: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.

ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً: أن يقول الصحابي: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، أو يقول هو أو غيره: فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ولا يذكر إنكاره لذلك.

ومثال المرفوع من القول حكماً: أن يخبر الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات بما لا مجال للاجتهاد فيه كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء

الخلق وقصص الأنبياء، أو الآتية كالفتن وأحوال يوم القيامة.

ومثال المرفوع من الفعل حكماً: أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه، كما قال الشافعي في صلاة عليّ في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.

ومثال المرفوع من التقرير حكماً: أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمن النبي ﷺ كذا ولا ينكر عليهم.

ومن الصيغ التي لها حكم الرفع: قولهم «من السنة كذا».

ومنها: قول التابعي «عن الصحابي يرفع الحديث» ونحو ذلك.

ومنها: قول الصحابي «أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا».

ومنها: أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله ولرسوله، أو معصية أو أن فيه إحباطاً لعمل صالح.

الموقوف والصحبة

س٣٩ ـ عرف الموقوف، ومن هو الصحابي؟ مع شرح التعريف، وبأي شيء تعرف الصحبة؟

ج ـ الموقوف هو: ما انتهى سنده إلى الصحابي وأضيف متنه إليه.

والصحابي هو: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح، هكذا عرَّفه الحافظ ابن حجر رحمه الله.

شرح التعريف:

المراد باللقي ما هو أعم من المجالسة والمماشاة والجلوس معه ﷺ قليلاً أو كثيراً.

وقوله (مؤمناً به) يخرج من لقيه في حال الكفر أو في حال الإيمان لكن بغيره من الأنبياء دونه.

وقوله (ومات على الإسلام) يخرج به من ارتد بعد أن لقيه مؤمناً به ومات على الردة.

وقوله (ولو تخللت ردة) أي بين لقيه له مؤمناً به وبين موته على الإسلام، فإن وصف الصحبة باق له سواء رجع إلى الإسلام في حياته ﷺ أو بعد ذلك وسواء لقيه ثانياً أم لا.

وقوله (في الأصح) إشارة إلى الخلاف وأن هذا أصح من غيره ويدل له قصة الأشعث بن قيس فإنه كان ممن ارتد وأتي به إلى أبي بكر أسيراً فعاد إلى الإسلام ولم يتخلف أحد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها.

وتعرف الصحبة: بالتواتر أو الاستفاضة، أو بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين أو بخبره عن نفسه أنَّه صحابي إذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان.

المقطوع والتابعي والأثر والمخضرمون

س٤٠ ـ عرف المقطوع، ومن هو التابعي؟ وما الفرق بين المقطوع والمنقطع وعلى أي شيء يطلق الأثر عند المحدثين؟ ومن هم المخضرمون؟ وهل هم من الصحابة أو من التابعين؟

ج ـ المقطوع هو: ما انتهى سنده إلى التابعي أو من دونه.

والتابعي هو: من لقي الصحابي مؤمناً ومات على الإسلام.

والفرق بين المقطوع والمنقطع هو: أن المقطوع من مباحث المتن والمراد به المتن الذي انتهى سنده إلى التابعي أو من دونه، وأما المنقطع فهو من مباحث الإسناد، والمراد به السند الذي سقط منه واحد أو أكثر بشرط عدم التوالي كما تقدم.

والمحدثون يطلقون الأثر على الموقوف والمقطوع فكل منهما يقال له أثر.

والمخضرمون هم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يلقوا النبي ﷺ، وهم طبقة بين الصحابة والتابعين، اختلف في إلحاقهم بأي القسمين، قال ابن حجر رحمه الله: « والصحيح أنهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف أن الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي ﷺ كالنجاشي أم لا ».

المسند والسند العالي والنازل

س٤١ ـ عرف المسند، وما الفرق بين السند العالي والسند النازل؟ وإلى كم ينقسم العلو في السند مع التعريف لما تقول؟ ولماذا كان العلو مرغوباً فيه عند المحدثين؟ ومتى يكون النزول في السند أولى من العلو فيه؟

ج ـ المسند هو: مرفوع الصحابي بسند ظاهره الاتصال.

والفرق بين السند العالي والسند النازل هو: أن السند العالي ما كان عدد رجاله قليلاً بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه يكون عدد رجاله كثيراً.

والسند النازل هو: ما كان عدد رجاله كثيراً بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه يكون عدد رجاله قليلاً.

وينقسم العلو في السند إلى قسمين: علو مطلق وعلو نسبي.

فالعلو المطلق هو: ما انتهى إلى النبي ﷺ بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر بعدد كثير.

والعلو النسبي هو: ما انتهى إلى إمام من أئمة الحديث كشعبة والبخاري ومسلم بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر بعدد كثير ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً.

وإنما كان العلو مرغوباً فيه عند المحدثين: لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ لأنه ما من راو من رجال السند إلَّا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان تجويز الخطأ وكلما قلّت قلّت.

وإذا كان السند النازل فيه مزية ليست في العالي كأن يكون رجاله أوثق أو أحفظ أو أفقه فلا تردد حينئذ في أن النازل أولى من السند العالي.

الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة

س٤٢ ـ ما الذي يتفرع من العلو النسبي؟ مع التعريف والتمثيل لما تقول.

ج ـ يتفرع من العلو النسبي أربعة أشياء: الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة.

١ ـ فالموافقة هي: الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه.

مثال ذلك: قال ابن حجر رحمه الله: « كأن يروي البخاري عن شيخه قتيبة ابن سعيد عن مالك حديثاً، فلو روينا هذا الحديث من طريق البخاري كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو رويناه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة شيخ البخاري لكان بيننا وبين قتيبة سبعة، قال: فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه قتيبة مع علو الإسناد على الإسناد إليه ».

٢ ـ والبدل هو: الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه.

مثال ذلك: قال ابن حجر مشيراً إلى المثال المتقدم في الموافقة: «كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى غير طريق البخاري إلى القعنبي عن مالك فيكون القعنبي فيه بدلاً من قتيبة».

٣ ـ والمساواة هي: استواء عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخر الإسناد مع إسناد أحد المصنفين.

مثال ذلك: قال ابن حجر رحمه الله: «كأن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع فيه بينه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ، يقع بيننا فيه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفساً فنساوي النسائي من حيث العدد.

٤ ـ والمصافحة هي: استواء عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخر الإسناد مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

ومثالها يفهم مما ذكر في المساواة قبلها.

رواية الأقران والمدبج والأكابر عن الأصاغر

س٤٣ ـ ما المراد برواية الأقران وبالمدبج عند أهل الحديث؟ وإذا روى الراوي عمن هو دونه في السن أو في اللقي أو في المقدار فبم يسمى ذلك عند المحدثين؟

ج ـ المراد برواية الأقران: أن يشترك تلميذان في الرواية عن شيخ ويكون أحد التلميذين قد روى عن زميله.

وأما المدبج فالمراد به: أن يشترك تلميذان في الرواية عن شيخ ويكون كل

واحد من التلميذين قد روى عن الآخر.

وإذا روى الراوي عمن هو دونه في السن أو في اللقي أو المقدار فهو النوع المسمى عند المحدثين برواية الأكابر عن الأصاغر، ومنه رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه، ومن فوائد معرفة هذا النوع: دفع توهم الانقلاب في السند.

تنبيه: هذا النوع قليل وفي عكسه كثرة لأنه الأصل، ومنه رواية من روى عن أبيه عن جده كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

السابق واللاحق والمهمل

س٤٤ ـ ما المراد بالسابق واللاحق عند المحدثين مع التمثيل، وما هو المهمل؟ وما حكم روايته؟

ج ـ المراد بالسابق واللاحق عند المحدثين: أن يشترك اثنان في الرواية عن شيخ أحدهما فوق الشيخ المروي عنه في المرتبة مع تباعد ما بين موت الراويين عن الشيخ.

مثال ذلك: قال ابن حجر رحمه الله: « وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك مائة وخمسون سنة وذلك أن الحافظ السِّلفي سمع منه أبو علي البرداني أحد مشايخه حديثاً ومات على رأس خمسمائة من الهجرة ثم كان آخر أصحاب السلفي بالسماع سبطه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي، وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة. انتهى. فالبرداني يقال له السابق وعبد الرحمن يقال له اللاحق.

والمهمل هو: أن يروي الراوي عن اثنين متفقي الاسم فقط أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة ولم يتميزا بما يخص كلاً منهما.

وحكم هذه الرواية القبول إن كانا ثقتين وإلا ردت، ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد ـ غير منسوب ـ عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى، وهما ثقتان.

من حدّث ونسي

س٤٥ ـ ما حكم الرواية التي رويت عن شيخ ثم جحدها جزماً أو احتمالاً؟ واذكر شيئاً من الكتب المصنفة في نسيان الشيخ ما حدث به مع ذكر مثال من ذلك؟

ج ـ إذا جحد الشيخ ما روي عنه جزماً كأن يقول: كذب علي أو ما رويت هذا، ونحو ذلك ردت تلك الرواية، أما إذا احتمل كلامه الجحد كأن يقول: ما أذكر هذا، فالأصح أن تلك الرواية مقبولة ويحمل على نسيان الشيخ، وفي هذا النوع صنف الدارقطني كتاب (من حدث ونسي).

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكره مصنف الدارقطني هذا: « وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير من المحدثين حدثوا بأحاديث، فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لاعتمادهم على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذي رواها عنهم عن أنفسهم ». انتهى.

ومن أمثلة ذلك حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين، قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل، فلقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه فقلت: إن ربيعة حدثني عنك بكذا، فصار سهيل بعد ذلك يقول: حدثني عبد العزيز عن ربيعة عني أني حدثته عن أبي عن أبي هريرة مرفوعاً بكذا.

المسلسل وصيغ الأداء

س٤٦ ـ عرف المسلسل عند أهل الحديث، وكم مرتبة لصيغ الأداء عندهم؟ وما هي؟ وأيها أصرح وأرفع مقداراً مع التعليل؟ وما الفرق بين التحديث والإخبار لغة وفي اصطلاح المحدثين؟ وما الذي تدل عليه الخمس الأولى من هذه الصيغ؟

ج ـ المسلسل هو أن يتفق الرواة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات كأن يقول الراوي: حدثني فلان وهو يبتسم قال حدثني فلان وهو يبتسم وما أشبه ذلك.

وصيغ الأداء على ثمان مراتب:

١ ـ سمعت وحدثني.

٢ ـ ثم أخبرني وقرأت عليه.

٣ ـ ثم قرىء عليه وأنا أسمع.

٤ ـ ثم أنباني.

٥ ـ ثم ناولني.

٦ ـ ثم شافهني بالإجازة.

٧ ـ ثم كتب إلي بالإجازة.

٨ ـ ثم عن ونحوها.

وأصرح هذه الصيغ: سمعت لأنها لا تحتمل الواسطة، وأرفعها مقداراً ما يقع في الإملاء لما فيه من التثبت والتحفظ.

ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة، أما في اصطلاح

المحدثين فالشائع عندهم التفريق بينهما بتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ دون الإخبار.

واللفظان الأوّلان (سمعت وحدثني) يدلان على أن الراوي وحده سمع من لفظ الشيخ فإن جمع الراوي فقال: سمعنا فلانا أو حدثنا فلان فهو دليل على أنَّه سمع منه مع غيره، وقد يكون الجمع في مثل ذلك للتعظيم لكنه بقلة.

وأما الصيغة الثالثة وهي (أخبرني) والرابعة وهي (قرأت عليه) فتدلان على أن التلميذ قرأ على الشيخ بنفسه، فإن جمع فقال: (أخبرنا أو قرأنا عليه) فهي كالصيغة الخامسة التي هي (قرىء عليه وأنا أسمع).

الإنباء، والعنعنة، والإجازة، والمشافهة، والمكاتبة

س٤٧ ـ ما معنى الإنباء لغة وفي اصطلاح المحدثين؟ وعلى أي شيء تحمل عنعنة المعاصر؟ وما هي الإجازة؟ وعلى أي شيء يطلق المحدثون المشافهة والمكاتبة؟ وما هي حقيقة المشافهة والمكاتبة؟

ج ـ الإنباء في اللغة أخص من الإخبار كما تقدم. وأما في اصطلاح المحدثين فهو عند متقدميهم بمعنى الإخبار وعند المتأخرين للإجازة كعن فإنها في اصطلاحهم للإجازة.

وعنعنة المعاصر محمولة على السماع إلَّا أن تكون من مدلس، وقيل يشترط في حملها على السماع ثبوت اللقي بين الراوي والمروي عنه ولو مرة واحدة، قال ابن حجر رحمه الله: «وهو المختار كما ذكر ذلك عن البخاري وعلي بن المديني».

والإجازة هي: إذن الشيخ لتلميذه بأن يروي عنه مسموعاته وإن لم يسمعها منه أو يقرأها عليه.

والمحدثون يطلقون المشافهة على الإجازة المتلفظ بها وكذا المكاتبة يطلقونها على الإجازة المكتوب بها.

فحقيقة المشافهة، أن يشافه الشيخ تلميذه بالإذن له بالرواية عنه، وأما المكاتبة فهي أن يكتب له بالإذن له بالرواية عنه.

المناولة، والوجادة، والوصية، والإعلام، والإجازة العامة

س٤٨ ـ ما هي صورة المناولة؟ وما المراد بالوجادة والوصية والإعلام عند المحدثين؟ ومتى تقبل الرواية في ذلك على الأصح عندهم؟ وما حكم الإجازة العامة في المجاز له والمجاز به مع التمثيل لهما؟

ج ـ صورة **المناولة**: أن يدفع الشيخ أصله للطالب أو يحضر الطالب الأصل للشيخ ويقول له الشيخ في الصورتين: هذا روايتي عن فلان وفلان فاروه عني مع تمكينه للطالب من الأصل.

والوجادة هي: أن يجد الطالب كتاباً بخط يعرف كاتبه فيقول وجدت بخط فلان كذا وكذا.

والوصية: أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص معين بأصله أو بأصوله.

والإعلام: أن يُعلم الشيخ أحد تلاميذه بأنه يروي الكتاب الفلاني عن فلان.

فإن اقترن بأحد هذه الثلاثة الإذن بالرواية قبلت على الأصح وإلا رُدَّت، والإجازة العامة في المجاز به ـ كأن يقول الشيخ لتلميذه: أجزت لك أن تروي عامة مروياتي وما أشبه ذلك ـ تقبل على الأصح بخلاف الإجازة العامة في المجاز له ـ كأن يقول: أجزت لجميع المسلمين ونحو ذلك ـ فإنه لا عبرة بها على الأصح عند المحدثين.

المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه

س٤٩ ـ عرف المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، وما الذي يتركب من ذلك مع التمثيل لما تقول.

ج ـ **المتفق والمفترق** هو: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً وتختلف أشخاصهم.

ومن أمثلته: **الخليل بن أحمد** يطلق على جماعة منهم النحوي صاحب العروض ومنهم المزني.

والمؤتلف والمختلف هو: أن تتفق الأسماء خطاً وتختلف نطقاً سواء كان مرجع الاختلاف النقط أم الشكل.

ومن أمثلته: **سلاّم** ـ بتشديد اللام ـ وهو كثير، **وسلام** ـ بتخفيف اللام ـ وهو قليل.

والمتشابه هو: أن تتفق أسماء الرواة خطاً ونطقاً وتختلف أسماء آبائهم نطقاً مع ائتلافها خطاً أو بالعكس.

ومن أمثلته: **محمد بن عَقيل** بفتح العين، و**محمد بن عُقيل** بضمها، الأول نيسابوري والثاني فريابي.

ومن أمثلة عكسه: شريح بن النعمان وسريج بن النعمان. الأول بالشين والحاء وهو تابعي يروي عن عليّ ﷺ، والثاني بالسين والجيم وهو من شيوخ البخاري.

ويتركب من المتشابه وما ذكر قبله أنواع:

منها: أن يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب إلَّا في حرف أو حرفين

فأكثر، مثل: محمد بن سنان ومحمد بن سيار.

ومنها: أن يحصل الاشتباه بين الاسمين مع زيادة حرف في أحدهما، مثل: عبد الله بن زيد وعبد الله بن يزيد.

ومنها: أن يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف في التقديم والتأخير، إما في الاسمين جملة أو في الاسم الواحد بالنسبة إلى ما يشتبه به.

مثال الأول: الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود.

مثال الثاني: أيوب بن سيار وأيوب بن يسار، الأول مدني مشهور وليس بالقوي والثاني مجهول.

خاتمة، نسأل الله حسن الخاتمة

معنى الطبقة ومراتب الجرح والتعديل

س٥٠ ـ ما المراد بالطبقة في اصطلاح المحدثين؟ وما فائدة معرفة طبقات الرواة؟ واذكر أسوأ مراتب الجرح وأسهلها، وأرفع مراتب التعديل وأدناها، وممن تقبل التزكية؟ وإذا تعارض الجرح والتعديل فأيهما يقدم مبيناً شرط تقديم ما تقول؟

ج ـ الطبقة في اصطلاح المحدثين عبارة عن جماعة اشتركوا في السن واللقي الذي هو الأخذ عن المشايخ مثل الصحابة والتابعين.

وفائدة معرفة طبقات الرواة: الأمن من تداخل المشتبهين، وللجرح مراتب أسوؤها الوصف بما دل على المبالغة فيه مثل قولهم: فلان أكذب الناس أو إليه المنتهى في الوضع أو ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال أو وضاع أو كذاب.

وأسهل الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: فلان لين أو سيء الحفظ أو فيه مقال.

وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب مثل قولهم: فلان متروك أو فاحش الغلط أو منكر الحديث وهي أخف من أسوئه وأشد من أسهله.

وأرفع مراتب التعديل الوصف بما دل على المبالغة فيه كالوصف بأفعل مثل: فلان أوثق الناس، وكذا قولهم: فلان إليه المنتهى في التثبت. ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من الصفات الدالة على التعديل مثل ثقة ثقة، أو ثقة حافظ أو عدل ضابط.

وأدنى مراتب التعديل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح مثل قولهم: فلان شيخ يروى حديثه ولا بأس به ونحو ذلك.

والتزكية تقبل إذا صدرت من عارف بأسبابها ولو كان واحداً على الأصح.

ويقدم الجرح على التعديل إذا تعارضا، لأن المجرِّح معه زيادة علم خفيت على المعدِّل.

ويشترط لتقديم الجرح على التعديل: صدوره مبيناً من عارف بالأسباب لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن كان صادراً من غير عارف بالأسباب لم يعتبر.

أبحاث تتعلق بالرواة

س٥١ ـ اذكر شيئاً من الأمور المهمة التي يحتاج إلى معرفتها مما له تعلق بالرواة إجمالاً.

ج ـ من الأمور المهمة في ذلك معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم

وأحوالهم تعديلاً وتجريحاً وجهالة.

ومنها: معرفة كنى المسمين ممن اشتهر باسمه وله كنية لئلا يظن أنَّه آخر، **ومنها** معرفة أسماء المكنين، عكس الذي قبله.

ومنها: معرفة من اختلف في كنيته مثل: أسامة بن زيد، قيل كنيته: أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو خارجة.

ومنها: معرفة من كثرت كناه مثل: ابن جريج المكي، يكنى بأبي الوليد وأبي خالد.

ومنها: معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه مثل: أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني.

ومنها: معرفة من وافق اسمه كنية أبيه مثل: إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.

ومنها: معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه مثل: الربيع بن أنس عن أنس ابن مالك، فإن والد الربيع بكري وشيخه أنصاري.

ومنها: معرفة من نسب إلى غير أبيه مثل: المقداد بن الأسود، نسب إلى الأسود ابن عبد يغوث الزهري لكونه تبناه، وإنما هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي.

ومنها: معرفة من نسب إلى أمه مثل: ابن علية وهو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، اشتهر بالنسبة إلى أمه علية.

ومنها: معرفة من نسب إلى غير ما يسبق إلى الفهم مثل: خالد الحذاء، فإن ظاهره النسبة إلى صناعة الحذاء أو بيعها وليس كذلك وإنما كان يجالس الحذائين فنسب إليهم.

ومنها: معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده مثل: الحسن بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ومنها: معرفة من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه مثل: عمران القصير عن عمران العطاردي عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

ومنها: معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه مثل: البخاري يروي عن مسلم ويروي عنه مسلم، فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، والراوي عنه مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح.

ومنها: معرفة الأسماء المفردة وهي التي لم يشارك صاحبها أحد في التسمية بها مثل: سندر مولى زنباع، ووابصة بن معبد، وسندر ووابصة صحابيان.

ومنها: معرفة الأنساب وهي تارة تقع إلى القبائل وتارة إلى الأوطان وقد تقع إلى الصنائع والحرف والعاهات مثل: الخياط والبزاز والأعرج، ويقع فيها الاشتباه والاتفاق كالأسماء مثل: القُرشي والقَرشي، بالضم نسبة إلى قبيلة وبالفتح نسبة إلى بلدة.

ومنها: معرفة الموالي من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالحلف أو بالإسلام، لأن كل ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف التمييز بينهما إلَّا بالتنصيص عليه.

ومنها: معرفة الإخوة والأخوات، وقد صنّف فيه علي بن المديني.

آداب الشيخ والطالب وسن التحمل والأداء

س٥٢ ـ ما هي الآداب التي ينبغي للشيخ والطالب التخلق بها اشتراكاً وانفراداً؟ وما هو السن المعتبر لتحمل الراوي وأدائه عند المحدثين؟

ج ـ يشترك الشيخ والطالب من الآداب في تصحيح النية وبذل النصيحة

للمسلمين والعمل بالعلم وتطهير النفس من أغراض الدنيا وتحسين الخلق.

وينفرد الشيخ بأن يُسمع إذا احتيج إليه مع رغبته في الخير للطالب، ولا يترك إسماع أحد لنية فاسدة وأن يجلس بوقار وسكينة وأن يستنصت الطلبة، فإن رفع أحد صوته زجره لأن رفع الصوت عند حديثه عليه الصلاة والسلام مثل رفعه عنده، وقد نهى الله عن رفع الصوت عنده ﷺ في آخر سورة النور وأول سورة الحجرات.

وينفرد الطالب بأن يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره إلى ما سمع ولا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر، ويكتب ما سمعه تاماً ويعتني بالتقييد والضبط وكثرة المذاكرة لما كتبه ليرسخ في ذهنه.

والأصح اعتبار سن التحمل بالتمييز وأما الأداء فلا اختصاص له بزمن معين بل يتقيد بالاحتياج والتأهل لذلك.

الرحلة في طلب الحديث وكيفية كتابته وتصنيفه

س٥٣ ـ اذكر صفة كتابة الحديث، وما هي الأشياء التي ينبغي اتباعها في الرحلة لطلب الحديث وفي تصنيفه؟

ج ـ صفة كتابة الحديث: أن يكتبه مبيناً مفسراً ويشكل المشكل منه ويجعل لكتابه حاشية ليكتب الساقط من أصله عند مقابلته ولا يكتب بين الأسطر.

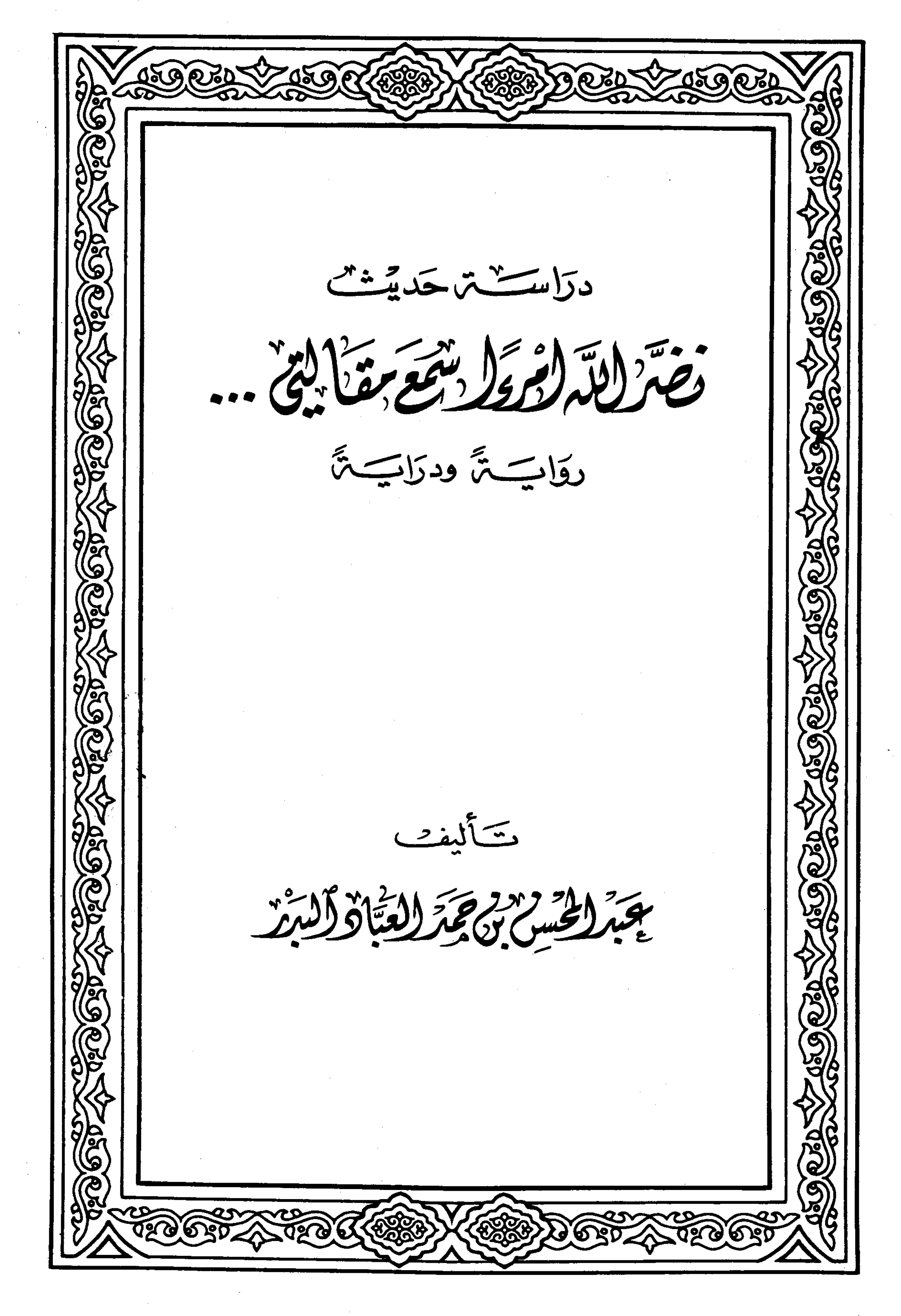
وينبغي للطالب قبل الرحلة لطلب الحديث أن يبتدىء بحديث أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل ليحصل بالرحلة ما ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع أولى من اعتنائه بتكثير الشيوخ.

وينبغي له أن يعتني بصفة تصنيف الحديث إما على المسانيد بأن يجمع

مسند كل صحابي على حدة، فإن شاء رتبهم على سوابقهم وإن شاء رتبهم على الحروف وهو أسهل تناولاً، وإما على الأبواب الفقهية بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه من الأحاديث مما يدل على حكمه إثباتاً أو نفياً، والأولى أن يقتصر على ما صحّ أو حسن، فإن جمع إليهما الضعيف فليبين علّة الضعف.

إلى هنا انتهى بعون الله تعالى ما أردت ذكره في هذه المذكرة من الأسئلة والأجوبة، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.





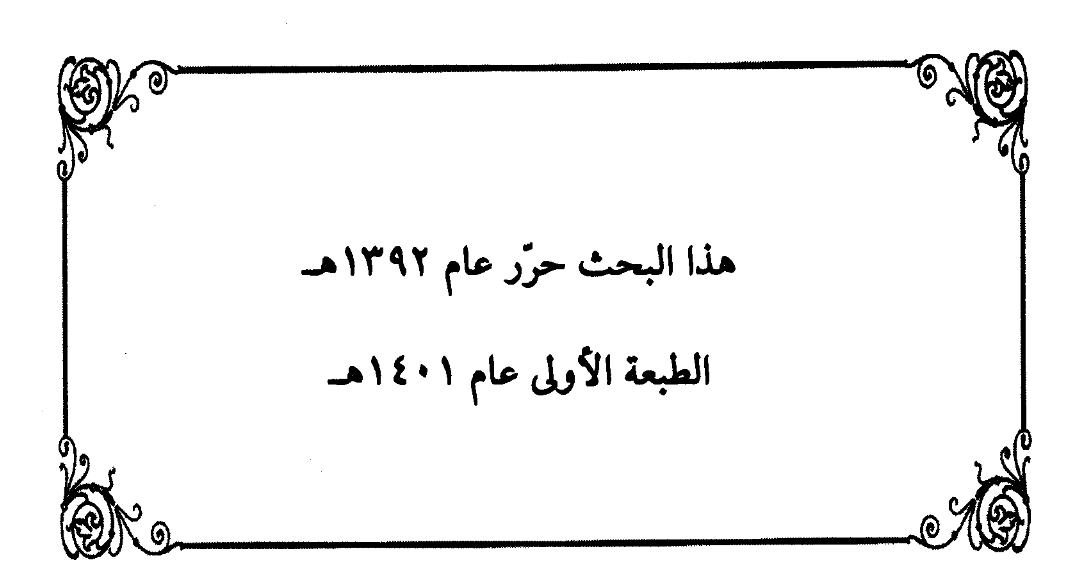
دراسة حديث

نضّر الله امرءًا سمع مقالتي ...

رواية ودراية

تأليف

عبد المحسن بن حمد العبّاد البدر



هذا البحث حرّر عام ١٣٩٢هـ

الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله أحمده ولا أحصي ثناءً عليه، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، له الخلق والأمر وبيده الخير وهو على كل شيء قدير، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وحبيبه وخليله وخيرته من خلقه، أرسله إلى جميع الثقلين الإنس والجن بشريعة كاملة شاملة ختمت بها جميع الشرائع، فبلّغ الرسالة وأدى الأمانة على أكمل وجه، ونصح للأمة غاية النصح، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله الطيبين، وصحابته الكرام الذين اختارهم الله لصحبته، وشرف أبصارهم في هذه الحياة الدنيا بالنظر إلى طلعته، ومتع أسماعهم بسماع حديثه من فمه الشريف، فبلغوه إلى الأجيال اللاحقة، فكانوا أفضل هذه الأمة التي هي خير الأمم، وأسعدها بنيل جزيل الثواب الذي بشر به ﷺ دعاة الهدى بقوله: « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً »، وأولاها بالدعوة الميمونة المباركة التي خصّ بها ﷺ سامعي سنته ومبلغيها حيث قال: « نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها وحفظها وأداها كما سمعها »، وعلى كل من جاء بعدهم سائراً على نهجهم مليء القلب بحبهم، رطب اللسان بذكرهم بالجميل.

أما بعد: فإن الاشتغال بحديث رسول الله ﷺ فيه أنس النفوس وراحة القلوب، به يعرف الحق من الباطل، والحلال من الحرام، ويسير به المرء إلى الله على بصيرة، ويرشد غيره إلى أسباب السعادة الدنيوية والأخروية، فسنة رسول الله

ﷺ هي الوحي الثاني وهي المفسرة والمبينة للوحي الأول كتاب الله ﷻ، وهما معاً وصية رسول الله ﷺ لأمته من بعده، لذا كان الاشتغال بهذين الينبوعين الصافيين هو أولى ما تعمر به الأوقات، ويقدمه الناصح لنفسه ما زال على قيد الحياة.

وأتم عناية في الحديث النبوي ما كانت مستوفية فني الرواية والدراية، فإن العلم كما يقول الزمخشري: « مدينة أحد بابيها الرواية والثاني الدراية ». وقد دخل سلفنا الصالح هذه المدينة من بابيها فخلفوا لنا ثروة عظيمة هي ما دونوه من حديث رسول الله ﷺ، متناً وإسناداً وما استنبطوه من فقهه واستخرجوه من كنوزه.

وقد حاولت أن أتشبه بهم تشبه المقل بالمكثرين الأثرياء، والضعيف بالشجعان الأقوياء، راجياً من الله الكريم الذي وفقهم لخدمة السنة أن يجزل لهم المثوبة ويجزيهم خير الجزاء، وأن يشملني بتوفيقه ونيل ثوابه، وذلك بالبحث في حديث واحد من حديث الرسول ﷺ رواية ودراية، وهو الحديث العظيم الذي دعا فيه ﷺ لسامعي سنته ومبلغيها بالنضرة والرحمة.

وقد حصرت البحث في مقدمة وبابين وخاتمة.

أولاً: المقدمة وتشتمل على فصلين:

الفصل الأول: في سبب اختيار هذا الحديث موضوعاً للبحث.

الفصل الثاني: في بيان منهجي في البحث.

ثانياً: الباب الأول: بحث الحديث رواية ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: الصيغ التي ورد بها متن الحديث.

الفصل الثاني: إثبات تواتر الحديث.

الفصل الثالث: مجمل طرق الحديث ومن خرجها من الأئمة.

الفصل الرابع: سياق طرقه بأسانيدها ومتونها، والتعريف بالرواة، وبيان قيمة الكثير من هذه الطرق.

ثالثاً: الباب الثاني: بحث الحديث دراية ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: المعنى الإجمالي للحديث.

الفصل الثاني: الشرح التفصيلي للحديث.

الفصل الثالث: فقه الحديث وما يستنبط منه.

الفصل الرابع: ما يتضمنه الحديث من مباحث علمي مصطلح الحديث وأصول الفقه.

رابعاً: الخاتمة وتشتمل على خلاصة البحث ونتيجته.

ولا يفوتني قبل الشروع في البحث في هذا الحديث أن أذكر أن هذا الحديث قد أفرد بالتأليف من قبل. فقد وجدت أثناء تفتيشي عن طرقه أنَّه قد ألف فيه ثلاثة كتب:

الأول: جزء فيه طرق هذا الحديث مع أحاديث أخرى في حجة الوداع، ألفه أبو عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المديني الأصفهاني المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة رحمه الله، وهو من تلاميذ ابن ماجه وأبي حاتم الرازي ومحمد بن مسلم بن واره، وقد روى عنهم في هذا الجزء، وقد ذكره الذهبي في (العبر:٢/ ٢٢٩، ٢٣٣) وقال: وكان جيد المعرفة بالحديث والعربية.

وترجم له أبو نعيم الأصفهاني في كتابه (أخبار أصبهان:١/ ١٢٢) وقال:

كان أديباً فاضلاً، حسن المعرفة بالحديث.

وهذا الجزء يوجد مخطوطاً في المكتبة الظاهرية بدمشق [مجموع ٧ (ق٩١ ـ ٩٨)] في ثمان ورقات، وأحاديثه مسندة، وقد روى هذا الحديث عن سبعة من الصحابة هم: ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وجبير بن مطعم، وأبو سعيد الخدري، وبشير بن سعد والد النعمان، وابنه النعمان، وأنس بن مالك رضي الله عن الجميع، رواه عنهم من أربعة عشر طريقاً أثبتها بأسانيدها ومتونها في الفصل الرابع من الباب الأول تحت الأرقام (٧، ٨، ١٨، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٦٣، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٩٧، ١٠١، ١١٠).

الثاني: كتاب فيه طرق الحديث، ألفه الحافظ أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة رحمه الله ذكر ذلك في كتابه (الكفاية: ص٢٠٢) في معرض الرد على من ينكر الرواية على المعنى مستدلين بهذا الحديث. قال في الرد عليهم من الحديث نفسه: على أن رواة هذا الخبر نفسه قد رووه على المعنى، فقال بعضهم: (رحم الله) مكان (نضر الله)، و(من سمع) بدل (امرءا سمع)، و(روى مقالتي) بدل (منا حديثا)، و(بلغه) مكان (أداه)، وروي (فرب مبلِّغ أفقه من مبلِّغ) مكان (فرب مبلَّغ أوعى من سامع)، و(رب حامل فقه لا فقه له) مكان (ليس بفقيه)، وألفاظ سوى هذه متغايرة تضمنها هذا الخبر، وقد ذكرنا طرقه على الاستقصاء باختلاف ألفاظها في كتاب أفردناه لها، والظاهر يدل أن هذا الخبر نقل على المعنى فلذلك اختلفت ألفاظه وإن كان معناها واحداً، والله أعلم. انتهى. ولم أقف على هذا الكتاب لا مخطوطاً ولا مطبوعاً.

الثالث: كتاب (المسك التبتي بتواتر حديث: نضر الله امرءا سمع مقالتي):

ألفه الشيخ أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري المغربي من المعاصرين، ذكر ذلك أخوه الشيخ عبد العزيز الغماري في كتابه (إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة: ص٥٢) فقال بعد أن ذكر أن السيوطي ذكره في الأزهار من رواية ستة عشر صحابياً وأن صاحب نظم المتناثر ـ يعني الشيخ محمد بن جعفر الكتاني ـ زاد عليه ثلاثة هم عائشة وأبو هريرة وشيبة بن عثمان قال: وزاد شقيقنا في (المسك التبتي بتواتر حديث: نضر الله امرءا سمع مقالتي): حديث ابن عباس أسنده الذهبي في ترجمة ابن رميح من التذكرة. انتهى. ولم أقف على هذا الكتاب أيضاً.

وهذه الكتب الثلاثة تبحث في الحديث من حيث الرواية أما الأول فواضح وأما الآخران فيظهر ذلك من تسميتهما. والله أعلم[(١)].

وهذا البحث الذي كتبته حول هذا الحديث جمعت فيه بين الرواية والدراية.

وأسأل الله تعالى التسديد والتوفيق لما فيه سعادة الدنيا والآخرة، وأن يشملني بدعوة نبيه الكريم التي تضمنها هذا الحديث الشريف إنَّه سميع مجيب جواد كريم.

---

(١) ثم وقفت على أن من مؤلفات الحافظ ابن حجر العسقلاني (طرق حديث نضر الله امرءا)، ذكره الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه (ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته وموارده في كتابه الإصابة: ١/ ٣٥٠ و٣٥٣) وفيه تسمية المراجع التي ذكر فيها نسبة الكتاب للحافظ ابن حجر.

الفصل الأول من المقدمة

في بيان سبب اختيار هذا الحديث موضوعاً للبحث

يرجع اختياري هذا الحديث موضوعاً للبحث إلى الأسباب التالية:

أولاً: تضمنه للدعوة المباركة الميمونة التي خص بها رسول الله ﷺ من سمع حديثه وبلغه كما سمعه ففيه البشارة للمشتغلين بالسنة، والحث على زيادة العناية بها ومضاعفة الجهود في حفظها والتفقه فيها ونشرها.

ثانياً: شموله لكثير من مباحث علم مصطلح الحديث، كبحث المتواتر والرواية بالمعنى، واختصار الحديث، والشروط في الراوي، وسماع الصغير، وغير ذلك من الأمور التي أتعرض لها في الفصل الرابع من الباب الثاني.

ثالثاً: شموله لبعض مباحث علم أصول الفقه كالاحتجاج بأخبار الآحاد والإجماع وغير ذلك من المباحث.

رابعاً: تضمنه لبيان أهمية فني الرواية والدراية، فإنَّ قوله ﷺ: « نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها وحفظها وأداها كما سمعها » يوضح عظم أهمية الرواية، وقوله ﷺ: « فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » فيه بيان أهمية الدراية.

خامساً: كون الحديث ليس في الصحيحين ومع ذلك هو متواتر عن رسول الله ﷺ، ولا يقدح فيه عدم إخراجه في الصحيحين، كما لا يقدح في أي حديث صحيح عدم إخراجه فيهما أو في أحدهما، لأنه لم يقصد بهما استيعاب الأحاديث الصحيحة، وهو من أوضح الشواهد التي يرد بها على من يقلل من قيمة الحديث الذي يخلو منه الصحيحان.

الفصل الثاني من المقدمة: في بيان منهجي في كتابة البحث:

أولاً: الحديث قد ورد بصيغ مختلفة وألفاظ متعددة مطولاً ومختصراً، وقد التزمت في تتبع طرقه وإثبات ما وقفت عليه منها ما كان منها مصدراً بالدعوة النبوية الميمونة، وأي رواية من رواياته تخلو من هذه الدعوة لم ألزم نفسي بإثباتها، ومن هذا النوع ما كان موجوداً في صحيح البخاري في أثناء أحاديث مثل قوله ﷺ: « فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » (صحيح البخاري مع الفتح: ١/ ١٥٨).

ثانياً: تتبعت طرق هذا الحديث في المصادر المطبوعة والمخطوطة التي أمكنني الوقوف عليها، فبلغت أكثر من مائة وخمسين طريقاً تنتهي إلى أربعة وعشرين صحابياً.

ثالثاً: رتبت هذه الطرق وأعطيت كل طريق منها رقماً خاصاً لتسهل الإحالة إليه.

رابعاً: راعيت في الترتيب البدء بالصحابة الذين كثرت الطرق إليهم، وكل مجموعة من الطرق تنتهي إلى التابعي أو من دونه ضممت بعضها إلى بعض.

خامساً: قدمت مباحث الحديث رواية على مباحثه دراية لأن المروي هو الأساس الذي يعول عليه في الدراية.

سادساً: أكثر الطرق وقفت عليها مسندة والقليل منها لم أقف على إسناده، وعند إثبات الطرق عن الصحابي الواحد قدمت ذكر المسند على سواه.

سابعاً: إذا ذكر الحديث بإسنادين في موضع سياقهما واحد ومتنهما واحد اعتبرت ذلك طريقاً واحداً لا طريقين.

الباب الأول بحث الحديث رواية

الفصل الأول

الصيغ التي ورد بها متن الحديث

أبدأ في هذا الفصل بسياق متن الحديث بلفظ من أطول ما ورد به، وأشير إلى مواضع ذكره في الفصل الرابع من هذا الباب، وهو الفصل الذي سقت فيه تفصيلاً أسانيد الحديث وألفاظه، ثم أذكر العناصر التي اشتمل عليها الحديث وتعدد ألفاظ كل عنصر منها، مع الإشارة إلى بعض المواضع التي ورد فيها كل لفظ منها فأقول:

عن زيد بن ثابت ﷺ عن النبي ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحملها إلى غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط من ورائهم، ومن كانت الدنيا همه نزع الله الغنى من قلبه، وجعل فقره بين عينيه، وشتت الله عليه ضيعته، ولم يأت من الدنيا إلَّا ما رزق، ومن كانت الآخرة همه، جعل الله الغنى في قلبه، ونزع فقره من بين عينيه، وكفَّ عليه ضيعته وأتته الدنيا وهي راغمة ».

وهذا السياق يشتمل على أربع جمل رئيسة:

الجملة الأولى: هي المشتملة على الدعوة لسامعي الحديث ومبلغيه غيرهم.

الجملة الثانية: هي المتضمنة بيان الفائدة من تبليغ الحديث وهي استنباط ما

فيه من الفقه وهي المبدوءة بـ (فرب).

الجملة الثالثة: المبدوءة بقوله ﷺ: «ثلاث لا يغل عليهن...» الخ.

الجملة الرابعة: المبدوءة بقوله ﷺ: «ومن كانت...» الخ.

وهذه الجمل الأربع وردت مجتمعة في الطرق (٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٤٢، ٥٦، ٥٧، ١٢٤)، وفي الطرق (٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٧) في أوله ذكر قصة وهي أن زيد بن ثابت ﷺ خرج من عند مروان بن الحكم في وسط النهار، قال أبان بن عثمان الراوي عنه: فقلنا: ما بعث إليه هذه الساعة إلّا لشيء سأله عنه، فقمت إليه فسألته، فقال: أجل سألنا عن أشياء سمعتها من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكر الحديث. وفي الطريقين (٣١، ٣٢) في آخره زيادة: (وسألته عن الصلاة الوسطى وهي الظهر)، وفي الطريق (٣٧) قال: (وسألته عن الصلاة الوسطى، فقال: هي العصر)، وفي كثير من طرقه أن النبي ﷺ خطب بذلك في مسجد الخيف بمنى كما في (٢٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠) وغيرها.

وأكثر رواياته صدرت بـ (نضر الله) في أكثر من مائة موضع، وفي أكثر من عشرة مواضع صدرت بـ (رحم الله) كما في (٦، ١٤، ٣٦، ٧٢، ٧٣، ٩١، ٩٢، ١٠١، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٣٤).

وأكثر الروايات فيها (نضر الله امرءا) المفعول به (امرءا) كما في (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ١٠) وغيرها.

وفي كثير منها بدل (امرءا): (عبداً) كما في (١٥، ١٧، ١٩، ٢٢، ٣٠) وغيرها.

وفي مواضع قليلة (وجه عبد) كما في (٧٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠).

وفي رقم (٩٦): (وجه امرئ).

وفي بعض الروايات: (من سمع) كما في (٦، ١٤، ٧٣، ٨٦، ٨٧، ٨٩) وغيرها.

وفي بعضها: (رجلاً) كما في (٨، ٩).

وفي بعض الروايات: (سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع) كما في (١، ٢٩).

وفي بعضها: (سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه) كما في (٢، ٤، ٥، ٧، ١١).

وفي بعضها: (سمع مني حديثاً فبلغه كما سمعه) كما في (٦).

وفي بعضها: (سمع منا كلمة فبلغها كما سمع) كما في (٨، ٩).

وفي بعضها: (سمع مقالتي فبلغها) كما في (١٠، ٤٨).

وفي بعضها: (سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها) كما في (١٥، ١٧، ٢٢).

وفي بعضها: (سمع مقالتي فوعاها وحفظها وعقلها) كما في (٢٠، ٢٧).

وفي بعضها: (سمع مقالتي هذه فحفظها حتى يبلغ غيره) كما في (٢٦).

وفي بعضها: (سمع منا حديثاً فحفظه فأداه إلى من هو أحفظ منه) كما في (٣٢).

وفي بعضها: (سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه عنا كما سمعه) كما في (٤٧).

وفي بعضها: (سمع مقالتي فوعاها وحفظها ثم أداها إلى من لم يسمعها) كما في (٥٢، ٥٨).

وفي بعضها: (سمع مقالتي فحملها إلى غيره) كما في (٥٦).

وفي بعضها: (سمع مقالتي اليوم فوعاها) كما في (٧٣).

وفي بعضها: (سمع قولي ثم لم يزد فيه) كما في (٨٦).

وفي بعضها: (سمع مقالتي فحفظها ثم ذهب بها إلى من لم يسمعها) كما في (٨٨).

وفي بعضها: (سمع قولي فتعلمه حتى يعلمه غيره) كما في (٩٧).

وفي بعضها: (سمع مقالتي فلم يزد فيها) كما في (١٠٦، ١٠٧).

وفي بعضها: (سمع مقالتي فعمد بها يحدث بها أخاه) كما في (١٠٨).

وفي (١١٥): (سمع كلامي هذا فلم يزد فيه).

وفي (١١٦): (سمع كلامي ثم لم يزد فيه).

وفي (١٢٠) (سمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو ستاً أو سبعاً أو ثمانياً ثم علَّمهن).

وفي (١٣٤): (سمع منا حديثاً فوعاه ثم بلغه من هو أوعى منه).

هذه نماذج من الألفاظ التي وردت بها الجملة الأولى من الحديث وهي المبدوءة بـ(نضر الله) أو (رحم الله).

أما الجملة الثانية وهي المبدوءة بـ(فرب) فقد وردت بألفاظ متعددة.

فوردت بلفظ: (فرب مبلغ أوعى من سامع) في رقم (١، ٤، ٥) وغيرها.

وفي رقم (٦): (فرب مبلغ أوعى له من سامع).

وفي رقم (٨، ٩): (فإنه رب مبلغ أوعى من سامع).

وفي رقم (١٠): (فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه).

وفي رقم (١١): (فإنه رب مبلغ هو أوعى له من سامع).

وفي رقم (١٢): (فرب حامل فقه ليس بفقيه).

في رقم (١٥): (فرب حامل فقه غير فقيه).

وفي رقم (١٦): (فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه).

وفي رقم (٢٤): (فإنه رب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه).

وفي رقم (٥٨): (فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه).

وفي رقم (٨٠): (فرب حامل الفقه فيه غير فقيه، ورب حامل الفقه إلى من هو أفقه منه).

وفي رقم (٩٧): (فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه وهو غير فقيه).

وفي رقم (١٠٦): (فرب حامل علم إلى من هو أوعى له منه).

وفي رقم (١٠٧): (فرب حامل كلمة إلى من هو أوعى لها منه).

وفي رقم (١٢٦): (فرب حامل علم إلى من هو أعلم منه).

والجملة الثالثة المبدوءة بـ (**ثلاث لا يغل عليهن**... الخ) وردت كذلك بعدة ألفاظ.

فوردت بلفظ: (ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم) في رقم (١٥) ورقم (١٦) وغيرها.

وفي رقم (٢٠): (ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن).

وفي رقم (٢٤): (ثلاث لا يغل عليهن قلب رجل مسلم).

وفي رقم (٢٦): (ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم).

وفي رقم (٣١): (ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم أبداً).

وفي رقم (٣٢): (لا يعتقد قلب مسلم على ثلاث خصال إلَّا دخل الجنة).

وفي رقم (٣٧): (ثلاث خصال لا يغل عليهن قلب مسلم).

وفي رقم (٥٨): (ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن).

وفي رقم (٧٣): (واعلموا أن القلوب لا تغل على ثلاث).

وفي رقم (٨٠): (ثلاث لا يغل عليهن صدر مسلم).

وفي رقم (٨٢): (ثلاث لا يغل عليهن صدر مؤمن).

وفي رقم (٨٣): (ثلاث لا يغل عليهن صدر المسلم).

وفي رقم (٨٦): (ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ أو قلب مسلم).

وفي رقم (٨٨): (ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مؤمن).

وفي رقم (١٢٦): (ثلاث لا يغل عليهن القلب).

والخصلة الأولى من الخصال الثلاث (**إخلاص العمل لله**)، وردت بالألفاظ التالية:

في رقم (١٥) وغيره: (إخلاص العمل لله).

وفي رقم (٣٨): (إخلاص العمل لله ﷻ).

وفي رقم (٩٦): (إخلاص العمل لله تعالى).

وفي رقم (٣٢) وغيره: (إخلاص العمل).

والخصلة الثانية وهي (**النصيحة لأئمة المسلمين**) وردت بالألفاظ التالية:

في رقم (١٥): (والنصيحة للمسلمين).

في رقم (١٦): (ومناصحة أئمة المسلمين).

في رقم (٢٠): (ومناصحة المسلمين).

في رقم (٢٤): (والنصيحة لولاة الأمور).

وفي رقم (٢٦): (والنصيحة لولاة الأمر).

وفي رقم (٣٠): (والنصح لأئمة المسلمين).

وفي رقم (٤٠): (ومناصحة أولي الأمر).

وفي رقم (٥٦): (والنصيحة لأئمة المسلمين).

وفي رقم (٥٨): (وطاعة ذوي الأمر).

وفي رقم (٥٩): (والنصيحة لولي الأمر).

وفي رقم (٦٣): (والنصيحة لأولي الأمر).

وفي رقم (٦٥): (والطاعة لذوي الأمر).

وفي رقم (٨٨): (والنصح لمن ولاه الله عليكم الأمر).

وفي رقم (٩٧): (ومناصحة ألاة الأمر).

وفي رقم (١٠١): (والنصيحة لله ﷻ، ولرسوله ﷺ، ولكتابه، ولولاة الأمر).

وفي رقم (١١١): (ومناصحة ولاة المسلمين).

وفي رقم (١١٩): (والنصيحة للأمة).

وفي رقم (١٢٢): (والنصيحة لكل مسلم).

وفي رقم (١٢٤): (والنصيحة لأئمة المسلمين والدعوة لأئمتهم).

وفي رقم (١٢٦): (ومناصحة الولاة).

والخصلة الثالثة وهي (لزوم الجماعة) وردت بالألفاظ التالية:

في رقم (١٥): (ولزوم جماعتهم).

وفي رقم (١٩): (ولزوم الجماعة).

وفي رقم (٢٤): (ولزوم جماعة المسلمين).

وفي رقم (٩٣): (والاعتصام بجماعة المسلمين).

والجملة التعليلية للزوم الجماعة وهي قوله: (**فإن دعوتهم... الخ**) وردت بالألفاظ التالية:

في رقم (١٥و٣٨): (فإن دعوتهم تحيط من وراءهم).

وفي رقم (١٦): (فإن دعوتهم تحيط من ورائهم).

وفي رقم (١٩): (فإن الدعوة تحيط من ورائهم).

وفي رقم (٢٠): (فإن رحمة الله تحيط من ورائهم).

وفي رقم (٥٨): (فإن دعوتهم تكون من ورائهم).

وفي رقم (٦٠): (فإن دعوتهم من ورائهم).

وفي رقم (٦٤): (فإن دعوتهم تكون من ورائهم).

وفي رقم (٧٥): (فإن دعوتهم تحفظ من ورائهم).

وفي رقم (٩٣): (فإن دعاءهم يحيط من ورائهم).

وفي رقم (٩٧): (فإن دعاءهم يأتي من ورائهم).

وفي رقم (١٠١): (فإن يد الله تعالى على الجماعة).

وفي رقم (١٠٤): (فإن دعاءهم محيط من ورائهم).

أما الجملة الرابعة وهي المبدوءة بقوله: (**ومن كانت الآخرة همه... الخ**) فقد وردت بالألفاظ التالية:

في رقم (٣١): (من كان همه الآخرة جمع الله شمله وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت نيته الدنيا فرق الله عليه ضيعته وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلَّا ما كتب له).

وفي رقم (٣٢): (ومن كانت الآخرة نيته جعل الله غناه في قلبه وجمع له شمله وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا نيته فرق الله عليه شمله وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلَّا ما قدر له).

وفي رقم (٣٥): (ومن كانت الدنيا نيته فرق الله عليه أمره وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلَّا ما كتب له، ومن كانت الآخرة نيته جمع الله أمره وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة).

وفي رقم (٣٧): (ومن كانت نيته الآخرة جمع الله شمله وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا نيته فرق الله عليه أمره وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلَّا ما كتب الله ﷻ).

وفي رقم (٤٢ مثل رقم ٣٧): إلَّا أن آخره (ولم يأته من الدنيا إلَّا ما كتب الله له).

وفي رقم (٥٦، ٥٧): (ومن كانت الدنيا همه نزع الله الغنى من قلبه وجعل فقره بين عينيه وشتت الله عليه ضيعته ولم يأته من الدنيا إلَّا ما رزق، ومن كانت الآخرة همه جعل الله الغنى في قلبه ونزع فقره من بين عينيه وكف عليه ضيعته وأتته الدنيا وهي راغمة).

وفي رقم (١٢٤): (من تكن الدنيا نيته وأكبر همه جعل الله فقره بين عينيه وفرق عليه شمله ولم يأته من الدنيا إلَّا ما كتب له، ومن تكن الآخرة نيته وأكبر همه جعل الله غناه بين عينيه ولم يفرق عليه شمله وتأتيه الدنيا وهي راغمة).

الفصل الثاني:

إثبات تواتر الحديث

الحديث المتواتر: هو الحديث الذي تتعدد طرقه، وتكثر رواته كثرة يبعد معها حصول تواطئهم أو توافقهم على الكذب، وتكون هذه الكثرة موجودة في جميع أجزاء السند، مع كونه منتهياً إلى محسوس من مشاهدة أو سماع.

وإذا نظرنا إلى هذا الحديث الذي دعا فيه رسول الله ﷺ لسامعي سنته ومبلغيها، وجدناه كذلك تلقاه أكثر من عشرين صحابياً عن رسول الله ﷺ، وتلقاه عنهم من التابعين أكثر منهم وهكذا من دونهم. وقد نوه العلماء منذ عصر الرواية بتعدد طرقه، فهذا أبو عيسى الترمذي يقول في جامعه (العارضة: ١٠/ ١٢٤) بعد أن أخرجه عن زيد بن ثابت: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأنس.

ويقول الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في مستدركه على الصحيحين (١/ ٨٨) بعد أن ساق الحديث من عدة طرق عن جبير بن مطعم: وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم: عمر، وعثمان، وعليّ، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وأنس رضي الله عنهم وغيرهم عدة، وحديث النعمان بن بشير من شرط الصحيح ثم ساق حديث النعمان.

ويقول الحافظ زكي الدين المنذري في (الترغيب والترهيب:١/ ٥٤) بعد أن ذكر الحديث من رواية أبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت: وقد ورد هذا الحديث أيضاً عن ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، والنعمان بن بشير، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأبي قرصافة جندرة بن خيشنة، وغيرهم من الصحابة،

وبعض أسانيدهم صحيح. ويقول الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه (جامع التحصيل لأحكام المراسيل (ق١٤) بعد أن ذكر الحديث: وله طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة ﷺ منهم: عبد الله بن مسعود، وجبير بن مطعم، وزيد بن ثابت، والنعمان بن بشير، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وأنس، وابن عباس، وعائشة، وأبو هريرة، وأبيّ بن كعب، وجابر بن عبد الله، وربيعة بن عثمان، وأبو قرصافة، وغيرهم ﷺ.

ويقول الحافظ ابن حجر في تخريج المختصر ـ مختصر ابن الحاجب الأصولي ـ: حديث مشهور خرج في السنن أو بعضها من حديث ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وجبير بن مطعم، وصححه ابن حبان، والحاكم. وذكر أبو القاسم بن منده في تذكرته أنَّه رواه عن المصطفى ﷺ أربعة وعشرون صحابياً، ثم سرد أسماءهم. نقل ذلك عن الحافظ ابن حجر المناوي في كتابه (فيض القدير شرح الجامع الصغير:٦/ ٢٨٤).

وقد أورده السيوطي في كتابه (الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة ص:٥) وعزاه إلى ستة عشر صحابياً هم: زيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وجبير بن مطعم، والنعمان بن بشير، وسعد بن أبي وقاص، وأنس بن مالك، وبشير والد النعمان، وجابر بن عبد الله، وعمير بن قتادة الليثي، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وأبو قرصافة، وأبو سعيد الخدري، وربيعة بن عثمان التيمي، وابن عمر، وزيد بن خالد الجهني ﷺ. وأورده الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص:٢٤) وزاد على ما ذكره السيوطي ثلاثة من الصحابة هم: عائشة، وأبو هريرة، وشيبة بن عثمان. وألف فيه الشيخ أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري كتاباً سماه (المسك التبتي بتواتر

حديث « نضر الله امرءا سمع مقالتي ») زاد فيه على ما في الأزهار ونظم المتناثر من الصحابة: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ذكره أخوه الشيخ عبد العزيز الغماري في كتابه (إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة ص:٥٢)، وهذه الكتب الثلاثة للسيوطي والكتاني والغماري عدة الصحابة فيها عشرون صحابياً، وقد بلغت عدتهم عند ابن منده أربعة وعشرين صحابياً كما تقدم نقله عنه قريباً. وذكر السيوطي في كتابه (تدريب الراوي:٢/ ١٧٩) أن هذا الحديث جاء من رواية نحو ثلاثين صحابياً، لكنه لم يذكر أسماءهم، وهو رقم تقريبي لا تحديدي كما يستفاد من تعبيره بكلمة نحو، وهذا الرقم هو أعلى عدد وقفت على ذكره للصحابة الذين رووا هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وجملة ما وقفت عليه بعد البحث والتفتيش عن طرق هذا الحديث الشريف من أسماء الصحابة الذين رووا هذا الحديث، سواء في ذلك ما وقفت عليه مسنداً إليهم أو مذكوراً بدون إسناد، جملة ذلك أربعة وعشرون وفقاً للعدد الذي ذكره الحافظ ابن حجر عن ابن منده، وهم بالإضافة إلى العشرين الذين اشتملت عليهم الكتب الثلاثة المتقدمة: عمر وعثمان وعليّ كما في (المستدرك) للحاكم (١/ ٨٨)، وأبيّ بن كعب كما في (جامع التحصيل للعلائي (ق١٤)، ومن هؤلاء الصحابة الأربعة والعشرين من وقفت على طرق كثيرة عنه تتجاوز الثلاثين مثل: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ومنهم من لم أجد إلّا مجرد ذكره من رواة هذا الحديث، كالخلفاء الراشدين الثلاثة وأبيّ بن كعب رضي الله عنهم.

ومن أسباب تواتر الحديث، كون النبي ﷺ خطب به الناس في مسجد الخيف من منى. وهذا الحديث الذي تواتر عن رسول الله ﷺ فيه وفي غيره مما

يماثله رد على من يقلل من قيمة الأحاديث التي يخلو منها الصحيحان للبخاري ومسلم، فإن هذا الحديث المتضمن لهذه الدعوة المباركة من الرسول ﷺ صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ من هذه الطرق الكثيرة، ولم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ومعلوم أنهما لم يقصدا في تأليفهما صحيحيهما استيعاب الأحاديث الصحيحة، كما جاء ذلك عنهما مصرحاً به فيما نقله أبو عمرو بن الصلاح في كتابه (علوم الحديث ص: ١٥، ١٦) وغيره من الأئمة.



الفصل الثالث

مجمل طرق الحديث ومَن خرَّجها من الأئمة

وأذكر في هذا الفصل الصحابة الأربعة والعشرين الذين رووا الحديث عن رسول الله ﷺ مع تسمية الأئمة الذين خرجوا الحديث عن كل صحابي، وبيان الكتب التي خرجوه فيها، وأعقب كل طريق بذكر الرقم الخاص بها في الفصل الذي بعد هذا والذي أوردت فيه الطرق بأسانيدها ومتونها وذلك فيما يلي:

(١) الحديث من طريق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (١و١٦).

(٢) وابن ماجه في سننه (٢).

(٣) والإمام أحمد في مسنده (٣).

(٤) وأبو حاتم بن حبان في صحيحه (٤و٥و٦).

(٥) وأبو عمرو المديني الأصبهاني (٧و٨و١٨).

(٦) وأبو محمد الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٩و١٠و١١).

(٧) وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (١٢) وفي أخبار أصبهان (٢٦).

(٨) وأبو عمر بن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٣و١٩و٢٣).

(٩) وأبو بكر الخطيب البغدادي في الكفاية (١٤و٢٠و٢١و١٤٤) وفي شرف أصحاب الحديث (٢٥).

(١٠) والإمام الشافعي في الرسالة (١٥) وكما في بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن للساعاتي.

(١١) وأبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٧).

(١٢) والإمام البغوي في شرح السنة (٢٢).

(١٣) وأبو جعفر العقيلي (٢٤).

(١٤) وابن النجار في تاريخ بغداد (٢٧).

(١٥) والبيهقي في المدخل (٢٨)، وشعب الإيمان (٢٩)، ومعرفة السنن والآثار (٣٠)، والمدخل إلى دلائل النبوة (١٤٥).

(١٦) والحميدي عبد الله بن الزبير في مسنده (١٤٦).

(١٧) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٤٧و١٤٨و١٤٩و١٥٠).

(٢) ومن طريق زيد بن ثابت رضي الله عنه:

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣١).

(٢) والإمام الدارمي في سننه (٣٢).

(٣) والإمام أبو داود في سننه (٣٣).

(٤) والإمام أبو عيسى الترمذي في جامعه (٣٤).

(٥) والإمام أبو حاتم ابن حبان في صحيحه (٣٥، ٣٦).

(٦) وأبو عمرو المديني الأصبهاني (٣٧، ٣٨، ٣٩).

(٧) وأبو محمد الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠، ٤١).

(٨) وأبو عمر بن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٤٢، ٤٣، ٤٤).

(٩) وأبو بكر الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه (٤٥). وفي شرف أصحاب الحديث (٤٦).

(١٠) والقاضي عياض في الإلماع (٤٧).

(١١) وابن ماجه في سننه (٤٨).

(١٢) وأبو بكر بن أبي خيثمة (٤٩).

(١٣) والنسائي في السنن الكبرى (٥٠).

(١٤) والضياء المقدسي في المختارة (٥١).

(١٥) وأبو داود الطيالسي في مسنده (٥٢).

(١٦) وابن جرير في تهذيبه (٥٣).

(١٧) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥٤).

(١٨) وأبو نعيم (٥٥).

(١٩) والطبراني في المعجم الكبير (٥٦).

(٢٠) والبيهقي في شعب الإيمان (٥٧).

(٢١) وأبو جعفر الطحاوي في مشكل الآثار (١٥٦).

(٣) ومن طريق جبير بن مطعم رضي الله عنه:

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥٨و٥٩و٧١).

(٢) والإمام الدارمي في سننه (٦٠و٧٣).

(٣) والإمام ابن ماجه في سننه (٦١و٦٢).

(٤) وأبو عمرو المديني الأصبهاني (٦٣).

(٥) والحاكم النيسابوري في المستدرك (٦٤و٦٩و٧٢).

(٦) وأبو عمر ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٦٥و٦٦و٧٠).

(٧) وأبو بكر الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (٦٧).

(٨) وأبو الحسن أحمد بن فارس في مأخذ العلم (٦٨).

(٩) وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية (٧٤).

(١٠) والطبراني في المعجم الكبير (٧٥).

(١١) والدارقطني في الأفراد (٧٦).

(١٢) وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٧٧).

(١٣) وابن جرير في تهذيبه (٧٨).

(١٤) والضياء المقدسي في المختارة (٧٩).

(١٥) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٥١و١٥٢و١٥٣).

(١٦) وأبو جعفر الطحاوي في مشكل الآثار (١٥٤و١٥٥).

(٤) ومن طريق أنس بن مالك رضي الله عنه:

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٨٠).

(٢) والإمام ابن ماجه في سننه (٨١).

(٣) وأبو عمرو المديني الأصبهاني (٨٢و٨٣و٨٤و٨٦).

(٤) وأبو عمر ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٨٥و٨٧).

(٥) والطبراني في الأوسط (٨٨).

(٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٨٩و٩٢و٩٤).

(٧) والضياء المقدسي في المختارة (٩٠).

(٨) وابن النجار في تاريخ بغداد (٩١).

(٩) والدارقطني في الأفراد (٩٣).

(١٠) وابن جرير في تهذيبه (٩٥).

(١١) والطحاوي في مشكل الآثار (١٥٧).

(٥) ومن طريق النعمان بن بشير رضي الله عنه:

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٩٦).

(٢) وأبو عمرو المديني الأصبهاني (٩٧).

(٣) وأبو محمد الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٩٨).

(٤) والطبراني في الأوسط (٩٩).

(٥) وابن جرير في تهذيبه (١٠٠).

(٦) ومن طريق أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

(١) أخرجه أبو عمر المديني الأصبهاني (١٠١).

(٢) وأبو محمد الرامهرمزي في المحدث الفاصل (١٠٢).

(٣) وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية (١٠٣).

(٤) والبزار (١٠٤).

(٥) والدارقطني في الأفراد (١٠٥).

(٧) ومن طريق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

(١) أخرجه الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخه (١٠٦)، وفي الكفاية (١٠٧).

(٢) وابن النجار في تاريخ بغداد (١٠٨).

(٣) والرافعي في تاريخ قزوين (١٠٩).

(٨) ومن طريق بشير بن سعد والد النعمان رضي الله عنهما:

(١) أخرجه أبو عمرو المديني الأصبهاني (١١٠).

(٢) والطبراني في الكبير (١١١).

(٣) وأبو نعيم الأصبهاني (١١٢).

(٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١١٣).

(٥) وابن قانع في معجمه (١١٤).

(٩) ومن طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه:

(١) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في الحلية (١١٥).

(٢) والطبراني في الكبير (١١٦).

(٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١١٧).

(١٠) ومن طريق أبي هريرة رضي الله عنه:

(١) أخرجه الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخه (١١٨).

(٢) وابن النجار في تاريخ بغداد (١١٩).

(٣) والديلمي في مسند الفردوس (١٢٠).

(٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢١).

(١١) ومن طريق أبي الدرداء رضي الله عنه:

(١) أخرجه الإمام الدارمي في سننه (١٢٢).

(٢) والطبراني في الكبير (١٢٣).

(١٢) ومن طريق عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

(١) أخرجه أبو محمد الرامهرمزي في المحدث الفاصل (١٢٤).

(٢) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (١٢٥).

(١٣) ومن طريق أبي قرصافة رضي الله عنه:

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١٢٦).

(٢) وأبو بكر الخطيب البغدادي (١٢٧).

(٣) والضياء المقدسي في المختارة (١٢٨).

(١٤) ومن طريق ربيعة بن عثمان رضي الله عنه:

(١) أخرجه ابن منده (١٢٩).

(٢) وأبو نعيم الأصبهاني (١٣٠).

(١٥) ومن طريق جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٣١).

(٢) وابن جرير في تهذيبه (١٣٢).

(٣) والضياء المقدسي في المختارة (١٣٣).

(١٦) ومن طريق زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه:

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣٤).

(٢) والحاكم النيسابوري (١٣٥).

(١٧) ومن طريق عائشة رضي الله عنها:

(١) أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق (١٣٦).

(١٨) ومن طريق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٣٧).

(١٩) ومن طريق شيبة بن عثمان رضي الله عنه:

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٨).

(٢٠) ومن طريق عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه عن جده رضي الله عنهم:

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٩).

(٢١) ومن طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

(١) عزاه إليه الحاكم في المستدرك (١٤٠).

(٢٢) ومن طريق عثمان بن عفان رضي الله عنه:

(١) عزاه إليه الحاكم في المستدرك (١٤١).

(٢٣) ومن طريق علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

(١) عزاه إليه الحاكم في المستدرك (١٤٢).

(٢٤) ومن طريق أبيّ بن كعب رضي الله عنه:

(١) عزاه إليه الحافظ صلاح الدين العلائي في جامع التحصيل (١٤٣).

* * *

الفصل الرابع

في سياق طرق الحديث بأسانيدها ومتونها والتعريف بالرواة وبيان قيمة كثير من هذه الطرق

وفي هذا الفصل أسرد ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث الشريف بأسانيدها ومتونها، بادئاً بالصحابة الذين كثرت الطرق إليهم، وأذكر عند كل طريق المصدر الذي اشتمل عليها، ولإتمام الفائدة عقبت هذه الطرق بالإشارة إلى التعريف بالرواة، وبيان قيمة كثير من هذه الطرق، وختمت الطرق الخاصة بكل صحابي بموجز يوضح تفرعها من الصحابي أو التابعي أو من دونه، فأقول مستعيناً بالله:

(١) طرق الحديث من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

(١) قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله:

حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود أنبأنا شعبة عن سماك بن حرب قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود يحدث عن أبيه قال:قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « نضر الله امرءا سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع ».

هذا الحديث بهذا المتن والإسناد أخرجه الترمذي في جامعه في (كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع) (١٠/ ١٢٤ عارضة الأحوذي)، وقال عقب إخراجه: قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وأورده السيوطي في (الجامع الصغير) (٦/ ٢٨٤مع فيض القدير)، ورمز له

بالصحة. وأورده البغوي في (مصابيح السنة:١/ ٢٢) في قسم الأحاديث الحسان، وأورده الحافظ المنذري في كتاب (الترغيب والترهيب:١/ ١٠٨) وصدر به الأحاديث التي أوردها في الترغيب في سماع الحديث وتبليغه ونسخه، ونقل تصحيح الترمذي وتحسينه، وسكت عليه.

قلت: وهذا الإسناد متصل ورجاله ثقات.

فشيخ الترمذي محمود بن غيلان من رجال الصحيحين.

وأبو داود: هو الطيالسي، وهو ثقة حافظ من رجال مسلم.

وشعبة: وهو ابن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث كما وصفه بذلك سفيان الثوري، وحديثه في الصحيحين وغيرهما.

وسماك بن حرب: من رجال صحيح مسلم، وقد تكلم في روايته عن عكرمة وليس هذا منها.

وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: ثقة سمع أباه وروى عنه.

(٢) قال الإمام محمد بن يزيد بن ماجه رحمه الله:

حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن الوليد قالا حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه أن النبي ﷺ قال: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه، فرب مبلغ أحفظ من سامع ».

أخرج ابن ماجه هذا الحديث في مقدمة كتابه السنن (باب من بلغ علماً:١/ ٨٥) وإسناده صحيح، فشيخ ابن ماجه محمد بن بشار هو الملقب بنداراً، وهو شيخ لبقية أصحاب الكتب الستة، وقد أكثر البخاري ومسلم من الرواية عنه، فروى عنه البخاري في صحيحه كما في ترجمته في (تهذيب التهذيب) مائتي حديث وخمسة أحاديث، ومسلم أربعمائة وستين حديثاً، قال

الذهبي في (الميزان:٣/ ٤٩٠): قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلا ريب، وقال: كان من أوعية العلم.

وشيخ ابن ماجه الثاني في هذا الإسناد محمد بن الوليد: هو ابن عبد الحميد البسري البصري، يلقب حمدان، وهو ثقة، روى عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، والنسائي في سننه، رووا عنه مباشرة، ونقل الحافظ ابن حجر في ترجمته في (تهذيب التهذيب): أن البخاري روى عنه سبعة أحاديث ومسلم خمسة.

وشيخ شيخي ابن ماجه محمد بن جعفر: هو الملقب غندراً، وهو ثقة، خرّج له أصحاب الكتب الستة، وقال الحافظ في ترجمته في (تهذيب التهذيب): روى عن شعبة فأكثر وجالسه نحوا عن عشرين سنة، وكان ربيبه، وقال في مقدمة الفتح (٢/ ٢٠٦): أحد الأثبات المتقنين، من أصحاب شعبة، واعتمده الأئمة كلهم، حتى قال عليّ بن المديني: هو أحب إليَّ من عبد الرحمن بن مهدي في شعبة. انتهى. وقال الذهبي في (الميزان:٣/ ٥٠٢): أحد الأثبات المتقنين ولاسيما في شعبة.

أما شيخ غندر في الإسناد وهو شعبة ومن فوقه، فكلهم ثقات، وقد مر ذكرهم في الطريق رقم (١).

(٣) قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة وعبد الرزاق أخبرنا إسرائيل عن سماك ابن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن النبي ﷺ، قال عبد الرزاق: سمعت رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً حتى يبلغه، فرب مبلغ أحفظ له من سامع ».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده رقم (٤١٥٧) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر من هذين الطريقين إلى سماك بن حرب، ورجالهما ثقات، وقد مر ذكرهم في الطريقين رقم (١ و٢) إلَّا شيخ أحمد.

عبد الرزاق: وهو ابن همام الصنعاني، وشيخ شيخه إسرائيل ـ وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ـ وحديثهما في الكتب الستة، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه أحاديث المسند مشيراً إلى إسنادي هذا الحديث: إسناداه صحيحان.

(٤) قال الإمام أبو حاتم ابن حبان البستي رحمه الله:

أخبرنا ابن خزيمة قال حدثنا محمد بن عثمان العجلي قال حدثنا عبيد الله ابن موسى عن إسرائيل عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع ».

أخرجه ابن حبان في صحيحه بهذا المتن والإسناد كما في كتاب (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:١/ ٢٢٧) للأمير علاء الدين الفارسي، أورده في (ذكر إثبات نضارة الوجه في القيامة لمن بلغ للمصطفى ﷺ سنة صحيحة كما سمع).

قلت: وإسناده صحيح.

فشيخ ابن حبان هو محمد بن إسحاق بن خزيمة، إمام الأئمة، صاحب الصحيح الذي يعتبره المحدثون يلي صحيح مسلم في الصحة، ترجم له الذهبي في (التذكرة:٢/ ٢٨٧).

وشيخ شيخه محمد بن عثمان العجلي: من شيوخ البخاري روى عنه في الصحيح أربعة أحاديث كما نقله الحافظ ابن حجر في ترجمته في (تهذيب التهذيب).

أما عبيد الله بن موسى الراوي عن إسرائيل فقد خرّج حديثه أصحاب الكتب الستة.

وبقية رجال الإسناد تقدم ذكرهم في الطرق رقم (١ و٢و٣).

(٥): قال الإمام أبو حاتم ابن حبان رحمه الله:

أخبرنا محمد بن عمر بن يوسف قال حدثنا نصر بن عليّ الجهضمي قال حدثنا عبد الله بن داود عن عليّ بن صالح عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع».

أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:١/ ٢٢٤) أورده في (ذكر دعاء المصطفى ﷺ لمن أدى أمته حديثاً سمعه).

ومن دون سماك في الإسناد لم يتقدم لهم ذكر في الطرق الماضية، فعليّ بن صالح: هو ابن صالح بن حي الهمداني، الكوفي، أخو الحسن بن صالح، وهما توأمان كما في (تهذيب التهذيب)، وهو ثقة، خرّج له مسلم في صحيحه وأصحاب السنن.

وعبد الله بن داود هو الخريبي - بضم المعجمة وفتح الراء - ينسب إلى محلة بالبصرة، وهو ثقة، خرّج حديثه البخاري وأصحاب السنن.

ونصر بن عليّ الجهضمي: شيخ لأصحاب الكتب الستة وقد اتفقوا على إخراج حديثه فيها.

أما شيخ ابن حبان: محمد بن عمر بن يوسف فلم أقف له على ترجمة.

(٦) قال الإمام أبو حاتم ابن حبان رحمه الله:

أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا صفوان بن صالح قال حدثنا الوليد ابن مسلم قال حدثنا شيبان قال حدثني سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: « رحم الله من سمع مني حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى له من سامع.

أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في (الإحسان:١/ ٢٢٦) للفارسي، أورده في (ذكر البيان بأن هذا الفضل إنَّما يكون لمن أدى ما وصفنا كما سمعه سواء من غير تغيير ولا تبديل فيه).

ومن دون سماك من رجال إسناده لم يتقدم لهم ذكر في الطرق الماضية، فشيبان: هو ابن عبد الرحمن التميمي مولاهم، النحوي، ثقة، خرّج حديثه أصحاب الكتب الستة.

والوليد بن مسلم: هو القرشي الدمشقي ثقة مدلس وقد صرح بالتحديث عن شيبان في هذا الإسناد، وحديثه في الكتب الستة.

وصفوان بن صالح: ثقة مدلس أيضاً وقد صرح بالتحديث في روايته عن الوليد بن مسلم، روى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير.

والحسن بن سفيان: هو صاحب المسند، وهو ثقة حجة كما في (العبر) للذهبي (١/ ١٢٤).

قلت: فإسناده صحيح.

(٧) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أبو بكر محمد بن سعيد الدنداني بطرسوس وأبو المثنى معاذ بن

المثنى بن معاذ ابن معاذ العنبري ببغداد قالا: حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله ابن داود عن عليّ بن صالح حدثنا سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع ».

أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث في حجة الوداع (ل٢) وفي رجال الإسناد ممن لم يتقدم لهم ذكر ثلاثة هم:

مسدد: وهو ابن مسرهد، وهو ثقة من شيوخ البخاري روى عنه في صحيحه.

وأبو المثنى معاذ بن المثنى: ترجم له الخطيب في تاريخه (١٣/ ١٣٦)، وقال: وكان ثقة.

وأبو بكر محمد بن سعيد الدنداني: ذكره في (تهذيب التهذيب) فيمن روى عن مسدد، وذكره السمعاني في (الأنساب) وفيه: هو أبو بكر محمد بن سعيد ابن بسام الطرسوسي المعروف بالدنداني، وذكر أنَّه اختلف في اسمه فقيل: موسى بن سعيد بن النعمان بن حبان أبو بكر الطرسوسي. وفي (تهذيب التهذيب): موسى بن سعيد بن النعمان بن بسام الثغري، أبو بكر الطرسوسي المعروف بالدنداني، وذكر في شيوخه مسدد بن مسرهد.

(٨) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا إبراهيم بن فهد بن حكيم البصري حدثنا موسى ـ هو ابن إسماعيل التبوذكي ـ حدثنا حماد ـ وهو ابن سلمة ـ حدثنا سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: « نضر الله امرءاً سمع منا كلمة فبلغها كما سمع، فإنه رب مبلغ أوعى من سامع ».

أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٢) وفي إسناده

ممن لم يتقدم ذكرهم ثلاثة هم:

حماد بن سلمة: وهو ثقة عابد، خرّج أحاديثه مسلم في صحيحه، وخرّج له أصحاب السنن.

وموسى بن إسماعيل التبوذكي: ثقة ثبت، حديثه في الكتب الستة.

وإبراهيم بن فهد بن حكيم البصري: ترجم له الذهبي في (الميزان: ١/ ٥٣)، وابن حجر في (اللسان:١/ ٩١)، وأبو نعيم في (تاريخ أصبهان: ١/ ١٨٦)، ونقلوا تضعيفه، وليس فيها ما يفيد توثيقه سوى ذكر ابن حبان له في (الثقات).

(٩) قال القاضي أبو محمد الحسن بن خَلاد الرامهرمزي:

حدثنا عمر بن أيوب حدثنا عبد الأعلى النرسي ثنا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا كلمة فبلغها كما سمع، فإنه رب مبلغ أوعى من سامع ».

أخرجه في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) (ل٥ مصورة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة)، وفي إسناده اثنان لم يتقدم لهم ذكر وهما.

عبد الأعلى النرسي: وهو ابن حماد بن نصر الباهلي مولاهم، ونرس ـ بفتح النون وسكون الراء ـ نهر من أنهار الكوفة عليه عدة قرى ينسب إليها جماعة، أما عبد الأعلى بن حماد بن نصر فإنما قيل له: النرسي لأن جده نصر كان النبط إذا أرادوا أن يقولوا نصر قالوا نرس فبقي عليه، ذكر ذلك ابن الأثير في (اللباب: ٣/ ٢٢١)، وهو ثقة، من شيوخ البخاري ومسلم، أخرجا أحاديثه في صحيحيهما.

عمر بن أيوب شيخ الرامهرمزي: هو ابن إسماعيل بن مالك، أبو حفص السقطي، له ترجمة في (تاريخ بغداد للخطيب:١١/ ١٢٩) نقل فيها عن الدارقطني توثيقه.

(١٠) قال الرامهرمزي:

حدثنا الحضرمي ثنا يحيى الحماني ثنا أبو الأحوص عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه ».

أخرجه في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: ل٥)، وفي إسناده ثلاثة لم يتقدم لهم ذكر وهم:

أبو الأحوص: وهو سلام بن سليم الحنفي مولاهم، الكوفي، ثقة، خرّج حديثه أصحاب الكتب الستة.

ويحيي الحماني: هو ابن عبد الحميد الكوفي، قال عنه الحافظ في (التقريب): حافظ إلَّا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. وقال الذهبي في (الميزان:٤/ ٣٩٢): قال ابن عدي: ولم أر في مسنده وأحاديثه أحاديث مناكير، وأرجو أنَّه لا بأس به، ثم قال الذهبي: قلت: إلَّا أنَّه شيعي بغيض، ثم ذكر ما يدل على ذلك.

أما الحضرمي شيخ الرامهرمزي: فهو محمد بن عبد الله، وقد نسبه في إسناد الحديث الآتي في رقم (١٠٢)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهو مطين أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٢/ ٢٣٤) وقال فيها: رأى أبا نعيم، وسمع أحمد بن يونس، ويحيى الحماني. وقال الذهبي في ترجمة الرامهرمزي في (تذكرة الحفاظ:٣/ ١٢٠): سمع أباه ومحمد بن عبد الله الحضرمي. وترجم له في (العبر:٢/ ١٠٨) وقال:

قال الدارقطني: ثقة جبل.

(١١) قال الرامهرمزي رحمه الله:

حدثنا محمد بن الحسين الخثعمي ثنا عباد بن يعقوب ثنا عمرو عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمع، فإنه رب مبلغ هو أوعى له من سامع».

أخرجه في كتابه (المحدث الفاصل: ل٥) وفي إسناده ثلاثة لم يتقدم لهم ذكر وهم:

عمرو: الراوي عن سماك بن حرب ولم ينسب في الإسناد، ووجدت في ترجمة عمرو بن ثابت بن هرمز البكري، الكوفي، في (تهذيب التهذيب) أنَّه روى عن سماك بن حرب، وروى عنه عباد بن يعقوب الرواجني، ونقل الحافظ في ترجمته الكثير من أقوال الأئمة في تضعيفه، وقال في كتابه (التقريب): ضعيف رمي بالرفض. انتهى. والظاهر أنَّه هو والراوي عنه عباد بن يعقوب هو الرواجني الأسدي الكوفي، قال عنه الحافظ ابن حجر في (التقريب): صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك.

أما محمد بن الحسين الخثعمي شيخ الرامهرمزي: فهو ابن حفص بن عمر أبو جعفر الخثعمي، الأشناني، الكوفي، ترجم له الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٣٤) وقال: قدم بغداد وحدث بها عن عباد بن يعقوب الرواجني، وآخرين سماهم. وقال عنه: وكان ثقة، حجة، ونقل عن الدارقطني أنَّه قال فيه: ثقة مأمون.

(١٢) قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني:

حدثنا أبو بكر بن خلاد ثنا محمد بن يونس السامي ثنا عبد الله بن داود

الخريبي ثنا عليّ بن صالح عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه من هو أحفظ منه، ويبلغه من هو أحفظ منه إلى من هو أفقه منه، فرب حامل فقه ليس بفقيه ».

أخرجه أبو نعيم في كتابه (حلية الأولياء:٧/ ٣٣١) في ترجمة عليّ والحسن ابني صالح بن حي، وقال عقب إخراجه: رواه عن سماك عدّة، ولم يروه عن عليّ إلّا الخريبي صحيح ثابت. انتهى. وفي إسناده اثنان لم يتقدم ذكرهما وهما:

محمد بن يونس السامي: وهو الكديمي، قال عنه الحافظ في (التقريب): ضعيف، ونقل في (تهذيب التهذيب) الكثير من كلام الأئمة في تضعيفه، وقال: وقد حفظ فيه سوء القول عن غير واحد من أئمة الحديث. وقال الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٢/ ١٩٣): وهو واه.

أما الراوي عنه أبو بكر بن خلاد: فهو أحمد بن يوسف النصيبي كما في (تهذيب التهذيب:٩/ ٥٤٠)، و(تذكرة الحفاظ:٢/ ١٩٣)، وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٣١٣) وقال: وكان عرياً من العلم، وسماعه صحيح. وترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد:٥/ ٢٢١) وقال: وكان ثقة، مضى أمره على جميل، ولم يكن يعرف الحديث.

قلت: قول أبي نعيم عقب إيراد الحديث: (صحيح ثابت) لا يصلح أن يكون هذا الحكم لهذا الإسناد وحده، وإنما للطرق الكثيرة إلى سماك بن حرب التي أشار إليها بقوله: رواه عن سماك عدّة.

(١٣) وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

حدثنا خلف بن قاسم نا الحسن بن رشيق نا عبد الله بن محمد النحوي نا

غندر عن شعبة عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منّا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب مبلغ أوعى من سامع ».

أخرجه في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٤٠) في (باب دعاء رسول الله ﷺ لمستمع العلم وحافظه ومبلغه)، وفي الإسناد ثلاثة لم يتقدم ذكرهم وهم:

عبد الله بن محمد النحوي: الراوي عن غندر ولم أقف له على ترجمة.

والحسن بن رشيق: وهو بفتح الراء المصري، ذكره الحميدي في (جذوة المقتبس: ص١٩٦) من شيوخ خلف بن قاسم، وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٣٥٥)، ونقل عن يحيى بن الطحان قوله فيه: ما رأيت عالماً أكثر حديثاً منه. وفي (تذكرة الحفاظ:٣/ ١٦٩).

أما خلف بن قاسم: فهو ابن سهل، ويقال أيضاً سهلون بن أسود، أبو القاسم المعروف بالدباغ، ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص١٩٥) وقال: كان محدثاً مكثراً حافظاً، ونقل عن ابن عبد البر قوله: كتب بالمشرق عن نحو ثلاثمائة رجل، وكان من أعلم الناس برجال الحديث، وأكتبهم له، وأجمعهم لذلك وللتواريخ والتفاسير، ولم يكن له بصر بالرأي، يعرف بابن الدباغ، وهو محدث الأندلس في وقته. انتهى.

(١٤) قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي:

وأخبرنا أبو بكر أحمد بن عمر الدلال قال ثنا أحمد بن سلمان النجاد ثنا محمد بن عثمان قال ثنا أحمد بن طارق الوابشي قال ثنا مسعدة بن اليسع عن أبيه اليسع بن قيس عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « رحم الله من سمع منّا حديثاً فبلغه كما سمعه، فإنه رب

مبلغ أوعى من سامع».

أخرجه في كتابه (الكفاية في علم الرواية: ١٧٣) في (باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ، ومن رأى ذلك واجباً)، وفي إسناده ستة لم يتقدم ذكرهم في الطرق الماضية:

أولهم: اليسع بن قيس الراوي عن سماك: وقد ترجم له ابن حجر في (لسان الميزان:٦/ ٣٠٠) فقال: اليسع بن قيس الباهلي، روى عن الحكم بن عتيبة والكوفيين، وعنه ابنه مسعدة. قال ابن حبان في (الثقات): يعتبر حديثه من غير رواية عنه. انتهى.

الثاني: ابنه مسعدة بن اليسع: وقد ترجم له الذهبي في (الميزان:٤/ ٩٨) وقال: مسعدة بن اليسع الباهلي، سمع من متأخري التابعين، هالك كذبه أبو داود. وقال أحمد بن حنبل: حرقنا حديثه منذ دهر. وترجم له الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان:٦/ ٢٣)، وفي كل من الميزان واللسان أمثلة لما أُنكر عليه.

والثالث والرابع: أحمد بن طارق الوابشي ومحمد بن عثمان ولم أقف لهما على ترجمة.

والخامس: أحمد بن سلمان النجاد، وهو أبو بكر الفقيه الحنبلي المشهور: له ترجمة في (تاريخ بغداد:٤/ ١٨٩) قال فيه الخطيب: وهو ممن اتسعت رواياته، وانتشرت أحاديثه. وقال: وكان صدوقاً عارفاً، جمع المسند، وصنّف في السنن كتاباً كبيراً، وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٢٧٨)، و(تذكرة الحفاظ:٣/ ٨٥)، و(الميزان:١/ ١٠١) وقال: وكان رأساً في الفقه، رأساً في الرواية. وترجم له ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة:٢/ ٧)، وابن حجر في (اللسان:١/ ١٨٠)، واسم أبيه في تاريخ بغداد، وطبقات الحنابلة، والميزان،

واللسان: سلمان. وفي تذكرة الحفاظ، والعبر: سليمان.

أما أبو بكر أحمد بن عمر الدلال: شيخ الخطيب، فقد ترجم له الخطيب في تاريخه (٤/ ٢٩٤) فقال: أحمد بن عمر بن أحمد، أبو بكر الدلال، يعرف بابن الإسكاف، سمع أبا عمرو ابن السماك، وجعفر الخالدي، وعبد الرحمن بن عليّ الطستي، وأبا بكر النجاد، وأبا الحسين بن بويان المقري، كتبت عنه، وكان ثقة، يسكن شارع العنابين، ومات في المحرم من سنة سبع عشرة وأربعمائة. انتهى.

(١٥) قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله:

أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى مَن هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من وراءهم».

أخرجه الشافعي كما في (بدائع المنن:١/ ١٤) بهذا المتن والإسناد، وأخرجه بهذا المتن والسياق في (الرسالة: ص٤٠١) إلَّا أن في إسناده سفيان دون نسبة، وفي متنه (من ورائهم)، من فيها حرف جر ليست اسماً موصولاً، وقد أورده الشافعي في الرسالة محتجاً به على إثبات الاحتجاج بأخبار الآحاد قال فيه: فإن قال قائل: اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع، فقلت له: أخبرنا سفيان، فساقه بإسناده ومتنه، ثم قال مبيناً وجه الدلالة: فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرءا يؤديها، والامرؤ واحد، دل على أنَّه لا يأمر أن يؤدي عنه إلَّا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، وإسناده صحيح في رجاله اثنان لم يتقدم لهما ذكر وهما: عبد الملك بن عمير

وسفيان بن عيينة.

فعبد الملك بن عمير: هو ابن سعيد بن حارثة الكوفي، خرّج حديثه أصحاب الكتب الستة، قال عنه الحافظ ابن حجر في (التقريب): ثقة فقيه، تغير حفظه، وربما دلس. وقال فيه الذهبي في (الميزان:٣/ ٦٦١): والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبري، لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم وساءت أذهانهم ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها. انتهى.

قلت: وتغيره لا يؤثر على صحة الحديث شيئاً، لأنه لم ينفرد بروايته، بل هو متواتر عن رسول الله ﷺ، وكذا وصفه بالتدليس، فقد صرّح بالسماع من عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عند الخطيب البغدادي في (الكفاية) كما سيأتي في الطريق رقم (٢٠).

أما سفيان بن عيينة شيخ الشافعي: فهو أبو محمد الكوفي ثم المكي، حديثه في الكتب الستة، قال عنه الحافظ في (التقريب): ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلَّا أنَّه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس ولكن عن الثقات. وقال الذهبي في (الميزان:٢/ ١٧٠): أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان يدلس، لكن المعهود منه أنَّه لا يدلس إلَّا عن ثقة، وكان قوي الحفظ. انتهى. ونقل الحافظ في (تهذيب التهذيب) قول اللالكائي فيه: هو مستغن عن التزكية لتثبته وإتقانه.

قلت: فوصفه بالتدليس لا يؤثر شيئاً لكونه لا يدلس إلَّا عن ثقة، ولأنه قد صرّح بالتحديث في روايته عن عبد الملك بن عمير عند أبي عمر بن عبد البر في كتاب (جامع بيان العلم) كما سيأتي في الطريق رقم (١٩)، وبإخراج الشافعي

هذا الحديث في هذين الكتابين يجاب عن قول الشيخ عليّ قاري في كتابه (المرقاة شرح المشكاة:١/ ٢٨٨): ولم يعلم في أي كتاب قال ذلك، عند قول صاحب المشكاة: رواه الشافعي.

(١٦) قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله:

حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن الدعوة تحيط من ورائهم».

أخرجه الترمذي في (كتاب العلم) من جامعه في (باب الحث على تبليغ السماع:١٠/ ١٢٥ عارضة الأحوذي) وإسناده صحيح، وهو إسناد الحديث عند الشافعي المتقدم في الطريق رقم (١٥) وفيه زيادة ابن أبي عمر شيخ الترمذي، وهو محمد بن يحيى العدني نزيل مكة، خرّج حديثه مسلم في صحيحه وأصحاب السنن سوى أبي داود، وقال عنه الحافظ في (التقريب): صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة. انتهى. وقال الذهبي في (العبر:١/ ٤٤١): وكان عبداً صالحاً خيراً. ونقل الحافظ في ترجمته في (تهذيب التهذيب) أن مسلماً روى عنه مائتي حديث وستة عشر حديثاً.

(١٧) قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن

عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه » الحديث.

أخرجه هكذا في كتابه (معرفة علوم الحديث: ص٣٢٢) مستدلاً به على أن العرض ليس بسماع، وإسناده صحيح، تقدم ذكر رجال هذا الإسناد سوى ثلاثة.

أولهم الشافعي: وهو الإمام محمد بن إدريس المطلبي المشهور، قال فيه الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب): وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين.

والثاني: الربيع بن سليمان: وهو ابن عبد الجبار المرادي، أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي، ثقة، خرّج حديثه أبو داود والنسائي وابن ماجه كما في (تقريب التهذيب)، ترجم له النووي في (تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ١٨٨) وقال: اعلم أن الربيع حيث أطلق في كتب المذهب المراد به المرادي، وإذا أرادوا الجيزي قيدوه بالجيزي.

والثالث: محمد بن يعقوب: وهو الأصم كما في الطرق الآتية رقم (٢٠و٢٢و٤٦)، ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٢٧٣)، فقال: وفيها ـ أي سنة ست وأربعين وثلاثمائة ـ مات، محدث خراسان، ومسند العصر، أبو العباس الأصم محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل ابن سفيان الأموي مولاهم، النيسابوري المعقلي المؤذن، الوراق بنيسابور في ربيع الآخر، وله مائة إلّا سنة، وترجم له في (تذكرة الحفاظ:٣/ ٧٧)، وقال: الإمام الثقة محدث المشرق.

(١٨) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني:

بعد ذكر الطريقين عن سماك بن حرب المتقدمين في رقم (٧و٨)، وبعد ذكر طريق لحديث آخر غير حديث « نضر الله امرءاً » عن عبد الملك بن عمير

قال بعدها:

حدثنا محمد بن جعفر بن محمد التستري حدثنا يوسف بن موسى القطان حدثنا مهران بن أبي عمر حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ مثل حديث «نضر الله»، حدثنا محمد بن جعفر حدثنا طاهر بن خالد بن نزار حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان حدثني عبد الملك بن عمير بإسناده ومتنه.

أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٢)، وهو من طريقين إلى عبد الملك بن عمير، وجميع رجالهما لم يسبق لهم ذكر.

فإسماعيل بن أبي خالد: هو الأحمسي مولاهم، البجلي، الكوفي، خرّج حديثه أصحاب الكتب الستة، وقال عنه الحافظ في (التقريب): ثقة ثبت. انتهى. وقد مثل به الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٦) لمن يعتبر في الذروة في صحة الحفظ، وإتقان الحديث، والاستقامة فيه.

وإبراهيم بن طهمان: هو الخراساني، أبو سعيد، سكن نيسابور ثم مكة، خرّج حديثه أصحاب الكتب الستة، قال عنه الحافظ في (التقريب): ثقة يغرب، تكلم فيه بالإرجاء، وقيل رجع عنه.

ومهران بن أبي عمر: هو بكسر الميم أبو عبد الله العطار، الرازي، خرّج حديثه ابن ماجه وأبو داود في (المراسيل)، قال عنه الحافظ ابن حجر في (التقريب): صدوق له أوهام، سيىء الحفظ.

وخالد بن نزار: هو الغساني الأيلي ـ بفتح الهمزة وسكون الياء التحتانية ـ خرج حديثه أبو داود والنسائي، وقال عنه الحافظ في (التقريب): صدوق يخطئ.

وابنه طاهر بن خالد: ترجم له الذهبي في (الميزان:٢/ ٣٣٤) وقال: صدوق وله ما ينكر. وترجم له ابن حجر في (اللسان:٣/ ٢٠٦) وفيها: قال ابن عدي: له عن أبيه إفرادات وغرائب. وقال الخطيب: ثقة. وقال الدارقطني: هو وأبوه ثقتان.

ويوسف بن موسى القطان: هو أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري ثم بغداد، خرّج حديثه البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه والنسائي في (مسند عليّ)، وقال عنه الحافظ في (التقريب): صدوق.

أما شيخ أبي عمرو المديني في الطريق الأول وهو محمد بن جعفر بن محمد التستري، فالظاهر أنَّه هو محمد بن جعفر شيخه في الطريق الثانية، ولم أقف في المحمدين في (تاريخ بغداد) وغيره مما أمكنني الوقوف عليه على من ينسب لتستر ممن اسم أبيه جعفر وجده محمد، وإنما وقفت في ترجمة محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر أبو بكر الخرائطي في (تاريخ بغداد:٢/ ١٣٩) أنَّه سمع من طاهر بن خالد بن نزار.

(١٩) قال الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر:

روى هذا الحديث عن النبي ﷺ عبد الله بن مسعود، حدثنيه سعيد بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن إسماعيل نا الحميدي نا سفيان بن عيينة قال نا عبد الملك بن عمير غير مرة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب مبلغ فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم الجماعة، فإن الدعوة تحيط من ورائهم ».

أخرجه في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٤٠) في (باب دعاء رسول الله ﷺ لمستمع العلم وحافظه ومبلغه)، وإسناده صحيح، قد تقدم ذكر رجاله إلَّا أربعة:

أولهم: الحميدي: وهو عبد الله بن الزبير، أبو بكر القرشي، المكي، خرّج حديثه البخاري ومسلم في مقدمة صحيحه وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في (التفسير)، قال فيه الحافظ ابن حجر في (التقريب): ثقة، حافظ، فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، ونقل فيه عن الحاكم قوله: كان البخاري إذا وجد الحديث عن الحميدي لا يعدوه إلى غيره. انتهى.

قلت: وقد افتتح البخاري صحيحه بالرواية عنه، إذ روى عنه حديث «إنَّما الأعمال بالنيات» الذي هو أول حديث في صحيح البخاري.

الثاني: محمد بن إسماعيل: وهو ابن يوسف السلمي أبو إسماعيل الترمذي نزيل بغداد، قال الحميدي في جذوة المقتبس في ترجمة قاسم بن أصبغ (ص٣١١)، ورحل فسمع إسماعيل بن إسحاق وأبا إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، والحارث بن أبي أسامة وغيرهم سماهم، وقد قال الحافظ في (التقريب) في ترجمته محمد بن إسماعيل الترمذي: ثقة، حافظ، لم يتضح كلام ابن أبي حاتم فيه، ورمز لكونه من رجال الترمذي والنسائي. وذكر الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٣/ ٧١) في ترجمة قاسم بن أصبغ أنَّه سمع من محمد بن إسماعيل الصائغ بمكة، كما ذكر سماعه من أبي إسماعيل السلمي ـ يعني محمد ابن إسماعيل الترمذي ـ ببغداد، وقد قال الحافظ في (التقريب) في ترجمة محمد ابن إسماعيل الصائغ: صدوق، ورمز لكونه من رجال أبي داود، فسواء كان شيخ قاسم في هذا الإسناد الصائغ أو الترمذي لأن كلا منهما محتج به.

الثالث: قاسم بن أصبغ: وهو ابن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني، أبو محمد ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص٣١١) وقال: إمام من أئمة الحديث، حافظ مكثر، مصنف، وترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٣/ ٧١) وقال: وانتهى إليه بتلك الديار ـ أي الأندلس ـ علو الإسناد والحفظ والجلالة، أثنى عليه غير واحد.

الرابع: سعيد بن نصر: شيخ أبي عمر بن عبد البر، وقد ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس:٢١٨) وقال: محدث فاضل، أديب، سمع أبا محمد قاسم ابن أصبغ البياني، وآخرين سماهم، ونقل عن ابن عبد البر فيه قوله: وكتب فأحسن التقييد والضبط، وكان من أهل الدين والورع، معرباً فصيحاً.

(٢٠) قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي رحمه الله:

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي قال: أنا أبو بكر بن جعفر المطيري قال حدثني عليّ بن حرب الطائي نا خالد بن يزيد عن سفيان الثوري (ح) وأخبرنا القاضي أبو بكر الحيري قال ثنا محمد بن يعقوب الأصم قال نا الربيع بن سليمان قال أنا الشافعي قال أنا سفيان بن عيينة كلاهما عن عبد الملك بن عمير قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود يحدث عن أبيه ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وعقلها ـ ولم يقل ابن عيينة وعقلها وزاد وأداها ـ فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن رحمة الله تحيط من ورائهم». لفظ حديث الثوري.

أخرجه الخطيب هكذا في (الكفاية: ص٢٩) في (باب ذكر بعض الدلائل

على صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه)، ورجال إسناده في الطريق الثانية تقدم ذكرهم في (١و١٥و١٧) إلّا أبا بكر شيخ الخطيب، أما الطريق الأولى فإن من دون عبد الملك بن عمير لم يتقدم لهم ذكر.

فأولهم: سفيان الثوري: وهو ابن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الكوفي، حديثه في الكتب الستة، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وقال: وكان ربما دلس، ووصفه بكونه أمير المؤمنين في الحديث: شعبة، وابن عيينة، وأبو عاصم، وابن معين، وغير واحد من العلماء كما في (تهذيب التهذيب).

والثاني: خالد بن يزيد: الظاهر أنَّه السلمي الدمشقي، فقد ذكر الحافظ في (تهذيب التهذيب) أنَّه روى عنه الثوري، وقال في (التقريب): مقبول، ورمز لكونه من رجال أبي داود وابن ماجه.

الثالث: عليّ بن حرب الطائي: وهو ابن محمد بن عليّ، قال عنه الحافظ في (التقريب): صدوق فاضل، ورمز لكونه من رجال النسائي.

الرابع: أبو بكر محمد بن جعفر المطيري: وهو بفتح الميم وكسر الطاء المهملة وسكون الياء، نسبة إلى المطيرة قرية من نواحي سر من رأى، كما في (اللباب لابن الأثير:٣/ ١٥٢)، ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٢٤١)، وقال: كان ثقة مأموناً، وترجم له الخطيب في تاريخه (٢/ ١٤٥).

الخامس: أبو الحسن أحمد بن محمد الأهوازي: شيخ الخطيب في الطريق الأولى، وقد ترجم له الخطيب في تاريخه (٤/ ٣٧٠) وقال: كتبت عنه، وكان صدوقاً صالحاً.

أما أبو بكر الحيري: شيخ الخطيب في الطريق الثانية، فهو أحمد بن الحسن

ابن أحمد الحرشي النيسابوري، ينسب إلى الحيرة ـ بكسر الحاء المهملة وسكون الياء بعدها راء ـ وهي محلة بنيسابور، ترجم له الذهبي في (العبر:٣/ ١٤١) وقال: وكان رئيساً محتشماً إماماً في الفقه، انتهى إليه علو الإسناد.

(٢١) قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي رحمه الله:

أخبرنا أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار قال أنا إسماعيل بن محمد الصفار قال ثنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري قال ثنا إسحاق بن منصور السلولي قال ثنا هريم ثنا ابن سفيان وجعفر بن زياد عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فأدى كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع».

أخرجه الخطيب في كتابه (الكفاية: ص١٧٣، باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ ومن رأى ذلك واجباً). وقد تقدم ذكر عبد الملك بن عمير وشيخه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود في (١و١٥) أما بقية رجاله:

فأولهم: جعفر بن زياد: هو الأحمر الكوفي، قال عنه الحافظ في (التقريب): صدوق يتشيع، ورمز لكونه من رجال أبي داود والترمذي والنسائي، وذكر في (تهذيب التهذيب) من الرواة عنه: إسحاق بن منصور السلولي.

الثاني: هريم: وهو ابن سفيان البجلي، أبو محمد الكوفي، صدوق، قاله الحافظ في (التقريب)، ورمز لكونه من رجال الجماعة (أصحاب الكتب الستة)، وفي الإسناد (هريم ثنا ابن سفيان) فلعل ثنا زائدة، وذكر الحافظ في (تهذيب التهذيب) إسحاق بن منصور السلولي في جملة الذين رووا عنه، كما ذكره في جملة الذين رووا عن جعفر بن زياد، فيكون إسحاق روى الحديث عنهما معاً فهما من شيوخه، ثم وجدت الحديث في (المدخل إلى دلائل النبوة

للبيهقي)، ويأتي في رقم (١٤٥) وفي إسناده: حدثنا إسحاق بن منصور قال أخبرنا هريم بن سفيان عن عبد الملك بن عمير... الخ.

الثالث: إسحاق بن منصور السلولي: ونسبته إلى بني سلول ـ بفتح السين المهملة وضم اللام ـ قال عنه الحافظ في (التقريب): صدوق تكلم فيه للتشيع، ورمز لكونه من رجال الجماعة.

الرابع: العباس بن محمد بن حاتم الدوري: هو أبو الفضل البغدادي، خوارزمي الأصل، قال عنه الحافظ في (التقريب): ثقة حافظ، ورمز لكونه من رجال الأربعة.

الخامس: إسماعيل بن محمد الصفار: هو أبو عليّ البغدادي، النحوي، الأديب، صاحب المبرد، ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٢٥٦) والخطيب في تاريخه (٦/ ٣٠٢)، وذكر أنَّه روى عن عباس بن محمد الدوري، وروى عنه هلال الحفار، ونقل عن الدارقطني توثيقه.

السادس: شيخ الخطيب أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار: ترجم له الذهبي في (العبر:٣/ ١١٨)، والخطيب في (تاريخ بغداد:١٤/ ٧٤) وقال: كتبنا عنه، وكان صدوقاً.

(٢٢) قال الإمام الحسين بن مسعود البغوي رحمه الله:

أخبرنا أبو الحسن عبد الوهاب بن محمد الكسائي أنا أبو محمد عبد العزيز ابن أحمد الخلال أنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم (ح) وأخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ومحمد بن أحمد العارف قالا: أنا أبوبكر الحيري نا أبو العباس الأصم أنا الربيع بن سليمان أنا الشافعي أنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله

ﷺ قال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

أخرجه البغوي في كتاب (شرح السنة:١/ ٢٣٥) أورده في (كتاب العلم، باب تبليغ حديث الرسول ﷺ وحفظه)، وقد تقدم ذكر رجاله في (١و١٥و١٧و٢٠) سوى أربعة هم شيوخ البغوي الثلاثة: أبو الحسن عبد الوهاب بن محمد الكسائي، وأحمد بن عبد الله الصالحي، ومحمد بن أحمد العارف، وشيخ شيخه في الطريق الأولى أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الخلال، ولم أقف على تراجم لهم.

(٢٣) قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر رحمه الله:

حدثنا سعيد بن إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي وإبراهيم بن بكر بن عمران حدثنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي الحافظ بالموصل قال: أخبرنا أبو يعلى أحمد بن عليّ وعبد الله بن محمد بن سالم المفلوج نا عبيدة بن الأسود عن القاسم بن الوليد الهمداني عن الحارث العكلي عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

أخرجه أبو عمر هكذا في كتاب (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٤٠)، ورجال هذا الإسناد دون الصحابي عشرة لم يتقدم ذكرهم فأولهم:

الأسود: الراوي عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو ابن يزيد بن قيس النخعي،

قال فيه الحافظ ابن حجر في (التقريب): مخضرم، ثقة، فقيه، ورمز لكونه من رجال الجماعة.

الثاني: إبراهيم: وهو ابن يزيد النخعي ابن أخت شيخه الأسود ابن يزيد الكوفي الفقيه، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة إلَّا أنَّه يرسل كثيراً، ورمز لكونه من رجال الجماعة.

الثالث: الحارث العكلي: وهو ابن يزيد الكوفي، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، فقيه، ورمز لكونه من رجال الصحيحين والنسائي وابن ماجه.

الرابع: القاسم بن الوليد الهمداني: هو أبو عبد الرحمن الكوفي القاضي، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق يغرب، ورمز لكونه من رجال ابن ماجه في سننه، ونقل في (تهذيب التهذيب) توثيقه عن ابن معين، والعجلي، وابن سعد، قال: وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: يخطئ ويخالف.

الخامس: عبيدة بن الأسود: وهو بضم العين، ابن سعيد الهمداني، الكوفي، خرّج حديثه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق ربما دلس.

السادس: عبد الله بن محمد بن سالم المفلوج: هو أبو محمد الكوفي، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة ربما خالف، ورمز لكونه من رجال أبي داود وابن ماجه في سننهما، والنسائي في مسند عليّ.

السابع: أبو يعلى أحمد بن عليّ: هو ابن المثنى التميمي، الموصلي، صاحب المسند، ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٢/ ٢٧٤)، وقال الحافظ: الثقة، محدث الجزيرة. وترجم له في (العبر:٢/ ١٣٤)، وقال: وكان ثقة، صالحاً، متقناً، يحفظ حديثه، وقد سقطت صيغة الأداء بين أبي يعلى وعبد الله بن سالم

المفلوج في النسخة المطبوعة، وهو خطأ واضح من النساخ أو الطابعين، وهي ثابتة عند الخطيب البغدادي كما يأتي في رقم (٢٥)، فإن فيه حدثنا أبو يعلى أحمد ابن عليّ ثنا عبد الله بن سالم المفلوج، ولم يدرك أبو الفتح الأزدي عبد الله بن سالم المفلوج، فإن المفلوج توفي سنة خمس وثلاثين بعد المائتين، وكانت وفاة الأزدي في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

الثامن: أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٢٦٧)، وفي (تذكرة الحفاظ:٣/ ١٧٦) وقال: له مصنف في الضعفاء، وهو قوي النفس في الجرح، وهاه جماعة بلا مستند طائل. وترجم له في (الميزان:٣/ ٥٢٣)، والخطيب في تاريخه (٢/ ٢٤٣) وقال: في حديثه غرائب ومناكير، وكان حافظاً، صنف كتباً في علوم الحديث.

التاسع: إبراهيم بن بكر بن عمران: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص١٤٤) وقال: إبراهيم بن بكر الموصلي، قدم الأندلس ودخل إشبيلية، وحدث بها عن أبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد ابن الحسين الأزدي الموصلي بكتابه في الضعفاء والمتروكين، أخبرنا أبو عمر بن عبد البر قال: قرأت على إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي عن إبراهيم بن بكر عن أبي الفتح الموصلي الأزدي. انتهى. وهذا يفيد أن ابن عبد البر لم يلقه، بخلاف ما يوهمه سياق إسناد هذا الحديث الذي فيه رواية ابن عبد البر عنه، ولعل صيغة الأداء قد سقطت بينه وبين شيخ أبي عمر بن عبد البر من النساخ أو الطابعين، ولم أقف على ترجمة للمذكور سوى هذه الترجمة في (جذوة المقتبس).

العاشر: سعيد بن إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي هكذا في سياق إسناد ابن عبد البر، ولم أجد ذكر سعيد هذا في شيوخ ابن عبد البر، ووجدت في

(جذوة المقتبس: ص١٥٣) ترجمة شيخه إسماعيل بن عبد الرحمن بن عليّ أبي محمد القرشي العامري، وفيها أنَّه ولد بمصر وكان من أشرافها وعقلائها، ومن أهل الدين والتعاون والعناية بالعلم، ثقة مأمون، وفيها أنَّه سمع من إبراهيم بن بكر الموصلي القادم إشبيلية، ومات بها بعد الأربعمائة، قال الحميدي: قاله أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الحافظ، وقال لنا أنَّه كتب عنه وسمع منه، فيحتمل أنَّه راوي هذا الحديث عن إبراهيم الموصلي، وأن سعيداً ذكر خطأ من النساخ أو الطابعين، والله أعلم.

(٢٤) قال العقيلي رحمه الله:

أخبرنا جعفر بن محمد بن الحسين الفريابي وعبد الله بن أحمد بن حنبل قالا نا عبد الله بن سالم المفلوج قال أخبرنا عبيدة بن الأسود عن القاسم بن الوليد عن الحارث العكلي عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها، فإنه رب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب رجل مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لولاة الأمور، ولزوم جماعة المسلمين فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

عزاه إليه أبو عمر بن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٤٠) هكذا فقال بعد سياقه الطريق (رقم٢٤) بإسناده هو قال: وذكر العقيلي قال أخبرنا جعفر بن محمد بن الحسين الفريابي فذكره ورجال الإسناد مر ذكرهم في رقم (٢٣) سوى شيخي العقيلي.

فعبد الله بن أحمد بن حنبل: قال فيه الحافظ في (التقريب): أبو عبد الرحمن ولد الإمام ثقة، وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٨٦)، وقال: كان إماماً خبيراً

بالحديث وعلله مقدماً فيه، وكان من أروى الناس عن أبيه، وقد سمع من صغار شيوخ أبيه، وهو الذي رتب مسند والده.

وشيخه الثاني: جعفر بن محمد بن الحسين الفريابي: ترجم له الخطيب في تاريخه (٧/ ١٩٩) وقال: أحد أوعية العلم، ومن أهل المعرفة والفهم، طوّف شرقاً وغرباً، ولقي أعلام المحدثين في كل بلد، وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ١١٩)، وفي (تذكرة الحفاظ:٢/ ٢٦١) وقال: وكان ثقة مأموناً، واسم جده في هذه الكتب الثلاثة الحسن.

(٢٥) قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي رحمه الله:

حدثنا أبو طالب يحيى بن عليّ بن الطيب الدسكري بحلوان ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ بأصبهان (ح) وحدثنا أبو جعفر محمد بن جعفر بن علان الوراق ـ واللفظ له ـ ثنا محمد بن الحسين الأزدي الحافظ قالا حدثنا أبو يعلى أحمد بن عليّ ثنا عبد الله بن محمد بن سالم المفلوج ثنا عبيدة بن الأسود عن القاسم بن الوليد الهمداني عن الحارث عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وحفظها، فإنه رب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

أخرجه في كتابه (شرف أصحاب الحديث: ص١٠) وقال عقب سياقه إسناده ومتنه: حدثني من سمع عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ رحمه الله يقول: أصح حديث في هذا الباب يروى حديث عبيدة بن الأسود. وتقدم ذكر رجال الإسناد في رقم (٢٣) سوى ثلاثة:

أولهم: أبو بكر محمد بن إبراهيم المقرئ: ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٣/ ١٨٢) وقال: محدث أصبهان، الإمام، الرحال، الحافظ، الثقة،

وترجم له في (العبر:٣/ ١٨).

الثاني: شيخ الخطيب في الطريق الأولى أبو طالب يحيى بن عليّ بن الطيب الدسكري ولم أقف له على ترجمة.

الثالث: شيخه في الطريق الثانية أبو جعفر محمد بن جعفر بن علان الوراق: وهو الشروطي المعروف بالطوابيقي، ترجم له الخطيب في تاريخه (٢/ ١٥٩) وقال: كتبت عنه وكان صدوقاً.

(٢٦) قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني:

حدثنا عبد الله بن محمد ثنا محمد بن إسحاق الأهوازي ثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي عن محمد بن طلحة عن زبيد عن مرة عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: خطب رسول الله ﷺ في هذا المسجد، مسجد الخيف فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي هذه فحفظها حتى يبلغ غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لولاة الأمر، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه أبو نعيم هكذا في كتابه (أخبار أصبهان:٢/ ٩٠) ورجال هذا الإسناد دون الصحابي لم يتقدم ذكرهم.

فأولهم: مرة، وهو ابن شراحيل الهمداني السكسكي الكوفي: قال فيه الحافظ في (التقريب): هو الذي يقال له مرة الطيب، ثقة، عابد، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة، وفي ترجمته في (تهذيب التهذيب) أنَّه روى عن ابن مسعود وروى عنه زبيد اليامي.

الثاني:زبيد ـ بالموحدة مصغراً ـ بن الحارث اليامي الكوفي: قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ثبت، عابد، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة.

الثالث: محمد بن طلحة، وهو ابن مصرف اليامي الكوفي: قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق له أوهام، ورمز لكونه من رجال الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي في مسند عليّ.

الرابع: معاذ بن معاذ العنبري، البصري، القاضي: قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة متقن، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة.

الخامس: عبيد الله بن معاذ: خرج حديثه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، حافظ. ونقل في (تهذيب التهذيب) أن البخاري خرج له سبعة أحاديث، ومسلم مائة وسبعة وستين حديثاً.

السادس: عمر بن أحمد بن إسحاق الأهوازي ولم أقف له على ترجمة.

السابع: شيخ أبي نعيم عبد الله بن محمد، وهو أبو محمد بن جعفر بن حيان، المشهور بأبي الشيخ الأصبهاني: ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٣/ ١٥٧) وقال: حافظ أصبهان، ومسند زمانه، الإمام. وقال: وكان مع سعة علمه وغزارة حفظه، صالحاً، خيراً، قانتاً لله، صدوقاً. وترجم له أبو نعيم في (أخبار أصبهان:٢/ ٩٠)، وقد أورد هذا الحديث في ترجمته، وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٣٥١).

(٢٧) قال ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فحفظها وعقلها، فرب حامل فقه ليس بفقيه ».

أخرجه ابن النجار من حديث ابن مسعود رضي الله عنه كما في الجامع الكبير للسيوطي (مخطوطة مكتبة مظهر بالمدينة المنورة ج٣ رقم الكتاب ٣٣٣)، وكذا

في (كنز العمال للمتقي الهندي:٥/ ٢٢٢).

(٢٨) قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه البيهقي في (المدخل) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه كما في (مشكاة المصابيح:١/ ٧٨).

(٢٩) قال ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع ».

أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٣٠) قال ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وحفظها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه البيهقي في (معرفة السنن والآثار:١/ ١٥) قال فيه: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: حدثنا أبو العباس قال أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله: قال لي قائل: اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع، قلت: أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه

منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

وفي متنه مغايرة في بعض الألفاظ لما في (الجامع الكبير) ولعل هذا السياق الذي في (الجامع الكبير) في موضع آخر من كتاب (معرفة السنن والآثار). ورجال الإسناد مر ذكرهم في (١و١٥و١٧و٢٣)، وأبو العباس هو الأصم، وأبو عبد الله الحافظ هو الحاكم النيسابوري ويأتي في (٤٧).

موجز بتفرع طرق الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه

وحاصل ما تقدم في الأرقام من (١) إلى (٣٠) وما سيأتي في الأرقام من (١٤٤) إلى (١٥٠) أن هذا الحديث رواه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ثلاثة من التابعين هم: ابنه عبد الرحمن، والأسود بن يزيد بن قيس النخعي، ومرة بن شراحيل الهمداني.

فالأول: عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: رواه عنه سماك بن حرب وعبد الملك بن عمير، وقد رواه عن سماك شعبة بن الحجاج، وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وعليّ بن صالح، وشيبان بن عبد الرحمن التميمي النحوي، وحماد بن سلمة، وأبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي، وعمرو بن ثابت، واليسع بن قيس.

ورواه عن عبد الملك بن عمير: سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وإسماعيل بن أبي خالد، وإبراهيم بن طهمان، وجعفر بن زياد الأحمر الكوفي، وهريم بن سفيان البجلي الكوفي.

الثاني: الأسود بن يزيد: رواه عنه إبراهيم النخعي.

الثالث: مرة بن شراحيل: رواه عنه زبيد اليامي.

(٢) طرق الحديث من رواية زيد بن ثابت رضي الله عنه

(٣١) قال الإمام أحمد في مسنده:

ثنا يحيى بن سعيد ثنا شعبة ثنا سليمان من ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه: أن زيد بن ثابت خرج من عند مروان نحواً من نصف النهار، فقلنا: ما بعث إليه الساعة إلَّا لشيء سأله عنه، فقمت إليه فسألته، فقال: أجل، سألنا عن أشياء سمعتها من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث خصال لا يغل عليهن قلب مسلم أبداً: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»، وقال: «من كان همه الآخرة جمع الله شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت نيته الدنيا، فرق الله عليه ضيعته، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلَّا ما كتب له»، وسألنا عن الصلاة الوسطي وهي الظهر.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده هكذا (٥/ ١٨٣) وإسناده دون الصحابي خمسة:

أولهم: أبان بن عثمان، وهو ابن عفان الأموي: خرّج حديثه مسلم في صحيحه، والبخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن الأربعة في سننهم، وقال عنه الحافظ في (التقريب): مدني ثقة.

الثاني: عبد الرحمن بن أبان بن عثمان: وقد قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، مقل، عابد. وفي (تهذيب التهذيب): روى عن أبيه، وعنه عمر بن سليمان من ولد عمر بن الخطاب وغيره، وحديثه في كتب السنن الأربعة.

الثالث: عمر بن سليمان، وهو ابن عاصم بن عمر بن الخطاب: قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، وقال: ويقال اسمه عمرو، وحديثه في كتب السنن الأربعة.

الرابع: شعبة، وهو ابن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث: تقدم في رقم (١).

الخامس: يحيى بن سعيد، هو ابن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان: حديثه في الكتب الستة، قال عنه الحافظ في (التقريب): ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة.

قلت: وهذا إسناد صحيح متصل، رجاله ثقات. وقال المناوي في (شرح الجامع الصغير:٦/ ٢٨٥): وقال ابن حجر في تخريج المختصر - يعني مختصر ابن الحاجب - حديث زيد بن ثابت هذا صحيح، خرجه أحمد، وأبو داود، وابن حبان، وابن أبي حاتم، والخطيب، وأبو نعيم، والطيالسي، والترمذي. وفي الباب عن معاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وأنس، وغيرهم. وقال في موضع آخر: الحديث صحيح المتن، وإن كان بعض أسانيده معلول. انتهى.

(٣٢) قال الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي رحمه الله:

أخبرنا عصمة بن الفضل ثنا حرمي بن عمارة عن شعبة عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه قال: خرج زيد بن ثابت من عند مروان بن الحكم منتصف النهار، قال: فقلت: ما خرج هذه الساعة من عند مروان إلَّا وقد سأله عن شيء، فأتيته فسألته، قال: نعم سألني عن حديث سمعته من رسول الله ﷺ قال: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه فأداه إلى من هو أحفظ منه، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، لا يعتقد قلب مسلم على ثلاث خصال إلَّا دخل الجنة»، قال:

فقلت: ما هي؟ قال: «إخلاص العمل، والنصيحة لولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم، ومن كانت الآخرة نيته، جعل الله غناه في قلبه، وجمع له شمله، وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا نيته، فرق الله عليه شمله، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلَّا ما قدر له»، وسألته عن الصلاة الوسطى قال: «هي الظهر».

أخرجه الدارمي في مقدمة سننه (١/ ٧٥)، وتقدم ذكر رجال إسناده في رقم (١و٣١) سوى اثنين هما:

حرمي بن عمارة: وهو ابن أبي حفصة نابت أو ثابت العتكي، البصري، أبو روح: خرّج حديثه البخاري ومسلم في صحيحيهما، والنسائي وابن ماجه في سننهما، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق يهم.

الثاني: عصمة بن الفضل: هو النميري النيسابوري، خرج حديثه النسائي وابن ماجه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

(٣٣) قال الإمام أبو داود السجستاني رحمه الله:

حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة حدثني عمر بن سليمان من ولد عمر ابن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه».

أخرجه في (كتاب العلم) من سننه (باب فضل نشر العلم:٣/ ٤٣٨)، وإسناده صحيح، ورجاله ثقات، تقدم ذكرهم في الأرقام (١و٧و٣١).

(٣٤) قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله:

حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود أخبرنا شعبة أخبرنا عمر بن

سليمان من ولد عمر بن الخطاب قال: سمعت عبد الرحمن بن أبان بن عثمان يحدث عن أبيه قال: خرج زيد بن ثابت من عند مروان نصف النهار، قلت: ما بعث إليه في هذه الساعة إلّا لشيء سأله عنه، فسألناه، قال: نعم سألني عن أشياء سمعناها من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه».

أخرجه في (كتاب العلم) من جامعه (باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع: ١٠/ ١٢٤، العارضة)، وقال: قال أبو عيسى: حديث زيد بن ثابت حديث حسن، وقال أبو بكر بن العربي في شرحه: وقد روينا حديث زيد بن ثابت من طرق، فصح وإن حسنه أبو عيسى.

ورجال إسناده تقدم ذكرهم في رقم (١ و٣١).

(٣٥) قال الإمام أبو حاتم ابن حبان رحمه الله:

أخبرنا عمر بن محمد الهمداني حدثنا بندار حدثنا أبو داود حدثنا شعبة عن عمر بن سليمان قال: سمعت عبد الرحمن بن أبان يحدث عن أبيه قال: خرج زيد بن ثابت من عند مروان نصف النهار، قال: قلت: ما بعث إليه هذه الساعة إلّا لشيء سأله عنه، فسألته، فقال: سألنا عن أشياء سمعناها من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم، ومن كانت الدنيا نيته، فرّق الله عليه أمره، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلّا ما كتب له، ومن كانت

الآخرة نيته، جمع الله أمره، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة ».

أخرجه في صحيحه، وقد أورده هكذا الحافظ أبو بكر الهيثمي في كتابه (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: ص٤٧) في (كتاب العلم، باب رواية الحديث لمن فهمه ومن لم يفهمه).

وقد مر ذكر رجال هذا الإسناد في رقم (١و٢و٣١) ما عدا شيخ ابن حبان عمر بن محمد الهمداني ولم أقف له على ترجمة.

(٣٦) قال الإمام أبو حاتم بن حبان رحمه الله:

أخبرنا أبو خليفة قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال حدثني عمر بن سليمان ـ هو ابن عاصم بن عمر بن الخطاب ـ عن عبد الرحمن بن أبان ـ هو ابن عثمان بن عفان ـ عن أبيه قال: خرج زيد بن ثابت من عند مروان قريباً من نصف النهار، فقلت: ما بعث إليه إلَّا لشيء سأله، فقمت إليه فسألته، فقال: سألنا عن أشياء سمعناها من رسول الله ﷺ: « رحم الله امرءاً سمع مني حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ثلاث خصال لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ألاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه في صحيحه، أورده هكذا الأمير الفارسي في كتابه (الإحسان في تقريب ابن حبان:١/ ٢٢٥)، أورده في (باب ذكر رحمة الله جل وعلا من بلغ أمة المصطفى ﷺ حديثاً صحيحاً عنه). وإسناده صحيح، رجال إسناده هم رجال إسناد أبي داود المتقدم في رقم (٣٣) وفيه زيادة:

شيخ ابن حبان أبو خليفة، وهو الفضل بن الحباب الجمحي البصري:

ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ١٣٠) وقال: مسند العصر، وقال: وكان محدثاً، متقناً، إخبارياً عالمًا. وترجم له في (تذكرة الحفاظ:٢/ ٢٤٢) وقال: الإمام، الثقة، محدث البصرة. وقال: وكان محدثاً، صادقاً، مكثراً.

(٣٧) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا إسحاق بن خالد ببالس حدثنا حجاج بن محمد الأعور حدثنا شعبة عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه قال: خرج زيد بن ثابت من عند مروان بنصف النهار، قلنا: ما خرج هذه الساعة من عنده إلى لشيء سأله عنه، قال: فأتيته فسألته، فقال: أجل سألنا عن أشياء سمعناها من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه إلى غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه، ثلاث خصال لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم » قال: « ومن كانت نيته الآخرة، جمع الله شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت نيته الدنيا، فرّق الله عليه أمره، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلَّا ما كتب الله ﷻ » قال: وسألته عن الصلاة الوسطى فقال: « هي العصر ».

أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٣) ورجال إسناده تقدم ذكرهم في (١ و٣١) إلَّا شيخ المديني وشيخ شيخه وهما:

حجاج بن محمد الأعور: وهو المصيصي أبو محمد ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة: قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة، وذكر

في (تهذيب التهذيب) أَنَّه قدم بغداد لحاجة بعد تحوله إلى المصيصة فمات بها، وقد حصل له الاختلاط في قدومه هذا.

الثاني: إسحاق بن خالد، هو ابن يزيد: ترجم له الذهبي في (الميزان: ١/ ١٩٠)، ونقل عن ابن عدي أَنَّه قال: روى غير حديث منكر يدل على ضعفه.

قلت: وما ذكر من الكلام فيهما لا يضر في روايتهما هذا الحديث، لأن المختلط إذا لم يعرف السماع منه قبل اختلاطه يؤثر ذلك على حديثه حيث ينفرد، أما إذا كان الحديث ثابتاً من طرق كثيرة كهذا الحديث فلا، وكذلك من يروي المناكير.

(٣٨) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي بطرسوس حدثنا أبو داود الطيالسي عن شعبة عن عمر بن سليمان ـ من آل عمر بن الخطاب ـ عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ قال: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله عز وجل، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٣)، ورجال إسناده تقدم ذكرهم في (١ و٣١) ما عدا شيخ أبي عمرو المديني وهو أبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي، بغدادي الأصل مشهور بكنيته، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق صاحب حديث يهم، ورمز لكونه من رجال النسائي في سننه. وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٥١) وقال: كان من ثقات المصنفين.

وفي (تذكرة الحفاظ:٢/ ١٥٨) قال: وثقه أبو داود وغيره. وذكره الفقيه أبو بكر الخلال فقال: إمام في الحديث رفيع القدر جداً، وترجم له في (الميزان: ٣/ ٤٤٧) وقال: محدث، رحال، ثقة، قال الحاكم: كثير الوهم.

(٣٩) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني:

حدثنا محمد بن مسلم بن واره حدثني الربيع بن روح (ح) قال حدثني حيوة بن شريح قالا حدثنا بقية عن شعبة بن الحجاج حدثني عمر بن سليمان بن عاصم بن عمر ابن الخطاب، قال حيوة: عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن ابن أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرءاً... » وذكر الحديث.

أخرجه في جزئه عقب إيراد الحديث من طريق شيخه أبي أمية الطرسوسي المتقدمة رقم (٣٨)، ورجال إسناده تقدم ذكرهم في (١ و٣١) إلَّا أربعة:

أولهم: بقية، وهو ابن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي: قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، ورمز لكونه من رجال صحيح مسلم وكتب السنن الأربعة والبخاري في صحيحه تعليقاً.

الثاني: حيوة بن شريح، وهو ابن يزيد الحضرمي الحمصي: خرج حديثه البخاري في صحيحه وأصحاب السنن الأربعة سوى النسائي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

الثالث: الربيع بن روح، هو اللاحوني الحمصي: خرج حديثه أبو داود والنسائي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

الرابع: شيخ أبي عمرو المديني محمد بن مسلم بن واره، وهو ابن عثمان بن عبد الله: خرج حديثه النسائي، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة حافظ.

قلت: والتحويل الذي في الإسناد هو من ابن واره وليس من المديني، لأن حيوة بن شريح توفي سنة أربع وعشرين ومائتين، وأبا عمرو المديني توفي سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين وثلاثمائة.

وإسناد هذا الحديث متصل ورجاله ثقات، وليس فيه إلّا مايخشى من تدليس بقية، وقد صرح بالإخبار في روايته عن شعبة عند القاضي عياض في كتاب الإلماع، وسيأتي في رقم (٤٧).

(٤٠) قال القاضي أبو محمد ابن خلاد الرامهرمزي ﷺ:

حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد الشيباني ثنا عمرو بن مرزوق أنا شعبة عن عمرو بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قال: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه غيره، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

أخرجه في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: ل٤ المصورة من مخطوطة سوهاج بمصر) باب فضل الناقل لسنة رسول الله ﷺ.

وتقدم ذكر إسناده في (١و٣١).

وابن سليمان بن عاصم في هذا الإسناد اسمه عمرو، وفي الأسانيد المتقدمة عمر بدون واو، وهذا على الاختلاف في اسمه فإنه قيل فيه: عمر، وقيل: عمرو، كما ذكره في (تقريب التهذيب)، وتقدم في رقم (٣١)، وفيه اثنان لم يتقدم لهما ذكر وهما شيخ الرامهرمزي وشيخ شيخه.

فعمرو بن مرزوق: هو أبو عثمان البصري، روى عنه البخاري مقروناً

بغيره، وأبو داود وبندار وغيرهم كما في (تهذيب التهذيب)، وقال الحافظ في (التقريب): ثقة له أوهام.

والثاني: عبد الله بن محمد بن زياد الشيباني، ولم أقف له على ترجمة.

(٤١) قال الرامهرمزي رحمه الله:

حدثنا عبد الله بن أحمد بن معدان الغذاء ثنا محمد بن غالب الأنطاكي ثنا حجاج بن محمد حدثني شعبة عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان عن أبيه قال: خرج زيد بن ثابت من عند مروان بن الحكم نصف النهار، فقلنا: ما خرج هذه الساعة إلَّا لشيء سأله عنه، قال: أجل سألني عن أشياء سمعتها من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه » ثم ذكر نحوه.

أخرجه في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) عقب إيراد الحديث الذي قبله وتقدم ذكر رجاله في (١و٣١و٣٧) ما عدا اثنين:

أولهما: محمد بن غالب الأنطاكي، ولم أقف له على ترجمة.

الثاني: شيخ الرامهرمزي عبد الله بن أحمد بن معدان الغذاء، ولم أقف له على ترجمة أيضاً.

(٤٢) قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

قرأت على أبي القاسم أحمد بن عمر أن عبد الله بن محمد بن عليّ حدثهم قال: ثنا محمد بن قاسم قال حدثنا يوسف بن يعقوب قال ثنا عمرو بن مرة بن مرزوق قال حدثنا شعبة قال: سمعت عمر بن سليمان يحدث عن عبد الرحمن ابن أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قال: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه وبلغه غيره، فرب حامل فقه ليس بفقيه،

ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم »، وقال: قال رسول الله ﷺ: « من كان نيته الآخرة، جمع الله شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت نيته الدنيا، فرق الله عليه أمره، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلَّا ما كتب الله له ».

أخرجه في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٣٨، باب دعاء رسول الله ﷺ لمستمع العلم وحافظه ومبلغه)، ومن دون شعبة في الإسناد لم أقف على تراجم لهم إلَّا أن يكون الراوي عن شعبة عمرو بن مرزوق البصري المتقدم في (٤٠) واسم أبي المتقدم مرزوق وليس مرة.

(٤٣) قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

حدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا صالح بن حاتم بن وردان قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا شعبة عن عمر ابن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه قال: خرج زيد بن ثابت من عند مروان قريباً من نصف النهار، فقمت إليه فقلت: عن أي شيء سألك الأمير؟ قال: سألني عن أشياء سمعتها من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

أخرجه في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٣٩) وقد تقدم ذكر رجال إسناده في (١، ١٩، ٣١) إلَّا أربعة:

أولهم: يزيد بن زريع، هو البصري أبو معاوية: حديثه في الكتب الستة، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة ثبت.

الثاني: صالح بن حاتم بن وردان، هو أبو محمد البصري: خرّج حديثه مسلم في صحيحه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق.

الثالث: أحمد بن زهير، هو أبو بكر بن أبي خيثمة زهير بن حرب: ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٢/ ١٧٢) وقال: الحافظ، الحجة، الإمام، وقال: قال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال الخطيب: ثقة عالم متقن حافظ، بصير بأيام الناس، راوية للأبواب، وقد روى عنه قاسم بن أصبغ كما في ترجمة قاسم في (جذوة المقتبس للحميدي: ص٣١١).

الرابع: شيخ أبي عمر عبد الوارث، وهو ابن سفيان بن حبرون: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص٢٧٦) وقال: روى عنه أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ، وأثنى عليه، وقال: كان من ألزم الناس لأبي محمد قاسم بن أصبغ، ومن أشهر أهل قرطبة بصحبته.

(٤٤) قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

أخبرنا عبد الله بن محمد نا محمد بن بكر ثنا أبو داود نا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة، فذكر مثل حديث ابن زريع عن شعبة بإسناده. أخرجه في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٣٩) بعد طريق ابن زريع المتقدمة رقم (٤٣) وقد تقدم ذكر شعبة ويحيى بن سعيد ومسدد في (١و٧و٣١).

والراوي عن مسدد هو أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن، أما محمد بن بكر وعبد الله بن محمد فلم أقف لهما على ترجمة.

(٤٥): قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي رحمه الله:

أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن أبي سليمان المعدل أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي حدثنا محمد بن محمد الواسطي نا عليّ بن المديني نا

يحيى بن سعيد نا شعبة قال حدثني عمر بن سليمان من ولد عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه قال: خرج زيد بن ثابت من عند مروان بن الحكم قريباً أو نحواً من نصف النهار، قال: فقلت: ما يخرج هذه الساعة إلَّا قد سأله عن شيء، قال: فقمت إليه فسألته، فقال: سألنا عن أشياء سمعناها من رسول الله ﷺ يقول: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ». أخرجه في كتابه (الفقيه والمتفقه:٢/ ٧١).

وفي إسناده ممن لم يتقدم ذكرهم أربعة:

أولهم: عليّ بن المديني، وهو ابن عبد الله بن جعفر بن نجيح البصري: قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ثبت، إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلَّا عنده. وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلمه مني. وقال النسائي: كأن الله خلقه للحديث، وعابوا عليه إجابته في المحنة، لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه، ورمز لكون حديثه في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وعند ابن ماجه في التفسير. ونقل في (تهذيب التهذيب) أن البخاري روى عنه في صحيحه ثلاثمائة وثلاثة أحاديث.

الثاني: محمد بن محمد الواسطي: ولم أقف له على ترجمة.

الثالث: أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، وهو ابن مالك من قطيعة الدقيق ببغداد: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٣٤٦) وقال: وكان شيخاً صالحاً. وترجم له ابن كثير في (البداية والنهاية:١١/ ٢٩٣) وقال: وكان ثقة كثير الحديث.

الرابع: شيخ الخطيب أبو الحسين محمد بن الحسين بن أبي سليمان: ترجم له الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٥٤) وقال: كتبت عنه وكان صدوقاً.

(٤٦) قال الحافظ أبو بكر الخطيب رحمه الله:

حدثنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج ثنا بقية (ح) وحدثنا أبو نعيم أحمد ابن عبد الله الحافظ ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود قالا ثنا شعبة عن عمر بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه كما سمعه، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ». وهذا لفظ حديث بقية.

أخرجه في كتاب (شرف أصحاب الحديث: ص١٠)، وأكثر رجال إسناده تقدم ذكرهم في (١و١٧و٣١و٣٩)، وأبو بكر الحرشي هو أبو بكر الحيري المتقدم في (٢٠)، والذين لم يسبق لهم ذكر هم:

يونس بن حبيب ـ وهو أبو بشر العجلي مولاهم الأصفهاني ـ: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٣٧) وقال: روى مسند الطيالسي عنه، وكان ثقة ذا صلاح وجلالة. وترجم له أبو نعيم في (أخبار أصبهان:٢/ ٣٤٥) وقال: وكان من أروى الناس عن أبي داود.

الثاني: عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس: ترجم له الذهبي في (العبر: ٢/ ٢٧٢) وقال: محدث أصبهان، الرجل الصالح أبو محمد. وترجم له أبو نعيم في (أخبار أصبهان:٢/ ٨٠).

الثالث: شيخ الخطيب في الطريق الثانية أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ ـ وهو الأصبهاني صاحب المؤلفات الكثيرة منها (حلية الأولياء): ترجم له الذهبي في (العبر:٣/ ١٧٠) وقال: تفرد في الدنيا بعلو الإسناد مع الحفظ

والاستبحار من الحديث وفنونه.

الرابع: أبو عتبة أحمد بن الفرج: ترجم له الذهبي في (الميزان:١/ ١٢٨) وقال: الحمصي المعروف بالحجازي بقية أصحاب بقية، ضعفه محمد بن عوف الطائي، قال ابن عدي:لا يحتج به، هو وسط. وقال ابن أبي حاتم:محله الصدق. وترجم له في (العبر:٢/ ٤٩)، وابن حجر في (اللسان:١/ ٢٤٥)، وفي (تهذيب التهذيب:١/ ٦٧).

(٤٧) قال القاضي عياض رحمه الله:

أخبرنا الشيخ أبو عليّ الحسين بن محمد الغساني الحافظ من كتابه قال: أخبرنا أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي قال أخبرنا أبو محمد عبد الملك بن الحسن العقلي أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب أخبرنا أبو عتبة أحمد بن الفرج أخبرنا بقية بن الوليد.

وحدثنا القاضي محمد بن إسماعيل ـ قراءة مني عليه ـ قال أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن قاسم أخبرنا محمد بن عباس أخبرنا أبو القاسم الجوهري قال أخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد بن إسحاق أخبرنا عمرو بن أحمد ابن عمرو بن السرح أخبرنا ابن أبي السري أخبرنا بقية بن الوليد ـ واللفظ لحديث ابن أبي السري ـ أخبرنا شعبة عن عمرو بن سليمان بن عاصم بن عمر ابن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه عنا كما سمعه، فرب حامل فقه غير فقيه ».

ومن غير هذا الطريق: « ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

ومن روايتنا عن الترمذي: « فرب مبلغ أوعى من سامع ».

أخرجه في أول كتاب (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، باب في وجوب طلب علم الحديث والسنن وإتقان ذلك وضبطه وحفظه ووعيه: ص١٣) وفي رجال إسناده أحد عشر راوياً لم يتقدم ذكر هم:

أولهم: ابن أبي السري ـ وهو محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي مولاهم العسقلاني ـ: قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق عارف، له أوهام كثيرة، ورمز لكونه من رجال سنن أبي داود.

الثاني: عمرو بن أحمد بن عمرو بن السرح: ولم أقف له على ترجمة.

الثالث: أبو الحسن عليّ بن أحمد بن إسحاق: ولم أقف له على ترجمة.

الرابع: أبو القاسم الجوهري: ترجم له أبو نعيم في (أخبار أصبهان: ١/ ١١٥).

الخامس: أبو محمد بن عباس: ولم أقف له على ترجمة.

السادس: أبو القاسم عبد الرحمن بن قاسم: ولم أقف له على ترجمة.

السابع: شيخ القاضي عياض في الطريق الثانية محمد بن إسماعيل: ترجم له القاضي عياض في كتابه (الغنية) كما في حاشية الإلماع (١٣) للسيد أحمد صقر، ذكر فيها القاضي عياض أنَّه كان يفهم صناعة الحديث كثير السماع والجمع.

الثامن: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ـ وهو الحاكم صاحب المستدرك على الصحيحين ـ: ترجم له الذهبي في (العبر:٣/ ٩١) وقال فيه: برع في معرفة الحديث وفنونه، وصنف التصانيف الكثيرة، وانتهت إليه رئاسة الفن بخراسان لا بل في الدنيا، وكان فيه تشيع وحط على معاوية، وهو ثقة حجة.

التاسع: أبو محمد عبد الملك بن الحسن العقلي: ولم أقف له على ترجمة.

العاشر: أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي: ولم أقف له على ترجمة.

الحادي عشر: أبو عليّ الحسين بن محمد الغساني ـ وهو الجياني ـ: ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٤/ ٣١)، وقال: الحافظ، الإمام، الثبت، محدث الأندلس. وقال: وكان من جهابذة الحفاظ البصراء، بصير باللغة والعربية والشعر والأنساب، وصنف في ذلك كله، ورحل الناس إليه، وعولوا في النقل عليه، وتصدر بجامع قرطبة، وأخذ عنه الأعلام. قال هذا وأكثر منه خلف ابن بشكوال.

(٤٨) قال الإمام محمد بن يزيد بن ماجه رحمه الله:

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعليّ بن محمد قالا ثنا محمد بن فضيل ثنا ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد أبي هبيرة الأنصاري عن أبيه عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »، زاد فيه عليّ بن محمد: « ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم ». أخرجه في مقدمة سننه (باب من بلغ علما: ١/ ٨٤).

وعباد الراوي عن زيد بن ثابت، هو ابن شيبان الأنصاري السلمي صحابي، وابنه يحيى بن عباد أبو هبيرة الكوفي، خرّج حديثه مسلم في صحيحه والبخاري في الأدب المفرد وأصحاب السنن الأربعة في كتبهم، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

وليث بن أبي سليم: خرّج حديثه مسلم مقروناً وأصحاب السنن الأربعة والبخاري تعليقاً، قال عنه الحافظ في (التقريب): صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك.

ومحمد بن فضيل، هو ابن غزوان الضبي مولاهم، الكوفي: حديثه في الكتب الستة، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق عارف، رمي بالتشيع.

وعليّ بن محمد، هو ابن إسحاق الطنافسي الكوفي: خرج حديثه ابن ماجه، والنسائي في (مسند عليّ)، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة عابد.

ومحمد بن عبد الله بن نمير، هو الهمداني الكوفي: حديثه في الكتب الستة، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة حافظ فاضل.

قلت: واختلاط ليث بن أبي سليم وعدم تميز حديثه لا يؤثر شيئاً على روايته هذا الحديث، لأنه قد ورد من طرق كثيرة.

(٤٩) قال الإمام أبو بكر بن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب رحمه الله:

حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي قال: حدثنا عبيد الله بن عمر عن ليث بن أبي سليم عن محمد بن عجلان عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فأداه كما سمعه، فإنه رب حامل فقه غير فقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم ». وذكر الحديث.

أورده هكذا أبو عمر ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله: ١/ ٣٩) بعد ذكره الحديث بإسناده من طريق يزيد بن زريع المتقدمة رقم (٤٣)، فإنه قال بعدها: وقال أحمد بن زهير، وساقه بهذا المتن والإسناد، فيحتمل أَنَّه عند ابن عبد البر بإسناد الطريق رقم (٤٣) إلى أحمد بن زهير، ويحتمل أَنَّه ليس عنده بإسناد إليه وإنما عزاه إليه لكونه وجده عنه بهذا المتن والإسناد، والله أعلم.

وفي رجال إسناده ليث بن أبي سليم وقد تقدم في رقم (٤٨).

وأول الباقين: عجلان الراوي عن زيد بن ثابت، وهو مولى فاطمة بنت

عتبة بن ربيعة المدني: قال فيه الحافظ في (التقريب): لا بأس به، ورمز لكونه من رجال صحيح مسلم والسنن والبخاري في صحيحه تعليقاً.

الثاني: ابنه محمد بن عجلان: قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق إلَّا أنَّه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وحديثه في صحيح مسلم والسنن والبخاري تعليقاً.

الثالث: عبيد الله بن عمر (هكذا والظاهر أنَّه عمرو) وهو ابن أبي الوليد الرقي: خرج حديثه أصحاب الكتب الستة، وفي ترجمته في (تهذيب التهذيب) أنَّه روى عن ليث بن أبي سليم وروى عنه عبد الله بن جعفر الرقي، وقد قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، فقيه ربما وهم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الرقي، وهو ابن غيلان أبو عبد الرحمن القرشي مولاهم: خرج حديثه أصحاب الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه.

(٥٠) **عن زيد بن ثابت ﷺ قال سمعت النبي ﷺ يقول: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه ».**

أخرجه النسائي، عزاه إليه هكذا وإلى أبي داود والترمذي الحافظ ضياء الدين المقدسي في كتابه (فضائل الأعمال: ص١١٨)، وعزاه للنسائي أيضاً الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب:١/ ١٠٩) وفي مختصره لسنن أبي داود (٥/ ٢٥٣)، وعزاه السيوطي في (الأزهار المتناثرة: ص٥) إلى أصحاب السنن الأربعة والنسائي أحدهم، وعزاه إليه أيضاً الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ص١٦)، ولم أجده في السنن

الصغرى للنسائي ولا في جامع الأصول لابن الأثير، ثم وجدته في كتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:٣/ ٢٠٦) لأبي الحجاج المزي الذي اعتمد فيه على كل من السنن الكبرى والسنن الصغرى للنسائي، قال في أطراف حديث زيد بن ثابت: حديث « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً » الحديث (د) في العلم عن مسدد عن يحيى بن سعيد عن شعبة عن عمر بن سليمان من ولد عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان عن أبيه به (ت) فيه عن محمود بن غيلان عن أبي داود عن شعبة به وفيه قصة وقال حسن (س) فيه ـ يعني العلم ـ عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن يحيى بن سعيد به.

(٥١) قال ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه ».

أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي كما في (الجامع الصغير للسيوطي:٦/ ٢٨٤، فيض القدير)، وعزاه إليه السيوطي في (الجامع الكبير) بلفظ أتم من هذا، وهو لفظ الطريق الآتية رقم (٥٦).

(٥٢) قال ﷺ: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٥٣) وأخرجه ابن جرير في (تهذيب الآثار) بمثل رقم (٥٢) كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٥٤) وأخرجه ابن أبي حاتم عزاه إليه الحافظ ابن حجر في تخريجه مختصر

ابن الحاجب كما في (فيض القدير للمناوي:٦/ ٢٨٥) ولم يذكر في أي كتاب، ثم وجدته في كتاب (الجرح والتعديل:١/ ١/ ١١) قال فيه:

نا يونس بن حبيب نا أبو داود نا شعبة عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن ابن أبان بن عثمان عن أبيه قال: سمعت زيد بن ثابت يقول: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه ».

ورجال إسناده تقدم ذكرهم في (١و٣١و٤٦)، وإسناده لا يقل عن رتبة الحسن.

(٥٥) وأخرجه أبو نعيم، عزاه إليه الحافظ ابن حجر في تخريج مختصر ابن الحاجب كما في (فيض القدير للمناوي:٦/ ٢٨٥).

(٥٦) عن زيد بن ثابت ﷺ عن النبي ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحملها إلى غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم، ومن كانت الدنيا همه، نزع الله الغنى من قلبه، وجعل فقره بين عينيه، وشتت الله عليه ضيعته، ولم يأته من الدنيا إلّا ما رزق، ومن كانت الآخرة همه، جعل الله الغنى في قلبه، ونزع فقره من بين عينيه، وكف عليه ضيعته، وأتته الدنيا وهي راغمة ».

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير هكذا عزاه إليه وإلى أحمد والضياء المقدسي السيوطي في الجامع الكبير.

(٥٧) وأخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) عزاه إليه عليّ المتقي الهندي في (كنز العمال:٥/ ٢٢٢) بمثل لفظ الطريق (٥٦)، وعزاه إلى البيهقي أيضاً

الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب:١/ ١٠٩).

موجز بتفرع طريق الحديث عن زيد بن ثابت رضي الله عنه

وحاصل الطرق المسندة المتقدمة من رقم ٣١ إلى ٥٧ والطريق الآتية رقم (١٥٦) أن هذا الحديث رواه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثلاثة: صحابي وهو عباد ابن شيبان الأنصاري، وتابعيان هما: أبان بن عثمان بن عفان وعجلان المدني.

فالأول: عباد الأنصاري رواه عنه ابنه يحيى بن عباد الأنصاري.

والثاني: أبان بن عثمان وقد رواه عنه ابنه عبد الرحمن، ورواه عن عبد الرحمن عمر بن سليمان، ورواه عن عمر شعبة ثم كثر رواته عن شعبة.

والثالث: عجلان المدني رواه عنه ابنه محمد بن عجلان.

(٣) طرق الحديث من رواية جبير بن مطعم رضي الله عنه

(٥٨) قال الإمام أحمد رحمه الله :

حدثنا يعقوب قال حدثنا أبي عن ابن إسحاق قال فذكر محمد بن مسلم ابن عبد الله ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه جبير قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس بالخيف: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها لمن لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل، وطاعة ذوي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تكون من ورائه ».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٨٢)، وأول رجاله دون الصحابي محمد ابن جبير بن مطعم ـ وهو ابن عدي بن نوفل النوفلي ـ: حديثه في الكتب

الستة، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة عارف بالنسب.

والثاني: محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري: قال فيه الحافظ في (التقريب): الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة، وذكر الذهبي في (الميزان): أنَّه يدلس نادراً.

الثالث: محمد بن إسحاق، وهو ابن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي: خرج حديثه مسلم والأربعة، وروى له البخاري تعليقاً، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.

الرابع: الراوي عن ابن إسحاق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري: حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح.

الخامس: ابنه يعقوب، وهو كأبيه حديثه في الكتب الستة أيضاً، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة فاضل. قلت: رجال هذا الإسناد محتج بهم، وفيهم اثنان أحدهما وصفه الذهبي في (الميزان) بأنه يدلس نادراً وهو الزهري، وفي هذه الطريق وما بعدها من الطرق روى عن محمد بن جبير بالعنعنة، والثاني: محمد بن إسحاق وهو مدلس، ويخشى أن يكون هذا الحديث مما دلسه، لأنه رواه في بعض الطرق عن عبد السلام بن أبي الجنوب عن الزهري، ويحتمل عدم التدليس وأنه رواه عن الزهري بواسطة وسمعه منه مباشرة، ووصفهما بالتدليس لا يؤثر شيئاً على قبول الحديث من هذه الطريق وما أشبهها من الطرق الآتية، لكون الحديث ثابتاً من طرق عديدة.

(٥٩) قال الإمام أحمد رحمه الله:

ثنا يعلى بن عبيد قال ثنا محمد ـ يعني ابن إسحاق ـ عن الزهري عن محمد

ابن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل، والنصيحة لولي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تكون من ورائه ». أخرجه في (المسند:٤/ ٨٠).

ورجال إسناده تقدم ذكرهم في رقم (٥٨) إلَّا شيخ أحمد يعلى بن عبيد ـ وهو ابن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي ـ: حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ: ثقة إلَّا في حديثه عن الزهري ففيه لين.

(٦٠) قال الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي رحمه الله:

أخبرنا أحمد بن خالد ثنا محمد ـ هو ابن إسحاق ـ عن الزهري عن محمد ابن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى فقال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل لله، وطاعة ذوي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم من ورائهم » أخرجه في سننه (١/ ٧٥)، ورجال إسناده تقدم ذكرهم في رقم (٥٨) إلَّا شيخ الدارمي أحمد بن خالد ـ وهو ابن موسى الوهبي الكندي ـ خرّج حديثه أصحاب السنن الأربعة، والبخاري في (الأدب المفرد) و(جزء القراءة)، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق.

(٦١) قال الإمام محمد بن يزيد بن ماجه رحمه الله:

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ

بالخيف من منى فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه (١/ ٨٥) هكذا مختصراً في (باب من بلغ علماً)، ورواه بهذا المتن والإسناد في كتاب المناسك من سننه (٢/ ١٠١٥) باب الخطبة يوم النحر وفيه زيادة عليه: « ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والنصيحة لولاة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

وقد عزاه الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب:١/ ١٠٩) إلى ابن ماجه بلفظه في (كتاب المناسك) وفيه أن آخر الحديث: « فإن دعوتهم تحفظ من وراءهم »، وكذا عزاه إلى أحمد، وقال البرهان الناجي في (التذنيب على الترغيب والترهيب: ل١٩) عزا ـ يعني المنذري ـ في كتابه ـ أي الترغيب والترهيب ـ حديث جبير في ذلك إلى أحمد وابن ماجه وذكر أن آخره « فإن دعوتهم تحيط من وراءهم » ثم قال البرهان الناجي: إن كان هذا عند أحمد وحده وإلا فليس في ابن ماجه رأساً. انتهى.

والواقع أنَّه فيه، وكأنه لم يطلع إلَّا على ما في المقدمة دون ما في (كتاب المناسك)، وقد سبقه إلى ذلك أيضاً الحافظ أبو بكر الهيثمي في (مجمع الزوائد:١/ ١٣٩).

وهذه الطريق عند ابن ماجه فيها زياده عبد السلام بن أبي الجنوب بين ابن إسحاق والزهري، وقد قال الحاكم في (المستدرك:١/ ٨٧) بعد أن ذكر عدة طرق عن ابن إسحاق عن الزهري قال: وقد اتفق هؤلاء الثقات على رواية هذا الحديث عن محمد بن إسحاق عن الزهري وخالفهم عبد الله بن نمير

وحده فقال عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام ـ وهو ابن أبي الجنوب ـ عن الزهري وابن نمير ثقة، والله أعلم.

ورجال هذا الإسناد تقدم ذكرهم في (٤٨و٥٨) إلَّا:

عبد الله بن نمير الراوي عن ابن إسحاق: وقد قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة صاحب حديث من أهل السنة، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة.

وإلَّا عبد السلام الراوي عنه ابن إسحاق ـ وهو ابن أبي الجنوب المدني ـ: انفرد ابن ماجه عن الباقين في إخراج حديثه، وقد قال فيه الحافظ في (التقريب): ضعيف لا يغتر بذكر ابن حبان له في (الثقات) فإنه ذكره في الضعفاء.

(٦٢) قال الإمام ابن ماجه بعد سياق الطريق الماضية رقم ٦١:

حدثنا عليّ بن محمد ثنا خالي يعلى (ح) وحدثنا هشام بن عمار ثنا سعيد بن يحيى قالا حدثنا محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ بنحوه.

أخرجه في سننه (١/ ٨٥)، وهذه الطريق ليس فيها عبد السلام بن أبي الجنوب بين ابن إسحاق والزهري.

ورجال هذا الإسناد تقدم ذكرهم في (٤٨و٥٨و٥٩)، ويعلى هو ابن عبيد، وفيهم اثنان لم يسبق لهما ذكر وهما: شيخ ابن ماجه في الطريق الثانية وشيخ شيخه.

أما سعيد بن يحيى: فهو ابن صالح اللخمي الكوفي المعروف بسعدان، خرج له البخاري في صحيحه حديثاً واحداً، وروى له النسائي وابن ماجه في سننهما، وقد قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق وسط.

وأما شيخ ابن ماجه هشام بن عمار: فهو ابن نصير السلمي الدمشقي، خرّج حديثه البخاري وأصحاب السنن الأربعة، وقد قال فيه الحافظ في

(التقريب): صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح. وقال فيه الذهبي في (الميزان:٤/ ٣٠٢): صدوق مكثر له ما ينكر.

(٦٣) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أبو أمية حدثنا يعلى بن عبيد عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى فقال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأولي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه في جزئه الذي جمع في أحاديث في حجة الوداع (ل٣)، ورجال إسناده مر ذكرهم جميعاً، فمحمد بن إسحاق ومن فوقه في (٥٨)، ويعلى بن عبيد في (٥٩)، وأبو أمية وهو محمد بن إبراهيم الطرطوسي في (٣٨).

(٦٤) قال أبو عبد الله الحاكم رحمه الله:

حدثنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي وحدثنا أبو عليّ الحافظ أنبأنا أبو يعلى الحافظ ثنا أبو خيثمة قالا ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن إسحاق.

وأخبرني أبو الحسن محمد بن عبد الله الجوهري ثنا محمد بن إسحاق ثنا محمد بن يعلى ثنا يحيى ثنا يعلى بن عبيد الطنافسي وأحمد بن خالد الوهبي قالا ثنا محمد بن إسحاق.

وأخبرني محمد بن المظفر الحافظ ثنا محمد بن هارون ثنا سليمان بن عمر ثنا يحيى بن سعيد الأموي عن محمد بن إسحاق.

وأخبرني أبو عمرو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق العدل ثنا محمد بن خزيم الدمشقي ثنا هشام بن عمار قال حدثني سعيد بن يحيى اللخمي ثنا ابن إسحاق.

وحدثني عليّ بن عيسى ـ واللفظ له ـ ثنا مسدد بن قطن ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا يعلى بن عبيد ثنا محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى فقال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأولي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تكون من ورائهم ».

أخرجه الحاكم في كتاب العلم من مستدركه (١/ ٨٧) أورده هكذا عقب إيراده الحديث من طريق صالح بن كيسان الآتية رقم (٦٩) وقال قبل سياقه: وله أصل في حديث الزهري من غير حديث صالح بن كيسان، فقد رواه محمد ابن إسحاق بن يسار من أوجه صحيحة عن الزهري ثم ساقه، وقال عقب سياقه: قد اتفق هؤلاء الثقات على رواية هذا الحديث عن محمد بن إسحاق عن الزهري، وخالفهم عبد الله بن نمير وحده فقال: عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام ـ وهو ابن أبي الجنوب ـ عن الزهري، وابن نمير ثقة، والله أعلم. انتهى.

وقال الذهبي في تلخيص المستدرك بعد أن وافق الحاكم في تصحيح حديث صالح بن كيسان وأنه على شرط الشيخين قال: وله أصل جاء من أوجه صحيحه عن ابن إسحاق عن الزهري عن محمد عن أبيه، ورواه أحمد في مسنده عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق فقال: حدثني عمرو

ابن أبي عمرو عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير عن أبيه، ورواه أيضاً في مسنده عن يعقوب عن أبيه عن ابن إسحاق عن الزهري، وكذا رواه أحمد بن خالد الوهبي ويعلى بن عبيد عن ابن إسحاق. انتهى.

أما رجال أسانيد هذه الطرق فقد تقدم بعضهم، فابن إسحاق هو ومن فوقه في (٥٨)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في (٢٤)، ويعقوب بن سعد وأبوه في (٥٨)، ومحمد بن إسحاق الراوي عن محمد بن يعلى وهو ابن خزيمة في (٤)، وأحمد بن جعفر القطيعي في (٤٥)، ويعلى بن عبيد في (٥٩)، وأحمد بن خالد الوهبي في (٦٠)، وهشام بن عمار وسعيد بن يحيى اللخمي في (٦٢)، وأبو يعلى الحافظ هو الموصلي في (٢٣)، وأما الذين لم يتقدم لهم ذكر:

فأولهم: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل: قال فيه الحافظ في (التقريب): أحد الأئمة، ثقة، حافظ، فقيه، حجة.

والثاني: أبو خيثمة، وهو زهير بن حرب: خرج حديثه أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث.

والثالث: أبو عليّ الحافظ، وهو الحسين بن عليّ بن يزيد النيسابوري: ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٣/ ١١٧) وقال: قال أبو عبد الله الحاكم: وهو واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف.

الرابع: أبو الحسين محمد بن عبد الله الجوهري ولم أقف له على ترجمة.

الخامس: محمد بن يعلى شيخ محمد بن إسحاق بن خزيمه لم أقف له على ترجمة وفي رجال الترمذي وابن ماجه محمد بن يعلى السلمي زنبور ولم يدركه ابن خزيمة لأنه توفي سنة خمس ومائتين، وولادة ابن خزيمة سنة أربع

وعشرين ومائتين.

السادس: يحيى شيخ محمد بن يعلى هكذا غير منسوب، ولا أدري من هو.

السابع: يحيى بن سعيد الأموي، وهو ابن أبان بن سعيد بن العاص، أبو أيوب الكوفي، لقبه الجمل: قال فيه الحافظ ابن حجر في (التقريب): صدوق يغرب، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة، وترجم له الخطيب في تاريخه (١٤/ ١٣٢) وقال: وروى عن محمد بن إسحاق كتاب المغازي.

الثامن والتاسع: سليمان بن عمر والراوي عنه محمد بن هارون ولم أقف لهما على ترجمة.

العاشر: محمد بن المظفر الحافظ شيخ الحاكم: ترجم له الذهبي في (التذكرة: ٣/ ١٨٩) وقال: محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، الحافظ، الإمام، الثقة، أبو الحسين البغدادي، محدث العراق، مولده سنة ست وثمانين أي ومائتين، وأول ما سمع سنة ثلاثمائة.

الحادي عشر: محمد بن خزيم الدمشقي هكذا بالزاي: وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ١٦٥) فقال: وفيها ـ أي سنة ست عشرة وثلاثمائة مات ـ محمد ابن خريم أبو بكر العقيلي، محدث دمشق، في جمادى الآخرة، روى عن هشام ابن عمار وجماعة. انتهى. واسم أبيه فيه بالراء لا بالزاى.

الثاني عشر: أبو عمرو محمد بن أحمد بن إسحاق ولم أقف له على ترجمة.

الثالث عشر: عثمان بن أبي شيبة، هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن الكوفي: خرّج حديثه أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، حافظ، شهير وله أوهام.

الرابع عشر: مسدد بن قطن، هو النيسابوري: ترجم له الذهبي في (العبر:

٢/ ١١٥) وقال: قال الحاكم: كان مزني عصره، والمقدم في الزهد والورع.

الخامس عشر: عليّ بن عيسى شيخ الحاكم ولم أقف له على ترجمة.

(٦٥) قال الإمام أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

أخبرني خلف بن محمد ـ قراءة مني عليه ـ أن أحمد بن مطرف حدثهم وأبو صالح ـ أيوب بن سليمان ـ ومحمد بن عمر بن لبابة قالا نا عبد الرحمن بن إبراهيم وأصبغ بن الفرج وعيسى بن يونس عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ بالخيف من منى يقول: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والطاعة لذوي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه أبو عمر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٤١) وقد سقطت صيغة الأداء بين عيسى بن يونس وأصبغ بن الفرج، وبين أصبغ وعبد الرحمن ابن إبراهيم، وبين أحمد بن مطرف وأبي صالح ـ أيوب بن سليمان ـ ومحمد بن عمر بن لبابة، ولا شك أن ذلك من النساخ أو الطابعين، ومثل هذا كثير في طبعة هذا الكتاب الجليل. ومن دون محمد بن إسحاق فلم يسبق لهم ذكر:

فأولهم: عيسى بن يونس، وهو ابن أبي إسحاق السبيعي، كوفي، نزل الشام مرابطاً، وحديثه في الكتب الستة، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة مأمون.

الثاني: أصبغ بن الفرج، وهو ابن سعيد الأموي مولاهم، الفقيه، المصري، أبو عبد الله، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، مات مستتراً أيام المحنة، ورمز لكون حديثه في صحيح البخاري وكتب السنن الأربعة سوى الترمذي، وفي

(تهذيب التهذيب): أَنَّه روى عن عيسى بن يونس.

الثالث: عبد الرحمن بن إبراهيم، وهو ابن عيسى من موالي معاوية بن أبي سفيان، يعرف بابن تارك الفرس: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص٢٥٢) وفيها أَنَّه روى عن أصبغ بن الفرج، وروى عنه أبو صالح - أيوب ابن سليمان بن صالح - ومحمد بن عمر بن لبابة.

الرابع: محمد بن عمر بن لبابة: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص٧١) وقال: كان من الأئمة في الفقه، وذكر أَنَّه روى عن أبي زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى بن يحيى المعاوي، المعروف بابن تارك الفرس.

الخامس: أبو صالح - أيوب بن سليمان -: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص١٦١) وقال: أيوب بن سليمان بن صالح بن هاشم، وقال: أبو صالح أندلسي، محدث، روى عن أبي زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى المعاوي، روى عنه أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن الأندلسي، مات بها سنة إحدى وثلاثمائة.

السادس: أحمد بن مطرف، وهو ابن عبد الرحمن: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص١٣٨) وقال: محدث، يعرف بابن المشاط، كان رجلاً صالحاً، فاضلاً، معظماً عند ولاة الأمر بالأندلس، يشاورونه فيمن يصلح للأمور، ويرجعون إليه في ذلك، وكان صاحب الصلاة، وذكر أَنَّه روى عن أبي صالح - أيوب بن سليمان - ومحمد بن عمر بن لبابة.

السابع: خلف بن محمد: لم أجد له ترجمة في (جذوة المقتبس) وإنما وجدت فيه ترجمة لخلف بن أحمد المعروف بابن أبي جعفر (ص١٩٢) وفيها: قال أبو عمر ابن عبد البر: هو من موالي بني أمية، كان من ألزم الناس لأحمد بن مطرف

ابن عبد الرحمن، المعروف بابن المشاط، صاحب الصلاة، فالظاهر أنَّه هو وأن محمداً محرفة من أحمد اسم أبي خلف، والله أعلم.

(٦٦) قال أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

وحدثنا أحمد بن قاسم نا قاسم بن أصبغ حدثنا الحارث بن أبي أسامة ومحمد بن عمر الواقدي نا محمد بن إسحاق عن الزهري، فذكر بإسناده مثله.

أخرجه أبو عمر عقب إيراد الحديث رقم (٦٥)، وقد سقطت صيغة الأداء بين الحارث بن أبي أسامة ومحمد بن عمر الواقدي.

وقد تقدم ذكر الزهري ومحمد بن إسحاق في (٥٨)، وقاسم بن أصبغ في (١٩)، والثلاثة الباقون لم يتقدم ذكرهم:

فأولهم: محمد بن عمر الواقدي، هو ابن واقد الأسلمي، المدني، القاضي، نزيل بغداد: خرج له ابن ماجه في سننه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): متروك مع سعة علمه. وقال الذهبي في (الميزان): واستقر الإجماع على وهن الواقدي.

الثاني: الحارث بن أبي أسامة: ترجم له الذهبي في (الميزان:١/ ٤٤٢) وقال: وكان حافظاً، عارفاً بالحديث، عالي الإسناد بالمرة، تكلم فيه بلا حجة.

الثالث: شيخ أبي عمر ابن عبد البر أحمد بن قاسم، وهو ابن عبد الرحمن التاهرتي، البزاز: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص١٣٢) وفيها عن أبي عمر أنَّه سمع من قاسم بن أصبغ، وقال فيه أبو عمر: وكان ثقة فاضلاً، وقال: وقد لقيته وسمعت كثيراً منه.

(٦٧) قال الحافظ أبو بكر الخطيب رحمه الله:

حدثنا الحسن بن أبي بكر بن عليّ بن محمد بن الزبير القرشي الكوفي ثنا إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنبس القاضي الزهري ثنا محمد بن عبيد عن محمد

ابن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بالخيف من منى فقال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

أخرجه في كتابه (شرف أصحاب الحديث: ص١٠)، ومحمد بن إسحاق ومن فوقه مرَّ ذكرهم في (٥٨)، والباقون لم يتقدم لهم ذكر:

فأولهم: محمد بن عبيد، وهو ابن أبي أمية الطنافسي، الكوفي، الأحدب، حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة يحفظ.

الثاني: إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنبس، القاضي، الزهري: ترجم له الخطيب في تاريخه (٦/ ٢٥) وقال: وكان ثقة خيِّراً فاضلاً، ديِّناً صالحاً.

الثالث: الحسن بن أبي بكر بن عليّ بن محمد بن الزبير، القرشي، الكوفي، هكذا في المطبوعة ولم أقف على ترجمة للحسن، وقد سقطت صيغة الأداء بين الحسن بن أبي بكر وعليّ بن محمد بن الزبير القرشي الكوفي، ولعلها (عن) صحفت (بابن) فقد ترجم الخطيب في تاريخه (١٢/ ٨١) لعليّ بن محمد بن الزبير القرشي الكوفي وقال: وكان ثقة، وفيها أنَّه روى عن إبراهيم بن أبي العنبس، وأسند في ترجمته حديثاً قال فيه: أخبرنا الحسن بن أبي بكر أخبرنا أبو الحسن عليّ بن محمد بن الزبير القرشي الكوفي ـ ببغداد منزله بطاق الحراني ـ حدثنا إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنبس القاضي، إلى آخره.

(٦٨) قال أبو الحسين أحمد بن فارس رحمه الله:

حدثنا عليّ بن إبراهيم عن محمد بن يزيد حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام عن الزهري عن محمد بن

جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فبلغها كما سمع، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

أخرجه في رسالة (مآخذ العلم، باب القول في اللحن) عزاه إليه الشيخ طاهر الجزائري في كتابه (توجيه النظر: ص٣٠٩) قال فيه: ذكر قول من قال: إن المحدث إذا روى فلحن لم يجز للسامع أن يحدث عنه إلَّا لحناً كما سمعه، وقول من قال: إن على السامع إذا كان عالماً بالعربية أن يرويه معرباً صحيحاً، ثم ذكر أن شيخه أبا الحسن عليّ بن إبراهيم القطان يكتب الحديث على ما سمعه لحناً، ويكتب على حاشيته كذا قال ـ يعني الذي حدثه ـ والصواب كذا، وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب، ثم قال: فإن قال قائل: فما تقول في الذي حدثكموه عليّ بن إبراهيم فذكره ثم قال: وقد أمر رسول الله ﷺ أن يبلغ المبلغ كما سمع، قيل له: إنَّما أراد أن يبلغه في صحة المعنى واستقامة المراد به، من غير زيادة ولا نقص يغيران المعنى، فأما أن يسمع اللحن فيؤديه فلا. انتهى.

ومحمد بن عبد الله بن نمير ومن فوقه في الإسناد مر ذكرهم، والباقون لم يتقدم ذكرهم.

فأولهم: محمد بن يزيد، هو الربعي القزويني صاحب السنن، أحد الأئمة، حافظ، صنف السنن والتفسير والتاريخ، وتوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين كما في (التقريب) للحافظ ابن حجر.

الثاني: عليّ بن إبراهيم، هو ابن سلمة أبو الحسن القزويني، القطان، الذي روى عن ابن ماجه سننه، ترجم له الذهبي في (العبر: ٢/ ٢٦٧) وقال: الحافظ،

العلامة، الجامع. وقال: وكان جماعة من شيوخ قزوين يقولون: لم ير أبو الحسن مثل نفسه في الفضل والزهد.

أما أحمد بن فارس صاحب (مآخذ العلم) فهو أبو الحسين، المتوفى سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، قال الذهبي في (العبر:٣/ ٥٨): فيها توفي العلامة أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، اللغوي، صاحب المجمل، نزيل همذان، روى عن أبي الحسن القطان وطائفة، ومات بالري. انتهى. وترجم له السيوطي في (بغية الوعاة: ص١٥٣).

(٦٩) قال الحاكم النيسابوري رحمه الله:

حدثنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم العدل ببغداد ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، وحدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنبري من أصل كتابه وسأله عنه أبو يعلى الحافظ ثنا عثمان بن سعيد الدارمي قالا حدثنا نعيم بن حماد ثنا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه جبير قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف فقال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والطاعة لذوي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم »، أخرجه في (المستدرك:١/ ٨٧)، ورجال إسناده تقدم ذكرهم إلَّا ستة:

أولهم: صالح بن كيسان، هو المدني مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز: حديثه في الكتب الستة، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ثبت، فقيه.

الثاني: نعيم بن حماد، وهو ابن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله

المروزي، نزيل مصر، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق يخطئ كثيراً، فقيه، عارف بالفرائض، وقال: وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيم، ورمز لكونه من رجال البخاري في صحيحه، ومسلم في مقدمة صحيحه، وأصحاب السنن الأربعة سوى النسائي.

الثالث: عثمان بن سعيد الدارمي: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٦٤) وقال: أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجزي، الحافظ، صاحب المسند والتصانيف، روى عن سليمان بن حرب وطبقته، وكان جذعاً في أعين المبتدعة قيما بالسنة.

الرابع: أبو الحسن أحمد بن محمد العنبري: ولم أقف له على ترجمة.

الخامس: أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، هو ابن حماد بن واقد الثقفي مولاهم، البغدادي ثم العكبري قاضيها، ثقة، حافظ، قاله الحافظ في (التقريب)، ورمز لكونه من رجال ابن ماجه في سننه.

السادس: أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم العدل: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٢٨٢) وقال: قال الدارقطني: لين.

(٧٠) قال الإمام أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

أخبرنا محمد ثنا عليّ بن عمر نا أحمد بن نصر بن طاب ثنا محمد بن عبد الرحمن بن يونس القدامي ثنا مالك بن أنس عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى فقال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وأداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لذوي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن

دعوتهم تحيط من ورائهم)).

أخرجه في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٤١)، أورده عقب الطريق المتقدمة رقم (٦٥) قال: ورواه القدامي ـ وهو عبد الله بن محمد بن ربيعة خراساني ـ عن مالك عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ مثله، والقدامي ضعيف، وله عن مالك أشياء انفرد بها لم يتابع عليها، أخبرنا محمد ثنا عليّ بن عمر فذكره، وفي المطبوعة تسمية القدامي في صدر الكلام عبد الله بن محمد بن ربيعة، وفي أثناء الإسناد محمد بن عبد الرحمن ابن يونس، والتسمية في الإسناد خطأ، اللهم إلّا أن يكون قد أدمج اسم القدامي مع اسم الراوي عنه، والتصحيف والتحريف كثير في هذه الطبعة، وخاصة في الأسانيد كما تقدم له أمثلة كثيرة، ومن دون الزهري في الإسناد لم يتقدم لهم ذكر.

فأولهم: مالك بن أنس، وهو الإمام المشهور، إمام دار الهجرة، وقد قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر.

الثاني: القدامي، وهو عبد الله بن محمد بن ربيعة بن قدامة، القدامي، المصيصي: ترجم له الذهبي في (الميزان:٢/ ٤٨٨) وقال: أحد الضعفاء أتى عن مالك بمصائب. وترجم له ابن حجر في (اللسان:٣/ ٣٣٤).

الثالث: أحمد بن نصر بن طالب: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ١٩٨)، والخطيب في تاريخه (٥/ ١٨٢) وقال: وكان ثقة ثبتاً، سمعت البرقاني يقول: كان الدارقطني يقول: أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، أستاذي.

الرابع: عليّ بن عمر: لم أقف له على ترجمة في (جذوة المقتبس)، ووجدت في بغية الملتمس (٤٣) ترجمة لعليّ بن عمر بن حفص بن نجيح البيري، هكذا

نسبه، وقال: توفي سنة ٣٨٤. انتهى.

الخامس: محمد شيخ ابن عبد البر، هكذا لم ينسبه ولا أدري من هو.

(٧١) قال الإمام أحمد بإسناده المتقدم في رقم ٥٨:

وعن ابن إسحاق قال حدثني عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه مثل حديث ابن شهاب لم يزد ولم ينقص.

أخرجه في (المسند:٤/ ٨٢) وإسناده هو إسناد الحديث رقم (٥٨) إلى ابن إسحاق، وقد نص على ذلك الذهبي في (تلخيص المستدرك:١/ ٨٧) فقال: ورواه في مسنده عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق فقال: حدثني عمرو بن أبي عمرو عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير عن أبيه. انتهى. وفي هذا الإسناد اثنان لم يتقدم ذكرهما.

الأول: عبد الرحمن بن الحويرث: ولم أقف على ترجمته، وقد ذكره الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ص١٥) فقال: وعبد الرحمن بن الحويرث هذا روى عنه شعبة، وقال فيه مالك: ليس بثقة، فأنكر هذا أحمد بن حنبل واحتج على توثيقه برواية شعبة وسفيان عنه، ووثقه أيضاً أبو حاتم بن حبان.

الثاني: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، هو المدني أبو عثمان، حديثه في الكتب الستة، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة ربما وهم.

(٧٢) قال الحاكم النيسابوري رحمه الله:

أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنى أبي عن ابن إسحاق حدثني عمرو بن

أبي عمرو مولى المطلب عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو بالخيف من منى: «رحم الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل، ومناصحة ذوي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تكون من ورائهم».

أخرجه في (المستدرك:١/ ٨٧)، وجميع رجال الإسناد تقدم ذكرهم، فعمرو بن أبي عمرو وعبد الرحمن بن الحويرث في رقم (٧١)، وابن إسحاق ومحمد بن جبير بن مطعم ويعقوب بن إبراهيم وأبوه في (٥٨)، وأحمد بن حنبل في (٦٤)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في (٢٤)، وأحمد بن جعفر القطيعي في (٤٥).

(٧٣) قال الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي رحمه الله:

أخبرنا سليمان بن داود الزهراني أنا إسماعيل هو ابن جعفر ثنا عمرو بن أبي عمرو عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أَنَّه شهد خطبة رسول الله ﷺ في يوم عرفة في حجة الوداع: أيها الناس إني والله لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد يومي هذا بمكاني هذا، فرحم الله من سمع مقالتي اليوم فوعاها، فرب حامل فقه ولا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، واعلموا أن أموالكم ودماءكم حرام عليكم، كحرمة هذا اليوم، في هذا الشهر، في هذا البيت، واعلموا أن القلوب لا تغل على ثلاث: إخلاص العمل لله، ومناصحة أولي الأمر، وعلى لزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

أخرجه في سننه (١/ ٧٤)، ورجال إسناده تقدمت الإشارة إليهم جميعاً في (٧٢)، وفيهم اثنان لم يتقدم ذكرهما.

الأول: إسماعيل بن جعفر، وهو ابن أبي كثير الأنصاري، الزرقي، أبو إسحاق القاري، حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة ثبت.

الثاني: سليمان بن داود الزهراني، وهو العتكي، أبو الربيع البصري، نزيل بغداد، وحديثه في الصحيحين وسنن أبي داود والنسائي، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة.

(٧٤) قال ﷺ: « نضر الله وجه عبد سمع مقالتي فحملها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والطاعة لذوي الأمر، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه أبو نعيم في (الحلية) من حديث جبير بن مطعم كما في (كنز العمال: ٥/ ٢٢٢).

(٧٥) وعن جبير بن مطعم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول بالخيف خيف منى: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وبلغها من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحفظ من ورائهم ».

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير كما في (مجمع الزوائد للهيثمي: ١/ ١٣٩) قال عقب سياق هذا المتن: قلت: رواه ابن ماجه باختصار، رواه الطبراني في

الكبير وأحمد، وفي إسناده ابن إسحاق عن الزهري وهو مدلس، وله طريق عن صالح بن كيسان ورجالها موثوقون، وكذا عزاه الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب: ١/ ١٠٩).

(٧٦) قال ﷺ: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وأداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والطاعة لذوي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه الدارقطني في (الأفراد) كما في (الجامع الكبير) للسيوطي و(كنز العمال) للمتقي الهندي.

(٧٧) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده من حديث جبير بن مطعم كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٧٨) وأخرجه ابن جرير في (تهذيب الآثار) من حديث جبير بن مطعم كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٧٩) وأخرجه ضياء المقدسي في (المختارة) من حديث جبير بن مطعم كما في الجامع الكبير للسيوطي.

موجز بتفرع طرق الحديث عن جبير بن مطعم

حاصل الطرق المسندة المتقدمة من رقم (٥٨) إلى (٧٩) والآتية من (١٥١) إلى (١٥٥) أن الحديث انفرد بروايته عن جبير بن مطعم ابنه محمد بن جبير، وقد رواه عن محمد بن جبير ابن شهاب الزهري وعبد الرحمن بن الحويرث، ورواه عن الزهري محمد بن إسحاق وعبد السلام بن أبي الجنوب

وصالح بن كيسان ومالك بن أنس، ورواه عن عبد الرحمن بن الحويرث عمرو بن أبي عمرو.

(٤) طرق الحديث من رواية أنس بن مالك ﷺ

(٨٠) قال الإمام أحمد رحمه الله:

حدثنا أبو المغيرة عن معان بن رفاعة قال حدثني عبد الوهاب بن بخت المكي عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي هذه فحملها، فرب حامل الفقه فيه غير فقيه، ورب حامل الفقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن صدر مسلم: إخلاص العمل لله ﷻ، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»، أخرجه في مسنده (٣/ ٢٢٥) وهو رباعي الإسناد:

وأول رجاله: بعد الصحابي عبد الوهاب بن بخت المكي: وهو ثقة، خرّج حديثه أصحاب السنن الأربعة سوى الترمذي كما في (تقريب التهذيب).

الثاني: معان بن رفاعة، هو السلامي الشامي: انفرد ابن ماجه بإخراج حديثه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): لين الحديث، كثير الإرسال. وقال الذهبي في (الميزان:٤/ ٣٣٤): وهو صاحب حديث ليس بمتقن.

الثالث: أبو المغيرة، وهو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، الحمصي: حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

قلت: المتكلم فيه من رجال الإسناد معان بن رفاعة، وما فيه من الضعف ينجبر بكون هذا الحديث له طرق كثيرة ثابتة.

(٨١) قال الإمام محمد بن يزيد بن ماجه رحمه الله:

حدثنا محمد بن إبراهيم الدمشقي ثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي عن معان ابن رفاعة عن عبد الوهاب بن بخت المكي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها عني، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

أخرجه في مقدمة سننه (١/ ٨٦)، ومعان وعبد الوهاب تقدما في (٨٠) والراويان الآخران وهما:

الأول: مبشر بن إسماعيل الحلبي، هو أبو إسماعيل الكلبي مولاهم: حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق.

الثاني: محمد بن إبراهيم الدمشقي، هو ابن العلاء، أبو عبد الله الزاهد، نزيل عبادان: انفرد ابن ماجه بإخراج حديثه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): منكر الحديث.

(٨٢) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أبو الليث يزيد بن جهور بطرسوس حدثنا يعقوب بن كعب حدثنا الوليد بن مسلم عن معان بن رفاعة عن عبد الوهاب بن بخت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن صدر مؤمن: إخلاص العمل، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث حجة الوداع (ل٧)، ومعان وعبد الوهاب تقدما في (٨٠)، والوليد بن مسلم في (٦).

ويعقوب بن كعب: هو ابن حامد الحلبي، أبو يوسف نزيل إنطاكية، خرّج حديثه أبو داود، وأبو الليث يزيد بن جهور لم أقف له على ترجمة.

(٨٣) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا محمد بن مسلم بن واره حدثني محمد بن موسى بن أعين حدثنا أبي عن خالد بن بديل عن عبد الوهاب بن بخت المكي عن محمد بن عجلان عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي ثم حملها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه، ثلاث لا يغل عليهن صدر المسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم»، أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٦).

ومحمد بن عجلان تقدم في (٤٩)، وعبد الوهاب بن بخت في (٨٠)، ومحمد بن مسلم بن واره في (٣٩)، وخالد بن بديل لم أقف له على ترجمة.

وموسى بن أعين: هو الجزري مولى قريش، أبو سعيد، حديثه في الصحيحين وفي سنن النسائي وابن ماجه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة عابد.

ومحمد بن موسى بن أعين: أخرج حديثه البخاري والنسائي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق.

(٨٤) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أبو بكر أحمد بن القاسم بن عطية بالري حدثنا المعافى بن سليمان وسعيد بن حفص بن عمرو ـ والسياق للمعافى ـ حدثنا موسى عن خالد الحديث بإسناده ومتنه.

أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٦) عقب

الطريق المتقدمة في (٨٣).

والمعافى بن سليمان: هو الجزري، أبو محمد، أخرج حديثه النسائي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق.

وسعيد بن حفص بن عمرو: هو ابن النفيلي، أبو عمرو الحراني، خرّج حديثه النسائي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق تغير في آخر عمره.

وأبو بكر أحمد بن القاسم بن عطية: لم أقف له على ترجمة.

(٨٥) قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

وجدت في أصل سماع أبي بخطه أن محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال حدثهم وسعيد بن عثمان ونصر بن مرزوق وأسد بن موسى والوليد بن مسلم نا معاذ بن رفاعة قال حدثني عبد الوهاب بن بخت قال حدثني أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها غيره، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن صدر مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

أخرجه في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٤٢) هكذا في المطبوعة، وإسناده فيه تصحيف، فمعاذ مصحفة من معان كما هو واضح من الطريق المتقدمة، وصيغة الأداء قد سقطت من الإسناد مراراً.

والوليد بن مسلم ومن فوقه تقدمت الإشارة إليه قريباً في (٨٢) أما الباقون:

فالأول: أسد بن موسى، وهو ابن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك ابن داود الأموي، أسد السنة، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق يغرب، وفيه نصب، ورمز لكون حديثه في البخاري تعليقاً وفي سنن أبي داود والنسائي.

والثاني: نصر بن مرزوق: ولم أقف له على ترجمة.

والثالث: سعيد بن عثمان، ويحتمل أن يكون سعيد بن عثمان بن سعيد بن سليمان التجيبي الأندلسي، ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص٢١٤)، وفيها أن أبا عمر ابن عبد البر يروي له بواسطتين إليه، وأنه مات بالأندلس سنة خمس وثلاثمائة.

الرابع: محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال: ذكره الحميدي في (جذوة المقتبس: ص٣٨) وقال: محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال أبو عبد الله، يروي عن عبيد الله بن يحيى الليثي، روى عنه أحمد بن فتح بن عبد الله التاجر. انتهى.

الخامس: أبو أبي عمر بن عبد البر: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص٢٣٩) وقال: عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، والد أبي عمر يوسف ابن عبد الله الحافظ، سمع من أحمد بن مطرف وطبقته، وكان يقرأ على الشيوخ ويسمع الناس بقراءته. ذكر ذلك الفقيه الحافظ أبو عمر ابنه.

(٨٦) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أبو طالب عبد الله بن أحمد بن سواده حدثنا أبو طالب عبد الجبار بن عاصم النسائي حدثنا هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة عن إبراهيم بن أبي عبلة حدثني عقبة بن وساج عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع قولي ثم لم يزد فيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ أو قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم »، أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٧)، ورجال إسناده دون الصحابي خمسة.

أولهم: عقبة بن وساج ـ بتشديد المهملة وآخره جيم ـ الأزدي، بصري،

نزل الشام، حديثه في صحيح البخاري، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

الثاني: إبراهيم بن أبي عبلة، هو الشامي أبو إسماعيل: خرّج حديثه الجماعة سوى الترمذي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

الثالث: هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة: ترجم له الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان:٦/ ١٨٦) فقال: هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة عن عمه إبراهيم، وعنه ابنه عبد الله بن هانئ، ربما أغرب قاله ابن حبان في (الثقات). انتهى.

الرابع: أبو طالب عبد الجبار بن عاصم النسائي: ترجم له في (تهذيب التهذيب:٦/ ١٠٢)، ونقل توثيقه عن ابن معين والدارقطني، وترجم له الخطيب في تاريخه (١١/ ١١١)، وفيها أنَّه مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

الخامس: أبو طالب عبد الله بن أحمد بن سوادة: ترجم له الخطيب في تاريخه (٩/ ٣٧٣) وفيها أنَّه مات سنة خمس وثمانين ومائتين.

(٨٧) قال الإمام أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله:

وأخبرنا عبد الرحمن بن يحيى وأبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي المعروف ببكير أو ابن بكير الحداد بمكة قال حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة وعبد الجبار بن عاصم وهانئ بن عبد الرحمن عن إبراهيم بن أبي عبلة وعقبة ابن وساج عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله من سمع قولي ولم يزد فيه وأداه إلى من لم يسمعه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم ...» وذكر مثله سواء.

أخرجه في كتابه (جامع بيان العلم وفضله:١/ ٤٢) أورده عقب الطريق المتقدمة في (٨٥)، وأربعة من رجال إسناده وهم: عقبة بن وساج وإبراهيم بن أبي عبلة وهانئ بن عبد الرحمن وعبد الجبار بن عاصم مرَّ ذكرهم في (٨٦)،

وقد سقطت صيغة الأداء في المطبوعة بين كل اثنين منهم كما هو واضح من إسناد أبي عمرو المديني المتقدم في (٨٦) والثلاثة الباقون:

أولهم: محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ترجم له الذهبي في (الميزان: ٣/ ٦٤٢)، ونقل فيها عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنَّه كذاب، وعن ابن خراش أنَّه يضع الحديث، وترجم له في (العبر:٢/ ١٠٨) وقال: وثقه صالح جزرة، وضعفه الجمهور، وأما ابن عدي فقال: لم أر له حديثاً منكراً فأذكره. وترجم له ابن حجر في (اللسان:٥/ ٢٨٠).

الثاني: أبو بكر أحمد بن محمد بن سهل البغدادي المعروف ببكير أو ابن بكير الحداد: ترجم له الخطيب في تاريخه (٤/ ٣٦٤) وقال: وكان ثقة، وذكر لي الصوري أن بكير الحداد مات بعد خمسين وثلاثمائة.

الثالث: عبد الرحمن بن يحيى شيخ أبي عمر بن عبد البر، وهو ابن محمد أبو زيد العطار: ترجم له الحميدي في (جذوة المقتبس: ص٢٦١) وذكر أنَّه روى عن بكير الحداد، وعنه أبو عمر ابن عبد البر، وقد سقطت صيغة الأداء في المطبوعة بينه وبين بكير الحداد.

(٨٨) عن أنس بن مالك قال خطبنا رسول الله ﷺ بمسجد الخيف من منى فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ثم ذهب بها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مؤمن: إخلاص العمل لله، والنصح لمن ولاه الله عليكم الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه الطبراني في الأوسط كما في (مجمع الزوائد:١/ ١٣٩) وقال الهيثمي: وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف. وعزاه إليه الحافظ

المنذري في (الترغيب والترهيب:١/ ١٠٩) وصدره بكلمة (روي) ببناء الفعل للمجهول، وهو علامة تضعيف الحديث حسب اصطلاحه.

(٨٩) عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله من سمع قولي ثم لم يزد فيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

أخرجه ابن عساكر من حديث أنس كما في (كنز العمال:٥/ ٢٢٢) وكما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٩٠) عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها عني، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في (المختارة) كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٩١) عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله من سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

أخرجه ابن النجار في تاريخ بغداد كما في (كنز العمال:٥/ ٢٣٩).

(٩٢) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق بلفظ رقم (٩١) كما في (كنز العمال:٥/ ٢٣٩).

(٩٣) عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله عبداً سمع مقالتي ثم وعاها ثم حفظها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمور، والاعتصام بجماعة المسلمين، فإن دعاءهم يحيط من ورائهم».

أخرجه الدارقطني في الأفراد كما في (كنز العمال:٥/ ٢٢٢).

(٩٤) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق من حديث أنس بلفظ رقم (٩٣) كما في كنز العمال (٥/ ٢٢٢).

(٩٥) وعن أنس ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي ثم وعاها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، والاعتصام بجماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار كما في (الجامع الكبير للسيوطي: ٣/ ٣٣٣).

موجز بطرق الحديث عن أنس بن مالك ﷺ

حاصل ما تقدم من الطرق المسندة من رقم (٨٠ إلى ٩٥) والطريق الآتية رقم (١٥٧) أن الحديث رواه عن أنس ﷺ ثلاثة من التابعين هم:

الأول: عبد الوهاب بن بخت المكي رواه عنه معان بن رفاعة.

الثاني: محمد بن عجلان رواه عنه عبد الوهاب بن بخت ورواه عن عبد الوهاب خالد بن بديل.

الثالث: عقبة بن وساج رواه عنه إبراهيم بن أبي عبلة.

(٥) طرق الحديث من رواية النعمان بن بشير ﷺ

(٩٦) قال الحاكم النيسابوري رحمه الله:

سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب غير مرة يقول: ثنا إبراهيم بن بكر المروزي ببيت المقدس ثنا عبد الله بن بكر السهمي ثنا حاتم بن أبي صغيرة عن سماك بن حرب عن النعمان بن بشير قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: « نضر الله

وجه امرئ سمع مقالتي فحملها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله تعالى، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين».

أخرجه في (المستدرك:١/ ٨٨) وقال: وحديث النعمان بن بشير من شرط الصحيح، وذكر أمثلة من احتجاج مسلم بحديث سماك بن حرب عن النعمان، وذكر أن حاتم بن أبي صغيرة وعبد الله بن بكر السهمي متفق على الإخراج لهما في الصحيحين، ثم قال: وقد روى عن الشعبي ومجاهد عن النعمان ابن بشير عن النبي ﷺ، وقال الذهبي في تلخيص المستدرك على شرط مسلم.

وسماك بن حرب تقدم في رقم (١).

وحاتم بن أبي صغيرة: هو أبو يونس البصري، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ورمز لكونه من رجال الجماعة.

وعبد الله بن بكر السهمي: هو أبو وهب البصري نزيل بغداد، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة حافظ، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة.

وإبراهيم بن بكر المروزي: لم أقف على ترجمة له، وقد نقل الذهبي في (الميزان:١/ ٢٤) في ترجمة إبراهيم بن بكر الشيباني قول ابن الجوزي: وإبراهيم بن بكر ستة لا نعلم فيهم ضعفاً سوى هذا، ثم قال الذهبي: قلت: لو سماهم لأفادنا، فما ذكر ابن أبي حاتم منهم أحداً، وذكر ذلك الحافظ ابن حجر في (اللسان:١/ ٤٠) وقال: قد ذكرهم الخطيب في (المتفق والمفترق) ثم سماهم، وفيهم إبراهيم بن بكر المروزي وأنه روى عن عبد الله بن بكر السهمي وغيره، وعنه الأصم وابن حسنويه.

أما شيخ الحاكم محمد بن يعقوب فهو الأصم، وقد تقدم في (١٧).

(٩٧) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا محمد بن مسلم بن واره حدثني محمد بن يزيد بن سنان حدثنا محمد ابن عبد الله عن عطاء بن عجلان الحنفي عن نعيم بن أبي هند عن الشعبي قال: سمعت النعمان بن بشير يقول على منبر الكوفة: قال رسول الله ﷺ، فقلت: لا أرى أسمع أحداً يقول مقالة هذا، فدنوت، قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله وجه عبد سمع قولي فتعلمه حتى يعلمه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه وهو غير فقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ولزوم الجماعة، ومناصحة ألاة الأمر، فإن دعاءهم يأتي من وراءهم»، أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٧).

وشيخ أبي عمرو المديني محمد بن مسلم بن واره تقدم ذكره في (٣٩).

أما الباقون فالأول: الشعبي، وهو عامر بن شراحيل أبو عمرو: قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة مشهور، فقيه، فاضل، ورمز لكون حديثه في الكتب الستة.

والثاني: نعيم بن أبي هند، هو الأشجعي: خرج حديثه مسلم في صحيحه، والبخاري تعليقاً، والنسائي وابن ماجه في سننهما، وأبو داود في المراسيل، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة رمي بالنصب.

الثالث: عطاء بن عجلان الحنفي، هو أبو محمد البصري العطار: خرّج حديثه الترمذي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): متروك، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب.

والرابع: محمد بن عبد الله الراوي عن عطاء، ولم أقف له على ترجمة.

والخامس: محمد بن يزيد بن سنان: وهو الجزري أبو عبد الله بن أبي فروة الرهاوي: خرّج حديثه النسائي في مسند عليّ وابن ماجه في التفسير، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ليس بالقوي.

(٩٨) قال الرامهرمزي رحمه الله:

حدثنا موسى بن زكريا ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو أمية بن يعلى ثنا عيسى ابن أبي عيسى الحناط عن الشعبي قال: خطبنا النعمان بن بشير فقال في خطبته: خطبنا رسول الله ﷺ في مسجد الخيف فقال: « نضر الله وجه عبد سمع مقالتي فحملها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم »، أخرجه في كتابه المحدث الفاصل (ل٦).

ومن دون الشعبي في هذا الإسناد لم يتقدم لهم ذكر.

فالأول: عيسى بن أبي عيسى الحناط: وهو الغفاري، أبو موسى المدني، أصله من الكوفة، ويقال له: الخياط، ويقال أيضاً: الخباط، وقال الحافظ في (التقريب): كان قد عالج الصنائع الثلاثة، وهو متروك، ورمز لكونه من رجال ابن ماجه وحده.

الثاني: أبو أمية بن يعلى: ترجم له الذهبي في (الميزان:٤/ ٤٩٣) وقال: أبو أمية ابن يعلى هو إسماعيل، ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه إلّا للخواص، وروى عن هشام بن عروة وأبي الزناد، وعنه الصلت بن مسعود وغيره. انتهى. وذكره الحافظ ابن حجر في (اللسان:٧/ ١٢) ولم يزد شيئاً عما ذكره الذهبي.

الثالث: شيبان بن فروخ: وقد أخرج حديثه مسلم وأبو داود والنسائي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق يهم، ورمي بالقدر.

الرابع: موسى بن زكريا: ترجم له الذهبي في (الميزان:٤/ ٢٠٥) وقال: موسى بن زكريا التستري الذي يروي عن شباب العصفري ونحوه، تكلم فيه الدارقطني، وحكى الحاكم عن الدارقطني أنَّه متروك. انتهى. وذكره ابن حجر في (اللسان:٦/ ١١٧) ولم يزد شيئاً عما ذكره الذهبي، وموسى بن زكريا شيخ الرامهرمزي هذا، روى هذا الحديث عن شباب عند الرامهرمزي في المحدث الفاصل كما يأتي في رقم (١٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٩٩) عن النعمان بن بشير أنَّه قال: خطبنا رسول الله ﷺ في مسجد الخيف فقال: «نضر الله وجه عبد سمع مقالتي فحملها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

أخرجه الطبراني في الأوسط كما قال الهيثمي في (مجمع الزوائد:١/ ١٣٨) وقال: وفيه عيسى الخياط وهو متروك الحديث.

(١٠٠) وأخرجه ابن جرير في (تهذيب الآثار) من حديث النعمان بن بشير بلفظ الطريق رقم ٩٩ كما في الجامع الكبير للسيوطي.

موجز بطرق الحديث من رواية النعمان بن بشير رضي الله عنه

حاصل ما تقدم من الطرق من رقم (٩٦) إلى (١٠٠) أن الحديث رواه عن النعمان بن بشير رضي الله عنه اثنان:

الأول: سماك بن حرب: رواه عنه حاتم بن أبي صغيرة.

والثاني: الشعبي: رواه عنه نعيم بن أبي هند وعيسى بن أبي عيسى الحناط.

ورواه عن النعمان بن بشير مجاهد، ذكره الحاكم في (المستدرك:١/ ٨٨).

(٦) طرق الحديث من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(١٠١) قال الإمام أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن مسلم بن واره حدثني الحسن بن واقع حدثنا ضمرة عن ابن شوذب عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى فقال: « رحم الله عبداً سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: النصيحة لله عز وجل، ولرسوله صلى الله عليه وسلم، ولكتابه، ولولاة الأمر، ولزوم جماعتهم، فإن يد الله تعالى على الجماعة »، أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٤).

وأول رجاله: دون الصحابي أبو نضرة: وهو المنذر بن مالك بن قُطَعَة ـ بضم القاف وفتح الطاء المهملة ـ العبدي، العوقي، البصري، مشهور بكنيته، خرّج حديثه مسلم وأصحاب السنن الأربعة والبخاري تعليقاً، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة، هو اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري: حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، حافظ، له تصانيف لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

الثالث: ابن شوذب، وهو عبد الله الخراساني، أبو عبد الرحمن، سكن

البصرة ثم الشام، خرّج حديثه أصحاب السنن الأربعة والبخاري في الأدب المفرد، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق عابد.

الرابع: ضمرة، وهو ابن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله، أصله دمشقي، خرّج حديثه أصحاب السنن الأربعة والبخاري في الأدب المفرد، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق يهم قليلاً.

الخامس: الحسن بن واقع، وهو ابن القاسم، أبو عليّ الرملي، خراساني الأصل، خرّج حديثه الترمذي والبخاري في الأدب المفرد، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

السادس: أبو عبد الله محمد بن مسلم بن واره، وقد تقدم في (٣٩).

(١٠٢) قال الرامهرمزي رحمه الله:

حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا إسحاق بن إبراهيم البغوي ثنا داود ابن عبد الحميد ثنا عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد قال: خطب رسول الله ﷺ فقال: «نضر الله عبداً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه»، أخرجه في كتابه المحدث الفاصل (ل٥).

ورجال هذا الإسناد هم:

الأول: عطية، وهو ابن سعد بن جنادة العوفي، الجدلي، الكوفي، أبو الحسن، حديثه عند أصحاب السنن الأربعة إلّا النسائي، وعند البخاري في الأدب المفرد، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً.

الثاني: عمرو بن قيس، هو الملائي، أبو عبد الله الكوفي، خرّج حديثه مسلم وأصحاب السنن الأربعة والبخاري في الأدب المفرد، وقال فيه الحافظ في

(التقريب): ثقة متقن عابد.

الثالث: داود بن عبد الحميد: ترجم له الذهبي في (الميزان:٢/ ١١) وقال: داود بن عبد الحميد عن زكريا بن أبي زائدة، قال أبو حاتم: حديثه يدل على ضعفه، وروى عنه إسحاق بن إبراهيم البغوي، وكان ينزل الموصل، أصله كوفي. وقال العقيلي: روى عن عمرو بن قيس الملائي أحاديث لا يتابع عليها، منها عن الملائي عن عطية عن أبي سعيد: « يا فاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهديها ». انتهى. وترجم له ابن حجر في (لسان الميزان:٢/ ٤٢١) وزاد على ما في (الميزان): وقال الأزدي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: أولا لا أعرفه. انتهى.

الرابع: إسحاق بن إبراهيم البغوي، وهو ابن عبد الرحمن بن منيع، أبو يعقوب البغدادي، لقبه لؤلؤ، وقيل: يؤيؤ، خرّج حديثه البخاري في صحيحه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة. وترجم له الخطيب في تاريخه (٦/ ٣٧٠).

الخامس: محمد بن عبد الله الحضرمي، وهو الملقب مطين تقدم في (١٠).

(١٠٣) قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أحمد بن إسحاق قال ثنا أحمد بن عمرو البزار قال ثنا إسحاق بن إبراهيم البغدادي قال: ثنا داود بن عبد الحميد قال ثنا عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فبلغها كما سمعها ». الحديث غريب، وحديث عمرو تفرد به إسحاق عن داود.

أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء:٥/ ١٠٥)، وإسحاق بن إبراهيم البغدادي البغوي ومن فوقه في الإسناد مرَّ ذكرهم في (١٠٢) أما الباقون:

فالأول: أحمد بن عمرو البزار: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٩٢) وقال: الحافظ أبو بكر البزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، صاحب المسند الكبير، وقال: قال الدارقطني: ثقة يخطئ، ويتكل على حفظه. وترجم له في (الميزان:١/ ١٢٤)، وقال: صدوق مشهور. وفي (تذكرة الحفاظ:٢/ ٢٢٦).

والثاني: أحمد بن إسحاق شيخ أبي نعيم الأصبهاني، ولم أقف له على ترجمة.

(١٠٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أَنَّه قال في حجة الوداع: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مؤمن: إخلاص العمل لله، والمناصحة لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعاءهم محيط من ورائهم ».

رواه البزار بإسناد حسن كما في (الترغيب والترهيب للمنذري:١/ ٥٤)، وكذا أورده الهيثمي في (مجمع الزوائد:١/ ١٣٧) إلَّا أن فيه (يحيط) بدل (محيط)، وقال: رواه البزار ورجاله موثقون إلَّا أن يكون شيخ سليمان بن يوسف سعيد بن بزيع، فإني لم أر أحداً ذكره، وإن كان سعيد بن الربيع فهو من رجال الصحيح، فإنه روى عنهما، والله أعلم.

(١٠٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم »، أخرجه الدارقطني في الأفراد كما في الجامع الكبير للسيوطي.

موجز بتفرع طرق الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

حاصل الطرق المتقدمة من رقم (١٠١) إلى (١٠٤) أن الحديث رواه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه اثنان:

الأول: أبو نضرة، رواه عنه سعيد بن أبي عروبة.

الثاني: عطية العوفي، رواه عنه عمرو بن قيس الملائي.

(٧) طرق الحديث من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(١٠٦) قال الحافظ أبو بكر الخطيب رحمه الله:

أخبرنا أبو الحسن عليّ بن عمر بن محمد الحربي الزاهد أخبرنا عمر بن محمد بن عليّ الصيرفي أخبرنا أبو الوليد خلف بن أحمد بن خلف ـ قرأته عليه في منزله سنة اثنتين وثلاثمائة ـ حدثنا سويد بن سعيد حدثنا الوليد بن محمد الموقري عن ثور ـ يعني ابن يزيد ـ عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال في حجة الوداع: «نضر الله من سمع مقالتي فلم يزد فيها، فرب حامل علم إلى من هو أوعى له منه»، أخرجه في تاريخه (٨/ ٣٣٣).

ورجال إسناده دون الصحابي أولهم:

نافع: وهو أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر، حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ثبت، فقيه، مشهور.

الثاني: ثور بن يزيد، وهو أبو خالد الحمصي، حديثه عند أصحاب الكتب الستة سوى مسلم، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة ثبت إلَّا أنَّه يرى القدر.

الثالث: الوليد بن محمد الموقري، وهو أبو بشر البلقاوي، مولى بني أمية، خرّج حديثه الترمذي وابن ماجه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): متروك.

الرابع: سويد بن سعيد، هو ابن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني، أبو محمد، خرّج حديثه مسلم وابن ماجه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق في نفسه إلّا أنّه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول.

الخامس: أبو الوليد خلف بن أحمد بن خلف: ترجم له الخطيب في تاريخه (٨/ ٣٣٢)، وقد أورد الخطيب هذا الحديث في ترجمته من تاريخه ولم يذكر في ترجمته شيئاً عن بيان حاله.

السادس: عمر بن محمد بن علي الصيرفي: ولم أقف له على ترجمة.

السابع: أبو الحسن عليّ بن عمر بن محمد الحربي: ترجم له الخطيب في تاريخه (١٢/ ٤٣) وقال: كتبنا عنه، وكان أحد الزهاد المذكورين من عباد الله الصالحين، يقرأ القرآن ويروي الحديث، ولا يخرج من بيته إلّا للصلاة، وكان وافر العقل، صحيح الرأي.

(١٠٧) قال الحافظ أبو بكر الخطيب رحمه الله:

أخبرنا أبو الفرج عبد السلام بن عبد الوهاب القرشي بأصبهان قال: أنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد ابن الليث الجوهري قالا ثنا سويد بن سعيد قال ثنا الوليد بن محمد الموقري قال ثنا ثور بن يزيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال في حجة الوداع: «نضر الله من سمع مقالتي فلم يزد فيها، فرب حامل كلمة إلى من هو أوعى لها منه»، أخرجه في كتابه (الكفاية: ص١٩٠).

وسويد بن سعيد ومن فوقه في الإسناد مر ذكرهم في (١٠٦).

ومحمد بن الليث الجوهري: وهو ابن محمد بن يزيد أبو بكر، ترجم له الخطيب في تاريخه (٣/ ١٩٦) وقال: وكان ثقة.

وسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٣١٥) وقال: الحافظ، العلم، مسند العصر. وقال: وكان ثقة صدوقاً، واسع الحفظ بصيراً بالعلل والرجال والأبواب، كثير التصانيف. وترجم له في (الميزان: ٢/ ١٩٥) وقال: لا ينكر له التفرد في سعة ما روى. وقال: وإلى الطبراني المنتهى في كثرة الحديث وعلوه.

ومحمد بن عبد الله الحضرمي: هو الملقب مطين وقد تقدم في (١٠).

أما شيخ الخطيب أبو الفرج عبد السلام بن عبد الوهاب القرشي فلم أقف له على ترجمة.

(١٠٨) عن ابن عمر ﷺ قال: خطبنا رسول الله ﷺ في مسجد الخيف بمنى فقال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فعمد بها يحدث بها أخاه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه ابن النجار في (تاريخ بغداد) كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(١٠٩) عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها عني، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

أخرجه الرافعي في (تاريخ قزوين) كما في الجامع الكبير للسيوطي، وعزاه إليه أيضاً في (الأزهار المتناثرة: ص٦).

موجز بتفرع طرق الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما

والطريقان المسندتان رقم (١٠٦و١٠٧) روى الحديث فيهما عن ابن عمر مولاه نافع، ورواه عن نافع ثور بن يزيد وعن ثور الوليد بن محمد الموقري وعن الوليد بن محمد سويد بن سعيد، ورواه عن سويد بن سعيد أبو الوليد خلف بن أحمد بن خلف ومحمد بن الليث الجوهري ومحمد بن عبد الله الحضرمي.

(٨) طرق الحديث من رواية بشير بن سعد والد النعمان رضي الله عنهما

(١١٠) قال أبو عمرو المديني الأصبهاني رحمه الله:

حدثنا أبو الحسن أخي حدثنا عبد الله بن أيوب المخرمي حدثنا محمد بن كثير عن إسماعيل بن أبي خالد عن النعمان بن بشير عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «رحم الله عبداً سمع مقالتي فحفظها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة المسلمين، ولزوم جماعة المسلمين».

أخرجه في جزئه الذي جمع فيه أحاديث من حجة الوداع (ل٦)، وقد أورد الذهبي في (الميزان:٤/ ١٨) هذا الحديث بهذا الإسناد، وفيه ذكر الشعبي بين إسماعيل بن أبي خالد والنعمان بن بشير.

ورجال إسناده دون النعمان بن بشير هم:

الأول: إسماعيل بن أبي خالد تقدم في (١٨).

والثاني: محمد بن كثير، هو القرشي الكوفي، أبو إسحاق، قال فيه الحافظ في (التقريب): ضعيف.

والثالث: عبد الله بن أيوب المخرمي: ترجم له الخطيب في تاريخه (١٠/ ٨١)

وقال: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي وهو صدوق، وفيها أَنَّه مات سنة خمس وستين ومائتين.

والرابع: أبو الحسن أخو أبي عمرو المديني الأصبهاني: ولم أقف له على ترجمة، وإنما ذكر أبو نعيم في ترجمة أخيه أبي عمرو في (تاريخ أصبهان: ١/ ١٢٢) أَنَّه شارك أخاه في أكثر سماعه من الشاميين والعراقيين.

(١١١) عن النعمان بن بشير عن أبيه عن النبي ﷺ قال: « **رحم الله عبداً سمع مقالتي فحفظها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة المسلمين، ولزوم جماعة المسلمين** ».

رواه الطبراني في الكبير كما في (مجمع الزوائد للهيثمي:١/ ١٣٨) وقال: وفيه محمد بن كثير العوفي ضعفه البخاري وغيره، ومشاه ابن معين.

(١١٢) وأخرجه أبو نعيم من حديث النعمان عن أبيه بمثل رقم (١١١) كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(١١٣) وأخرجه ابن عساكر من حديث النعمان عن أبيه بمثل رقم (١١١) كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(١١٤) وأخرجه ابن قانع في معجمه من حديث النعمان عن أبيه بمثل رقم (١١١) كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٩) طرق الحديث من رواية معاذ بن جبل رضي الله عنه

(١١٥) قال الحافظ أبو نعيم رحمه الله:

حدثنا سليمان ثنا موسى ثنا محمد بن المبارك ثنا عمرو بن واقد عن يونس

ابن قيس ابن حلبس عن أبي إدريس الخولاني عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله عبداً سمع كلامي هذا فلم يزد فيه، فرب حامل كلمة إلى من هو أوعى لها منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، والاعتصام بجماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»، أخرجه في (حلية الأولياء:٩/ ٣٠٨).

ورجال الإسناد دون الصحابي هم:

الأول: أبو إدريس الخولاني، هو عائذ الله بن عبد الله: خرّج حديثه أصحاب الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): قال سعيد بن عبد العزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. وقال الحافظ: ولد في حياة النبي ﷺ وسمع من كبار الصحابة.

الثاني: يونس بن ميسرة بن حلبس ـ وهو بالباء الموحدة على وزن جعفر ـ: خرّج حديثه أصحاب السنن الأربعة سوى النسائي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، عابد، معمر.

الثالث: عمرو بن واقد، هو الدمشقي أبو حفص مولى قريش: خرّج حديثه أبو داود وابن ماجه، وقال فيه الحافظ في (التقريب): متروك.

الرابع: محمد بن المبارك، وهو الصوري، نزيل دمشق، القلانسي، القرشي، حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، وهذا الحديث أورده أبو نعيم في ترجمته في الحلية.

الخامس: موسى، وهو ابن عيسى بن المنذر، نسبه أبو نعيم قبل ذكره هذا الحديث في (٩/ ٣٠٥)، وقد ترجم له ابن حجر في (لسان الميزان:٦/ ١٢٦) وقال: موسى بن عيسى بن المنذر الحمصي روى عن أبيه وأحمد بن خالد

الوهبي، روى عنه الطبراني وهو من قدماء شيوخه، سمع منه قبل الثمانين ومائتين، وكتب النسائي عنه فقال: حمصي لا أحدث عنه شيئاً ليس هو شيئاً.

السادس: سليمان شيخ أبي نعيم، وهو ابن أحمد كما نسبه قبل ذلك (٩/ ٣٠٥) وهو الطبراني المتقدم في (١٠٧).

(١١٦) عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله عبداً سمع كلامي ثم لم يزد فيه، فرب حامل فقه إلى من هو أوعى منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والمناصحة لأولي الأمر، والاعتصام بجماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

رواه الطبراني في الكبير والأوسط إلَّا أنَّه قال في الأوسط: حامل كلمة بدل فقه. قاله الهيثمي في (مجمع الزوائد:١/ ١٣٨) وقال: وفيه عمرو بن واقد رمي بالكذب، وهو منكر الحديث.

(١١٧) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق كما في (كنز العمال: ٥/ ٢٣٨) وهو بلفظ الطبراني في الأوسط المتقدم في (١١٦).

وبإخراج حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في (الحلية) لأبي نعيم، والطبراني في (الكبير) و(الأوسط)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)، يجاب عن قول الشيخ عبد الرحمن المباركفوري في كتابه (تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: ٣/ ٣٧٢) عند ذكر الترمذي معاذ بن جبل فيمن روى الحديث قال: وأما حديث معاذ بن جبل فلينظر من أخرجه.

(١٠) طرق الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه

(١١٨) قال الحافظ أبو بكر الخطيب رحمه الله:

أخبرنا ابن الجنيد أخبرنا أبو العباس أحمد بن عجلويه بن عبد الله الكرجي

ـ قراءة عليه ـ حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم أخبرنا أبي حدثنا يحيى بن المغيرة حدثنا الحكم بن بشير عن عمرو بن قيس الملائي عن زبيد عمن ذكره عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها إليه حتى يبلغها عني، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه ».

أخرجه في تاريخه (٤/ ٣٣٧)، أورده في ترجمة أحمد بن عجلويه بن عبد الله أبي العباس الكرجي قال: نزل بغداد وحدث بها عن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي حدثنا عنه أبو الحسين أحمد بن عليّ بن عثمان بن الجنيد الخطبي أخبرنا ابن الجنيد ثم ذكره. ورجال إسناده هم:

الأول: زبيد، وهو اليامي المتقدم في (٢٦) وقد روى الحديث هناك عن مرة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

الثاني: عمرو بن قيس الملائي وقد تقدم في (١٠٢).

الثالث: الحكم بن بشير، وهو ابن سلمان النهدي، أبو محمد الكوفي: خرّج له الترمذي وابن ماجه حديثاً واحداً، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق.

الرابع: يحيى بن المغيرة، وهو ابن إسماعيل بن أيوب المخزومي، أبو سلمة المدني: خرّج حديثه الترمذي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق.

الخامس: أبو حاتم، وهو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي: حديثه في السنن الأربعة سوى سنن الترمذي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): أحد الحفاظ. وترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٥٨) وقال: حافظ المشرق. وقال: وكان بارع الحفظ، واسع الرحلة، من أوعية العلم. وقال: وكان جارياً في مضمار البخاري وأبي زرعة الرازي.

السادس: عبد الرحمن بن أبي حاتم: ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٢٠٨)

وقال: الحافظ الجامع. وقال: قال أبو يعلى الخليلي: أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، ثم قال: وكان زاهداً يعد من الأبدال.

السابع: أحمد بن عجلويه: ترجم له الخطيب في تاريخه (٤/ ٣٣٧) ولم يذكر شيئاً عن بيان حاله.

الثامن: أحمد بن عليّ بن عثمان ابن الجنيد أبو الحسن: ترجم له الخطيب في تاريخه (٤/ ٣٢٢) وقال: وكان ثقة.

(١١٩) عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحملها إلى غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للأمة، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم، ومن كانت الدنيا همه، نزع الله تعالى الغنى من قلبه، وجعل فقره بين عينيه، وشتت الله عليه ضيعته، ولم يأته من الدنيا إلى ما رزق، ومن كانت الآخرة همه، جعل الله تعالى الغنى في قلبه، ونزع فقره من بين عينيه، وكف عليه ضيعته، وأتته الدنيا وهي راغمة ».

أخرجه ابن النجار في تاريخ بغداد كما في الجامع الكبير للسيوطي وكما في (كنز العمال:٥/ ٢٢٢).

(١٢٠) عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: « نضر الله من سمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو ستاً أو سبعاً أو ثمانياً ثم علمهن ».

أخرجه الديلمي كما في (كنز العمال:٥/ ٢٢٢).

(١٢١) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق كما في (كنز العمال: ٥/ ٢٢٢) بمثل اللفظ المتقدم في (١٢٠).

(١١) طرق الحديث من رواية أبي الدرداء ﷺ

(١٢٢) قال الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ﷺ:

أخبرنا يحيى بن موسى ثنا عمرو بن محمد القرشي أنا إسرائيل عن عبد الرحمن ابن زبيد اليامي عن أبي العجلان عن أبي الدرداء قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لكل مسلم، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعاءهم محيط من ورائهم »، أخرجه في مقدمة سننه (١/ ٧٦).

ورجال إسناده دون الصحابي هم:

الأول: أبو العجلان، وهو المحاربي ويقال فيه أبو المخارق: حديثه عند البخاري في الأدب المفرد، وقال فيه الحافظ في (التقريب): مقبول، ورمز في (الخلاصة) لكونه من رجال البخاري في الأدب المفرد، والترمذي في جامعه، وكذا في تهذيب التهذيب لابن حجر، ونقل توثيقه فيه عن العجلي. وترجم له الذهبي في (الميزان:٤/ ٥٥١) وقال: أبو العجلان المحاربي عن ابن عمر مجهول، ثم قال: قلت: روى عنه حميد بن أبي غنية وآخر. انتهى.

الثاني: عبد الرحمن بن زبيد اليامي، وهو الكوفي: ترجم له الذهبي في (الميزان:٢/ ٥٦١) وقال: عن أبي العالية وعنه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، قال البخاري: منكر الحديث. وترجم له الحافظ في (اللسان:٣/ ٤١٥) وقال: وهذا إنَّما قاله البخاري في يحيى الراوي عنه، وأما عبد الرحمن فذكره ابن حبان في (الثقات). انتهى.

الثالث: إسرائيل تقدم في (٣).

الرابع: عمرو بن محمد القرشي: ولم أقف له على ترجمة.

الخامس: يحيى بن موسى هو البلخي الملقب خت: خرّج حديثه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

(١٢٣) عن أبي الدرداء قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي هذه فبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لكل مسلم، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعاءهم يحيط من ورائهم ».

رواه الطبراني في الكبير كما في (مجمع الزوائد للهيثمي:١/ ١٣٧) وقال: ومداره على عبد الرحمن بن زبيد وهو منكر الحديث، قاله البخاري.

(١٢) طرق الحديث من رواية عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(١٢٤) قال أبو محمد الرامهرمزي رحمه الله:

حدثنا موسى بن زكريا ثنا شباب ثنا عبد المجيد أبو خداش ثنا منصور ابن وردان ثنا أبو حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: خطبنا رسول الله ﷺ في مسجد الخيف، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها من لم يسمعها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، والدعوة لأئمتهم، فإن الدعوة تحيط من ورائهم، من تكن الدنيا نيته وأكبر همه، جعل الله فقره بين عينيه، وفرق عليه شمله، ولم يأته من الدنيا إلّا ما كتب له، ومن تكن الآخرة نيته وأكبر همه، جعل الله غناه بين عينيه، ولم يفرق عليه شمله، وتأتيه الدنيا

وهي راغمة »، أخرجه في كتابه (المحدث الفاصل:ل٥).

ورجال الإسناد دون الصحابي هم:

الأول: سعيد بن جبير، هو الأسدي مولاهم، الكوفي: حديثه في الكتب الستة، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ثبت، فقيه.

الثاني: أبو حمزة الثمالي، هو ثابت بن أبي صفية الكوفي الثمالي ـ بضم المثلثة ـ: خرّج حديثه أبو داود وابن ماجه والنسائي في مسند عليّ، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ضعيف، رافضي.

الثالث: منصور بن وردان، هو الأسدي العطار، الكوفي: خرّج حديثه الترمذي وابن ماجه والنسائي في مسند عليّ، وقال فيه الحافظ في (التقريب): مقبول.

الرابع: عبد المجيد أبو خداش، ولم أقف له على ترجمة.

الخامس: شباب، وهو لقب لخليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري، أبي عمرو البصري، قال الحافظ في (التقريب): صدوق ربما أخطأ، وكان إخبارياً، علامة، ورمز لكونه من رجال البخاري.

السادس: موسى بن زكريا وقد تقدم في (٩٨).

(١٢٥) قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي رحمه الله:

أخبرنا بلال المعتبي ومحمد بن عبد الرحيم قالا أنا عبد الوهاب بن رواح (ح) وأنا سنقر الحلبي ومحمد بن محمد الفارسي قالا أنا عليّ بن محمود قالا أنا أبو طاهر السلفي أنا أبو عبد الله الثقفي أنا أبو عبد الرحمن السلمي ـ إملاء سنة عشر وأربعمائة ـ ثنا أحمد بن محمد بن رميح نا عمر بن سعيد نا إسماعيل بن مخلد نا عبيد بن يعيش حدثني منصور بن وردان عن أبي حمزة اليماني عن

عكرمة عن ابن عباس قال: خطبنا رسول الله ﷺ بمسجد الخيف فقال: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً» وذكر الحديث.

أخرجه الذهبي هكذا في (تذكرة الحفاظ) في ترجمة أحمد بن محمد بن رميح (٣/ ١٤٤).

وأول رجال إسناده دون الصحابي عكرمة: هو ابن عبد الله مولى ابن عباس، أصله بربري، قال الحافظ في (التقريب): ثقة، ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة، ورمز لكونه من رجال الجماعة. وترجم له في مقدمة الفتح (٢/ ١٩٢) وفيها أن مسلماً روى له حديثاً واحداً مقروناً بسعيد بن جبير.

الثاني: أبو حمزة اليماني، هكذا نسبته في التذكرة، وكذا في كتاب المجروحين لابن حبان (١/ ١٩٧)، وهو الثمالي الكوفي المتقدم في (١٢٤)، ويحتمل أن تكون مصحفة من الثمالي، والله أعلم.

الثالث: منصور بن وردان تقدم في (١٢٤).

الرابع: عبيد بن يعيش، هو المحاملي أبو محمد الكوفي العطار: خرّج حديثه مسلم والنسائي والبخاري في جزء رفع اليدين، وقال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة.

الخامس: إسماعيل بن مخلد ولم أقف له على ترجمة.

السادس: عمر بن سعيد ولم أقف له على ترجمة.

السابع: أحمد بن محمد بن رميح: ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٤٢) وهذا الحديث أورده الذهبي في ترجمته، ونقل توثيقه عن الحاكم وأبي الفتح ابن أبي الفوارس، وقول الخطيب: ثقة ثبت، لم تختلف شيوخنا

الذين لقوه في ذلك، وفيها أنَّه توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة، وترجم له في (العبر:٢/ ٢٠٧) وقال: أبو سعيد النخعي النسوي، الحافظ، صاحب التصانيف، طوف الكثير، وروى عن أبي خليفة الجمحي وطبقته، والصحيح أنَّه ثقة سكن اليمن مدة. انتهى.

الثامن: أبو عبد الرحمن السلمي: ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٢٤٨) وقال: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري الصوفي، الأزدي الأب، السلمي الأم، وذكر أنَّه صنف وجمع، وسارت تصانيفه، ثم قال: إلَّا أنَّه ضعيف، وترجم له في (العبر:٣/ ١٠٩).

التاسع: أبو عبد الله الثقفي: ترجم له الذهبي في (العبر:٣/ ٣٢٥) وقال: القاسم بن الفضل بن أحمد: رئيس أصبهان ومسندها.

العاشر: أبو طاهر السلفي: ترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ:٤/ ٩٣) وقال: أحمد بن محمد بن أحمد ابن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، الحرواني، وحروان من محال أصبهان، وسلفة لقب لجده أحمد، ومعناه: الغليظ الشفة، وقال: وكان متقناً، متثبتاً، ديناً، خيراً، حافظاً، ناقداً، مجموع الفضائل، انتهى إليه علو الإسناد.

والستة الباقون شيوخ الذهبي الأربعة وشيخا شيوخه لم أقف على تراجمهم.

(١٣) طرق الحديث من رواية أبي قرصافة رضي الله عنه

(١٢٦) قال الحافظ أبو القاسم الطبراني:

حدثنا بشر بن موسى الغزي حدثنا أيوب بن عليّ بن الهيثم حدثنا زياد بن سوار عن عزة بنت عياض عن جدها أبي قرصافة جندرة بن خيشنة الليثي

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها، فرب حامل علم إلى من هو أعلم منه، ثلاث لا يغل عليهن القلب: إخلاص العمل لله، ومناصحة الولاة، ولزوم الجماعة».

لا يروى عن أبي قرصافة إلَّا بهذا الإسناد، قال أبو القاسم: وبلغني أن ابناً لأبي قرصافة أسرته الروم، فكان أبو قرصافة يناديه من سور عسقلان في وقت كل صلاة: يا فلان الصلاة، فيسمعه فيجيبه، وبينهما عرض البحر.

أخرجه الطبراني في معجمه الصغير (١/ ١٠٩)، وأورده الهيثمي هكذا في (مجمع الزوائد: ٢١/ ١٣٨) وقال: رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وإسناده لم أر من ذكر أحداً منهم.

(١٢٧) عن أبي قرصافة عن النبي ﷺ أنَّه قال: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فحفظها، فرب حامل علم إلى من هو أعلم منه، ثلاث لا يغل عليهن القلب: إخلاص العمل لله، ومناصحة الولاة، ولزوم الجماعة».

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد كما في (كنز العمال:٥/ ٢٣٠).

(١٢٨) عن أبي قرصافة عن النبي ﷺ قال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

أخرجه ضياء الدين المقدسي في كتابه (المختارة) كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(١٤) طرق الحديث من رواية ربيعة بن عثمان التيمي

(١٢٩) روى ابن منده من طريق سعيدان بن يحيى عن ثابت أبي حمزة عن بحينة عن ربيعة بن عثمان بن ربيعة التيمي قال: خطبنا رسول الله ﷺ في مسجد الخيف فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي » الحديث بطوله.

ومن طريق عمرو بن عبد الغفار عن أبي حمزة عن ربيعة بن عثمان عن أبيه عن جده، ومن طريق أبي حمزة الخراساني عن عثمان بن حكيم عن ربيعة بن عثمان قال: صلى بنا رسول الله ﷺ في مسجد الخيف من منى.

هكذا أورده الحافظ ابن حجر في ترجمة ربيعة في (الإصابة:١/ ٤٩٦).

وعزاه السيوطي في الجامع الكبير إلى ابن منده باللفظ المتقدم في (١٢٨).

أقول: ولعل ابن منده أخرجه في كتاب (معرفة الصحابة).

(١٣٠) ورواه أبو نعيم من حديث ربيعة بن عثمان التيمي كما في (الأزهار المتناثرة للسيوطي: ص٦).

(١١٥) طرق الحديث من رواية جابر رضي الله عنه

(١٣١) عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها، فرب مبلغ أوعى من سامع، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

رواه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد للهيثمي (١/ ١٣٨) وقال فيه: محمد بن موسى البربري، قال الدارقطني: ليس بالقوي.

(١٣٢) وأخرجه ابن جرير في (تهذيب الآثار) من حديث جابر كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(١٣٣) وأخرجه الضياء المقدسي في (المختارة) من حديث جابر كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(١٦) الحديث من رواية زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه

(١٣٤) عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « رحم الله امرءاً سمع منا حديثاً فوعاه ثم بلغه من هو أوعى منه ».

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق كما في (كنز العمال:٥/ ٢٢٢)، وعزاه إليه السيوطي في (الأزهار المتناثرة: ص٦) وكذا عزاه إليه في الجامع الكبير.

(١٣٥) وأخرجه الحاكم كما في فيض القدير للمناوي (٤/ ٢٩)، قال في شرحه لرواية ابن عساكر المتقدمة في (١٣٤): ورواه الحاكم بنحوه.

(١٧) الحديث من رواية عائشة رضي الله عنها

(١٣٦) عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ثم وعاها فبلغها عني ».

أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق كما في (كنز العمال:٥/ ٢٢١).

وعزاه إليها الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ق١٥).

(١٨) الحديث من رواية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

(١٣٧) عن سعد ين أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله

امرءاً سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه وهو غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

رواه الطبراني في الأوسط كما قال الهيثمي في (مجمع الزوائد:١/ ١٣٨) وقال: وفيه سعيد بن عبد الله ولم أر من ذكره.

(١٩) الحديث من رواية شيبة بن عثمان رضي الله عنه

(١٣٨) عن شيبة بن عثمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ».

أخرجه الطبراني في الكبير كما في الجامع الكبير للسيوطي.

(٢٠) الحديث من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه عن جده رضي الله عنه

(١٣٩) عن عبيد بن عمير عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ خطبهم فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

رواه الطبراني في الكبير كما في (مجمع الزوائد:١/ ١٣٧) وقال فيه الهيثمي: ورجاله موثقون إلَّا أني لم أر من ذكر محمد بن نصر شيخ الطبراني في الأوسط، هكذا قال مع أنَّه لم يعزه إلى الأوسط عند عزوه إلى الكبير، ويحتمل أنَّه سقط.

(٢١) الحديث من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١٤٠) عزاه إليه الحاكم في (المستدرك:١/ ٢١).

(٢٢) الحديث من رواية عثمان بن عفان رضي الله عنه

(١٤١) عزاه إليه الحاكم في (المستدرك:١/ ٢١).

(٢٣) الحديث من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(١٤٢) عزاه إليه الحاكم في (المستدرك:١/ ٢١).

(٢٤) الحديث من رواية أبيّ بن كعب رضي الله عنه

(١٤٣) عزاه إليه الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ق١٥).

وهذه طرق أخرى عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وجبير بن مطعم وأنس بن مالك رضي الله عنهم وقفت عليها أخيراً فأثبتها هنا

(١٤٤) قال الخطيب البغدادي رحمه الله:

أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني قال: أنا عليّ ابن إبراهيم بن سلمة القطان قال ثنا محمد بن يونس الكديمي قال ثنا عبد الله ابن داود الخريبي قال: ثنا عليّ بن صالح عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه إلى من هو أحفظ منه، ويبلغه من هو أحفظ منه إلى من هو أفقه منه، فرب حامل فقه ليس بفقيه»،

أخرجه في كتابه (الكفاية: ص٩٤).

وقد تقدم ذكر عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وسماك بن حرب في (١)، وعليّ بن صالح وعبد الله بن داود في (٥)، ومحمد بن يونس في (١٢).

أما شيخ شيخ الخطيب عليّ بن إبراهيم بن سلمة القطان: فهو أبو الحسن القزويني الذي روى عن ابن ماجه سننه، ترجم له الذهبي في (العبر: ٢/ ٢٦٧) وقال: وكان جماعة من شيوخ قزوين يقولون: لم ير أبو الحسن مثل نفسه في الفضل والزهد. وتقدم في (٦٨).

وشيخ الخطيب أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني: ترجم له الخطيب في تاريخه (١٠/ ٣٠٣) وقال: قدم علينا حاجاً، وحدّث ببغداد عن أبي الحسن القطان. وقال: كتبنا عنه بعد صدوره من الحج وذلك سنة تسع وأربعمائة. وقال: حدثني أبو عمرو الزهري الفقيه أن أهل قزوين كانوا يضعفون عبد الرحمن بن أحمد في روايته عن أبي الحسن القطان، قال: ومات سنة ثلاث عشرة وأربعمائة.

(١٤٥) قال الإمام البيهقي رحمه الله:

وأخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد قال: أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار حدثنا عباس بن محمد حدثنا إسحاق ابن منصور قال: أخبرنا هريم بن سفيان عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فأداه كما سمعه، ورب مبلغ أوعى من سامع»، أخرجه في (المدخل إلى دلائل النبوة: ص٣٣).

وقد تقدم ذكر عبد الملك بن عمير وشيخه في (١و١٥)، وجعفر بن زياد

وهريم بن سفيان وإسحاق بن منصور وعباس بن محمد وإسماعيل الصفار في (٢١).

أما شيخ البيهقي أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان فقد ترجم له الذهبي في (العبر:٣/ ١٢٠) وقال: الأزرق البغدادي، الثقة. وقال: وكان مكثراً. وترجم له الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٤٩) وقال: كتبنا عنه وكان ثقة.

(١٤٦) قال الحميدي عبد الله بن الزبير رحمه الله:

ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن عمير غير مرة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها فحفظها وبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن الدعوة تحيط من ورائهم »، أخرجه الحميدي في مسنده (١/ ٤٧)، وإسناده صحيح، وهو إسناد الإمام الشافعي المتقدم في (١٥).

(١٤٧) قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

نا يونس بن حبيب نا أبو داود نا شعبة وحماد بن سلمة عن سماك بن حرب قال: قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه أن النبي ﷺ قال: « نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع »، أخرجه في كتاب (الجرح والتعديل:١/ ١/ ٩)، باب ثبوت السنن وحث النبي ﷺ على نقلها.

ورجال إسناده تقدم ذكرهم، فأبو داود ومن فوقه في (١)، وحماد بن سلمة في (٨)، ويونس بن حبيب في (٤٦)، قلت: وإسناده صحيح.

(١٤٨) قال ابن أبي حاتم رحمه الله:

نا محمد بن عمار والمنذر بن شاذان قالا حدثنا عبيد الله بن موسى أنا إسرائيل عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع»، أخرجه في كتاب (الجرح والتعديل:١/ ١/ ٩).

وقد تقدم ذكر سماك وشيخه في (١)، وإسرائيل في (٣)، وعبيد الله بن موسى في(٤).

أما المنذر بن شاذان شيخ ابن أبي حاتم فقد ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل:١/ ٤/ ٢٤٤) وقال: كتبنا عنه وهو صدوق. وقال: سئل أبي عنه فقال: لا بأس به.

وشيخه الثاني محمد بن عمار: هو ابن الحارث أبو جعفر الرازي، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل:١/ ٤/ ٤٣) وقال: كتبت عنه وهو صدوق ثقة.

قلت: وإسناده صحيح.

(١٤٩) قال ابن أبي حاتم رحمه الله:

نا أبي نا مسدد نا عبد الله بن داود عن عليّ بن صالح نا سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله من استمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع»، أخرجه في كتاب (الجرح والتعديل:١/ ١/ ٩). وإسناده صحيح، تقدم ذكر رجاله، فعبد الله ابن داود ومن فوقه في (١ و١٥) ومسدد في (٧).

أما أبو حاتم: وهو محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، فقد ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٥٨) وقال: وكان بارع الحفظ، واسع الرحلة، من أوعية العلم.

وقال الحافظ ابن حجر في (التقريب): أحد الحفاظ، ورمز لكونه من رجال كتب السنن الأربعة سوى الترمذي، وترجم له الذهبي في (تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٤٦)، وابن كثير في (البداية والنهاية:١١/ ٥٩)، والخطيب في (تاريخ بغداد:٢/ ٧٣)، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة:١/ ٢٨٤)، وابن السبكي في (طبقات الشافعية:١/ ٢٩٩)، وابنه في مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٩)، وتقدم في (١١٨).

(١٥٠) قال ابن أبي حاتم رحمه الله:

نا أبي نا عبد الله بن الزبير الحميدي نا سفيان نا عبد الملك بن عمير - غير مرة - عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »، أخرجه في كتاب (الجرح والتعديل:١/ ١/ ١٠)، وإسناده صحيح تقدم ذكر رجاله، وسفيان ومن فوقه هم إسناد الشافعي المتقدم في (١٥)، والحميدي تقدم في (١٩)، وأبو حاتم الرازي في (١٤٩).

(١٥١) قال ابن أبي حاتم رحمه الله:

نا أبو زرعة نا عقبة بن مكرم نا يونس بن بكير أنا محمد بن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ بخيف منى يقول: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل لله عز وجل، وطاعة ذوي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تكون من ورائهم »، أخرجه في كتاب (الجرح والتعديل:١/ ١/ ١٠).

ومحمد بن إسحاق ومن فوقه تقدم ذكرهم.

ويونس بن بكير: هو ابن واصل الشيباني، أبو بكر الجمال الكوفي، قال فيه الحافظ في (التقريب): يخطئ، ورمز لكونه من رجال مسلم، والبخاري تعليقاً وفي جزء القراءة خلف الإمام، وأبي داود والترمذي وابن ماجه.

وعقبة بن مكرم: هو ابن عقبة بن مكرم الضبي الكوفي، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق. وذكر في (تهذيب التهذيب) أنَّه روى عن يونس بن بكير، وعنه أبو زرعة.

وأبو زرعة: هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي، قال فيه الحافظ في (التقريب): إمام، حافظ، ثقة، مشهور. وقد ترجم له الذهبي في (العبر:٢/ ٢٨)، و(تذكرة الحفاظ:٢/ ١٣٦)، وابن كثير في (البداية والنهاية: ١١/ ٣٧)، والخطيب في تاريخه (١٠/ ٣٢٦)، والعليمي في (المنهج الأحمد: ١/ ١٤٨)، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة:١/ ١٩٩)، وابن العماد في (شذرات الذهب:٢/ ١٤٨)، وابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٢٨)، وابن الجوزي في (صفة الصفوة:٤/ ٦٩).

(١٥٢) قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

نا عمار بن خالد الواسطي نا يحيى بن سعيد الأموي عن محمد بن إسحاق مولى بني مخرمة عن الزهري عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ بالخيف من منى وهو يقول: « نضر الله وجه امرئ سمع مقالتي فوعاها حتى يبلغها من لم يسمعها، فرب حامل فقه وهو غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »، أخرجه في كتابه (الجرح والتعديل: ١/ ١/ ١٠).

ومحمد بن إسحاق ومن فوقه تقدم ذكرهم في (٥٨)، ويحيى بن سعيد الأموي تقدم في (٣٢).

وعمار بن خالد الواسطي: هو ابن يزيد بن دينار التمار، قال فيه الحافظ في (التقريب): ثقة، ورمز لكونه من رجال النسائي وابن ماجه.

(١٥٣) قال ابن أبي حاتم:

نا المنذر بن شاذان نا يعلى نا محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ، فذكر نحوه وزاد فيه: « فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها »، أخرجه في كتابه (الجرح والتعديل: ١/ ١/ ١٠)، ورجال إسناده تقدم ذكرهم جميعاً.

فمحمد بن إسحاق ومن فوقه في (٥٨)، ويعلى هو ابن عبيد في (٥٩)، والمنذر بن شاذان في (١٤٨).

(١٥٤) قال الإمام الطحاوي رحمه الله:

حدثنا إبراهيم بن أبي داود ثنا أحمد بن خالد الوهبي ثنا محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف فقال: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه وهو غير فقيه »، أخرجه في (مشكل الآثار: ٢/ ٢٣٢).

ومحمد بن إسحاق ومن فوقه تقدم ذكرهم في (٥٨)، وأحمد بن خالد الوهبي تقدم في (٦٠)، وإبراهيم بن أبي داود لم أقف له على ترجمة.

(١٥٥) قال الطحاوي رحمه الله عقب الطريق رقم ١٥٤:

حدثنا إبراهيم بن أبي داود ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي عن محمد بن

إسحاق حدثني عبد السلام عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه عن النبي ﷺ. فذكر مثله.

ورجال إسناده تقدم ذكرهم في (٥٨و٦١و٤٨و١٥٤).

(١٥٦) قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله:

حدثنا أبو بشر عبد الملك بن مروان الرقي ثنا حجاج بن محمد عن شعبة عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه أنَّه سمع زيد بن ثابت يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى بلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه»، أخرجه في (مشكل الآثار:٢/ ٢٣٢).

وشعبة ومن فوقه تقدم ذكرهم في (١و٣١)، وحجاج بن محمد في (٣٧).

وأبو بشر عبد الملك بن مروان الرقي: هو الأهوازي، قال فيه الحافظ في (التقريب): مقبول.

(١٥٧) قال ابن أبي حاتم رحمه الله:

نا محمد بن مسلم نا أبو المغيرة نا معان بن رفاعة حدثني عبد الوهاب بن بخت المكي عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فحملها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن صدر مسلم: إخلاص العمل لله ﷻ، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»، أخرجه في كتاب (الجرح والتعديل:١/ ١/ ١١)، ورجال إسناده تقدم ذكرهم جميعاً.

فأبو المغيرة ومن فوقه في (٨٠)، ومحمد بن مسلم ـ هو ابن واره ـ تقدم في (٣٩).

الباب الثاني

بحث الحديث دراية

ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول

المعنى الإجمالي للحديث

من رحمة الله تعالى بعباده وفضله عليهم وإحسانه إليهم أن بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم ما أنزل إليهم من ربهم، ويبين لهم المنهج السوي والصراط المستقيم الذي من سلكه فاز بسعادة الدنيا والآخرة، وقد قام ﷺ بأعباء الرسالة خير قيام فبشّر وأنذر ودلَّ على كل خير، وحذَّر من كل شر، وبلَّغ البلاغ المبين - عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم - ففي صحيح مسلم (١/ ٢٢٣) عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان رضي الله عنه قال: قيل له: لقد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة. قال: فقال: « أجل لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو نستنجي باليمين، وأن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار أو أن نستنجي برجيع أو بعظم ».

وفي مسند الإمام أحمد (٥/ ١٥٣) عن أبي ذر قال: « لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلَّا أذكرنا منه علماً... »، وقد أمر ﷺ أمته

بالأخذ عنه والتلقي منه كما قال: « **صلوا كما رأيتموني أصلي** »، وقال: « **خذوا عني مناسككم** ».

وفي صحيح البخاري (٦/ ٤٩٦، مع الفتح) عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: « **بلّغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار** »، بل دعا ﷺ لمستمعي سنته ومبلغيها إلى غيرهم دعوة عظيمة مباركة هي حسبهم لو لم يكن لهم من الفضل سواها فقال ﷺ: « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي...** » الحديث، فهذه الدعوة التي صدرت من طبيب القلوب ﷺ لمبلغي سنته بالنضرة والرحمة تحمل البشارة لمن وقف نفسه ووفر جهوده في خدمة السُّنَّة وإبلاغها، وفيها حفز للهمم، وإذكاء للعزائم، وحمل للنفوس على الجد في ذلك، والصبر على ما يعترض هذه الطريق من صعوبات، لتكون محلاً لهذه الدعوة التي خصَّ بها رسول الله ﷺ من سمع مقالته وبلّغها غيره.

وإنما دعا ﷺ لمبلغي سنته بهذه الدعوة التي هي حصول النضرة جزاءاً لهم على تسببهم في هداية الخلق، وإرشاد الناس إلى الخير الذي به تبيض وجوههم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه، فكانت دعوة الرسول ﷺ بأن ينضر الله وجوههم مجازاة لهم بجنس أعمالهم جزاء وفاقاً، والعمل الذي جازى عليه ﷺ بهذه الدعوة سماع حديثه بقلب حاضر وحفظه وتأديته على الوجه الذي سمع عليه، وفي ذلك نشره وإذاعته بين الناس، وافساح المجال أمام من منح الفهم ليستنتج ما يحتوي عليه من كنوز، وما يرشد إليه من هداية تحقيقاً لأمر الله تعالى في قوله: ﴿ **وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ** ﴾ [الحشر:٧]، وتحصيلاً للهداية التي نوه الله عنها بقوله: ﴿ **قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا**

يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة:١٥ـ١٦].

ولم يقتصر حثه ﷺ على تبليغ سنته ﷺ على صنف ممن بلغته دون آخر، بل أفاد هذا الحديث الشريف حث كل من وفق لحمل شيء من سنة المصطفى ﷺ على أن يبلغه غيره، فإن كان فقيهاً فقد يصل بالتبليغ إلى من هو أفقه منه، وإن كان دون ذلك كان تبليغه لغيره ممن منح الفهم تمكيناً له من استخدام فهمه وذكائه في استنباط ما يحتاج إليه العباد في عباداتهم ومعاملاتهم، بل لقد أوضح ﷺ في الحديث المتفق عليه أن الناس إذا بلغهم ما جاء به ﷺ من النور والهدى على أحوال متفاوتة فقال: « **مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث أصاب أرضاً فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنَّما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلَّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به** ». وهذا لفظ البخاري أخرجه في (كتاب العلم) من صحيحه (باب فضل من علم وعلّم:١/ ١٧٥، مع الفتح).

وكما كان تبليغ سنته ﷺ عملاً جليلاً وفائدة كبيرة للمبلغين لسيرهم بسبب ذلك إلى ربهم على بصيرة ومحجة واضحة، ففائدته أيضاً عظيمة للمبلغين لأنهم دلوا غيرهم على الخير وأرشدوهم إلى الصواب، و« **من دعا إلى**

هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً » كما ثبت ذلك في صحيح مسلم (٤/ ٢٠٦٠).

ولما كان هذا الثواب العظيم لمن بلّغ سنة رسول الله ﷺ يفتقر كسائر الأعمال إلى الإخلاص لله، وعقد النية على النصح للمسلمين، ولزوم جماعتهم، عقب ﷺ دعوته الميمونة المباركة لمبلغي سنته بما يدل على أهمية الإخلاص في الأعمال لله والنصح للمسلمين ولزوم جماعتهم بقوله: « **ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم** » قال ذلك ﷺ لأن هذه الخصال الثلاث تستصلح بها القلوب، وتهذب بها النفوس، وباستشعارها، وعقد القلب عليها يكون المسلم جديراً بتحصيل الثواب الجزيل الذي يتفضل الله به على من شرفه بسماع حديثه ﷺ وتبليغه غيره.

فالخصلة الأولى: الإخلاص لله، وحصولها في قلب المسلم أساس نجاحه وعنوان فلاحه، فيتجه إلى العمل، والحافز له عليه الرغبة في رضا الله، والفوز لديه في الدار الآخرة، لا مجال للرياء فيه ولا محل للسمعة، فالإخلاص في العمل بمنزلة الأساس للبنيان، وبمنزلة الروح للجسد، فكما أنَّه لا استقرار للبنيان إلَّا بتقوية أساسه فكذلك العمل بدون الإخلاص، وكما أن حياة البدن بالروح فحياة العمل وتحصيل ثمراته بمصاحبته وملازمته للإخلاص، وقد أوضح الله تعالى ذلك في كتابه العزيز فقال: ﴿ **أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ** ﴾ [التوبة:١٠٩].

والخصلة الثانية: النصح لأولي الأمر من المسلمين، وذلك بالسمع والطاعة لهم في المعروف، وإرشادهم إلى الخير وترغيبهم فيه، وتحذيرهم من الشر

وتنفيرهم منه، لأن في صلاحهم الخير العظيم للرعية، وفسادهم ضرره عظيم وخطره كبير، فإذا صلحوا استعملوا ما أعطاهم الله من السلطة بما يفيد الرعية في أمور دينها ودنياها، وعلى عكس ذلك إذا فسدوا، ولهذا كان السلف كالفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وغيرهما يقولون: « لو كان لنا دعوة مستجابة لدعونا بها للسلطان » كما في كتاب (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية: ص١٦٧).

وصلاح السلطان وفساده يشبه صلاح القلب، وفساده الذي أوضح ﷺ عظم فائدته إذا صلح وشدة مضرته إذا فسد بقوله ﷺ: « **ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب** ». أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

والخصلة الثالثة: لزوم جماعة المسلمين، وذلك بموافقتهم في العقيدة والعمل، والحذر من الخروج عن زمرتهم لئلا تتلقفه الشياطين التي تعمل في الإنسان أعظم من عمل الذئاب فيما يند من الغنم.

ثم عقب ﷺ هذه الخصلة ببيان ما يترتب عليها من الثمرات الكبيرة بقوله ﷺ: « **فإن دعوتهم تحيط من ورائهم** ». وما ذلك إلّا لأن لزوم جماعتهم كالسياج الذي يحول بينهم وبين كل ضار بإذن الله، فيكون للمسلم الملازم للجماعة نصيب من دعواتهم الطيبة التي تصدر من آحادهم شاملة لعمومهم.

ولما كان الإخلاص في العمل هو الأساس للخصلتين الأخيرتين وغيرهما من خصال الخير، فلا يستفيد فاعلهما وفاعل كل عمل إذا كان فعله عارياً من الإخلاص، كما لا ينفع البنيان بدون أساس؛ لما كان الإخلاص بهذه المنزلة

أوضح ﷺ الفوائد العظيمة التي تعود على المخلصين، كما بين المضار التي تعود على غيرهم بقوله ﷺ: «**ومن كانت الآخرة نيته جعل الله غناه في قلبه وجمع له شمله وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا نيته فرق الله عليه شمله وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلَّا ما قدر له**».

❊ ❊ ❊

الفصل الثاني

الشرح التفصيلي للحديث

في كثير من طرق الحديث أن النبي ﷺ خطب به الناس في مسجد الخيف من منى، والخيف ما ارتفع عن مجرى السيل وانحدر عن غلظ الجبل، ومسجد منى يسمى مسجد الخيف لأنه في سفح جبلها، قاله ابن الأثير في النهاية. وذكر الفيروزآبادي في (القاموس) في معنى الخيف: الناحية وما انحدر من غلظ الجبل وارتفع عن مسيل الماء، وكل هبوط وارتقاء في سفح جبل وغرة بيضاء في الجبل الأسود الذي خلف أبي قبيس، قال: وبها سمي مسجد الخيف أو لأنها ناحية من منى أو لأنها في سفح جبل.

ومنى ـ بكسر الميم ـ اسم للموضع المعروف في ناحية مكة المكرمة، سميت بذلك لما تمنى فيها من الدماء أي تراق وتصب، هذا هو المشهور الذي قاله الجماهير من أهل اللغة وغيرهم كما في (تهذيب الأسماء واللغات للنووي).

وأما حدود منى فقد ذكرها النووي بقوله: وهي شعب بين جبلين أحدهما ثبير والآخر الضائع. وحدّها من جهة المغرب ومن جهة مكة جمرة العقبة، ومن الشرق وجهة مزدلفة وعرفات بطن المسيل إذا هبطت من وادي محسر.

وإنما خطب ﷺ الناس بمنى ليتلقى عنه الجمع الغفير الذي شهد حجته ﷺ تعاليم الدين ويبثوا ما يسمعونه منه في أقطار الأرض. وكان هذا الحديث الشريف من موضوع هذه الخطبة، وفي ذلك مزيد عناية منه ﷺ في حفظ سنته والحرص على نشرها وبثها بين الناس، ولكونه ﷺ خطب به في مسجد الخيف نقل عنه ﷺ نقلاً متواتراً إذ تلقاه عنه كثيرون من أصحابه، وتلقاه

عنهم من التابعين أكثر منهم.

ـ قوله (**نضر الله امرءا**): الفعل نضر يحتمل التخفيف ويحتمل التشديد، وقد روي بكل من اللفظين، قال أبو محمد الرامهرمزي في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي): قوله (نضر الله امرءاً) مخفف وأكثر المحدثين يقوله بالتثقيل إلَّا من ضبط منهم، والصواب التخفيف. وقال الخطابي في (**معالم السنن: ٤/ ١٨٧**): يقال بتخفيف الضاد وتثقيلها وأجودهما التخفيف. وقال ابن العربي في شرحه لجامع الترمذي (١٠/ ١٢٤): نضر يقال بتخفيف العين ويقال بتشديدها تكثير فعل. وقال ابن الأثير في (**جامع الأصول: ٩/ ١١٨**): يقال: نضره الله ونضره مثقلاً ومخففاً، وأجودهما التخفيف. وقال في (النهاية: ٤/ ١٦١): نضره ونضره وأنضره أي نعمه، ويروى بالتخفيف والتشديد.

وقال المناوي في (**فيض القدير**:٦/ ٢٨٣): نضره بضاد معجمة مشددة وتخفف، قال في البحر: وهو أفصح، وقال الصدر المناوي: أكثر الشيوخ يشددون، وأكثر أهل الأدب يخففون، وقال في (٦/ ٢٨٤): قال الحافظ العراقي: روي مشدداً ومخففاً.

وهذه الأقوال كلها ترجع إلى أن هذا الفعل ورد بالتخفيف والتثقيل، وأكثرها يدل على أن التخفيف أجود، وكلام الرامهرمزي يفيد أنَّه مخفف فقط وأنه الصواب، وأن من ضبط من المحدثين يقوله بالتخفيف. ولكن حيث ورد بكل منهما ونص عليه بعض المحدثين وهو سائغ في اللغة، فكل منهما صواب ولا خطأ في أي منهما.

وفي (القاموس:٢/ ١٤٣): نضر الشجر والوجه واللون، كنصر وكرم وفرح فهو ناضر ونضير وانضر ونضره الله ونضره وأنضره فأنضر. وقال الرامهرمزي

أيضاً: وفيه لغتان: تقول نضر وجه فلان بكسر الضاد ينضر نضرة ونضارة ونضوراً، ونضر الله وجهه وانضره لغتان تقول: نضر الله وجه فلان فنضر فالوجه نضير وناضر قال الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢] من قولهم نضر فهو ناضر، وهذا الكلام من الرامهرمزي بناء منه على أن الفعل لازم ومتعد، والتعدي خاص بالمخفف ولا يجيء مثقلاً كما تقدم نص كلامه قريباً، وهذا خلاف ما ذكره الفيروزآبادي في (القاموس)، وذكره غيره من جواز الأمرين كما تقدم أيضاً.

أما معنى النضرة فقد قال في (القاموس:٢/ ١٤٣): والنضرة النعمة والعيش والغنى والحسن كالنضور والنضارة والنضر محركة. وقال الرامهرمزي في (المحدث الفاصل): ويحتمل معناه وجهين: **أحدهما** يكون في معنى ألبسه الله النضرة وهي الحسن وخلوص اللون، فيكون تقديره جمله الله وزينه، **والوجه الثاني**: أن يكون في معنى أوصله الله إلى نضرة الجنة وهي نعمتها ونضارتها قال الله تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين:٢٤]، وقال: ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان:١١]. وقال الخطابي في (معالم السنن:٤/ ١٨٧): معناه الدعاء له بالنضارة وهي النعمة والبهجة. ومثله كلام ابن الأثير في (جامع الأصول:٩/ ١١٨)، وقال في (النهاية:٤/ ١٦١): من النضارة وهي في الأصل حسن الوجه والبريق، وإنما أراد حسن خلقه وقدره. وقال الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب:١/ ١٠٨): ومعناه الدعاء له بالنضارة وهي النعمة والبهجة والحسن، فيكون تقديره: جمله الله وزينه، وقيل غير ذلك. وقال ابن العربي في شرحه لجامع الترمذي (١/ ١٢٤): والنضرة هي النعمة والبهجة يكون على الوجه. وقال الملا عليّ قاري في كتابه

(المرقاة:١/ ٢٨٨): والمعنى خصه الله بالبهجة والسرور لما رزق بعلمه ومعرفته من القدر والمنزلة بين الناس في الدنيا، ونعمه في الآخرة حتى يرى عليه رونق الرخاء والنعمة، ثم قيل إنَّه إخبار يعني جعله ذا نضرة، وقيل دعاء له بالنضرة وهي البهجة والبهاء في الوجه من أثر النعمة، وقيل المراد ههنا النضرة من حيث الجاه والقدر كما جاء: « اطلبوا الحوائج من حسان الوجوه » أي: ذوي الأقدار من الناس، ثم قال القاري: لا مانع من الجميع والإخبار أولى من الدعاء.

وأقول: إن ما ذكره القاري من اعتبار سائر المعاني التي فسر بها لفظ النضارة وعدم تخصيصه بواحد منها حسن وجيه، ويكون المراد بالنضارة بالحديث: جمله الله وزينه بما يظهر على وجهه من البهاء والحسن، وأوصله الله إلى نضرة الجنة ونعيمها وكذا النضرة من حيث الجاه والقدر. ويكون اختلاف الأقوال في ذلك وتفسير الحديث ببعض هذه المعاني من قبيل اختلاف التنوع وليس من قبيل اختلاف التضاد، فإن من فسره بواحد منها لا ينفي كون غيره مراداً، وإنما هو من قبيل تفسير الشيء بما يوضحه كالتفسير بالمثال.

أما نوع جملة (**نضر الله امرءاً**): فقد قيل بأنها إخبارية، وقيل إنشائية، حكى القولين القاري في كلامه المتقدم، وممن قال بأنها دعائية: الخطابي في (معالم السنن)، وابن الأثير في (جامع الأصول)، والمنذري في (الترغيب والترهيب).

وقال المناوي في (فيض القدير:٦/ ٢٨٤): ثم إن قوله (نضر) يحتمل الخبر والدعاء، وعلى كل فيحتمل كونه في الدنيا وكونه في الآخرة وكونه فيهما. انتهى.

وأقول: احتمال كون النضرة تحصل لسامع السنة ومبلغها في الدنيا والآخرة

معاً هو أظهر الاحتمالات الثلاثة التي ذكرها المناوي.

وإنما دعا ﷺ لسامع السنة ومبلغها بالنضارة جزاءاً وفاقاً لما قام به من بثها ونشرها وجعلها بذلك غضة طرية. وممن علّل بهذا التعليل الملا عليّ قاري الحنفي في (المرقاة:١/ ١٨٨) حيث قال: لأنه جدد بحفظه ونقله طراوة الدين، فجازاه في دعائه بما يناسب عمله. وقال أيضاً: خصّ مبلغ الحديث كما سمعه بهذا الدعاء لأنه سعى في نضارة العلم وتجديد السنة فجازاه بالدعاء بما يناسب حاله.

أقول: وهذا الذي أخبر به ﷺ أو دعا به لسامع سنته ومبلغها، قد تحقق في حق من وفقه الله لخدمة السنة ونشرها بجد وإخلاص ورغبة فيما عند الله من الثواب.

قال القاري في (المرقاة:١/ ٢٨٨): قيل: وقد استجاب الله دعاءه، فلذلك تجد أهل الحديث أحسن الناس وجهاً وأجملهم هيئة، وروي عن سفيان بن عيينة أَنَّه قال: ما من أحد يطلب الحديث إلاَّ وفي وجهه نضرة أي بهجة صورية أو معنوية. وهذا الذي أشار إليه القاري في (المرقاة) عن ابن عيينة قد رواه الخطيب البغدادي مسنداً في كتابه (شرف أصحاب الحديث: ص١١)، وقال أبو بكر بن العربي في شرحه لجامع الترمذي (١٠/ ١٢٥): هذا دعاء من النبي ﷺ لحامل علمه ولابد بفضل الله من نيل بركته.

وقد اشتملت هذه الجملة من الحديث على بيان الفضل العظيم والقدر الكبير لمن وفقهم الله للتشرف بخدمة السنة. قال ابن دقيق العيد كما في (فتح المغيث للسخاوي:٢/ ٢٧٥): ولا خفاء فيما في تبليغ العلم من الأجور ولاسيما وبرواية الحديث يدخل الراوي في دعوة النبي ﷺ حيث قال: « نضر

الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وأداها إلى من لم يسمعها ». انتهى. وقال القاري في (المرقاة:١/ ٢٨٨): وهذا يدل على شرف الحديث وفضله ودرجة طلابه، حيث خصهم النبي ﷺ بدعاء لم يشرك فيه أحد من الأمة، ولو لم يكن في طلب الحديث وحفظه وتبليغه فائدة سوى أن يستفيد بركة هذه الدعوة المباركة لكفى ذلك فائدة وغنماً وجل في الدارين حظاً وقسماً.

و(**امرءاً**) بهمزة وصل المراد به الرجل ومؤنثه امرأة، وهي كذلك في هذا الحكم إذا سمعت الحديث وبلغته، ويكون ذكر امرئ في الحديث لكون الأحكام غالباً توجه إلى الرجال، ويطلق لفظ امرئ ويراد به الإنسان، وعلى هذا يكون اللفظ شاملاً للذكور والإناث. وقد حكى الإطلاق صاحب القاموس، وحركة الراء فيه تابعة لحركة الهمزة، فتضم الراء إذا ضمت وتفتح إذا فتحت وتكسر إذا كسرت، فتقول جاء امرؤ ورأيت امرءاً ومررت بامرئ ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ** ﴾ و﴿ **كُلُّ ٱمْرِيٍٕ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ** ﴾ و﴿ **مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ** ﴾.

(**سمع مقالتي**): يشمل سماعها منه ﷺ مباشرة، كالذي حصل للصحابة الكرام رضي الله عنهم، ويشمل سماعها من غيره كالذي حصل لمن بعدهم، فإن هذه الدعوة النبوية الميمونة تشمل الصنفين معاً، وقد ورد في بعض الطرق (**سمع مني حديثاً**) وفي بعضها (**سمع منا حديثاً**)، ويحمل ذلك على سماعه منه ﷺ إذا علق الجار والمجرور بسمع، فإذا لم يعلق به وعلق بمحذوف تقديره صادراً مثلاً فإنه يكون شاملاً لمن سمعه منه ﷺ ومن سمعه من غيره.

وهذه الرواية (**سمع مقالتي**) خاصة بالقول الصادر منه ﷺ، وهو أحد طرق تلقي سنته التي هي القول والفعل والتقرير، وقد ورد في بعض الطرق

(سمع منا شيئاً) وهو شامل لأقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته، وذلك بناء على كون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف تقديره صادراً مثلاً فيدخل تحته القول الصادر منه ﷺ وما قاله غيره حاكياً فعله ﷺ أو تقريره غيره على أمر من الأمور. المعنى سمع مني أو من أصحابي أو ممن جاء بعدهم حديثاً من حديثي.

في بعض طرق الحديث (**فحفظها**) وهو يشمل حفظها في قلبه أو في كتابه أو فيهما معاً، وفيه دلالة على كتابة الحديث وهو الحكم الذي أجمع عليه الصحابة بعد الاختلاف فيه.

(**ووعاها**): في (القاموس) وعاه يعيه حفظه وجمعه. وفي (جامع الأصول:٩/ ١١٨): وعيت الشيء أعيه إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان إذا كان أحفظ منه. وفي (النهاية:٤/ ٢٣٦): يقال وعيت الحديث أعيه وعياً فأنا واع، إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان أي أحفظ وأفهم.

وفي بعض طرق الحديث (**سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه**) والمعنى: أداه إلى من لم يبلغه وأوصله إليه على الكيفية التي سمعه عليها من غير زيادة أو نقصان. وإعراب (**كما سمعه**) قال فيه الطيبي: إما حال من فاعل بلغه وإما مفعول مطلق، وما موصولة أو مصدرية.

(**فرب مبلغ أوعى من سامع**): هو بيان لفائدة التبليغ، وهو وصول الحديث إلى من يكون أمكن في حفظه. و(رب) حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته كما في (مغني اللبيب لابن هشام:١/ ١١٨)، وقال: وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً والقليل قليلاً.

وقال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري:٣/ ٥٧٦) بعد حكاية كلام

للمهلب فيه أن (رب) موضوعة للتقليل، قال: قلت: هي في الأصل كذلك إلَّا أنها استعملت في التكثير بحيث غلب على الاستعمال الأول، ثم قال الحافظ: لكن يؤيد أن التقليل هنا ـ يعني في الحج ـ مراد أنَّه وقع في رواية أخرى تقدمت في العلم بلفظ (**عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه**). انتهى.

قلت: ويؤيد كونها هنا للتقليل أن الذين سمعوا منه ﷺ أصحابه الكرام رضي الله عنهم وهم المبلغون لغيرهم وهم في الغالب الكثير أوعى ممن أخذ عنهم الحديث من التابعين.

(**ومبلغ**): اسم مفعول وهو الذي أدي إليه الحديث وأوصل إليه.

و(**أوعى له**): أي أحفظ للحديث وأفهم وأضبط وأتقن له.

(**من سامع**): أي ممن سمعه أولاً ثم بلغه إلى غيره.

وإعراب (**أوعى**) على المشهور في (رب) أنها حرف يحتمل أن يكون صفة لمجرور (رب)، ويحتمل أن يكون خبراً لمبتدأ تقديره هو، أما على مذهب الكوفيين في اسمية (رب) فهي مبتدأ و(أوعى) خبر، وفي بعض طرق الحديث (**فرب حامل فقه غير فقيه**) ويقال في إعراب (**غير**) ما قيل في إعراب (**أوعى**)، وفي بعض طرقه (**ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**) وفي هذه الجملة التي قبلها تسمية الحديث فقها.

قال في القاموس: الفقه بالكسر العلم بالشيء والفهم له والفطنة وغلب على علم الدين لشرفه. وقال الحافظ ابن حجر في (الفتح:١/ ١٦٤): يقال: فقه بالضم إذا كان الفقه له سجية، وفقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم، وفقه بالكسر إذا فهم. وقال ابن الأثير في (جامع الأصول:٩/ ١١٦): الفقه العلم والدراية في الأصل، وقد جعله العرف خاصاً بعلم الشريعة وخاصة بعلم

الفروع، فإذا قيل: فقيه، علم أنَّه العالم بعلوم الشرع وإن كان كل عالم بعلم فقيهاً، فقه بفتح القاف الرجل إذا علم، وفقه بالضم إذا صار فقيهاً، وتفقه إذا تعاطى ذلك، وفقهه الله أي عرفه وبصره.

ومعنى هاتين الجملتين الواردتين في بعض طرق الحديث أنَّه قد يحفظ من لا يفهم، وقد يفهم وغيره أفهم منه، والذي حفظ ولم يفهم مأجور لحفظه السنة وتبليغها، والذي حفظ وفقه أكمل منه، فيكون مأجوراً لحفظه وتبليغه واستنباطه من الحديث ما أمكنه استنباطه، فهو يبلغه لغيره، وقد يكون الذي بلغه إليه أفقه منه فيستنبط منه ما لم يفهمه الحامل.

(ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم): ثلاث مبتدأ، وابتدئ بها وهي نكرة لكونها صفة لموصوف تقديره خصال ثلاث أو التنوين عوض عن المضاف إليه، والتقدير: ثلاث خصال، وقد ورد التصريح بالمضاف إليه في بعض طرق الحديث كما تقدم، والخبر جملة (لا يغل عليهن قلب مسلم)، وعليهن متعلق بمحذوف حال تقديره: لا يغل قلب مسلم كائناً عليهن.

و(**يغل**) بكسر الغين مع ضم الياء ومع فتحها، فعلى الضم هو من الأغلال وهو الخيانة، وعلى الفتح من الغل وهو الحقد، قال الرامهرمزي في (المحدث الفاصل): يقال فيه: يَغل ويُغل، غل على قلبه يغل إذا كان ذا غش، وأغل يغل إذا كان ذا غدر، ويقال: ليس على المؤتمن غير المغل ضمان، يعني غير الخائن. وقال: فمن قال: يَغل جعله من الغل وهو الضغن والعداوة، ومن قال: يُغل جعله من الإغلال وهو الخيانة.

ومعنى هذه الجملة قال فيه التوربشتي: « إن المؤمن لا يخون في هذه الثلاثة الأشياء، ولا يدخله ضغن يزيله عن الحق حين يفعل شيئاً من ذلك ». وقال

الزمخشري: « إن هذه الخلال يستصلح بها القلوب، فمن تمسك بها طهر قلبه من الغل والفساد ».

أما صلة هذه الجملة بما قبلها فقد قال القاري في (المرقاة:١/ ٢٨٩): قال ابن حجر: ووجه المناسبة بين قوله (ثلاث) المستأنف وما قبله: أنَّه عليه الصلاة والسلام لما حرض سامع سنته على أدائها بيّن أن هناك خصالاً من شأنها أن ينطوي قلبه عليها، لأن كلا منها محرض له على ذلك التبليغ، وجوز كون (ثلاث) بياناً للمقالة التي أكد تبليغها وكأن سائلاً قال: ما تلك المقالة؟ فقيل: هي ثلاث جامعة لتعظيم أمر الله، والشفقة على خلق الله.

(إخلاص العمل لله): خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي أو بدل من ثلاث، قال الراغب الأصبهاني في (مفردات القرآن): الخالص كالصافي إلَّا أن الخالص هو ما زال عنه شوبه بعد أن كان فيه، والصافي قد يقال لما لا شوب فيه. وقال صاحب القاموس: وأخلص لله ترك الرياء. انتهى.

وإخلاص العمل لله: أن يفعل المسلم العمل خالصاً لوجه الله، وإخلاص العمل لله أحد الركنين اللذين انبنى عليهما الدين الإسلامي، والركن الثاني تجريد المتابعة للرسول ﷺ، ولهذا قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ قال: أخلصه وأصوبه. قيل: يا أبا عليّ، ما أخلصه وما أصوبه؟ قال: « إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، فالخالص ما كان لله، والصواب ما كان على السنة ».

ويقول ابن القيم في كتابه (الفوائد: ص١٤٨): « لا يجتمع الإخلاص في القلب ومحبة المدح والثناء والطمع فيما عند الناس إلَّا كما يجتمع الماء والنار

والضب والحوت، فإذا حدثتك نفسك بطلب الإخلاص فأقبل على الطمع أولاً فاذبحه بسكين اليأس، وأقبل على المدح والثناء فازهد فيهما زهد عشاق الدنيا بالآخرة، فإذا استقام لك ذبح الطمع والزهد في الثناء والمدح سهل عليك الإخلاص، فإن قلت: وما الذي يسهل على ذبح الطمع والزهد في الثناء والمدح؟ قلت: أما ذبح الطمع فيسهله عليك علمك يقيناً أنَّه ليس من شيء يطمع فيه إلَّا وبيد الله وحده خزائنه لا يملكها غيره، ولا يؤتي العبد منها شيئاً سواه، وأما الزهد في الثناء والمدح، فيسهله عليك علمك أنَّه ليس أحد ينفع مدحه ويزين، ويضر ذمه ويشين إلَّا الله وحده، كما قال ذلك الأعرابي للنبي ﷺ: إن مدحي زين وذمي شين، فقال: « **ذلك الله ﷻ** ». فازهد في مدح من لا يزينك مدحه ولا يشينك ذمه، وارغب في مدح من كان الزين في مدحه وكل الشين في ذمه، ولن تقدر على ذلك إلَّا بالصبر واليقين، فمتى فقدت الصبر واليقين كنت كمن أراد السفر في البحر في غير مركب، قال تعالى: ﴿ **فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ** ﴾ [الروم:٦٠]. وقال تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ** ﴾ [السجدة:٢٤]. انتهى.

(**والنصح لأئمة المسلمين**): وفي بعض الطرق (والنصح للمسلمين): وهذا يبين ما يجب على المسلم للمسلمين عامهم وخاصهم، وقد جمع ﷺ بينهما في الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي رقية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه حيث قال: « **الدين النصيحة** »، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: « **لله ﷻ ولكتابه ولرسوله ﷺ ولأئمة المسلمين وعامتهم** ». والنصح للمسلمين هو من موضوع المبايعة التي كان ﷺ يبايع عليها بعض أصحابه كما

قال جرير بن عبد الله البجلي ﷺ في الحديث الذي أخرجه الشيخان في صحيحيهما: « بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم ».

قال ابن حجر في (الفتح:١/ ٦٣٨): وقال المازري: « النصيحة مشتقة من نصحت العسل إذا صفيته، يقال: نصح الشيء إذا خلص، ونصح له القول إذا أخلصه له، أو مشتقة من النصح وهو الخياطة بالمنصحة وهي الإبرة، والمعنى: أنَّه يلم شعث أخيه بالنصح كما تلم المنصحة، ومنه التوبة النصوح كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تخيطه ».

وقال ابن رجب في كتابه (جامع العلوم والحكم: ص٦٨) فيما نقله عن الإمام محمد بن نصر المروزي أنَّه حكى في كتابه (تعظيم قدر الصلاة) عن بعض أهل العلم أنَّه قال: « جماع تفسير النصيحة هي عناية القلب للمنصوح له كائناً من كان ». وقال في النصح لأئمة المسلمين: « وأما النصح لأئمة المسلمين، فحب صلاحهم ورشدهم وعدلهم، وحب اجتماع الأمة عليهم، وكراهية افتراق الأمة عليهم، والتدين بطاعتهم في طاعة الله ﷻ، والبغض لمن رأى الخروج عليهم، وحب إعزازهم في طاعة الله ﷻ ».

ونقل عن ابن الصلاح كلاماً حسناً في النصيحة ولمن تكون قال فيه: « والنصيحة لعامة المسلمين، إرشادهم إلى مصالحهم، وتعليمهم أمور دينهم ودنياهم، وستر عوراتهم، وسد خلاتهم، ونصرتهم على أعدائهم، والذب عنهم، ومجانبة الغش والحسد لهم، وأن يحب لهم ما يحبه لنفسه، ويكره لهم ما يكره لنفسه، وما شابه ذلك ».

أقول: ومن النصح لأئمة المسلمين: الدعاء لهم بالتوفيق والهداية، وأن

ينصر بهم دينه ويخذل أعداءه، لأن صلاحهم فيه الخير الكثير للمسلمين في أمور دينهم ودنياهم، ولهذا جاء عن بعض السلف أنهم كانوا يقولون: « **لو كان لنا دعوة مستجابة لجعلناها للسلطان** ». وتقييد النصح بكونه للمسلمين وأئمتهم إنَّما هو للأغلب، وإلاّ فالنصح للكافر يعتبر بأن يدعى إلى الإسلام ويشار عليه بالصواب إذا استشار.

(**ولزوم جماعة المسلمين**): موافقتهم في العقيدة، والعمل الصالح، والحذر من فراقهم.

(**فإن دعوتهم تحيط من ورائهم**): ذكرت هذه الجملة بعد الخصلة الثالثة من الخصال الثلاث وهي لزوم جماعة المسلمين، لبيان الفائدة التي يستفيدها الملازم للجماعة وهي: أن يكون له حظ ونصيب من دعواتهم، والمعنى: أن دعوة المسلمين تحدق بهم وتحفهم من جميع جوانبهم، فمن لازم الجماعة كان له نصيب في دعوات المسلمين الصادرة من أفرادهم لعمومهم.

(**ومن كانت الدنيا همه نزع الله الغنى من قلبه وجعل فقره بين عينيه وشتت الله عليه ضيعته ولم يأته من الدنيا إلَّا ما رزق**)، وفي رواية (**إلَّا ما كتب له**): هذه الجملة ترجع إلى الخصلة الأولى من الخصال الثلاث وهي (إخلاص العمل لله)، فمن لم يخلص عمله لله وكان همه الدنيا، فإن الله يعاقبه في الدنيا بهذه العقوبات، فيسلب قلبه الغنى، ويحول بينه وبين الراحة والطمأنينة، فتستولي عليه الهموم، ويبدله بهذا الغنى الذي نزع من قلبه أن يجعل فقره بين عينيه، فيكون دائماً أمامه لا يغيب عنه لحظة، فقلبه خال من الغنى، وعينه لا ترى إلَّا الفقر، قد فرق الله شمله وأحاطت به النكبات من كل جانب.

(**ولم يأته من الدنيا إلَّا ما رزق**)، وفي بعض الروايات (**إلَّا ما كتب له**): أي

أن ما يصل من الرزق إلى هذا الذي عوقب بهذه العقوبات إنَّما هو الرزق الذي كتب الله له كما كتب للبهائم وكل شيء حي، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، ومن آتاه الله الدنيا ووسع عليه في الرزق ممن أخلص لله العبادة فهو أيضاً مما كتب الله، وكل كائن فهو بمشيئة الله، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. فالأول حصل له من الرزق كالذي حصل للبهائم، والثاني حصل له الرزق ووسع عليه فيه جزاء إخلاصه العمل لله وإرادته الآخرة، ولا تنافي بين هذا الحديث وما نشاهده من واقع الكثير من أعداء الله الذين فتحت عليهم الدنيا، فإنهم وإن كانوا كذلك فقلوبهم خالية من الغنى، وخوف الفقر لا يغيب عن أعينهم وليس عندهم ما عند المؤمن بالله من أنس النفوس وراحة القلوب، وما أعطاهم الله من المال هو مع ذلك زيادة ابتلاء وامتحان لهم وتعجيل للطيبات التي لا حظ لهم فيها إلَّا في الدنيا.

(ومن كانت الآخرة همه جعل الله الغنى في قلبه ونزع فقره من بين عينيه وكف عليه ضيعته وأتته الدنيا وهي راغمة): وهذا هو جزاء من أخلص العمل لله وكانت الآخرة همّه، وهو مقابل تماماً لعقوبة من لم يخلص العمل لله وكانت الدنيا همّه، يملأ الله قلبه بالغنى، ويبعد الفقر عنه، ويلم شعثه ويسوق إليه الدنيا من حيث يحتسب ومن حيث لا يحتسب، ولا تنافي بين ذلك وما نشاهده من واقع بعض المؤمنين المخلصين لله من قلة ذات اليد وعدم السعة في الرزق، فإن الغنى في الحقيقة غنى القلب، وقد حصل لمن أخلص لله وأراد الآخرة، وما حصل للمؤمن مع ذلك من الدنيا هو خير كثير وفي ذلك أيضاً ابتلاء وامتحان له.

وفي بعض طرق الحديث من رواية زيد بن ثابت سؤال مروان بن الحكم

عن الصلاة الوسطى وإجابته إياه بأنها الظهر، وفي بعض الروايات العصر، وقد اختلف في تعيين الصلاة الوسطى على أقوال كثيرة ذكرها ابن كثير في تفسيره، أرجحها حسب صحة الدليل أنها العصر كما ثبت عن النبي ﷺ في صحيح مسلم وغيره أنَّه قال: « **شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر** »، وقد قال ابن كثير بعد سياق أدلة هذا القول ومن بينها هذا الحديث عند مسلم قال: فهذه نصوص في هذه المسألة لا تحتمل شيئاً ويؤكد ذلك الأمر بالمحافظة عليها.

وقال أيضاً بعد ذكر الأقوال في المسألة: وإنما المدار ومعترك النزاع في الصبح والعصر، وقد ثبتت السنة بأنها العصر فتعين المصير إليها. ونقل عن جماعة من العلماء حكاية هذا القول عن الجمهور فقال: قال الترمذي والبغوي ـ رحمهما الله ـ وهو قول أكثر علماء الصحابة وغيرهم. وقال القاضي الماوردي: هو قول جمهور التابعين. وقال أبو عمر ابن عبد البر: هو قول أكثر أهل الأثر.

أقول: ولعل صلاة العصر وصفت بكونها الوسطى لأنها وسط الصلوات الخمس بعد فرضها ليلة الإسراء، فإن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

الفصل الثالث

فقه الحديث وما يستنبط منه

حديث رسول الله ﷺ هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهو التبيان للمصدر الأول كتاب الله ﷻ، وقد عصم الله نبيه ﷺ من النطق إلَّا بالحكمة ووصفه بذلك في قوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣ـ٤] فإلى هذين المصدرين الرد عند التنازع، وإليهما يفزع في معرفة حل المشكلات، ومنهما يستمد الفقه وتستنبط الأحكام، وبالسير على منهجهما يكون الظفر بالسعادة.

وتعجبني كلمة للجاحظ وصف بها كلام رسول الله ﷺ في كتابه (البيان والتبيين:٢/ ١٤) قال فيها: «هو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف، استعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب والوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطلق إلَّا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلَّا بكلام قد حف بالعصمة، وشد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهذا الكلام الذي ألقى الله المحبة عليه، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام، وهو مع استغنائه عن إعادته وقلة الحاجة إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلت له قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبد الخطب الطوال بالكلام القصير، ولا يلتمس إسكات الخصم إلَّا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلَّا بالصدق، ولا يطلب الفلج إلَّا بالحق، ولا يستعين بالخلابة، ولا يستعمل المواربة، ولا يهمز ولا يلمز، ولا

يبطئ ولا يعجل، ولا يسهب ولا يحصر، ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أصدق لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين عن فحواه من كلامه ﷺ)).

بعد هذه الكلمات الجميلة للجاحظ في وصف كلام من آتاه الله جوامع الكلم ﷺ، أنتقل إلى ذكر تسع وتسعين فائدة استنبطتها من حديث (**نضر الله امرءاً سمع مقالتي**) وما وقفت عليها منها في المصادر التي رجعت إليها قليل لا يبلغ ربع هذا العدد، وهذا العدد للفوائد المستنبطة من هذا الحديث يطابق العدد الذي اشتمل عليه الحديث الذي أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنَّه قال: ((**إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلَّا واحداً، من أحصاها دخل الجنة**))، وهذا لفظ مسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه (٤/ ٢٠٦٣)، وأسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى التوفيق للفقه في الدين والثبات عليه، إنَّه سميع مجيب.

وهذه الفوائد كل مجموعة منها ترجع إلى مقطع من الحديث، فمن رقم (١إلى ١١) ترجع إلى خطبة النبي ﷺ الناس في مسجد الخيف بهذا الحديث، ومن (١٢إلى ٣٩) ترجع إلى الجملة المشتملة على دعوته ﷺ لسامعي سنته ومبلغيها بالنضرة والرحمة، ومن (٤٠إلى٥٧) ترجع إلى الجملة المبدوءة بـ(فرب)، ومن (٥٨إلى ٧٩) ترجع إلى الجملة المبدوءة بـ (ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم)، ومن (٨٠ إلى ٩٢) ترجع إلى الجملة المبدوءة بقوله: (**ومن كانت الدنيا همه**)، ومن (٩٣إلى ٩٩) ترجع إلى قصة حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه بهذا الحديث وسؤال مروان بن الحكم له عن أشياء سمعها من رسول الله ﷺ.

وهذه هي الفوائد المستنبطة من الحديث:

(١) كمال نصح الرسول ﷺ لأمته، فإنه أعلن هذا الحديث وهو يخطب الناس في مسجد الخيف من منى ليوجه أنظار من حضر معه موسم الحج إلى أهمية العناية بالسنة النبوية حفظاً وفقهاً وتبليغاً.

(٢) بيان السنة وإعلانها على المنابر.

(٣) ثبوت كونه ﷺ خطب الناس في مسجد الخيف.

(٤) مشروعية خطبة الإمام في مسجد الخيف في أيام منى.

(٥) أنَّه ينبغي للإمام أن يضمن خطبته في الحجاج الحث على السنة والعناية بها علماً وعملاً.

(٦) معرفة بعض من حج من الصحابة مع النبي ﷺ، فإن الذين صرّحوا بسماع هذا الحديث منه ﷺ وهو يخطب في مسجد الخيف قد حجوا مع النبي ﷺ كجبير بن مطعم، وأنس بن مالك، والنعمان بن بشير، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس رضي الله عنهم.

(٧) تسمية مسجد منى بمسجد الخيف.

(٨) ثبوت سماع النعمان بن بشير رضي الله عنه من النبي ﷺ لكونه قال في روايته: خطبنا رسول الله ﷺ.

(٩) صحة سماع الصغير؛ لأنَّ النعمان رضي الله عنه سمع من النبي ﷺ هذا الحديث وكانت سنه عند وفاة النبي ﷺ ثماني سنوات.

(١٠) حرص الصحابة رضي الله عنهم على الاقتداء بالنبي ﷺ، فإن النعمان بن بشير رضي الله عنه خطب الناس على منبر الكوفة بهذا الحديث الذي سمعه من النبي

ﷺ وهو يخطب الناس.

(١١) ذكر بعض الذين سمعوا الحديث من النبي ﷺ أنهم سمعوه وهو يخطب في مسجد الخيف من منى يدل على ضبطهم وإتقانهم لما سمعوه.

(١٢) التنبيه على العناية بالحديث النبوي رواية فإن قوله ﷺ: « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها » يدل على ذلك.

(١٣) بيان فضل الاشتغال بعلم الحديث لدعوة النبي ﷺ لأهله بهذه الدعوة الميمونة.

(١٤) الحث على نشر العلم وتبليغه.

(١٥) الدعاء بلفظ الخير.

(١٦) إثبات الشرف العظيم لأصحاب الحديث.

(١٧) الحث على حفظ السنة.

(١٨) أن الجزاء من جنس العمل، فكما كان حافظ السنة ومبلغها سبباً في حفظها وتبليغها فتبقى بسببه غضة طرية، كان جزاؤه هذه الدعوة النبوية بأن ينضر الله وجهه، فأكرم به من ثواب، وأعظم به من جزاء.

(١٩) أن راوي الحديث النبوي يبلغه كما سمعه.

(٢٠) فضل الصحابة الكرام رضي الله عنهم وكونهم أولى الناس بهذه الدعوة التي تضمنها هذا الحديث لسماعهم حديثه ﷺ منه وتبليغهم إياه إلى من بعدهم، ومن دلَّ على خير فله مثل أجر فاعله.

(٢١) تكرار الحديث للحفظ، لأن هذه الدعوة لمن حفظ السنة والتكرار سبب للحفظ.

(٢٢) الدعاء لسامع السنة ومبلغها بالنضرة.

(٢٣) الدعاء لسامع السنة ومبلغها بالرحمة.

(٢٤) إثبات صفة الرحمة لله سبحانه وتعالى.

(٢٥) الإشارة إلى بعض الأسباب التي تنال بها رحمة الله وهو سماع الحديث النبوي وتبليغه.

(٢٦) تسمية ما يصدر منه ﷺ حديثاً.

(٢٧) التنبيه إلى الحذر من كتمان العلم.

(٢٨) اعتبار خبر الواحد وأنه حجة يجب العمل به.

(٢٩) التنبيه إلى أن أقل أحوال الرواية بالمعنى أن تكون خلاف الأولى وإن كانت جائزة في قول الجمهور.

(٣٠) التنبيه إلى تبليغ الراوي الحديث تاماً كما سمع دون الاقتصار على بعضه.

(٣١) جواز كتابة الحديث، فإن قوله: (فحفظها) يشمل حفظها في الصدر وحفظها في الكتاب.

(٣٢) الإشارة إلى الفسحة في التبليغ إذ لم يوجبه معجلاً.

(٣٣) أن المرسل ليس بحجة، لأن الدعوة في الحديث لمن سمع، والمرسل لا سماع فيه.

(٣٤) أن العرض وهو القراءة على الشيخ لا يسمى سماعاً، لأن الدعوة في الحديث لمن سمع.

(٣٥) الإشارة إلى أنَّه لا تشترط العدالة في من يبلغ إليه الحديث، لأن النبي

ﷺ إنَّما دعا لمن سمع حديثه وبلغه، ولم يشترط في الذي يبلغ إليه أن يكون عدلاً.

(٣٦) الإشارة إلى تقديم قوله ﷺ على فعله عند التعارض، لأن هذا الحديث نص في الدعوة لمن سمع حديثه ﷺ وبلغه إلى غيره، ويعلل الفقهاء تقديم القول على الفعل لكونه صريحاً في التكليف بخلاف الفعل فإنه يحتمل الخصوصية وإن كان ذلك الاحتمال يعتبر مرجوحاً، إذ الأصل عدم الخصوصية في أفعاله ﷺ.

(٣٧) التنبيه إلى العناية باتصال الأسانيد في رواية الحديث، لأن في الطريق رقم (١٤٤): « فحفظه حتى يبلغه إلى من هو أحفظ منه، ويبلغه من هو أحفظ منه إلى من هو أفقه منه ».

(٣٨) التنبيه إلى عظم نعمة الله على المسلم بالسمع الذي يدرك المسموعات ويسمع به حديث النبي ﷺ.

(٣٩) أن أساس كل خير حسن الاستماع، فالدعوة في الحديث لمن سمع وبلغ ما سمع، وقد قال الله تعالى: ﴿**وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ**﴾.

(٤٠) التنبيه إلى العناية بالحديث النبوي دراية فإن قوله: « ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » يدل على ذلك.

(٤١) الحث على التفقه في الدين.

(٤٢) أنَّه لا يشترط للرواية الفقه في المروي؛ لأنَّ النبي ﷺ دعا لمن بلغ سنته إلى غيره وقال: « **ورب حامل فقه لا فقه له** ».

(٤٣) بيان أهمية التفقه في الدين؛ لأنَّ به يميز بين الحلال والحرام ويسير المرء في عبادة ربه على بصيرة.

(٤٤) أنَّه قد يكون في اللاحقين من هو أفقه في الجملة من بعض السابقين.

(٤٥) تفاوت الناس في الفقه في الدين.

(٤٦) التنبيه إلى السر في الحث على تبليغ السماع وهو بقاء السنة والتمكن من استنباط مكنوناتها.

(٤٧) تذكير الفقيه بنعمة الله عليه، وأن عليه شكر هذه النعمة بخدمة السنة واستنباط مكنوناتها.

(٤٨) تسمية الحديث فقهاً.

(٤٩) أن الحديث هو المصدر الذي يستنبط منه الفقه.

(٥٠) جواز تحمل الحديث لمن لم يفهم معناه إذا ضبط ما يحدث به.

(٥١) جواز وصف المتحمل للعلم دون أن يفهم معناه بأنه من أهل العلم.

(٥٢) استعمال حرف (رب) في التقليل.

(٥٣) الإشارة إلى أنَّه ينبغي العناية بتبليغ الحديث إلى من هو معروف بالحفظ والفهم.

(٥٤) الإشارة إلى تفضيل الفقه على الحفظ وإن كان في كل فضل.

(٥٥) إطلاق الكلمة مراداً بها الكلام، لأنه ورد في بعض طرق الحديث (من سمع منا كلمة).

(٥٦) أن كلا من الراوي للسنة والفقيه فيها له فضل على الآخر، لأن الراوي بلغ الفقيه المادة التي يعمل فكره في فهمها والاستنباط منها، والفقيه توصل إلى استخراج ما تتضمنه من فقه وما تحويه من هداية، وللراوي مثل أجر الفقيه ومن استفاد من هذا الفقه، لأن من دلّ على خير فله مثل أجر فاعله.

(٥٧) انقسام الناس إلى حافظ وإلى فقيه، وأكمل منهما من جمع الله له بين الحفظ والفهم كالإمام البخاري رحمه الله الذي جمع في كتابه (الجامع الصحيح) بين الرواية في إثبات السنة النبوية الصحيحة والدراية فيما تضمنته تراجم أبوابه من الفقه الواسع، والفهم الدقيق، ويقابله في الجانب الآخر من لا حفظ لديه ولا فهم.

(٥٨) التنبيه إلى ما تستصلح به القلوب.

(٥٩) الإجمال في العدد قبل تفسيره لتتشوف النفس إلى التفصيل ثم تسكن إليه، وليحصل للسامع حفظ المعدود واستيعابه، فإذا نسي شيئاً منه طالب نفسه بالعدد، فإذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنَّه فاته بعض ما سمع.

(٦٠) التنبيه إلى أهمية إخلاص العمل لله تعالى، إذ جعله ﷺ من الخصال الثلاث التي لا يغل عليها قلب المؤمن.

(٦١) أنَّه عند ذكر ما يراد الاعتناء به يقدم بين يدي ذكره وصفه بما يحفز الهمم إليه، فإنه ﷺ قبل أن يذكر الخصال الثلاث قدم وصفها بكون قلب المؤمن لا يغل عليها.

(٦٢) تنبيه المؤمن إلى أن يحرص على اتصاف قلبه بهذه الخصال وتحذيره من خلوه منها.

(٦٣) أن الإخلاص في العمل إنَّما يكون لله وحده.

(٦٤) التنبيه إلى الحذر من أن يكون الباعث على العمل الرياء والسمعة.

(٦٥) التنبيه إلى أهمية اتصاف المسلم بالنصح للمسلمين عامة ولأئمتهم خاصة.

(٦٦) الجمع في التوجيه والإرشاد بين حق الله وحق عباده، فإن الإخلاص لله حق الله والنصح للمسلمين حق عباده.

(٦٧) التنبيه إلى السر في التنصيص على بذل النصح لأئمة المسلمين وهو ما يحصل في صلاحهم من الخير العميم.

(٦٨) التنبيه إلى أهمية لزوم المسلم لجماعة المسلمين.

(٦٩) التحذير من مفارقة جماعة المسلمين والشذوذ عنهم.

(٧٠) الإشارة إلى الفائدة التي يكتسبها المسلم من لزومه جماعة المسلمين وهو دخوله في دعوتهم.

(٧١) تنبيه المسلمين إلى الدعاء العام للمسلمين.

(٧٢) التنبيه إلى التعميم في النصح.

(٧٣) مشروعية الدعاء.

(٧٤) البدء بالأهم فالأهم، لأنه عند ذكر الخصال الثلاث بدئ بأهمها وهو إخلاص العمل لله.

(٧٥) أنَّ الإجماع حجة.

(٧٦) التحذير من الغل والحقد والخيانة.

(٧٧) الإشارة إلى تفضيل الخلطة على العزلة.

(٧٨) نفي غل قلب المسلم على الخصال الثلاث المذكورة.

(٧٩) التنبيه إلى أن من خرج من جماعة المسلمين لا تناله دعوتهم.

(٨٠) تحذير المسلم من أن تكون الدنيا همه.

(٨١) تنبيه المسلم إلى جعل اهتمامه بالآخرة.

(٨٢) الإشارة إلى بعض الفوائد العاجلة لمن أخلص لله في عمله.

(٨٣) الإشارة إلى العقوبة العاجلة لمن كانت الدنيا همه.

(٨٤) الإيمان بالقضاء والقدر، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

(٨٥) الجمع بين الترغيب والترهيب.

(٨٦) أنَّ من أعظم نعم الله على عبده أن يجعل غناه في قلبه.

(٨٧) أنَّ من أكبر المصائب على العبد أن يجعل الله فقره بين عينيه.

(٨٨) الإيمان باليوم الآخر.

(٨٩) الإيمان بالغيب.

(٩٠) سعة فضل الله تعالى وإحسانه إلى من اتقاه، فإن من كانت الآخرة همه آتاه الله الدنيا من حيث يحتسب ومن حيث لا يحتسب.

(٩١) أنَّ الرزق بيد الله، يبسطه لمن يشاء ويقدره على من يشاء.

(٩٢) أنَّ من أعظم أسباب تحصيل الدنيا عمارة الآخرة.

(٩٣) دخول العلماء على الأمراء لنصحهم وإبلاغ السنة إليهم.

(٩٤) ما كان عليه الصحابة والتابعون من إحسان الظن بعضهم ببعض.

(٩٥) الرجوع إلى العلماء في معرفة أمور الدين.

(٩٦) أنَّه لابأس بسؤال من ظن به خيراً عما ظن به، لأن زيد بن ثابت رضي الله عنه لما خرج من عند مروان في وسط النهار ظنوا أنَّه لم يخرج منه في ذلك الوقت إلَّا لشيء سأله عنه، فسألوه عن ذلك فأجاب بالإثبات.

(٩٧) حرص الصحابة والتابعين على معرفة السنة ونشرها.

(٩٨) معرفة المراد بالصلاة الوسطى.

(٩٩) تفسير السنة للقرآن، فإن تفسير الصلاة الوسطى بالظهر والعصر في بعض طرق الحديث دليل على ذلك.

الفصل الرابع

ما يتضمنه الحديث من مباحث علمي مصطلح الحديث وأصول الفقه

حديث (نضر الله امرءاً سمع مقالتي) يشتمل على بيان حكم مسائل عدة من مسائل علمي مصطلح الحديث وأصول الفقه، ولذا يكثر إيراد هذا الحديث في الكتب المؤلفة في هذين العلمين، وقد رأيت أن أعقد لهذه المسائل هذا الفصل من فصول بحث هذا الحديث دراية، فأذكر فيه كل مسألة على حدة مع الإشارة إلى الخلاف فيها إن كانت محل خلاف وذكر بعض من استدل عليها بهذا الحديث من المؤلفين في كل من هذين العلمين، وأسأل الله التوفيق والتسديد.

المسألة الأولى: الرواية بالمعنى

هذه المسألة إحدى المسائل التي وقع الخلاف فيها بين العلماء من محدثين وأصوليين، وممن بحثها من الأصوليين ابن حزم الظاهري في كتابه (الإحكام:٢/ ٧٦)، والشوكاني في (إرشاد الفحول: ص٥٠)، وممن بحثها منهم وأورد في بحثه حديث (نضر الله امرءاً سمع مقالتي): ابن قدامة المقدسي في (روضة الناظر:١/ ٣١٩)، وابن الحاجب في مختصره (٢/ ٧٠)، وممن بحثها وأورد في بحثه حديث (نضر الله امرءاً سمع مقالتي) من المحدثين: الخطيب البغدادي في (الكفاية: ص٢٠٢)، والقاضي عياض في (الإلماع: ص١٧٧)، والسخاوي في (فتح المغيث:٢/ ٢١٨) وغيرهم.

وقد اختلف في هذه المسألة على أقوال عدة، ومحل الخلاف فيها صدور

ذلك من العالم العارف بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني دون غيره، فذهب الجمهور من العلماء سلفاً وخلفاً إلى جوازها له، مستدلين على ذلك بأدلة منها الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم، ووجه الدلالة في ذلك أَنَّه إذا جاز إبدال كلمة عربية بعجمية ترادفها فإبدالها بعربية أولى، ولا يخفى أن شرح الشريعة للعجم بلسانهم شيء تقتضيه الضرورة ولا ضرورة إلى الرواية بالمعنى لمن سمع اللفظ وحفظه، وذهب جماعة من العلماء إلى اتباع اللفظ ومنع الرواية بالمعنى منهم من الصحابة: **ابن عمر**، وممن بعدهم: القاسم بن محمد، وابن سيرين، ورجاء بن حيوة، ومالك بن أنس، وابن علية، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع، ووهيب، وأحمد، ويحيى، حكاه عنهم البغوي في (شرح السنة)، ومن أدلتهم حديث « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها** ».

ويجيب الجمهور عن هذا الاستدلال بأن المقصود من إيراد اللفظ إنَّما هو المعنى، فلا يخرج من أداه عن كونه مؤدياً كما سمع. قالوا: وهذا الحديث نفسه فيه ما يدل على أَنَّه مروي بالمعنى لأنه حصل في واقعة معينة ومع ذلك روي بألفاظ مختلفة، وذهب بعض العلماء إلى جواز الرواية بالمعنى للصحابة دون غيرهم، وقد جزم بهذا ابن العربي في كتابه (أحكام القرآن: ١/ ٢٢) معللاً ذلك بأن الصحابة اجتمع فيهم أمران: كونهم جبلوا على الفصاحة والبلاغة، وكونهم شاهدوا قول الرسول ﷺ وفعله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصد كله، وليس من أخبر كمن عاين، وقال: ألا ترى أنهم يقولون في كل حديث: أمر رسول الله ﷺ بكذا، ونهى رسول الله ﷺ عن كذا، ولا يذكرون لفظه، وكان ذلك خبراً صحيحاً، ونقلاً لازما.

وقال: وهذا لا ينبغي أن يستريب فيه منصف لبيانه. وقال في شرحه حديث « **نضر الله امرءا سمع مقالتي** » في جامع الترمذي (١٠/ ١٢٥): من فوائد هذا الحديث: تبليغه بلفظه لوجهين: (**أحدهما**) أنَّه قد ورد في بعض طرق الحديث فأداها كما سمعها، (**الثاني**) أنَّه إذا أداها كما فهمها أسقط الاجتهاد عمن يأتي بعد ذلك، وزالت فائدة الحديث في قوله: (**فرب مبلغ أوعى من سامع**)، وقوله: (**رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**)، وهذا بيان بالغ في أن نقل الحديث على المعنى لا يجوز وإن اعتقد الناقل فيه أنَّه لم يحذف منه معنى، فإنه اجتهاد منه وقطع بما قال ﷺ، وهذا يفيد التعميم بالمنع عنده.

وذهب ابن حزم في كتابه (الأحكام:٢/ ٨٦) إلى التفريق بين الرواية والاحتجاج بمعنى الحديث عند الإفتاء أو المذاكرة، فيجوز له إذا تثبت فيه وعرف معناه يقيناً أن يفتي بمعناه وبموجبه أو يناظر فيحتج بمعناه وبموجبه فيقول: حكم رسول الله ﷺ بكذا، وأمر بكذا، وأباح كذا، ونهى عن كذا، وحرّم كذا، وكذلك القول فيما جاء من الحكم في القرآن ولا فرق، وقال: وهذا لا خلاف فيه من أحد أنَّه مباح، وأما من حدث وأسند القول إلى رسول الله ﷺ وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي ﷺ، فلا يحل له إلّا أن يتحرى الألفاظ كما سمعها لا يبدل حرفاً مكان آخر وإن كان معناهما واحداً، ولا يقدم حرفاً ولا يؤخر آخر، وكذلك من قصد تلاوة آية أو تعلمها وتعليمها ولا فرق. وقال الماوردي ـ كما في تدريب الراوي للسيوطي ـ: إن نسي اللفظ جاز لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أداء أحدهما، فيلزمه أداء الآخر لاسيما إن تركه قد يكون كتماً للأحكام، فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره، لأن في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره، والعجب أن هناك قولاً نقله السيوطي يقابل هذا

القول هو: الجواز لمن يحفظ ليتمكن من التصرف فيه دون من نسيه، وفي المسألة أقوال أُخر أشهرها ما ذكرته.

والذي تميل إليه النفس ويرتاح له القلب أن لفظ الرسول ﷺ يستمسك بغرزه إذا ظفر به، ويعض بالنواجذ عليه، وتعقد الخناصر عليه، فلا يبدل بغيره عند الرواية بل يؤديه من بلغه كما سمعه.

أما في مقام المذاكرة والاحتجاج والإفتاء فلا مانع من ذكره بمعناه، لأن المقام ليس مقام تبليغ وتحديث، ولهذا كان بعض الأئمة كابن مهدي وأبي زرعة الرازي يمنعون أن يحمل عنهم في حال المذاكرة شيء، وكذلك من نسي اللفظ وعرف المعنى لا مانع من الرواية بالمعنى، بل يجب ذلك عليه إذا لم يستطع سواه. وقد قال الله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ ﴾ [التغابن:١٦]، وكثير من العبارات التي وردت عن المحدثين في جواز الرواية بالمعنى تدل على أن ذلك حيث يتعذر أداء اللفظ.

وهذا الخلاف خاص بالعالم العارف بمدلولات الألفاظ كما أسلفت، أما غيره فقد أجمع على أن ذلك لا يجوز له أصلاً. والذين قالوا بالرواية بالمعنى لا خلاف بينهم أن الأولى إيراد لفظ الرسول ﷺ دون التصرف فيه فهو مع جوازه لديهم خلاف الأولى عندهم، وليس من محل الخلاف في هذه المسألة الألفاظ المتعبد بذكرها كالأذان والتشهد وغير ذلك، فذلك مما اتفق على منع روايته بالمعنى، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن مما امتاز به صحيح مسلم، عنايته فيه بالمحافظة على الألفاظ وحرصه على أدائها على وجهها، يتضح ذلك لمن تأمل صحيحه، وقد نوه بذلك الحافظ ابن حجر في ترجمته لمسلم في (تهذيب التهذيب) حيث قال: « قلت: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم

يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب ». انتهى.

المسألة الثانية: اختصار الحديث

اختصار الحديث هو الاقتصار على رواية بعضه دون بعض، وقد اختلف في ذلك على أقوال لـخَّصها ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث) فقال: اختلف أهل العلم فيه، فمنهم من منع من ذلك مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً، ومنهم من منع ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام. ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل ثم أفصح عن اختياره بقوله: والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجز النقل بالمعنى، لأن الذي نقله والذي تركه ـ والحالة هذه ـ بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر، ثم قيد هذا الجواز بما إذا كان الراوي رفيع المنزلة بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة، فأما إذا لم يكن كذلك وجب عليه دفع التهمة عن نفسه.

وحديث « **نضر الله امرءا سمع مقالتي** ». استدل به من قال بالجواز ومن قال بالمنع، وقد ذكر ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب في كتابه (الكفاية) قال في (ص١٩٠): ومن الحجة لمن ذهب هذا المذهب يشير إلى جواز النقصان من

الحديث قول النبي ﷺ: « **نضر الله امرءا سمع مقالتي فلم يزد فيها** ». قالوا: وهذا يدل على أن النقصان منها جائز، إذ لو لم يكن كذلك لذكره كما ذكر الزيادة، وقال: وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى أن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه غير جائزة لأنها تقطع الخبر وتغيره، فيؤدي ذلك إلى إبطال معناه وإحالته، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفاً واحداً، واختار الخطيب التفصيل في هذه المسألة كالذي تقدم نقله عن ابن الصلاح، وقال: وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال: لا يحل اختصار الحديث. ثم نقل بإسناده إلى الخليل بن أحمد أنَّه قال: لا يحل اختصار الحديث؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: « **رحم الله امرءا سمع مقالتي فأداها كما سمعها** » فمن اختصر لم يفهم المبلغ معنى الحديث. انتهى.

وممن ذكر هذا الحديث في بحثه هذه المسألة السخاوي في (فتح المغيث: ٢/ ٢٢٥)، ومحل الخلاف في هذه المسألة إذا اقتصر على بعض الحديث في الرواية، أما إذا كان الحديث يشتمل على أحكام فقطع الحديث مستدلاً بكل قطعة منه على حكم من الأحكام فقد قال ابن الصلاح: هو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث، ولا يخلو من كراهية. وقد تعقب النووي في (التقريب) هذه الكلمة الأخيرة لابن الصلاح فقال: وما أظنه يوافق عليه. انتهى.

والذي يظهر لي أن كلام رسول الله ﷺ يجب أن يؤدى كما سمع لا ينقص منه شيء البتة، أما تقطيعه وتفريقه على الأبواب للاستدلال به فهذا لا بأس به، وكذا إيراد بعضه للاستدلال به في بعض المناسبات لا بأس به أيضاً وإنما الممنوع هو أن يحذف منه قطعة سمعها فلا يحدث بها ولا يبلغها إلى غيره، فإن

كلام النبي ﷺ كله حكمة، ولا تخلو أي كلمة منه من فائدة، فلابد من إيراد المحدث ما سمعه من حديثه ﷺ على التمام والكمال، ليحظى حقاً بدعوة النبي ﷺ لمن سمع مقالته وبلغها كما سمعها.

المسألة الثالثة: التواتر

هذا الحديث يعتبر مثالاً من أمثلة المتواتر وهو الذي كثر رجاله في جميع أجزاء سنده، كثرة يبعد معها تواطؤهم وتوافقهم على الكذب مع كونه منتهياً إلى محسوس من مشاهدة أو سماع، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول إثبات كون هذا الحديث متواتراً، وممن نص على ذلك من المتأخرين السيوطي، أما المتقدمون فإنه داخل عندهم تحت المشهور. قال ابن الصلاح: « ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله ». انتهى. وقد وصفه الحاكم في (معرفة علوم الحديث: ص٣٤) بأنه مشهور مستفيض، وإنما ذكرت المتواتر هنا لدخوله في مباحث علم المصطلح الذي هو علم الحديث دراية، وقد ذكرته في مباحث علم الحديث رواية من جهة إثباته والوقوف على تعدد طرقه وإنه بذلك صار متواتراً.

المسألة الرابعة: الاحتجاج بخبر الواحد

أخبار الآحاد حجة يجب العمل بها، والأدلة على إثبات هذه الحقيقة في الكتاب والسنة لا تحصى، وقد كان ﷺ يبعث رسله إلى الآفاق لتعليم الدين وتقوم الحجة على الذين أرسلوا إليهم بذلك، ومن الأدلة على ذلك حديث: « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي** »، فإنه ﷺ دعا فيه لامرئ يسمع حديثه ويبلغه، وممن استدل به على ذلك الإمام الشافعي في (الرسالة: ص٤٠١) فإنه عنون لذلك بقوله: **الحجة في تثبيت خبر الواحد**، ثم قال: فإن قال قائل: اذكر الحجة

في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع، فقلت: أخبرنا سفيان...، وساقه بإسناده ومتنه الذي أوردته في رقم (١٥) في الفصل الرابع من الباب الأول، ثم بين وجه الدلالة فيه فقال: « فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرءاً يؤديها، والامرؤ واحد، دلَّ على أنَّه لا يأمر أن يؤدي عنه إلَّا ما تقوم به الحجة على من أدي إليه، لأنه إنَّما يؤدى عنه حلال، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومقال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا »، ثم ساق أدلة كثيرة في ذلك. وممن ذكر هذا الحديث مستدلاً على الاحتجاج بأخبار الآحاد الخطيب في كتابه (الكفاية: ص٢٩) فإنه عقد باباً قال فيه: **باب ذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه**، وذكر فيه أدلة أحدها حديث « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي** »، ثم ختم الباب بقوله: « وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن واحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم ». انتهى.

المسألة الخامسة: رد الاحتجاج بالمرسل

المرسل عند المحدثين هو أن يروي التابعي حديثاً عن النبي ﷺ لا يذكر فيه واسطة بينه وبين النبي ﷺ، والمرسل عند الفقهاء رواية الراوي عمن لم يلقه، وقد اختلف في الاحتجاج بالمرسل، فذهب أبو حنيفة ومالك إلى الاحتجاج به، ومنع ذلك الشافعي وأحمد، قال ابن الصلاح في (علوم الحديث): ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلَّا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر، وقال: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث

ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم، وفي صدر صحيح مسلم: المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة، وابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث. انتهى.

وقد علل ابن حجر في شرحه لنخبة الفكر منع قبوله بأن الساقط فيه يحتمل أن يكون صحابياً وأن يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً وأن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون أخذ عن صحابي أو تابعي، فيعود الاحتمال السابق ويتكرر، وحديث « **نضر الله امرءا سمع مقالتي** » يستدل به على رد الاحتجاج به؛ لأنَّ الدعوة فيه لمن سمع ومن أرسل لم يسمع. وممن استدل به على منع قبول المرسل الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث: ص٣٤)، والحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ص١٥)، أما مرسل الصحابي: وهو ما يرويه صغار الصحابة مما لم يسمعوه من النبي ﷺ، فهو في حكم المسند؛ لأنَّ روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي لا تضر لأن الصحابة كلهم عدول.

المسألة السادسة: عدم اشتراط الفقه في الراوي

وحديث « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي** » يستدل به على أنَّه ليس من شرط الراوي أن يكون فقيهاً، لأن الرواية مبناها على الحفظ، وممن استدل بهذا الحديث على عدم اشتراط هذا الشرط ابن قدامة في (روضة الناظر:١/ ٢٩٢) فقال: ولا يشترط كون الراوي فقيهاً لقوله: « **رب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه** ».واستدل به الإمام الشافعي من قبل في كتابه (الرسالة) فقال بعد أن أورد الحديث (ص٤٠١): ودل على أنَّه قد يحمل الفقه غير فقيه، يكون له حافظاً ولا يكون فيه فقيهاً، وممن ذهب إلى اشتراط كون الراوي فقيهاً أبو حنيفة ومالك، وهذا الحديث واضح الدلالة على عدم اشتراطه.

المسألة السابعة: أنَّ العرض ليس بسماع

العرض هو القراءة على الشيخ والرواية به رواية صحيحة، قال ابن الصلاح: ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلَّا ما حكي عن بعض من لا يعتد بخلافه. وقال القاضي عياض في (الإلماع): لا خلاف أنها رواية صحيحة، واختلف هل هي سماع يجوز فيها من النقل بحدثنا وأخبرنا وأنبأنا ما يجوز في السماع من لفظ الشيخ أو لا، وهل هي مثل السماع أو دونه أو فوقه في الرتبة. وقال ابن الصلاح: والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ، والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية، وقد قيل أن هذا مذهب جمهور أهل المشرق. انتهى.

وقد عقد الحاكم لهذا آخر فصل في كتابه (معرفة علوم الحديث: ص٣١٨) وسمى كثيرين من العلماء رأوا أن العرض سماع ثم جماعة منهم يرون أَنَّه ليس بسماع وقال: الحجة عندهم قول النبي ﷺ: « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها حتى يؤديها إلى من لم يسمعها** »، وقوله: تسمعون ويسمع منكم في أخبار كثيرة، وقد سمى البغوي في (شرح السنة:١/ ٢٣٥) جماعة من العلماء فقال: وذهب جماعة منهم ـ من الفقهاء ـ أن العرض ليس بسماع، وهو قول الأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق لقول النبي ﷺ: « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي** ».

المسألة الثامنة: صحة سماع الصغير المميز

سماع الصغير المميز معتبر عند المحدثين إذا أداه بعد بلوغه، قال ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث): يصح التحمل قبل وجود الأهلية، فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده، ومنع من ذلك قوم فأخطؤوا، لأن الصحابة قبلوا رواية أحداث

الصحابة كالحسن بن عليّ، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير وأشباههم، من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون مجالس التحديث والسماع ويعتدون برواياتهم لذلك. انتهى.

أقول: وحديث « نضر الله امرءاً سمع مقالتي » يدل على صحة سماع الصغير المميز، ووجه الدلالة منه أن النعمان بن بشير ﷺ رواه عن النبي ﷺ فقال: « خطبنا رسول الله ﷺ بمسجد الخيف »، وكانت سن النعمان ﷺ عند وفاة النبي ﷺ ثمان سنين، وممن نبه على ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري) في شرحه لحديث « **الحلال بيّن والحرام بيّن** » في كتاب العلم من صحيح البخاري، وقد رواه النعمان بن بشير ﷺ قائلاً: سمعت رسول الله ﷺ يقول ... فذكره، قال الحافظ في شرحه: وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز؛ لأنَّ النبي ﷺ مات وللنعمان ثمان سنين. انتهى.

المسألة التاسعة: حجية الإجماع

الإجماع حجة يجب العمل به، وخالف في ذلك النظام والشيعة والخوارج. ومن أدلة حجيته قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا** ﴾ [النساء:١١٥]، وذلك أنَّه توعد من خالف سبيل المؤمنين، فوجب اتباع سبيلهم وما ذاك إلَّا لأنه حجة، وقد استدل الشافعي رحمه الله في كتابه (الرسالة) على حجيته بحديث « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي** »، فقال بعد أن ذكر الحديث: وأمر رسول الله ﷺ بلزوم جماعة المسلمين، مما يحتج به في أن إجماع المسلمين إن شاء الله لازم.

المسألة العاشرة: كتابة الحديث

مسألة كتابة الحديث: اختلفت أقوال الصحابة في حكمها أولاً ثم أجمعوا على جوازها، قال ابن الصلاح بعد ذكره الخلاف: ثم إنَّه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته. انتهى.

وحديث « **نضر الله امرءا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها** ». يدل على جواز كتابة الحديث، ومحل الشاهد منه قوله: (فحفظها) فإنه يشمل حفظها في الصدر وفي الكتاب.

المسألة الحادية عشرة: ما يعرف به ضبط الراوي

حديث « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي** »: من رواية زيد بن ثابت فيه قصة وهي خروجه من عند مروان بن الحكم في وسط النهار، قال أبان الراوي عنه: قلنا: ما خرج منه هذه الساعة إلَّا لشيء سأله عنه فسألوه، فقال: أجل، ثم حدثهم بهذا الحديث، وكذا في كثير من طرق الحديث يذكر من رواه أنَّه سمعه من النبي ﷺ وهو يخطب بمسجد الخيف، ومثل هذا يستدل به على ضبط الراوي وإتقانه ما رواه، لأنه ضبط مع الحديث الملابسات التي كانت وقت سماع الحديث، ومن أمثلة التنصيص على ذلك في كلام أهل الحديث أن الحافظ ابن حجر ذكر في مقدمة فتح الباري (٢/ ١٢٣): أن الدارقطني انتقد على البخاري إخراجه حديث العوام بن حوشب عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: « **إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً** ». ووجه الانتقاد أن العوام قد أسنده وخالفه مسعر وهو أحفظ منه، فرواه عن إبراهيم عن أبي بردة قوله لم يذكر أبا موسى ولا النبي ﷺ، قال الحافظ في الإجابة عن ذلك: قلت: مسعر أحفظ من العوام

بلا شك إلَّا أن مثل ذلك لا يقال بالرأي، فهو في حكم المرفوع. ثم قال: وهو محل الشاهد، وفي السياق قصة تدل على أن العوام حفظه، فإن فيه: اصطحب يزيد بن أبي كبشة وأبو بردة في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: أفطر فإني سمعت أبا موسى مراراً يقول، فذكره. وقال أحمد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصة دلّ على أن راويه حفظه، والله أعلم. انتهى.

المسألة الثانية عشرة: قبول رواية من لم يرو إلَّا حديثاً واحداً أو حديثين.

ليس من شروط الراوي أن يكون معروف الرواية ومكثراً منها، بل تقبل روايته وإن لم يرو إلَّا حديثاً واحداً أو حديثين، وقد ذكر هذه المسألة الخطيب البغدادي في كتابه (الكفاية: ص٩٣) واستدل عليها بحديث: « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي** » قال: ومن لم يرو غير حديث واحد أو حديثين ولم يعرف بمجالسة العلماء وكثرة الطلب، غير أنَّه ظاهر الصدق مشهود له بالعدالة، قبل حديثه حراً كان أو عبداً، وكذلك إن لم يكن من أهل العلم، بمعنى ما روى لم يكن بذلك مجروحاً لأنه ليس يؤخذ عنه فقه الحديث وإنما يؤخذ منه لفظه، ويرجع في معناه إلى الفقهاء فيجتهدون فيه بآرائهم، ثم قال: والدليل على ذلك ما أخبرناه أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني، وساق بإسناده ومتنه الحديث الذي أوردته برقم (١٤٤)، ثم قال: وقد قبل علماء السلف ما رواه النساء والعبيد ومن ليس بفقيه وإن لم يرو أحدهم غير حديث أو حديثين.

***

الخاتمة

في خلاصة البحث ونتيجته

خلاصة هذا البحث المتعلق بحديث « نضر الله امرءا سمع مقالتي ».

أولاً: أنَّ الحديث متواتر عن رسول الله ﷺ.

(أ) رواه عنه أربعة وعشرون صحابياً.

(ب) خرّجه سبعة وثلاثون إماماً.

(ج) خرّج في أكثر من خمسة وأربعين كتاباً.

(د) بلغت طرقه سبعة وخمسين طريقاً ومائة طريق.

ثانياً: أنَّه يتطرق إلى مباحث كثيرة من مباحث علمي مصطلح، الحديث، وأصول الفقه، فيرد ذكره للاستدلال به في الرواية بالمعنى، واختصار الحديث، والتواتر، والاحتجاج بخبر الواحد، وأن المرسل ليس بحجة، والعرض ليس بسماع، وعدم اشتراط كون الراوي فقيهاً أو مكثراً من الرواية، وعلى صحة سماع الصغير، وحجية الإجماع، وكتابة الحديث وغير ذلك.

ثالثاً: أنَّه يشتمل على فوائد كثيرة تستنبط منه، بلغت بها إلى تسع وتسعين فائدة، مطابقة للعدد الوارد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنَّه قال: « **إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلّا واحداً، من أحصاها دخل الجنة** ».

أما النتيجة التي توصلت إليها بعد دراسة هذا الحديث الشريف الذي تواتر عن رسول الله ﷺ فهي: الوقوف عن كثب على مدى عناية سلفنا

الصالح بالسنة وحفظهم لها، وتبليغها إلى من بعدهم، وعلى رأسهم جميعاً خير البشر بعد الأنبياء والمرسلين صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم أجمعين، فما أحوجنا إلى ترسم خطاهم والسير على نهجهم في خدمة السنة النبوية، لنكون خير خلف لخير سلف، ولنحظى بالثواب العظيم الذي بينه وأوضحه طبيب القلوب ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ بقوله في الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة ﷺ قال: « **من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً** »، ولنفوز بأهلية الدعوة النبوية الميمونة في قوله ﷺ: « **نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها** ».

ثم إن خدمة السنة النبوية والعناية بها لا تحصل على التمام والكمال إلَّا ممن جمع في خدمته إياها بين الرواية والدراية، بين معرفة ما يتعلق بالأسانيد ومعرفة ما يتعلق بالمتون، فلا يقتصر فيها على جانب دون جانب، لأن العناية بالسنة رواية تثمر الوقوف على معرفة المروي عن رسول الله ﷺ، وهذا شيء لا يحصله من قصر عنايته على الناحية الفقهية، والعناية بالسنة دراية تثمر معرفة ما تتضمنه من أحكام وما ترشد إليه من أخلاق وآداب، وهذا شيء لا يحصله كما ينبغي من قصر عنايته على الرواية. والجمع بينهما فيه تحصيل هذا وذاك. ولقد أحسن من قال:

الفقه في الديـن بالآثار مقترن   فاشغـل زمانك في فقه وفي أثـر
فالشغل بالفقه والآثار مرتفع   بقاصد الله فوق الشمس والقمر

وختاماً: أرجو أن أكون قد وفيت هذا الحديث الشريف بعض ما يستحقه من الدراسة والبحث.

وأسأل الله تعالى أن يشملني بالدعوة النبوية الميمونة التي تضمنها هذا الحديث الشريف وأن يوفقني لخدمة السنة والثبات عليها.

ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا. وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وكان الفراغ من إعداد هذا البحث في طيبة الطيبة يوم الخميس الموافق الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول من عام اثنين وتسعين بعد الثلاثمائة والألف من هجرة المصطفى ﷺ من مكة المكرمة إلى طيبة الطيبة، والحمد لله أولاً وآخراً.

* * *



الفهارس



الفهرس الأول

فهرس موضوعات البحث

الموضوع الصفحة

❋ ❋ ❋

الفهرس الثاني

الصحابة الذين رووا الحديث وأرقام تعدد الطرق إليهم مرتبين حسب كثرة الطرق عنهم

(١) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	من رقم (١) إلى (٣٠) ومن (١٤٥) إلى (١٥٠)
(٢) زيد بن ثابت رضي الله عنه	من رقم (٣١) إلى (٥٧) ورقم (١٥٦)
(٣) جبير بن مطعم رضي الله عنه	من رقم (٥٨) إلى (٧٩)، ومن رقم (١٥١) إلى (١٥٥)
(٤) أنس بن مالك رضي الله عنه	من رقم (٨٠) إلى (٩٥) إلى (١٥٧)
(٥) النعمان بن بشير رضي الله عنه	من رقم (٩٦) إلى (١٠٠)
(٦) أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	من رقم (١٠١) إلى (١٠٥)
(٧) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما	من رقم (١٠٦) إلى (١٠٩)
(٨) بشير بن سعد والد النعمان رضي الله عنهما	من رقم (١١٠) إلى (١١٤)
(٩) معاذ بن جبل رضي الله عنه	من رقم (١١٥) إلى (١١٧)
(١٠) أبو هريرة رضي الله عنه	من رقم (١١٨) إلى (١٢١)
(١١) أبو الدرداء رضي الله عنه	من رقم (١٢٢) إلى (١٢٣)
(١٢) عبد الله بن عباس رضي الله عنهما	من رقم (١٢٤) إلى (١٢٥)
(١٣) أبو قرصافة جندرة بن خيشنة رضي الله عنه	من رقم (١٢٦) إلى (١٢٨)
(١٤) ربيعة بن عثمان رضي الله عنه	من رقم (١٢٩) إلى (١٣٠)
(١٥) جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	من رقم (١٣١) إلى (١٣٣)
(١٦) زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه	من رقم (١٣٤) إلى (١٣٥)
(١٧) عائشة رضي الله عنها	رقم (١٣٦)
(١٨) سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه	رقم (١٣٧)

(١٩) شيبة بن عثمان رضي الله عنه رقم (١٣٨)

(٢٠) قتادة الليثي رضي الله عنه رقم (١٣٩)

(٢١) عمر بن الخطاب رضي الله عنه رقم (١٤٠)

(٢٢) عثمان بن عفان رضي الله عنه رقم (١٤١)

(٢٣) علي بن أبي طالب رضي الله عنه رقم (١٤٢)

(٢٤) أبيّ بن كعب رضي الله عنه رقم (١٤٣)

❊ ❊ ❊

الفهرس الثالث

الأئمة الذين خرجوا الحديث مرتبين حسب تاريخ الوفيات وأرقام طرق إخراجهم في الفصل الرابع من الباب الأول

في القرن الثالث

في القرن الرابع

في القرن الخامس

في القرن السادس

في القرن السابع

في القرن الثامن

❊ ❊ ❊

الفهرس الرابع

الكتب التي خرج فيها الحديث مرتبة على حروف المعجم والإشارة إلى أرقام طرق الإخراج فيها المثبتة في الفصل الرابع من الباب الأول

❊ ❊ ❊

الفهرس الخامس

فهرس رجال الأسانيد في طرق الحديث بين الصحابة ومن خرجها مرتبين على حروف المعجم والرقم يشير إلى الطريق الأولى التي ورد ذكر الراوي فيها والتي أشرت فيها إلى بيان حاله وإذا كنت لم أقف على ترجمة له جعلت بجوار الرقم علامة استفهام هكذا(؟).

الفهرس السادس:

فهرس مراجع البحث مرتبة على حروف المعجم

(أ)

(١) **إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة** لعبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري مطبعة دار التأليف بالقاهرة.

(٢) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** ترتيب الأمير علاء الفارسي تحقيق الشيخ أحمد شاكر، دار المعارف بمصر. الجزء الأول.

(٣) **أحكام القرآن** لأبي بكر ابن العربي ـ دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٧٦هـ.

(٤) **أخبار أصبهان** لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة بريل في ليدن سنة ١٩٣١هـ.

(٥) **إرشاد الفحول** للإمام الشوكاني، مطبعة محمد علي صبح بميدان الأزهر بالقاهرة.

(٦) **الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة** للسيوطي، مطبعة دار التأليف بالقاهرة.

(٧) **الإصابة في تمييز الصحابة** لابن حجر العسقلاني، مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٨.

(٨) **الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** للقاضي عياض، مطبعة السنة المحمدية بمصر.

(ب)

(٩) **البداية والنهاية** لابن كثير الدمشقي، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١هـ.

(١٠) **بغية الملتمس** للضبي. نشر مكتبة المثنى ببغداد ومؤسسة الخانجي بمصر.

(١١) **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة** للسيوطي، مطبعة السعادة بمصر.

(ت)

(١٢) **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي. طبع مصر سنة ١٣٤٩هـ.

(١٣) **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** للمباركفوري طبع الهند.

(١٤) **تحفة الأشراف** لأبي الحجاج المزي الدار القيمة بالهند.
(١٥) **تدريب الراوي** للسيوطي مطبعة السعادة بمصر.
(١٦) **تذكرة الحفاظ** للذهبي مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند.
(١٧) **التذنيب على الترغيب والترهيب** للبرهان الناجي الحلبي. مخطوطة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.
(١٨) **الترغيب والترهيب** للحافظ المنذري مطبعة مصطفى البابي بمصر الطبعة الثانية.
(١٩) **تفسير القرآن العظيم** لابن كثير مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٣هـ.
(٢٠) **تقريب التهذيب** لابن حجر العسقلاني مطابع دار الكتاب العربي بمصر.
(٢١) **توجيه النظر** لطاهر الجزائري. نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة للشيخ محمد نمنكاني.
(٢٢) **تهذيب الأسماء واللغات** للنووي الطبعة المنيرية بمصر.
(٢٣) **تهذيب التهذيب** لابن حجر العسقلاني طبعة حيدر أباد سنة ١٣٢٦هـ.

(ج)

(٢٤) **جامع بيان العلم وفضله** لابن عبد البر الطبعة المنيرية بمصر.
(٢٥) **جامع الأصول** لابن الأثير مطبعة السنة المحمدية بمصر.
(٢٦) **جامع التحصيل لأحكام المراسيل** مخطوطة الظاهرية بدمشق.
(٢٧) **الجامع الصغير** للسيوطي مطبعة مصطفى محمد بمصر.
(٢٨) **جامع العلوم والحكم** لابن رجب الحنبلي مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
(٢٩) **الجامع الكبير** للسيوطي مخطوطة مكتبة محمد مظهر بالمدينة المنورة.
(٣٠) **جذوة المقتبس** للحميدي الأندلسي مطبعة السعادة بمصر.
(٣١) **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم الرازي مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند.
(٣٢) **جزء فيه أحاديث في حجة الوداع** لأبي عمرو المديني. مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق.

(ح)

(٣٣) حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني نشر دار الكتاب العربي بيروت.

(خ)

(٣٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي المبطعة الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٢٣هـ.

(ر)

(٣٥) روضة الناظر في أصول الفقه لابن قدامة المقدسي المطبعة السلفية بالقاهرة.

(٣٦) الرسالة للإمام الشافعي مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

(س)

(٣٧) سنن الترمذي (الجامع) بأعلى عارضة الأحوذي وتحفة الأحوذي.

(٣٨) سنن أبي داود السجستاني مطبعة مصطفى محمد بمصر.

(٣٩) سنن الدارمي مطبعة الاعتدال بدمشق سنة ١٣٤٩هـ.

(٤٠) سنن ابن ماجه مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٢هـ.

(ش)

(٤١) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٠هـ.

(٤٢) شرح السنة للبغوي نشر المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٣٩٠هـ.

(٤٣) شرف أصحاب الحديث نشر جمعية أهل الحديث بباكستان الغربية.

(ص)

(٤٤) صحيح الإمام البخاري مع شرحه فتح الباري المطبعة السلفية بالقاهرة.

(٤٥) صحيح الإمام مسلم مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.

(ط)

(٤٦) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى مطبعة السنة المحمدية بمصر.

(ع)

(٤٧) العبر في خبر من غبر للذهبي طبعة الكويت.

(٤٨) **عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي** لابن العربي، المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠هـ.

(ف)

(٤٩) **فتح الباري شرح صحيح البخاري** لابن حجر العسقلاني. المطبعة السلفية بالقاهرة.

(٥٠) **فتح المغيث** للسخاوي مطبعة العاصمة بالقاهرة سنة ١٣٨٩هـ.

(٥١) **فضائل الأعمال** لضياء الدين المقدسي مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

(٥٢) **الفقيه والمتفقه** للخطيب البغدادي مطابع القصيم بالرياض.

(٥٣) **الفوائد** لابن القيم دار مصر للطباعة.

(٥٤) **فيض القدير شرح الجامع الصغير** للمناوي مطبعة مصطفى محمد بمصر.

(ق)

(٥٥) **القاموس المحيط** للفيروز آبادي مطبعة السعادة بمصر.

(ك)

(٥٦) **كتاب المجروحين** لابن حبان البستي المطبعة العزيزية بحيدر باد الهند سنة ١٣٩٠هـ.

(٥٧) **الكفاية في علم الرواية** للخطيب البغدادي طبعة دائرة المعارف بالهند سنة ١٣٥٧هـ.

(٥٨) **كنز العمال** لعلي المتقي الهندي طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣١٢هـ.

(ل)

(٥٩) **اللباب في تهذيب الأنساب** لابن الأثير نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٧هـ.

(٦٠) **لسان الميزان** لابن حجر العسقلاني نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات في بيروت.

(م)

(٦١) **مجمع الزوائد** لأبي بكر الهيثمي نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣هـ.

(٦٢) **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** للرامهرمزي مصورة معهد المخطوطات بالقاهرة من مخطوطة سوهاج.

(٦٣) **مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه** المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٦هـ.

(٦٤) **مختصر سنن أبي داود** للمنذري مطبعة أنصار السنة بمصر سنة ١٣٦٧هـ.

(٦٥) **المدخل إلى دلائل النبوة** للبيهقي مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة.

(٦٦) **المرقاة شرح المشكاة** لعلي القاري نشر مجلس إشاعة المعارف ملتان باكستان الغربية.

(٦٧) **المستدرك** للحاكم النيسابوري طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند.

(٦٨) **مسند الإمام أحمد** نشر المكتب الإسلامي ودار صادر في بيروت.

(٦٩) **مسند الحميدي** نشر المجلس العلمي في كراتشي الباكستان وداَبهيل الهند.

(٧٠) **مشكاة المصابيح** للتبريزي طبع المكتب الإسلامي ببيروت.

(٧١) **مشكل الآثار** للطحاوي طبع دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٣٣هـ.

(٧٢) **مصابيح السنة** للبغوي طبعة محمد علي صبيح بمصر.

(٧٣) **معالم السنن** للخطابي المطبعة العلمية بحلب.

(٧٤) **معرفة السنن والآثار** للبيهقي مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة.

(٧٥) **معرفة علوم الحديث** للحاكم طبعة دائرة المعارف بالهند سنة ١٣٨٥هـ.

(٧٦) **مغني اللبيب** لابن هشام مطبعة حجازي بالقاهرة.

(٧٧) **مفردات القرآن** للراغب الأصبهاني المطبعة الخيرية بمصر.

(٧٨) **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان** للهيثمي المطبعة السلفية بالقاهرة.

(٧٩) **ميزان الاعتدال** للذهبي مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.

(ن)

(٨٠) **نظم المتناثر من الحديث المتواتر** للكتاني المطبعة المولوية بفاس سنة ١٣٢٨هـ.

(٨١) **النهاية في غريب الحديث والأثر** لابن الأثير المطبعة الخيرية بمصر.

(هـ)

(٨٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

محتويات المجلد الثالث

* * *